

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم اقتصادية

العنوان:

استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي

– دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) –

إعداد الطالب:

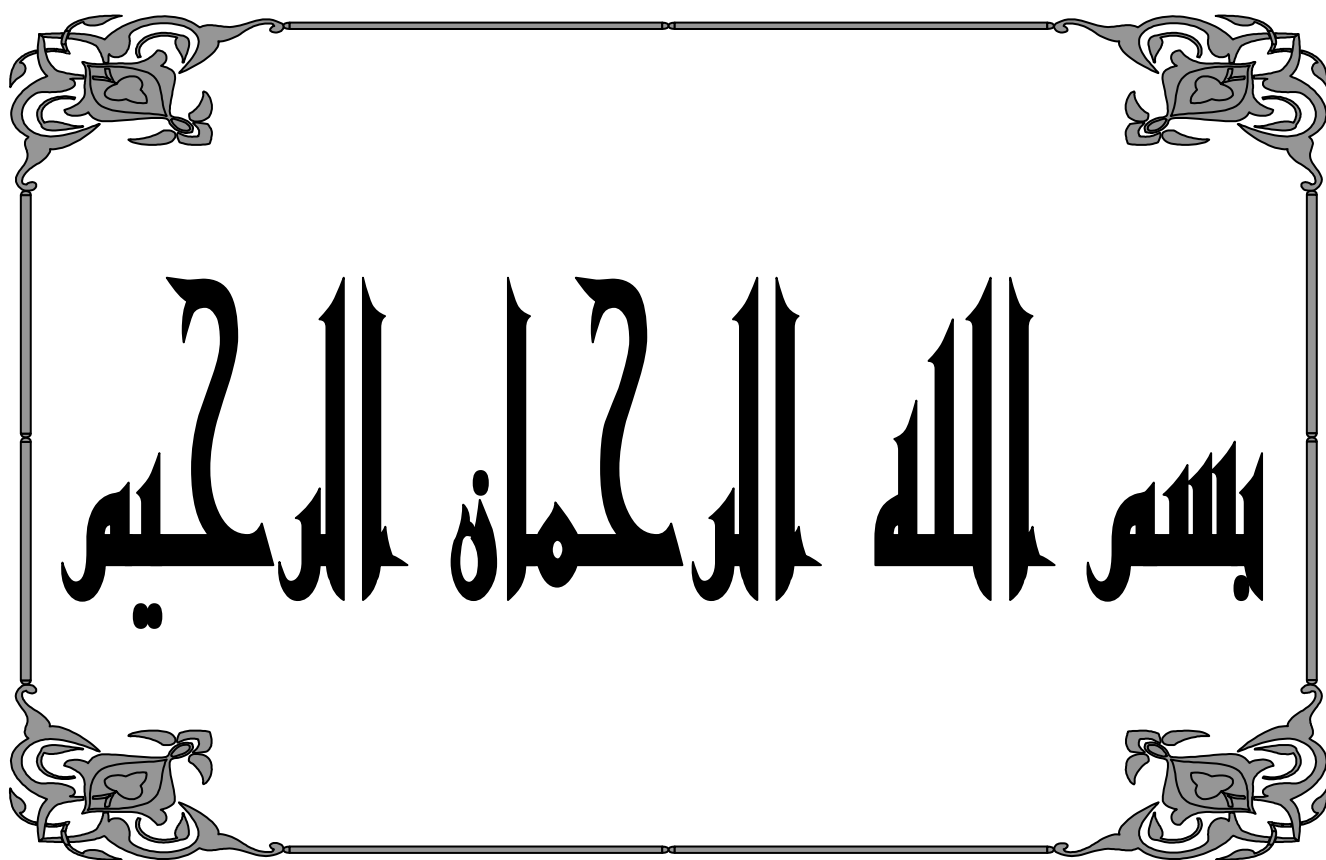
سليمان بن بوزيد

تاريخ المناقشة: 25 ماي 2017

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
سعودي بلقاسم	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	رئيسا
سعيد يحيى	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مقررا ومشرفا
بلعباس رابح	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	ممتحنا
بن رجم محمد خميسي	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق أهراس	ممتحنا
بن أحمد لخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة زيان عاشور - الجلفة	ممتحنا
رواجي عبد الناصر	أستاذ محاضر أ	جامعة فرحات عباس - سطيف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016-2017



إهداء

أهدي هذا العمل
إلى رفيقة دربي في هذه الحياة
زوجتي الغالية

دعاء

اللهم تقبل مني صالح هذا العمل
واكتبه في ميزان حسنات والدي
واغفر لهما وارحمهما
أمين يا رب العالمين

إهداء خاص

أهدي هذا العمل
إلى روح من أعتبره في مقام أخي
صيفي عبد الغاني "زاكي" رحمة الله عليه
وأرجو كل من يقرأ أو يطلع على
هذا العمل أن يدعو له
بالرحمة والمغفرة

كلمة شكر وحرفاء

بعد شكر من خلق القلم وعلم الإنسان ما لم يعلم
لأيسعني في ختام هذا العمل الإلهي أنقدح بجزييل الشكر إلى كل
من علمني حرفاً من أسانزة ومعلمين طوال مسواري الدراسي
والأخص بالذكر أسانزة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد
بوضياف بالمسيلة، وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة محمد البشير الإبراهيمي بـ برج بوعريريج
كما أخصش شكري للأستاذ الدكتور "سعيد يحيى" الذي نكح بالإشراف علمي هذا العمل
المتواضع راجياً من المولى عز وجل أن يكتبه في ميزان حسناته
والله المستعان

سليمان؛

ملخص:

حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المرتبطة بإمكانية استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بتعثّرها المصرفي، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري بوصف كل من قياس الأداء المصرفي، مخاطر التعثر المصرفي وتحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، وكذا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي بعرض تطور عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية (BDL, BEA, BNA, Société Générale, Al Baraka, Al Salam) خلال الفترة (2001-2015)، وقياس أداء هذه البنوك باستخدام معيار (CAMELS)، وكذا النمذجة القياسية لتأثير حجم القروض المصرفية المتعثرة على قيمة النتيجة الصافية للدورة فيها، وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي بالاعتماد على أسلوب الانحدار اللوجستي.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن قياس الأداء في البنوك التجارية يكتسي أهمية بالغة وذلك لخصوصية نشاطها ولضخامة الأموال التي تتعامل بها، كما أن البنوك التجارية تخضع بوجه عام لنطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها المصرفية حيث تؤثر بدرجة كبيرة القروض المصرفية المتعثرة على النتيجة الصافية للدورة، أما فيما يتعلق بالنموذج القياسي للتنبؤ وبعد اقتراح ثمانية عشر نسبة مالية على أسلوب الانحدار اللوجستي أبقى برنامج (SPSS) على تسعة نسب مالية لاستخدامها التنبؤ بالتعثر المصرفي.

الكلمات المفتاحية: قياس الأداء المصرفي، التنبؤ بالتعثر المصرفي، تحليل القوائم المالية.

Résumé:

Dans cette étude nous tentons de répondre à la problématique suivante : est-ce possible d'utiliser l'analyse des listes financières pour mesurer la performance des banques commerciales et construire un modèle standard pour prévenir la défaillance bancaire ? Et ceci selon deux méthodes : la méthode inductive dans les trois chapitres théoriques ainsi que la méthode descriptive, à travers ces chapitres on a essayé de chercher les variables de l'étude tel que : la mesure de la performance bancaire, les risques de la défaillance bancaire, et l'analyse des rapports financière. Dans la partie pratique de l'étude, nous avons utilisé la méthode d'étude de cas nous avons élaboré les rapports financières durant la période (2001-2015), et la mesure de performance des banques commerciales en cours d'étude, en utilisant le critère de (CAMELS), il inclut aussi la modélisation standard de l'influence du volume des prêts bancaires impayés sur la valeur du profit net après le prélèvement des taxes au sein des banques commerciales en cours d'étude et construire un modèle standard pour renforcer l'action préventive contre la défaillance bancaire.

Après avoir conclu cette étude nous avons constaté que la mesure de performance des banques commerciales a une grande importance et cela dépend de la confidentialité de leurs activités et l'ampleur financière dont elles disposent ainsi que la rapidité de la circulation des fonds propres et les fonds déposés, et que généralement les banques commerciales sont vulnérables aux risques au cours des opérations bancaires, et après l'application de l'approche de régression logistique sur les dix-huit ratios financiers, le programme (SPSS) n'a conservé que neuf ratios financiers.

Mots-clés : *Mesure de performance bancaire, les risques de la défaillance bancaire, l'analyse des rapports financières.*

Abstract:

This study tries to answer the following question; is it possible to use the results of the financial lists' analysis to measure the performance of the commercial banks and be able to make a standard model to predict their faltering banking. In descriptive parts the method is used to clarify the variables of the study the measured of banking performance, risks of faltering banking, banking, financial reports analysis. In addition, the case studies approach includes a presentation of the commercial banks under study and display the development of their financial lists during the period (2001_2015), the measurement of the performance of the commercial banks under study using the standard (CAMELS). Also, it includes the measurement model of affecting the size of the banking loans that stumble on the value of the pure profit after the tax in the commercial banks under study, and make a measurement model to predict banking stumble.

The study finds that measuring the performance of the commercial banks is crucial because of their private activities, the huge money they handle, and the fast circulation of the private money and deposited money which need decision makers to verify the efficient performance of these facilities while exploiting these resources and achieve the best results at the lowest costs. Generally, the commercial banks are subject to many risks while making their banking operations, this demands the managers to understand them and identify their sources. The credit or loan risks are considered as the main variable affecting the net income and the net value of property rights resulting from non-payment or delay payment by customers. As for the standard model, and after applying the style of logistic regression on financial ratios eighteen, the (SPSS) program has kept only nine financial ratios.

Key Words: *Measuring performance risks of faltering banking, financial analysis.*

فهرس المحتويات

الإهداء

كلمة شكر وعرفان

ملخص الدراسة

I

فهرس المحتويات

V

فهرس الجداول

VIII

فهرس الأشكال

أ

مقدمة

الفصل الأول: قياس الأداء في البنوك التجارية

10	تمهيد
11	المبحث الأول: الإطار النظري لمصطلح الأداء
11	أولاً: تعريف الأداء
12	ثانياً: ميادين ومجالات الأداء
15	ثالثاً: تعريف عملية قياس الأداء وأبعادها
17	رابعاً: العوامل المؤثرة في عملية قياس الأداء
17	خامساً: مراحل عملية قياس الأداء
19	المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي والأداء المصرفي وعملية قياسهما
19	أولاً: تعريف وأهمية الأداء المالي
19	ثانياً: تعريف عملية قياس الأداء المالي
20	ثالثاً: تعريف الأداء المصرفي
21	رابعاً: تعريف عملية قياس الأداء المصرفي
21	خامساً: أهمية عملية قياس الأداء المصرفي
22	سادساً: معايير عملية قياس الأداء المصرفي
24	المبحث الثالث: نماذج ومعايير قياس الأداء المصرفي
25	أولاً: معيار (CAMES) كنموذج لقياس الأداء المصرفي
28	ثانياً: معياري الربحية (ROE) و (ROA) كنموذج لقياس الأداء المصرفي
33	ثالثاً: معياري القيمة (EVA) و (MVA) كنموذج لقياس الأداء المصرفي
38	رابعاً: بطاقة الدرجات المتوازنة (BSC) كنموذج لقياس الأداء المصرفي
45	خلاصة

الفصل الثاني: المخاطر المصرفية، التعثر المصرفي واتفاقيات لجنة بازل (III,II,I)

47	تمهيد.....
48	المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية وأسبابها.....
48	أولاً: تعريف المخاطر المصرفية.....
49	ثانياً: مصادر المخاطر المصرفية.....
58	ثالثاً: قياس المخاطر المصرفية.....
59	رابعاً: إجراءات الحد من المخاطر المصرفية.....
61	المبحث الثاني: ماهية وأسباب التعثر المصرفي وطرق تجنبه.....
61	أولاً: تعريف التعثر المصرفي.....
62	ثانياً: أسباب التعثر المصرفي.....
64	ثالثاً: آثار التعثر المصرفي على الوظيفة الائتمانية للبنك.....
66	المبحث الثالث: اتفاقيات لجنة بازل (III,II,I).....
68	أولاً: اتفاقية لجنة بازل (I).....
71	ثانياً: اتفاقية لجنة بازل (II).....
74	ثالثاً: اتفاقية لجنة بازل (III).....
75	رابعاً: النظام المصرفي الجزائري في ظل اتفاقيات لجنة بازل.....
77	خلاصة.....

الفصل الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية

79	تمهيد.....
80	المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي.....
80	أولاً: تعريف التحليل المالي.....
82	ثانياً: أهمية التحليل المالي.....
83	ثالثاً: أهداف التحليل المالي.....
86	رابعاً: مقومات ومبادئ التحليل المالي.....
87	المبحث الثاني: منهجية ومصادر التحليل المالي وأساليبه.....
87	أولاً: منهجية وخطوات التحليل المالي.....
88	ثانياً: مصادر التحليل المالي.....
97	ثالثاً: المستفيدون من التحليل المالي.....
101	رابعاً: أساليب التحليل المالي.....

106	المبحث الثالث: التحليل المالي بأسلوب النسب المالية.....
106	أولاً: تعريف وأهمية التحليل بالنسب المالية.....
108	ثانياً: معايير التحليل بالنسب المالية.....
108	ثالثاً: أسس التحليل بالنسب المالية.....
109	رابعاً: أنواع النسب المالية.....
118	خلاصة.....

الفصل الرابع: تقديم البنوك التجارية ميدان الدراسة وعرض تطور عناصر قوائمها المالية

120	تمهيد.....
121	المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية ميدان الدراسة.....
121	أولاً: تقديم البنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة (BDL)، (BEA)، (BNA).....
132	ثانياً: تقديم البنوك التجارية الخاصة ميدان الدراسة (SGA)، (Al Salam)، (Al Baraka).....
136	المبحث الثاني: عرض عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية العمومية خلال الفترة (2001-2015).....
137	أولاً: عرض عناصر القوائم المالية لبنك التنمية المحلية (BDL).....
143	ثانياً: عرض عناصر القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي (BEA).....
150	ثالثاً: عرض عناصر القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA).....
157	المبحث الثاني: عرض وتحضير القوائم المالية للبنوك التجارية الخاصة خلال الفترة (2001-2015).....
158	أولاً: عرض عناصر القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA).....
164	ثانياً: عرض عناصر القوائم المالية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam).....
170	ثالثاً: عرض عناصر القوائم المالية لبنك البركة - الجزائر (Al baraka).....
176	خلاصة.....

الفصل الخامس: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي

178	تمهيد.....
179	المبحث الأول: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015).....
180	أولاً: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر كفاية رأس المال (C).....
187	ثانياً: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر جودة الأصول (A).....
193	ثالثاً: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر كفاءة الإدارة (M).....
200	رابعاً: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر الربحية (E).....
206	خامساً: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر تسيير السيولة (L).....

214	سادسا: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S).
221	المبحث الثاني: النمذجة القياسية لتأثير القروض المتعثرة على الأرباح في البنوك التجارية ميدان الدراسة...
222	أولا: عرض السلاسل الزمنية لحجم القروض المتعثرة (PBNP) وقيمة الربح الصافي (BNAI).....
223	ثانيا: اختبار استقرارية لسلاسل الزمنية للمتغيرين (PBNP) و (BNAI).....
226	ثالثا: تحديد درجة التباطؤ للسلاسل الزمنية للمتغيرين (PBNP) و (BNAI).....
227	رابعا: اختبار التكامل المشترك (Johansen & Julius) بين متغير (PBNP) ومتغير (BNAI).....
229	خامسا: اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (PBNP) و (BNAI).....
231	سادسا: تقدير معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرين (PBNP) و (BNAI).....
236	المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي.....
236	أولا: تقديم نموذج الانحدار اللوجستي.....
237	ثانيا: مبررات استخدام الانحدار اللوجستي كنموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي.....
238	ثالثا: تحضير البيانات لبناء النموذج القياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي.....
241	رابعا: تقدير معادلة الانحدار اللوجستي.....
246	خامسا: اختبار النموذج القياسي المقدّر للتنبؤ بالتعثر المصرفي.....
247	خلاصة.....
248	الخاتمة.....
248	أولا: عرض النتائج.....
255	ثانيا: اختبار الفرضيات على ضوء النتائج.....
256	ثالثا: الاقتراحات.....
258	قائمة المراجع المستعملة.....
269	قائمة المختصرات.....
270	الملاحق.....

ملاحق متعلقة ببنك التنمية المحلية (BDL)
ملاحق متعلقة ببنك الجزائر الخارجي (BEA)
ملاحق متعلقة بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
ملاحق متعلقة ببنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)
ملاحق متعلقة ببنك السلام - الجزائر (Al Salam)
ملاحق متعلقة ببنك البركة - الجزائر (Al Baraka)

فهرس الجداول

27	الجدول رقم (01): تصنيف البنوك التجارية حسب معيار (CAMELS)
136	الجدول رقم (02): طريقة الحصول على القوائم المالية للبنوك العمومية ميدان الدراسة
138	الجدول رقم (03): تطور حجم القروض الممولة لمشاريع (ANSEJ, ANGEM, CNAC) لبنك (BDL)
138	الجدول رقم (04): تطور عدد حسابات العملاء في بنك التنمية المحلية (BDL)
138	الجدول رقم (05): تطور عدد البطاقات الالكترونية الممنوحة للعملاء في بنك التنمية المحلية (BDL)
144	الجدول رقم (06): تطور نسبة القروض حسب النوع في بنك الجزائر الخارجي (BEA)
146	الجدول رقم (07): تطور نسبة الودائع حسب العملاء في بنك الجزائر الخارجي (BEA)
151	الجدول رقم (08): تطور نسبة القروض حسب النوع في البنك الوطني الجزائري (BNA)
151	الجدول رقم (09): نسبة التدفقات النقدية حسب أصناف العملاء البنك الوطني الجزائري (BNA)
153	الجدول رقم (10): تصنيف الودائع حسب النوع والمصدر في البنك الوطني الجزائري (BNA)
157	الجدول رقم (11): طريقة الحصول على القوائم المالية للبنوك العمومية ميدان الدراسة
159	الجدول رقم (12): تطور عدد الوكالات وعدد الموظفين في بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)
159	الجدول رقم (13): تطور حجم القروض وعدد العملاء في بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)
160	الجدول رقم (14): نسبة السحوبات النقدية حسب أصناف العملاء في بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)
165	الجدول رقم (15): تطور عدد المتعاملين وطلبات التمويل في بنك السلام - الجزائر (Al Salam)
179	الجدول رقم (16): النسب المالية المستعملة في قياس أداء البنوك التجارية حسب المعيار (CAMELS)
181	الجدول رقم (17): مؤشر كفاية رأس المال (C) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA) خلال الفترة (2001-2015)
184	الجدول رقم (18): مؤشر كفاية رأس المال (C) للبنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) خلال الفترة (2001-2015)
188	الجدول رقم (19): مؤشر جودة الأصول (A) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA) خلال الفترة (2001-2015)
191	الجدول رقم (20): مؤشر جودة الأصول (A) للبنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) خلال الفترة (2001-2015)
195	الجدول رقم (21): مؤشر كفاءة الإدارة (M) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA) خلال الفترة (2001-2015)

198	الجدول رقم (22): مؤشر كفاءة الإدارة (M) للبنوك التجارية العمومية (SGA, Al Salam, Al Baraka) خلال الفترة (2001-2015)
201	الجدول رقم (23): مؤشر الربحية (E) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA) خلال الفترة (2001-2015)
204	الجدول رقم (24): مؤشر الربحية (E) للبنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) خلال الفترة (2001-2015)
208	الجدول رقم (25): مؤشر تسيير السيولة (L) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA) خلال الفترة (2001-2015)
211	الجدول رقم (26): مؤشر تسيير السيولة (L) للبنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) خلال الفترة (2001-2015)
215	الجدول رقم (27): مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA) خلال الفترة (2001-2015)
218	الجدول رقم (28): مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S) للبنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) خلال الفترة (2001-2015)
224	الجدول رقم (29): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين (BNAI) و (PBNP) باستخدام دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF)
225	الجدول رقم (30): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين (BNAI) و (PBNP) باستخدام اختبار (ADF)
226	الجدول رقم (31): تحديد درجة التباطؤ للسلاسل الزمنية للمتغيرين (PBNP) و (BNAI)
228	الجدول رقم (32): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين (BNAI) و (PBNP) بطريقة اختبار الأثر (Trace test)
229	الجدول رقم (33): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين (BNAI) و (PBNP) بطريقة القيمة الحدية العظمى (Maximum Eigen value test)
230	الجدول رقم (34): اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (PBNP) و (BNAI)
232	الجدول رقم (35): نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرين (PBNP) و (BNAI)
235	الجدول رقم (36): معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرين (PBNP) و (BNAI) في البنوك ميدان الدراسة
239	الجدول رقم (36): قيم النسب المالية لمعيار (CAMELS) بالنسبة لكل البنوك التجارية ميدان الدراسة
240	الجدول رقم (37): نتائج أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة وفقا لمعيار (CAMELS)
241	الجدول رقم (38): نتائج أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة وفقا لمعيار (ROE)

241	الجدول رقم (39): حجم المشاهدات الداخلة والمفقودة في الانحدار اللوجستي
242	الجدول رقم (40): ترميزات المتغير التابع (إمكانية التعثر)
242	الجدول رقم (41): التكرارات لمشتقات دالة الإمكان الأعظم ($-2 \log likelihood$)
243	الجدول رقم (42): المتغيرات المستقلة (النسب المالية) في نموذج الانحدار اللوجستي
245	الجدول رقم (43): اختبار نسبة الإمكان الأعظم ($maximum likelihood ratio$) لجودة التوفيق
246	الجدول رقم (44): اختبار ($Hosmer \& Lemeshow$) لجودة التوفيق
247	الجدول رقم (45): اختبار جودة التوفيق للنموذج اللوجستي. معاملات التحديد (R^2)
247	الجدول رقم (46): جدول اختبار التصنيف الصحيح للنموذج المقدّر

فهرس الأشكال

13	الشكل رقم (01): ميادين الأداء في المؤسسة الاقتصادية
14	الشكل رقم (02): مجالات الأداء في المؤسسة الاقتصادية
17	الشكل رقم (03): العوامل المؤثرة على عملية قياس الأداء
24	الشكل رقم (04): مؤشرات قياس الأداء المصرفي
32	الشكل رقم (05): العناصر المحددة لمعدل العائد على حقوق الملكية
39	الشكل رقم (06): محاور بطاقة الأداء المتوازن
40	الشكل رقم (07): التداخل بين محاور بطاقة الأداء المتوازن لتحقيق الأهداف المالية
43	الشكل رقم (08): أهداف ومقاييس محاور بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية
91	الشكل رقم (09): عناصر الأصول في ميزانية البنك التجاري
91	الشكل رقم (10): عناصر الخصوم في ميزانية البنك التجاري
93	الشكل رقم (11): جدول حسابات النتائج للبنك التجاري
95	الشكل رقم (12): قائمة التدفقات النقدية للبنك التجاري
96	الشكل رقم (13): قائمة خارج الميزانية للبنك التجاري
137	الشكل رقم (14): تطور عناصر أصول الميزانية لبنك التنمية المحلية (BDL)
139	الشكل رقم (15): تطور حجم عناصر خصوم الميزانية لبنك التنمية المحلية (BDL)
140	الشكل رقم (16): تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك التنمية المحلية (BDL)
141	الشكل رقم (17): تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك التنمية المحلية (BDL)
143	الشكل رقم (18): تطور حجم عناصر أصول الميزانية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)
145	الشكل رقم (19): تطور حجم عناصر خصوم الميزانية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)
147	الشكل رقم (20): تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي (BEA)
149	الشكل رقم (21): تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)
150	الشكل رقم (22): تطور حجم عناصر أصول الميزانية للبنك الوطني الجزائري (BNA)
152	الشكل رقم (23): تطور حجم عناصر خصوم الميزانية للبنك الوطني الجزائري (BNA)
154	الشكل رقم (24): تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري (BNA)
155	الشكل رقم (25): تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري (BNA)

158	الشكل رقم (26): تطور حجم عناصر أصول لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)
160	الشكل رقم (27): تطور حجم عناصر خصوم الميزانية لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)
162	الشكل رقم (28): تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك سوسيتي جنرال-الجزائر (SGA)
163	الشكل رقم (29): تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)
164	الشكل رقم (30): تطور حجم عناصر أصول الميزانية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)
166	الشكل رقم (31): تطور حجم عناصر خصوم الميزانية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)
168	الشكل رقم (32): تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)
169	الشكل رقم (33): تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)
170	الشكل رقم (34): تطور حجم عناصر أصول الميزانية لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)
171	الشكل رقم (35): تطور حجم عناصر خصوم الميزانية لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)
173	الشكل رقم (36): تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)
174	الشكل رقم (37): تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)
222	الشكل رقم (38): السلاسل الزمنية لتطور حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) في البنوك ميدان الدراسة
223	الشكل رقم (39): السلاسل الزمنية لتطور قيمة الربح الصافي بعد الضريبة (BNAI) البنوك ميدان الدراسة

يعتبر التعثر المصرفي ظاهرة خطيرة تهدد الكثير من البنوك التجارية في دول العالم خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي عصفت بالكثير من البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي مقدمتها بنك (LEHMAN Brothers)، لتمتد الأزمة بعد ذلك لباقي دول العالم الأخرى بسبب شبكة العلاقات المالية والنقدية والاتصالات بينها، واللافت للنظر أن استمرار حالات التعثر المصرفي بالبنوك التجارية دون وضع حل لها يزيد من المشكلات المترتبة على هذا التعثر والتي تمتد آثارها إلى الاقتصاد بجميع قطاعاته مؤدية إلى انهياره، وذلك ما أدى بالكثير من المؤسسات المالية العالمية والمنتديات الدولية بدراسة أسباب حدوث أزمات البنوك التجارية وتعرضها للتعثر المصرفي وكذا مصادر المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها، محاولة بذلك وضع الحلول والمقترحات التي تؤدي إلى خفض درجة المخاطر والعمل على استقرار القطاع المصرفي وتخفيض إمكانية تعرض البنوك التجارية للتعثر المصرفي.

كما أن زيادة الاهتمام بعمليات وطرق قياس أداء البنوك التجارية أوجب ظهور معايير مختلفة بخصوص ذلك كمعيار (CAMELS) أو معيار العائد على حقوق الملكية (ROE) أو العائد على الأصول (ROA)، وبما أن عملية تقييم أو قياس الأداء تركز بالدرجة الأولى على محاولة كشف نقاط القوة والضعف لأي مؤسسة، فإن مجهودات الكثير من المؤسسات والمنتديات الدولية والتي من بينها لجنة بازل ركزت على ثلاث محاور رئيسية تمثلت في تقوية النظام المالي والمصرفي، قضايا حساب رأس المال، الشفافية والمعايير الرقابية الخاصة بالقوائم المالية، وبالتالي أصبحت هذه القوائم تعتبر المرجع الرئيسي في توفير المعلومات عن المركز المالي وقياس الأداء والتغيرات في المركز النقدي، بشرط أن تكون ملائمة وموثوق فيها لقطاع عريض من المستخدمين لها سواء الملاك أو العملاء أو الهيئات الرقابية، بحيث يأخذ كل صنف ما يراه مناسباً من محتوياتها في عملية اتخاذ القرارات، ونظراً لتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية فإن القوائم المالية لابد أن تُصمم من حيث الشكل والمحتوى لتخدم الأغراض العامة والخاصة لجميع الفئات المستخدمة لها.

ويعتبر تحليل القوائم المالية وفق الأساليب المختلفة للتحليل المالي سواء التقليدية منها كمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أو الحديثة منها كنماذج التنبؤ بالتعثر المالي أهم أداة للكشف عن الوضعية المالية الحالية لأداء البنوك التجارية، وأيضاً استخدام مخرجات هذا التحليل للتنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية وكذا للتنبؤ بالتعثر المصرفي.

أولاً: الإشكالية

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي كإشكالية مركبة لهذه الدراسة:

هل يمكن استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية لقياس أداء البنوك التجارية وبناء نموذج قياسي

للتنبؤ بتعثرها المصرفي؟

من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1. ما هي أهم العوامل المؤثرة على الأداء المصرفي؟ وما هي أهم معايير قياسه؟

2. ما المقصود بالتعثر المصرفي؟ وما هي أسبابه وطرق مواجهته؟
3. هل عملية التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالبنوك التجارية تساعد على إعطاء صورة لمستوى أدائها الحالي وتصوراً لمستوى أدائها المستقبلي؟
4. هل يمكن الاعتماد على مخرجات عملية التحليل المالي للقوائم المالية لقياس أداء البنوك التجارية باستخدام معيار (CAMELS)، وهل يمكن استعمال هذه المخرجات لبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي؟

ثانياً: الفرضيات

يمكن صياغة فرضية رئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

إن بناء نموذج قياسي بالاعتماد على مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية يُمكن من استخدامه بفعالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي.

من الفرضية الرئيسية يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

1. الأداء الجيد للبنوك التجارية مرتبط بمدى قدرتها على التوفيق بين متغيري العائد المترتب من قيام البنك التجاري بأنشطته المختلفة من جهة، وبين حجم المخاطرة المترتبة عن القيام بذلك، وهو ما يمكن الكشف عنه من خلال تحليل القوائم المالية الخاصة بالبنك التجاري.
2. تحيط بالعمل المصرفي الكثير من المخاطر التي تؤثر بشكل أو بآخر على أدائه وربما تؤدي به إلى التعثر، وبالتالي يجب على البنوك التجارية أن تعتمد على أساليب معينة وبشكل دوري للكشف عن المخاطر المصرفية، والعمل على إيجاد طرق لإدارتها أو تجنبها.
3. إنّ عملية التحليل المالي لمختلف القوائم المالية باستخدام معايير ذات جودة في قياس الأداء تعطي مخرجات تبيّن للمحلل المالي صورة ووضعية الأداء الحالي للبنك التجاري، وتمنحه القدرة على تصوّر الوضعية المستقبلية لهذا الأداء.
4. بما أن هذه الفرضية ترتبط مباشرة بالبحث الميداني تم تجزئتها إلى ثلاث فرضيات جزئية كما يلي:
 - أ. يعتبر معيار (CAMELS) بمؤشرات المختلفة أفضل المعايير التي يمكن من خلاله الوقوف على حقيقة الأداء الفعلي للبنوك التجارية ميدان الدراسة؛
 - ب. تؤثر القروض المصرفية المتعثرة باعتبارها أهم مكون من مكونات الحفظة الاستثمارية الخاصة بالنشاط المصرفي إلى حد كبير على أرباح البنوك التجارية؛
 - ج. يُمكن استخدام النسب المالية باعتبارها مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية للبنك التجاري في بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي، وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار اللوجستي.

ثالثا: أهمية الموضوع

تأتي هذه الدراسة لتبيّن أهمية الاعتماد على مخرجات التحليل المالي للبيانات الموجودة في القوائم المالية الخاصة بالبنوك التجارية، وذلك في لقياس أدائها الحالي، وفي إعداد نموذج قياسي يستعمل للتنبؤ المبكر بإمكانية تعرّضها للتعثّر المصرفي خصوصا في الجزائر، وذلك بسبب ما يكتسبه المناخ المصرفي الجزائري من خصوصية خاصة بعد اعتماد قانون النقد والقرض 10/90 في مطلع التسعينات والذي كان له الأثر الكبير على المناخ المصرفي من جهة، وما أفرزته التطورات العالمية في القطاع المصرفي من أزمات مالية ومصرفية خصوصا في أعقاب أزمة 2008 من جهة ثانية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار الموضوع إلى الأسباب التالية:

1. لأنّ الأزمات المالية والمصرفية العالمية الأخيرة خصوصا أزمة 2008 أثبتت أن مشكل التعثر المصرفي يمثل ظاهرة مصرفية خطيرة تهدد ربحية ومصير البنوك التجارية بالدرجة الأولى، وتهدد الأنظمة الاقتصادية للدول بالدرجة الثانية؛
2. إنّ بناء نموذج قياسي بالاعتماد على معطيات وبيانات خاصة بقطاع البنوك التجارية في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار مميزاته وخصائصه، يمكن من استخدامه كمقياس لأداء تلك البنوك والتنبؤ بإمكانية تعرّضها للتعثّر المصرفي؛
3. كذلك من الأسباب الشخصية التي دفعت لاختيار هذا الموضوع بالدراسة هو اهتمام الباحث بهذا الموضوع كتكملة للدراسة المنجزة في مرحلة الماجستير من جهة، وممارسته للعمل المصرفي في أحد البنوك العمومية الجزائرية من جهة ثانية.

خامسا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1. تسليط الضوء على واقع البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الجزائري لمعرفة المميزات الخاصة بهذا القطاع الحساس وذلك من خلال تحليل القوائم المالية لعينة من البنوك التجارية العاملة فيه؛
2. قياس أداء عينة من البنوك التجارية في الجزائر بالاعتماد على بعض أساليب التحليل المالي للقوائم المالية وبالخصوص أسلوب النسب المالية، وبعض المعايير الخاصة بقياس الأداء المصرفي وخصوصا معيار (CAMELS).
3. الوقوف على واقع تأثير حجم القروض المصرفية المتعثرة على قيمة الربح الصافي بعد الضريبة في البنوك التجارية ميدان الدراسة، من خلال تقديم نموذج قياسي يبين العلاقة بينهما.
4. بناء النموذج القياسي بالاعتماد على مخرجات عملية التحليل المالي للقوائم المالية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر ليكون بمثابة البارومتر الذي يكشف مسبقا عن التعثر المصرفي فيها، حيث تم اختيار أسلوب الانحدار اللوجستي في ذلك.

سادسا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي ترتبط بوجه أو بآخر بموضوع بحثنا هذا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. دراسة حسني علي خراويش (2012): قدمت هذه الدراسة بعنوان "تحديد وتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2000-2010" أطروحة دكتوراه بجامعة الزرقاء. حاول الباحث من خلال هذه الدراسة اختبار وتحليل العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء البنوك التجارية الأردنية، حيث طبق الباحث إصدارات جديدة مطورة من قبل الباحثين (Demerguç KUNT and Huizing, 1999) و (Tomi UHOMOIBI, 2008) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد خلص الباحث إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء الجيد للبنوك التجارية والمؤشرات التالية:

- النسبة بين معدل العائد على الأصول وحجم البنك؛
- مجموع الديون على مجموع الأصول؛
- الأموال الخاصة على مجموع الديون؛
- هامش الفائدة الصافي على معدل الخصم.

كما خلص الباحث أيضا إلى أنه توجد علاقة سلبية بين الأداء الجيد للبنوك التجارية والمؤشرات التالية:

- النسبة بين معدل العائد على الأصول ومعدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي؛
- النسبة بين معدل التضخم ومعدل الخصم.

2. دراسة موسى عبد الهادي نوفل وآخرون (2012): قدمت هذه الدراسة بعنوان "تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة 1997-2007" مقالة في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية بالأردن، حيث هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام معدلات العائد وذلك من خلال تحليل قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة وفعالية، وتحليل قدرة هذه الشركات على توليد التدفقات التشغيلية من أصولها العاملة ومدى تأثير هذه التدفقات على سيولتها، وكذا تقييم هيكل التكاليف والهيكل المالي لهذه الشركات من خلال دراسة درجات الرفع المالي والتشغيلي وأثر ذلك على كمعدلات العائد المحققة.

واستخدم الباحثون في هذه الدراسة النسب المالية المشتقة من القوائم المالية لتلك الشركات والخاصة بالفترة 1997-2007، واعتماد هذه النسب المالية كمدخلات للتحليل الإحصائي وفق أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد، وقد توصل الباحثون إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي ومعدلات العائد المختلفة؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع التشغيلي ومعدلات العائد؛

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الدوران ونصيب السهم من الأرباح؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركة ومعدلات العائد.

3. دراسة مدحت طراونة (2006): قدمت هذه الدراسة بعنوان "مقارنة الأداء المالي في القطاع المصرفي دراسة حالة البنوك التجارية العمانية"، مقالة من المجلة الدولية للأبحاث المالية والاقتصادية، حيث اقترح الباحث هذه الدراسة لتصنيف البنوك التجارية العاملة في دولة عمان وفق تقييم يعتمد على خصائص مالية يعبر عنها بنسب مالية متحصل عليها من عملية التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية الخمسة العاملة في دولة عمان بفروعها الـ 260، حيث تم استعمال التحليل المالي ونموذج الانحدار البسيط لتقدير تأثير كل من كيفية إدارة الأصول، كفاءة التشغيل وحجم البنك على الأداء المالي للبنوك ميدان الدراسة، وقد خلص الباحث في الدراسة إلى أن كبر حجم كل من رؤوس الأموال، الأصول، القروض والودائع في البنوك التجارية ليس بالضرورة يعبر عن الداء المالي الجيد لتلك البنوك.

4. دراسة (Christophe J. GODELEWESKI) (2004): قدمت هذه الدراسة بعنوان "محاولة تقديم نمذجة للتنبؤ بالتعثر المصرفي بالتطبيق على البنوك التجارية لبعض الدول الرائدة" أطروحة دكتوراه بجامعة ستراسبورغ، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم أداء البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي لبعض الدول الرائدة والبحث عن مسببات حدوث ظاهرة التعثر المصرفي وذلك باستخدام معيار (CAMEL) لتقييم الأداء المصرفي، وقد قدم الباحث مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس أداء البنوك ميدان الدراسة والتي تم تحديدها بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية المستقاة من القوائم المالية الخاصة بتلك البنوك، وتمثلت تلك المؤشرات فيما يلي:

- نوعية الإدارة والتسيير؛
- المردودية ودرجة سيولة الأصول؛
- سياسة تقييم ودراسة طلبات القروض؛
- معدل الخصم أو الوساطة المالية.

5. دراسة وليد محمد عبد الله الشيباني (2004): قدمت هذه الدراسة بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية" أطروحة دكتوراه بجامعة الملك سعود، حيث حاول الباحث في هذه الدراسة إلى قياس مدى ملائمة بعض النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المحاسبية المنشورة والمودعة لدى وزارة التجارة السعودية من خلال استخدام نموذج (Z.score) للباحث (Altman) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات العاملة في المملكة العربية السعودية قبل عام أو عامين من التعثر، وقام الباحث بتطبيق النموذج الإحصائي (Probit Model for Panal Data) على بيانات 200 شركة على مدى خمس سنوات حيث غطت الدراسة الأعوام من 1999 إلى 2003، كما اعتمد الباحث على حزمة البرامج الإحصائية (LIMDEP) المتميز بتفوقه في مجال اختبارات النماذج غير الخطية عند وجود متغيرات ثنائية القيمة، وخلص الباحث إلى وجود

علاقة ارتباط قوية بين التعثر المالي للشركات السعودية ودرجات ($Z.score$) المحسوبة قبل سنة أو سنتين من حدوث هذا التعثر، كما أظهر الباحث عدم وجود فرق معنوي بين درجات ($Z.score$) المحسوبة قبل سنة وبين درجات ($Z.score$) المحسوبة قبل سنتين عند مقارنتهما بعلاقتهما بالتعثر المالي للشركات، مما يعني إمكانية الاعتماد على درجة ($Z.score$) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية قبل سنتين من حدوثه.

بناء على الدراسات السابقة التي تطرقت لمواضيع التحليل المالي للقوائم المالية، التعثر المصرفي وأساليب التنبؤ به، الأداء المصرفي للبنوك التجارية والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية والمالية عموماً، نلاحظ أنها شملت كافة القطاعات الاقتصادية تقريباً، وفي مناطق مختلفة من العالم وفي أزمنة مختلفة، مما أدى إلى اختلاف النتائج المتوصل إليها من قبل الباحثين، كما أن الأساليب المستخدمة في تلك البحوث كانت مختلفة أيضاً لاختلاف الأهداف، فبعض الباحثين استخدم الأسلوب الأحادي في التحليل من خلال تحليل كل نسبة مالية على حدة للوصول إلى أفضل النسب المالية القادرة على قياس الأداء في البنوك التجارية، ومنهم من استخدم أسلوب التحليل التمييزي للوصول إلى أفضل مجموعة خطية من النسب المالية التي باستطاعتها التنبؤ بأداء البنوك التجارية مستقبلاً، وأيضاً هناك من استخدم أسلوب التحليل اللوجستي لصعوبة تطبيق أسلوب التحليل التمييزي نظراً لعدم توفر الشروط الخاصة به.

نظراً لخصوصية العمل المصرفي في الجزائر والخصائص التي تتميز البنوك التجارية العاملة فيه من جهة، وقلة الدراسات الأكاديمية التي تطرقت لذات الموضوع وأيضاً اختلاف هذه الدراسة عن الكثير منها لاسيما فيما يتعلق بعينة البنوك التجارية المختارة كميدان للدراسة وكذا للفترة الزمنية المختارة لإعداد هذا البحث، وهو ما قد يمثل ميزة مختلفة لهذا الأخير عن غيره من البحوث التي سبقته لأن اختلاف الحدود المكانية والزمنية للبحث حتى ولو انطلق من إشكالية مماثلة لبحوث سابقة ربما يمثل إضافة لخصوصية القطاع المصرفي الجزائري، وهو ما جعلنا في هذه الدراسة نعتمد على أسلوب التحليل اللوجستي نظراً لمبررات محددة يتم توضيحها في طيات الجانب الميداني من هذه الأطروحة، حيث سلطنا الضوء على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015، من خلال مخرجات تحليل القوائم المالية الخاصة بها خلال هذه الفترة، كما تم إعداد نموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي لها ليتم اقتراحه على هذه البنوك التجارية لاستخدامه ضمن أنظمة الإنذار المبكر عن الأزمات المصرفية والتعثر المصرفي.

سابعاً: منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من المناهج:

1. المنهج الاستقرائي:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي أو الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة (قياس الأداء في البنوك التجارية، المخاطر المصرفية، التعثر المصرفي، اتفاقيات لجنة بازل، التحليل المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية) بالاعتماد على مجموعة من المراجع من كتب ورسائل جامعية وملتقيات تطرقت لذات

الموضوع، والقيام بتحليلها لتبيان مدى فاعلية استخدام مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية في قياس أدائها الحالي والتنبؤ بإمكانية تعرضها للتعرض المصرفي مستقبلا.

2. منهج دراسة الحالة:

تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك بمحاولة تشخيص أداء عينة من البنوك التجارية الجزائرية انطلاقا من القوائم المالية الخاصة بنشاطها خلال الفترة 2001-2015، واعتماد المعطيات المحاسبية الموجودة فيها كمصادر لعملية التحليل المالي، وذلك باستخدام الأدوات الأساسية للتحليل المالي كنسب المالية، ليتم استعمال مخرجات هذا التحليل كمدخلات لقياس الأداء باستخدام معايير خاصة كمعيار (CAMELS)، وأيضا في إعداد نموذج قياسي باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي الخاص ببرنامج (SPSS)، وذلك لتوافق خصوصية هذا النوع من الأساليب والمادة العلمية الميدانية، حيث يشترط أسلوب الانحدار اللوجستي أن يكون المتغير التابع متغير نوعي يحتمل حدثين (0،1) وهو ما يتفق مع الدراسة الميدانية التي تبحث عن إمكانية تعرض البنك التجاري للتعرض أو عدم ذلك، كما أنه لا يشترط تماثل الخصائص في مجموعتي التصنيف بناء على الهدف من البحث، عكس ما يشترطه أسلوب التحليل التمييزي، ويتم بناء النموذج باقتراح مجموعة من النسب المالية المعبرة عن أداء البنوك التجارية العمومية والخاصة المتحصل عليها كمخرجات من عملية التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالبنوك ميدان الدراسة، ليقوم البرنامج باستبعاد النسب ذات الدلالة الأقل، ويعطى نموذج في شكل دالة متعددة يمثل فيها أداء البنك التجاري (جيد أو غير معرض للتعرض) (ضعيف أو معرض للتعرض) كمتغير التابع ويرمز له بالرمز (SH)، والنسب المالية كمتغيرات مستقلة والتي يرمز لها بالرموز $(X_1, X_2, X_3, \dots, X_n)$ حيث (n) تمثل عدد النسب المالية التي أبقاها أسلوب الانحدار اللوجستي الخاص ببرنامج (SPSS)، ليستخدم هذا النموذج بعد اختباره والتأكد من جودته الإحصائية للتنبؤ بالتعرض المصرفي.

ثامنا: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1. الحدود المكانية: تم اختيار عينة من البنوك التجارية الجزائرية نظرا لاعتبارات عديدة منها تنوع العينة المختارة نظرا لتنوع المجتمع ككل، وبالتالي اختيرت بنوك تجارية عمومية (البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي)، وبنوك تجارية خاصة (بنك سوسيتي جنرال - الجزائر) وكذا بنوك التجارية إسلامية - بنك البركة - الجزائر، بنك السلام - الجزائر).

2. الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة خلال الفترة 2001-2015،

تاسعا: صعوبات البحث

خلال إنجاز هذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات خصوصا في الجانب الميداني نختصرها فيما يلي:

1. عدم قدرتنا على التواصل مع إدارات الكثير من البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي في الجزائر، وذلك بسبب تكتّم موظفيها ومدراءها على الرغم من تكرارنا لعمليات الزيارة لأكثر من مرة؛

2. عدم توفر القوائم المالية للكثير من البنوك التجارية سواء في المواقع الالكترونية الخاصة بها، أو في شكل ورقي في وكالاتها أو في مديرياتها المحاسبية، مما اضطرنا في الكثير من الأحيان لاستعمال علاقاتنا الشخصية للحصول على تلك القوائم المالية؛

3. عدم اكتمال مشاهدات السلسلة الزمنية الخاصة بالدراسة حيث وقع اختيارنا في بداية الأمر على الفترة (1991-2015)، لنقوم بعد ذلك اضطراباً بتغيير الفترة لتصبح (2001-2015)، وذلك لتسهيل جمع مشاهدات السلسلة الزمنية.

4. نقص الدراسات والأبحاث خصوصاً باللغة العربية وفي الجرائر بالتحديد التي تعتمد على الأساليب الإحصائية لتقدير الأداء، كأسلوب الانحدار اللوجستي والانحدار الخطي مثلاً، والتي توفرها العديد من البرامج الإحصائية كبرنامج (EViews) وبرنامج (SPSS).

عاشراً: تقسيمات الدراسة

الفصل الأول: قياس الأداء في البنوك التجارية

قُسم هذا الفصل لثلاث مباحث، المبحث الأول الإطار النظري لمصطلح الأداء، المبحث الثاني الإطار النظري للأداء المالي والأداء المصرفي وعملية قياسهما، المبحث الثالث نماذج ومعايير قياس الأداء المصرفي.

الفصل الثاني: المخاطر المصرفية، التعثر المصرفي واتفاقيات بازل (III,II,I)

قُسم هذا الفصل لثلاث مباحث، المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية وأسبابها، المبحث الثاني: ماهية وأسباب التعثر المصرفي وطرق تجنبه، المبحث الثالث: اتفاقيات لجنة بازل (III,II,I).

الفصل الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية

قُسم هذا الفصل لثلاث مباحث، المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي، المبحث الثاني: منهجية ومصادر التحليل المالي وأساليبه، المبحث الثالث: التحليل المالي بأسلوب النسب المالية.

الفصل الرابع: تقديم البنوك التجارية ميدان الدراسة وعرض تطور عناصر قوائمها المالية خلال الفترة 2015-2001

قُسم هذا الفصل لثلاث مباحث، المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية ميدان الدراسة، المبحث الثاني: عرض عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية العمومية خلال الفترة (2015-2001)، المبحث الثالث: عرض وتحضير القوائم المالية للبنوك التجارية الخاصة خلال الفترة (2015-2001).

الفصل الخامس: قياس أداء البنوك ميدان الدراسة وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي

قُسم هذا الفصل لثلاث مباحث، المبحث الأول: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2015-2001)، المبحث الثاني: النمذجة القياسية لتأثير القروض المتعثرة على الأرباح في البنوك التجارية ميدان الدراسة، المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي.

الفصل الأول

تمهيد:

يُعدّ مصطلح الأداء من أكثر المصطلحات الإدارية استعمالاً، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديداً على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية، ولقد سعت الشركات قديماً وحديثاً إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تمت صياغتها لاستمرارية الشركة في ظل ظروف وتحديات حرجية للغاية، كازدياد حدة المنافسة واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، فضلاً عن البحث عن أساليب جديدة ومعاصرة تنسجم والتطورات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية كانتشار ظاهرة العولمة وغيرها من المفاهيم الاقتصادية الحديثة الأمر الذي استدعى اهتمام الشركات برفع مستوى أدائها. وتكتسي عملية قياس الأداء أهمية بالغة في بيئة الأعمال كونها تمكن المحلل من الوقوف على واقع المؤسسة، لتبيان نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وتعتبر البنوك التجارية أحد أهم المؤسسات الاقتصادية لما لها من دور رئيسي في عمليات تمويل الأنشطة والمشاريع، وعليه كان جديراً بنا القيام بعملية قياس أداء هذه المؤسسات، باستعمال مختلف المعايير والأدوات الخاصة بذلك.

بناءً على سبق حاولنا من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان قياس الأداء في البنوك التجارية التطرق

للنقاط التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري لمصطلح الأداء
- المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي والأداء المصرفي وعملية قياسهما
- المبحث الثالث: معايير قياس الأداء المصرفي

البحث الأول: الإطار النظري لمصطلح الأداء

قبل البدء في عرض الأطر النظرية لمفهوم الأداء لابد من التعرض لما يشير إليه الباحث (Hofer) من خلاف قائم حول مفهوم الأداء، حيث يعود السبب فيه إلى اختلاف وتعدد المعايير والمقاييس التي اعتمدها الكتاب والباحثون في دراسة الأداء وقياسه، ويكمن وراء هذا الاختلاف تنوع الاتجاهات والأهداف ذات العلاقة بالموضوع مما جعل الباحثين مشغولين بمناقشة المستويات التي يحلل عندها الأداء والمؤشرات الأساسية لقياسه.

كذلك ذهب الباحثان (Robins & Wlersema) في تعريفهم للأداء إلى أنه "يعبر عن إمكانية المنظمة في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف بعيدة الأمد"، في حين أشار (David) إلى مفهوم الأداء بأنه "مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع أن تكون مقابل الأهداف الموضوعة والمرسومة".¹

أولاً: تعريف الأداء

يُعرف الأداء على أنه انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها، أو انعكاس لكيفية استخدامها للموارد المالية والبشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.² ومن وجهة نظر أخرى يُعرف الأداء بأنه "نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات، بالإضافة إلى أن الأداء يعطي الفرصة لإجراء القياس والمقارنة نسبة إلى الغايات والمعايير والنتائج السابقة والمقارنة أيضاً مع المنظمات الأخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية". كما أن الأداء هو ذلك النشاط الشمولي والمستمر الذي يعكس نجاح المنظمة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المنظمة وفقاً لمتطلبات نشاطها في ضوء أهداف طويلة الأمد.³

ومنه يمكن القول أن الأداء هو مفهوم واسع ونشاط شمولي مستمر بالمنظمة يهدف إلى استغلال مواردها المالية والبشرية والمادية بما يتلاءم والظروف البيئية الداخلية منها أو الخارجية بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

وقد حاول البعض تعريف الأداء من خلال مناقشته لعدد من المداخل المرتبطة به، وأول هذه المداخل يدعى مدخل الهدف والذي يفترض أن الشركات تسعى لتحقيق أهداف أولية متماثلة، وتعتبر وجهة النظر هذه الأداء بأنه بلوغ الشركة لأهدافها، أما المدخل الثاني فيدعى مدخل الموارد والذي يؤكد على العلاقة بين

¹ - علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهاني: الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 63.

² - مهدي عطية موحي الجبوري: مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي خلال عام 2002، مجلة الرافدين، العدد 113، المجلد 53، بغداد، العراق، 2013، ص 36.

³ - علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهاني: الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، مرجع سابق، ص 63.

الشركة وبيئتها، ويعرف الأداء بأنه قدرة الشركة في الحصول على مواردها الثمينة والعمل على إدامتها، في حين أن المدخل الثالث يدعى مدخل العملية والذي يعتبر أن الأداء ما هو إلا انعكاساً لسلوك المساهمين، كما أن هناك مدخلاً رابعاً يدعى مدخل المقيم، والذي يميز الأداء بأنه مفهوم متعدد الأبعاد والقياسات، وإن كل قياس يكون خاصاً بمتطلبات المقيم، حيث لكل مقيم مستوى محدد من الطموح، وبنا على هذا المدخل فإن الأداء يعرف بأنه قياس المقيم باستخدام الكفاءة والفعالية، أو أي عامل اجتماعي آخر، لذا فإنه من الممكن أن يكون أداء الشركة جيد في بعض الأحيان وضعيف في أحيان أخرى حسب وجهة نظر المقيم وطموحه، أما (Pollitt) فقد عرف الأداء من خلال معايير الفعالية والكفاءة الاقتصادية، وقد بين أن بعض هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معاً، لأنه من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية، أو لتحقيق كفاءة أعلى من المحتمل أن يكون هناك إنفاق أكبر.¹

الملاحظ من خلال التعاريف السابقة أن هناك اختلافات في وجهات النظر ولكن أغلبها أجمع على أن الأداء هو النتيجة النهائية لقدرة وإمكانات الشركة على تحقيق أهدافها بالاعتماد على مواردها المتاحة وفي ظل البيئة التي تنشأ بها الداخلية منها والخارجية.

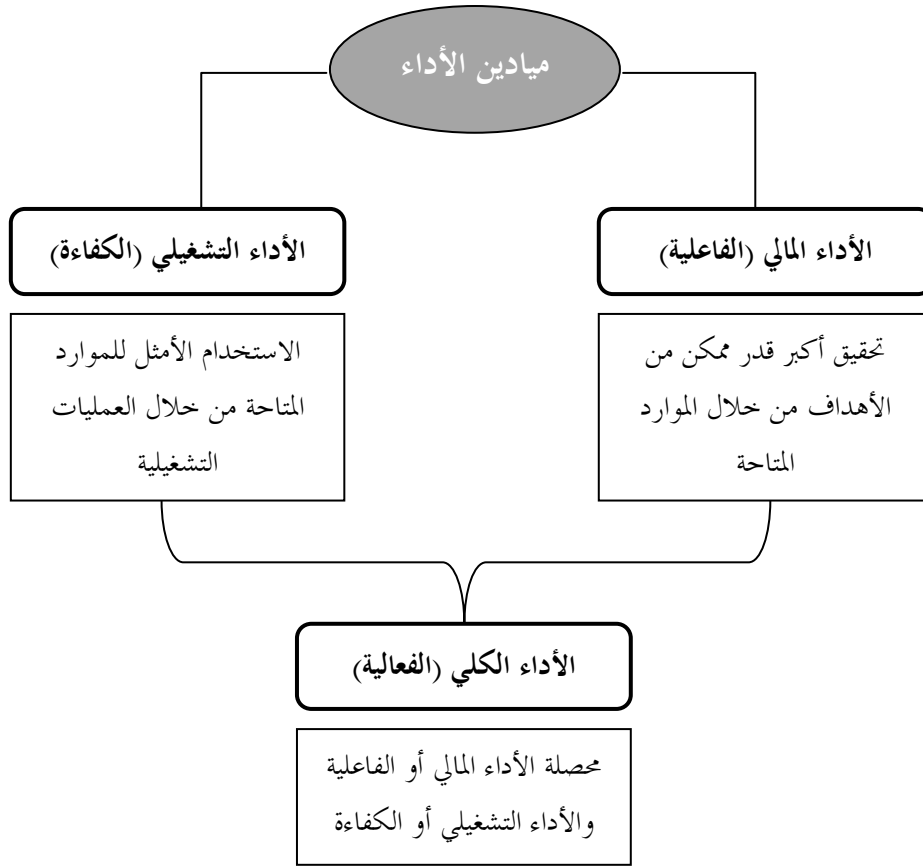
كما أن عملية تقييم الأداء تعتبر عملية أشمل وأدق من قياس أو رقابة الأداء، لأنها لا تعني فقط تبيان النتائج وإنما تعتمد إلى تحليل هذه النتائج والتأكد من أنها تسير وفقاً للأهداف المقررة مع وضع الحلول الممكنة للانحرافات إن وجدت.

ثانياً: ميادين ومجالات الأداء

للأداء ميادين مختلفة يعكس كل منها هدفاً معيناً تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيقه ويمكن إيجاز هذه الميادين في الشكل الموالي:

¹ - فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري : إدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، ط4، عمان، الأردن، 2008، ص 221، 222.

الشكل رقم (01): ميادين الأداء في المؤسسة الاقتصادية



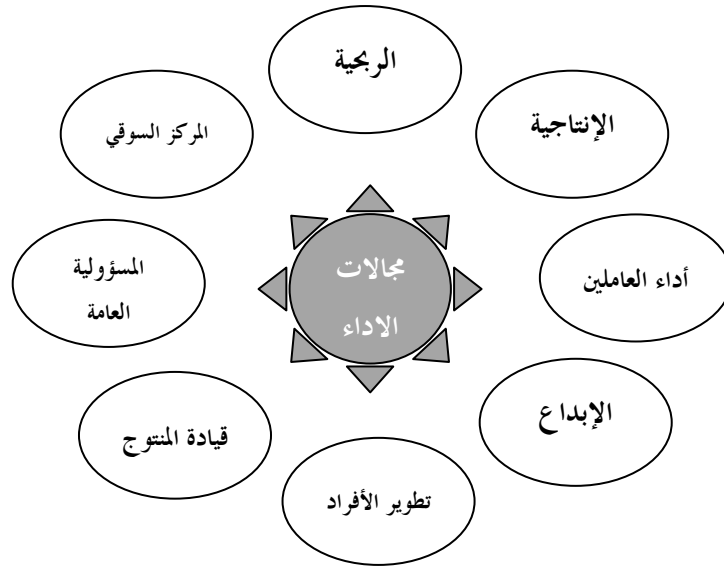
المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل نوضح أن الأداء ككل في أي مؤسسة اقتصادية هو محصلة كل من الأداء المالي الذي يعكس الفاعلية في تحقيق الأهداف من خلال استغلال الموارد المتاحة، مضافا له الأداء التشغيلي الذي يعكس الكفاءة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال العمليات التشغيلية.

كما يتطلب من الإدارة العليا من أجل وضع نظام رقابة فعال* أن تحدد مجالات الأداء الرئيسية بحيث تعكس أهداف المؤسسة المهمة، وأن تشمل على الجوانب الخاصة بوحدة العمل أو المؤسسة ككل، والتي يجب عليها العمل بفاعلية من أجل تحقيق النجاح لهذه الوحدة أو المؤسسة، وتساعد أدوات الرقابة العامة الإدارة العليا لهذه المجالات على صياغة أنظمة للرقابة وتحديد معدلات أداء المستويات الإدارية الأدنى بشكل أكثر تفصيلا، وتشير المصادر إلى عدد من المجالات الرئيسية للأداء نوجزها في الشكل الموالي:

* الرقابة يقصد بها تلك الوظيفة الإدارية المستمرة والمتجددة، التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض القياس والتصحيح، وعملية الرقابة بشقيها المتابعة والقياس تتطلب وجود ثلاث خطوات أساسية وهي أولا وجود معايير رقابية يتم القياس بموجبها وعلى أساسها، ثانيا قياس الأداء استنادا لهذه المعايير، ثالثا تحديد الانحرافات وعلاج السلبية منها. (أنظر: محمد أحمد عبد النبي: الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 35، 36).

الشكل رقم (02): مجالات الأداء في المؤسسة الاقتصادية



المصدر: فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري : إدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، مرجع سابق، ص 222-224. (بتصرف)

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أنه ضمن مجال الربحية يتم تحديد مؤشرات عديدة للقياس منها العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، وهامش الربح الصافي على المبيعات، كما أن مجال المركز السوقي يتمثل بالحصة السوقية التي تعد واحدة من أكثر المقاييس ملائمة للتعبير عن أداء المؤسسة، فهي تشير إلى فاعلية إستراتيجية المؤسسة أو مدى نجاح عملها، منتجاتها وبرامجها مقارنة بالأعمال، المنتجات وبرامج الخاصة بالمنافسين، أما مجال الإنتاجية الذي تعتمد المؤسسة لقياس كفاءتها التي تستخدم لذلك مقياسين هما تكلفة العمل وقيمة الاستهلاك، منسوبتان إلى حجم الإنتاج وعن طريق ذلك تتمكن المؤسسة من قياس درجة فاعليتها في استخدام كل من العمالة والمعدات، كل ذلك مرتبط بمجال أداء العاملين الذي يستخدم لقياس أداء العاملين المشغلين وتنظيم وجودهم للمحافظة على الميولات الإيجابية للعاملين تجاه عملهم وتجاه المؤسسة، ويمكن قياس تلك الميولات أو الاتجاهات بشكل غير مباشر عن طريق البيانات المتعلقة بنسب الغياب ودوران العمل، دون أن نغفل مجال المسؤولية العامة حيث يتم إعداد مؤشرات لقياس مدى نجاح المؤسسة في تحمل مسؤوليتها نحو العاملين والموردين والمجتمع المحلي، بمعنى آخر قياس دور المؤسسة في توفير حاجات أفراد المجتمع ورغبتهم، وذلك من خلال أعمال تؤدي إلى تعزيز التصوير العام عن المؤسسة. كما أن مجال تطوير الأفراد الذي يتم من خلاله تجميع تقارير متنوعة لقياس الأسلوب الذي تتبعه المؤسسة في سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من القوى العاملة، وما تخطط القوى العاملة إلا ذلك الأسلوب الذي يتضمن استخدام تلك القوة استخداماً أمثلاً وتعبئتها لمقابلة الاحتياجات التي تتطلبها خطط العمل.

ثالثا: مفهوم عملية قياس الأداء وأبعادها

إن الخطوة الثانية من خطوات الرقابة هي قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المعياري، فمقياس الأداء الذي يتم وضعه في الخطوة الأولى لا يخدم أي غرض إلا إذا تمت مقارنته بالأداء الفعلي، فقياس الأداء يساعد على اكتشاف الانحراف إذا وجد والقيام بتصحيحه من خلال الخطوة الثالثة للرقابة، ومن الناحية المثالية يجب أن نوضح المعايير لكل أنشطة المشروع، وأن كل نشاط يجب قياسه ومقارنته بالمعيار الموضوع مسبقا، وفي ذلك فمن الناحية العلمية فإنه يستحيل اقتصاديا أن نقيس أداء كل شيء في المشروع وإلا كانت تكاليف الرقابة أكبر بكثير من الفوائد التي تعود على المشروع منها، ولذلك تقتصر الأداة على اختيار نقطة رقابية إستراتيجية لقياس أداء الأنشطة الضرورية في المشروع.¹

كما يقصد بقياس الأداء أيضا قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية والتي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى محاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.²

إضافة إلى أن قياس الأداء في جوهره هو وسيلة بيد منشآت الأعمال لقياس فاعلية القرارات التي تصنعها، وفي الوقت الذي تقوم بذلك فإنها تصبح قادرة على قياس نجاح تخطيطها الاستراتيجي أو فشله، حيث أن فكرة نجاح المؤسسة تنبع من خلال أدائها الذي يمثل بدوره انعكاسا للقرارات التي تصنعها فيما يتعلق بالأهداف الإستراتيجية والأسواق والظروف الداخلية والخارجية العديدة والمختلفة، كما يعد قياس الأداء وسيلة للحكم على نتائج عمل المؤسسة فيما إذا كانت جيدة أو غير جيدة.³

ومنه يمكن أن نقول أن عملية قياس الأداء هي عملية القياس الكمي لمتغير معين ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو نسبة مئوية، وباعتبار أن قياس الأداء هو المرحلة الثانية من مراحل الرقابة أو قياس الأداء كما سبق وأشرنا، وبالتالي فإنه يمكن التعبير عن قياس الأداء بقياس الأداء في الجانب الكمي منه فقط باستثناء مرحلة وضع المعايير ومرحلة المقارنة لتحديد الانحرافات.

وبالرجوع للأبحاث المتعلقة بالأداء وقياسه نجد أن عملية قياس الأداء ينبغي أن تكشف عن ثلاث أبعاد رئيسية وهي:⁴

1. مدى الفاعلية: الفاعلية التي تنصرف إلى المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة مسبقا، وإذا لم تكن الأهداف محددة بشكل كمي يمكن قياسه، فإن إجراء تحديد المدى الفاعلية ينصرف إلى تحري مدى

¹ - محمد فتحي البديوي: إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، مصر، 2012، ص 217، 218.

² - مجيد جعفر الكرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، د ط، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 31.

³ - فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري: إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، مرجع سابق، ص 224.

⁴ - محمد فتحي البديوي: إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 218.

انسجام النتائج المحققة مع الهدف العام للمؤسسة، والدور المسند إليها وبذلك يستند القياس إلى أساس نوعي أو كيفي وليس كمي أو قيمي.

2. **مدى الكفاءة:** وذلك بتحليل الجانب الوظيفي في المؤسسة من حيث مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها بمقارنة المعدلات المحققة بالمعايير الموضوعية سلفاً.

3. **مدى التطور:** وذلك من خلال قياس مدى قدرة المؤسسة على استيعاب منجزات الأبحاث والدراسات الحديثة، سواء من الناحية التكنولوجية أو الإدارية، ويتم ذلك بفحص النظم والطرق والأساليب التقنية والإدارية المطبقة داخل المؤسسة، ومدى معاصرتهما للتطورات الجديدة، ومدى القدرة على مواكبة واستيعاب الجديد باستمرار.

وتستهدف عملية قياس الأداء تحقيق ما يلي:¹

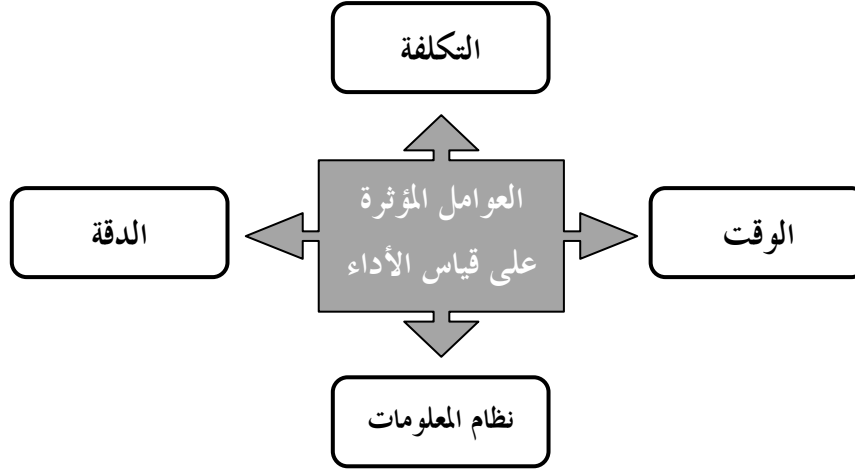
- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلباً أو إيجاباً؛ الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة؛
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج القياس الأدائي لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولاً للقياس الشامل؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة حيث تشكل نتائج قياس الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العملية البعيدة عن المزاجية والتقدير غير الواقعية.

¹ - مجيد جعفر الكرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص 32.

رابعاً: العوامل المؤثرة في عملية قياس الأداء

بصفة عامة عملية قياس الأداء يمكن أن تكون فعّالة إذا روعيت العوامل الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): العوامل المؤثرة على عملية قياس الأداء



المصدر: محمد فتحي البديوي : إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 221. (بتصرف)

حيث أن قياس الأداء بالنسبة لبعض الأنشطة قد تفوق تكاليفه الفوائد الناتجة منه، ومثال ذلك التقارير المطلوبة من الأفراد عن الأداء ولا يقرؤها أو يستخدمها أحد، أو شراء آلة حديثة غالية الثمن لقياس أداء واكتشاف انحراف أنشطة غير هامة، كما أن التأخير في قياس الأداء يؤدي إلى التأخير في اكتشاف الانحرافات وتصحيحها فمثلاً إذا كانت هناك كمية من المنتجات لم يتم بيعها كما هو مخطط لها فكلما أدرك المسؤول بوجود المشكلة مبكراً كلما أمكن تدارك الوقت بسرعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، إضافة إلى أن عدم الدقة في قياس الأداء يؤدي إلى أخطاء في الإجراءات التصحيحية، وعادة أداء بعض الأنشطة يمكن قياسه بدقة عن طريق الآلات وغيرها من الأدوات، ولكن عندما يقتصر قياس الأداء على الملاحظة فقط ينتج عنه بعض الأخطاء إذا لم تستخدم العناية الزائدة، وبقدر الإمكان فإن المعلومات اللازمة لقياس الأداء يجب تجميعها وتوزيعها بصورة منظمة، ومن المفروض أن المعلومات لا تطلب أكثر من مرة واحدة من الفرد المختص، وقد ساعد استخدام المشروعات للحاسب الإلكتروني، في الحصول على المعلومات المطلوبة بكمية كبيرة وتحليلها وتوصيلها من خلال تصميم نظام جيد للمعلومات الإدارية.

خامساً: مراحل عملية قياس الأداء

تمر عملية قياس الأداء بمراحل عدة نجملها فيما يلي¹:

1. جمع البيانات والمعلومات: تتطلب عملية قياس الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة عن نشاط المؤسسة، والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والاستخدامات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك، كما أن جميع هذه المعلومات تخدم عملية القياس خلال سنة معينة، إضافة

¹ - مجيد جعفر الكرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص 39.

للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات لقياس الأداء: للوقوف على مدى دقة وصلاحيّة البيانات والمعلومات لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية قياس الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3. إجراء عملية قياس الأداء: يتم إجراء عملية قياس الأداء باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة، على أن تشمل عملية القياس النشاط العام للمؤسسة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج القياس: بما أن نشاط المؤسسة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي والأداء المصرفي وعملية قياسهما

قصد الوقوف على أهم قسم من أقسام الأداء في منظمات الأعمال وهو الأداء المالي، وكذا تسليك الضوء على الأداء المصرفي باعتباره أحد أهم المؤشرات على تطور اقتصاديات الدول نظراً للأهمية البالغة لقطاع البنوك التجارية، حولنا من خلال هذا المبحث التطرق لذلك بشيء من التفصيل.

أولاً: مفهوم وأهمية الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء منظمات الأعمال، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالي، وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.¹

كما يُعد الأداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء الأعمال حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، ويعرف الأداء المالي أيضاً بأنه وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية لها.²

كما تنبع أهمية دراسة الأداء المالي في المؤسسة من خلال:

- متابعة ومعرفة طبيعة نشاط المؤسسة؛
- متابعة ومعرفة الظروف المالية خصوصاً والاقتصادية عموماً المحيطة بالمؤسسة؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وقياس البيانات؛
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

ثانياً: مفهوم عملية قياس الأداء المالي

إن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، لكي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات، كما يعني قياس الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة ومدى إشباع منافع ورغبات إدارة المؤسسة أطرافها المختلفة، أي أن قياس الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه و من

¹ - محمد محمود الخطيب: العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)، دار الحامد، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 48.

² - فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري : إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، مرجع سابق، ص 234.

ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.¹

كما أن قياس الأداء المالي يعرف على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين / النشاط التشغيلي)، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي، تحديد مدى متانة المركز المالي للمشروع، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بالفشل المالي، ومن الأساليب المستخدمة في تقويم الأداء المالي استخدام الإطار العام للنسب المالية كحزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي وتنعكس آثارها على الأداء الإداري للمشروع.²

ويهدف قياس الأداء المالي إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية أو القدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقاً من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقاً للنظرية الحديثة.

ثالثاً: مفهوم الأداء المصرفي

يُعدّ الأداء المصرفي من أكثر ميادين الأداء استخداماً لتقييم حصيلة نشاط البنوك التجارية، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح، وبالتالي فالأداء المصرفي ما هو إلا انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة.³

أما مصطلح الأداء المصرفي فهو مفهوم صعب التعريف والقياس، حيث يعرف على أنه النتيجة النهائية لنشاط البنوك التجارية، وبالتالي وللوصول إلى تعريف دقيق لمصطلح الأداء المصرفي لا بد من تحليل وقياس النتائج النهائية انطلاقاً من القوائم المالية، وذلك باستخدام العديد من المعايير الخاصة بذلك، وحيث أن العديد من الدراسات اعتبرت كلا من معيار العائد على الأصول ومعيار العائد على حقوق الملكية أهم المعايير لقياس الأداء المصرفي.⁴

وقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المصرفي يعتمد كمفهوم تقني على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد نقاط قوة البنوك التجارية أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي والمتوقع

¹ - دادن عبد الغني: قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006، ص 41.

² - محمود جلال أحمد وطلال الكسار: استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالآزمات المالية للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، الأردن، 2009، ص 07.

³ - علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهداني: الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، مرجع سابق، ص 67، 68.

⁴ - Shorouq Tomar and Adel Bino: *Corporate governance and bank performance, evidence from Jordanian banking industry*, Jordan journal of business administration, university of Jordan, volume 8, no 2, 2012, p358.

ومعرفة نواحي الاختلاف، للوصول إلى تشخيص إيجابيات وسلبيات أداء البنوك التجارية بغرض تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات.

رابعاً: مفهوم عملية قياس الأداء المصرفي

كما سبق ورأينا فإن عملية قياس الأداء تعني القيام بفحص وتحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة، مما يتيح ويساعد في الحكم على الفعالية والكفاءة، وتقوم نظم قياس الأداء بدور رئيسي في تطور الخطط الاستراتيجية لمنشآت الأعمال وقياس مدى تحقيقها لأهدافها، ويكتسب قياس أداء البنوك التجارية أهمية خاصة لدور هذه الأخيرة المتميز في توفير الموارد التمويلية وتأدية مختلف الخدمات البنكية لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني لدفع عملية التنمية الاقتصادية.

كما يحتل موضوع رفع الكفاءة والإنتاجية في العمل المصرفي موقعا هاما خاصة في المرحلة الراهنة مع تطور القطاع المصرفي الذي شهد توسعا بمعدلات مرتفعة، حيث وسعت البنوك من انتشارها الأفقي، وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية على صعيد العمليات والتقنيات والأدوات أصبحت البنوك في وضع يحتم عليها أن تركز في نشاطها المتزايد على أداء ونوعية العاملين فيها وعلى مختلف المستويات الإدارية لإدارة الموجودات والمطلوبات بكفاءة وترشيد النفقات وإدخال نظم عمل وإدارة وحواجز يعتبر حاليا ليس فقط ضرورة ملحة لمواكبة التطورات القائمة في البنوك والأسواق المالية الدولية بل لمواجهة التحديات التي أفرزتها الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية بل شرطا للبقاء والاستمرار.¹

وعموما فإن الأداء المالي للبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية يتم قياسه باستخدام تحليل توليفة من النسب المالية، أو قياس للأداء الموازي وذلك بمقارنة الأداء المالي الفعلي مع الأداء المالي النموذجي للكشف عن الانحرافات.²

خامساً: أهمية عملية قياس الأداء المصرفي

تبرز أهمية قياس الأداء في البنوك التجارية من خلال ما أورده الباحثون ويمكن إجماله في الآتي:

- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وآليات رفعه؛
- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية في البنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والحفاظ على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار؛

¹ - صلاح الدين حسن السيسي: الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال " قياس أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية"، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر، 2010، ص 355.

² - Medhat Tarawneh: *A comparison of financial performance in the banking sector, some evidence from Omani commercial banks*, International Research Journal of Finance and Economics, Issus 3, 2006, p 102.

- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات؛
- معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع؛
- تبرير الحاجة إلى الموارد بناء إلى أسس علمية وموضوعية؛
- تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدالة موضوعية؛
- يساعد في الإفصاح على درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛
- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.

كما أن أهمية تقييم الأداء المصرفي نابعة من أهمية هذه المنشأة ودورها في التنمية الاقتصادية، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها مدخرات الأفراد والمنظمات، ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات، وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد البنوك كلا حسب احتياجاته ورغباته، لذلك ينبغي أن تكون أنظمة قياس الأداء المصرفي شاملة لكل مقاييس التحليل المالي الاستراتيجي، كما تتزايد أهمية قياس الأداء في البنوك التجارية في السنوات الأخيرة، وذلك لخصوصية نشاط هذه البنوك ولضخامة الأموال التي تتعامل بها هذه المنشأة وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة، مما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة أداء هذه المنشآت في استغلال هذه الموارد وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف، كما أن الخطوة الأولى لتحليل الموقف قياس الأداء هو اتخاذ القرار بشأن الأهداف التي على البنوك تحقيقها.¹

سادسا: معايير عملية قياس الأداء المصرفي

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم يتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي لأي بنك تجاري، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الباحثين وهي:²

1. المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء البنك التجاري خلال السنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للبنك والكشف عن مواضع القوة والضعف وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بغرض الرقابة على السنة المطلوبة وقياس الأداء من قبل الإدارة العليا، فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع البنك المالي وأوضاع البنوك الأخرى، ويؤخذ عليه أيضا عدم دقته لاسيما في حالة توسع البنك أو إدخال خدمات جديدة أو مبتكرة.

¹ - مهدي عطية موحي الجبوري: مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي خلال عام 2002، مرجع سابق، ص 03.

² - علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهداني: الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، مرجع سابق، ص 73، 74.

2. **المعايير القطاعية (الصناعية):** تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للبنك بالنسب المالية للبنوك المساوية له في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي الذي تنتمي إليه البنوك التجارية، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من البنوك التجارية أخذت بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة.

3. **المعايير المطلقة:** هذه المعايير أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من المحللين الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل قابلية السداد التي تحسب بقسمة مجموع الأصول على مجموع الديون والتي ما تزال تستخدم الواحد الصحيح كمعيار مطلق.

4. **المعايير المستهدفة:** هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم البنوك التجارية بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع البنوك بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

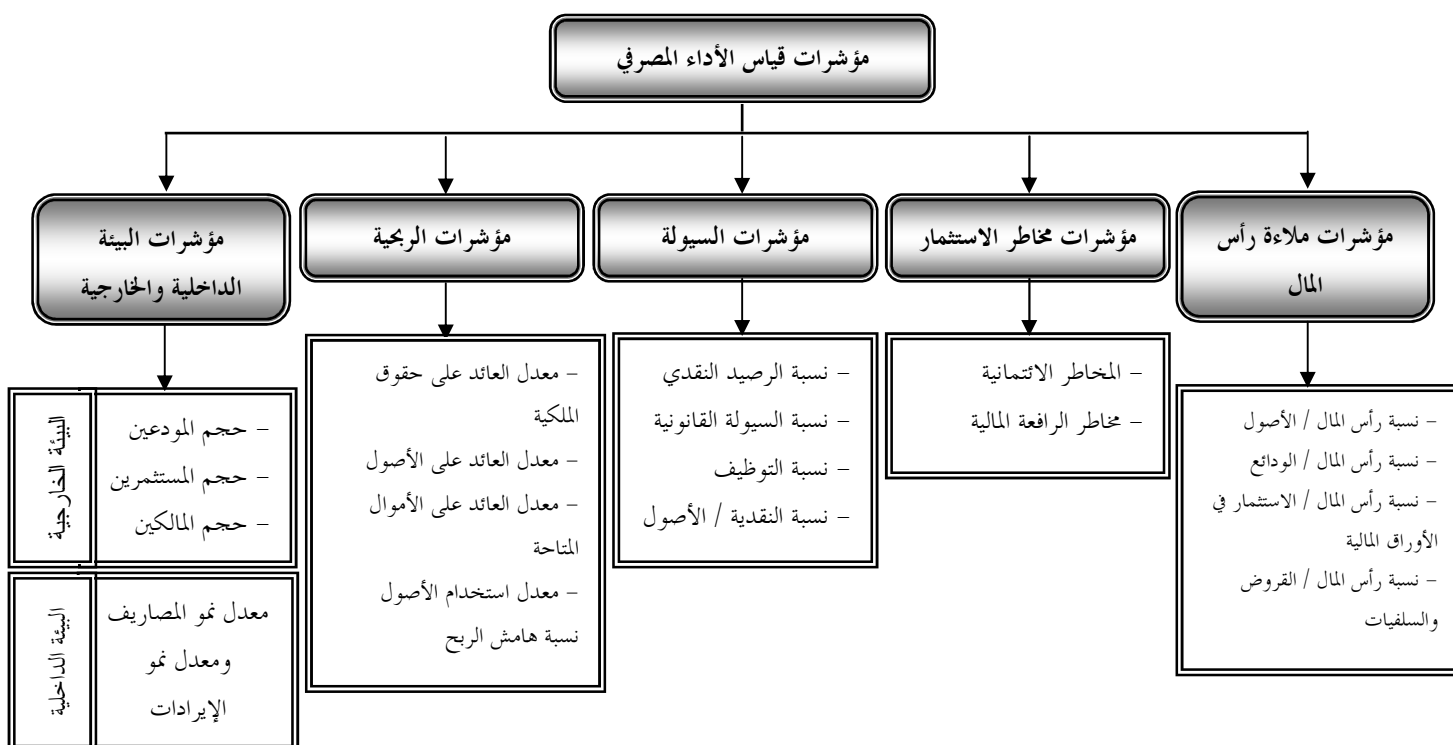
المبحث الثالث: نماذج ومعايير قياس الأداء المصرفي

لغرض التعرف على واقع الأداء المصرفي لابد من دراسة وتحليل المؤشرات المعبرة عن هذا الأداء في البنوك التجارية المبينة في مختلف القوائم المالية، وذلك قصد لتقييم أنشطتها والخدمات التي تقدمها من خلال النتائج التي تعكسها هذه المؤشرات وبيان مدى التقدم والتطور.

هناك العديد من الدراسات التي وضحت معايير أداء البنوك التجارية في مجموعتين داخلية وخارجية، المحددات الداخلية والتي تكون جزء من الرقابة التسييرية للبنك التجاري بحيث تنقسم بدورها إلى صنفين متغيرات مالية وأخرى غير مالية، الأولى مرتبطة بالقرارات المتعلقة بالمصاريف والإيرادات، أما الثانية فتكون مرتبطة بحجم البنك وعدد فروع وقاعدة عملائه وغيرها، أما المؤشرات الخارجية وهي تلك التي لا ترتبط بالبيئة الداخلية للبنك مثل ظروف المنافسة، ظروف الصناعة المصرفية والقوانين المتعلقة بها، أسواق الأسهم، عرض النقود ومعدلات التضخم.¹

ويمكن تبيان مؤشرات قياس الأداء المصرفي بكل أنواعها سواء المرتبطة بملاءة رأس المال، مخاطر الاستثمار، السيولة، الربحية أو مؤشرات البيئة الداخلية والخارجية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): مؤشرات قياس الأداء المصرفي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على عدة مراجع

¹- Husni Ali Khrawish: **Determinants of commercial banks performance, evidence from Jordan**, International Research Journal of Finance and Economics, Issus 81, 2011, p 149.

أولاً: معيار (CAMELS) كنموذج لقياس الأداء المصرفي

تعتبر عملية قياس الأداء المالي للبنوك التجارية في غاية الدقة والصعوبة نسبة لحجم المخاطر التي ترتبط بنشاطها، ويستخدم العالم كما هو معلوم بالنسبة للمشتغلين في الجهاز المصرفي نماذج متعددة لمراقبة وقياس الأداء المصرفي، ومع ذلك تتباين تلك النماذج من بلد لآخر حسب خصوصية النشاط الاقتصادي ونوعية المؤسسات والمعايير المتبعة لكن أهم ما يجمعها هو معايير كفاية رأس المال المحددة في مقررات لجنة بازل والتي تعتبر معياراً للسلامة المصرفية، كما تضع مختلف الدول معايير لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية عبر استخدام مؤشرات لقياس الكفاءة، الربحية ودقة انجاز الأهداف الموضوعية، وتعدد المؤشرات المالية المستعملة حسب الجهات المشتركة في التقييم وحسب أهداف التقييم وتنوعه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يصنف المنظمون الفيدراليون البنوك التجارية حسب نظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية يشتمل أنواع من المؤشرات يشار إليها اختصاراً حسب ترتيبها (CAMELS)*، ويهدف استخدام تلك المؤشرات إلى تمييز البنوك التجارية المتعثرة عن البنوك ذات الأداء السليم.¹

ويتم التصنيف وفق هذا المعيار من الدرجة الأولى التي ترمز للبنك ذو الأداء الأفضل إلى غاية الدرجة الخامسة التي ترمز للبنك ذو الأداء الأدنى بحيث:²

- البنوك التي يكون تصنيفها (1) و(2) هي السليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر هذه البنوك ذات إدارة تمتاز بضمان الاستمرارية وصلاحية السلامة المصرفية؛
- البنك الذي يكون تصنيفه (3) بشكل يواجه بعض نقاط الضعف ويستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح في إطار زمني معقول؛
- البنوك التي يكون تصنيفها (4) و(5) فتشير إلى وجود مشاكل جدية مما يتطلب رقابة هادفة للإجراءات التصحيحية.

وبموجب هذا المعيار يعطى كل بنك تجاري تصنيفاً مجمعاً مبنياً على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية، حيث أن تقييم هذه العناصر يأخذ بعين الاعتبار حجم البنك وتعقيد نشاطاته ومخاطر البنك الكلية، بحيث أن التصنيف مبني على أساس رقمي من خمس درجات كما سبق وأشرنا، حيث يشير كل تصنيف إلى مستوى معين من الأداء كما يلي:³

* ترجع تسمية هذا النموذج بـ (CAMELS) إلى الحروف الأولى للترجمة الإنجليزية لمصطلحات: كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، جودة الأصول (Asset Quality)، كفاءة الإدارة (Management)، الربحية (Earning)، السيولة (Liquidity) والحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risks).

¹ - حسن بشير محمد نور: قياس الأداء المالي للمصارف، مقالة محملة من الموقع الإلكتروني (www.sudanile.com)، تاريخ المعاينة 2014/05/20 على الساعة 19:40.

² - موفق عباس باقر شكار: تقويم أداء المصارف بموجب معايير (CAMELS)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد 18، الفصل الأول لسنة 2012، ص 144.

³ - شقيري نوري موسى وآخرون: إدارة المخاطر، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص 284، 285.

- **تصنيف قوي:** يعطى هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة من جميع النواحي ولا توجد لديه أية نقاط ضعف، وإذا كانت هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التجاري، وكذلك تكون البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بنوكا قوية وعندها القدرة على مقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، وتكون أيضا هذه البنوك ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة، وبالتالي فإن هذه البنوك تتمتع بأداء قوي وإدارة كفؤة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.
- **تصنيف مرضي:** إن البنوك في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة، ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الإدارة والإدارة، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، وتلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالأنظمة والقوانين، وتكون إدارة المخاطر لدى هذه البنوك إلى حد ما مرضية مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيد عملياته، ولا يوجد هناك قلق ذو أثر مادي من قبل السلطات الرقابية وبالتالي فإن تدخل هذه السلطات يكون عادة محدود وغير رسمي.
- **تصنيف متوسط:** تشكل البنوك التي تقع ضمن هذا المجموعة قلق للسلطات الرقابية بسبب بعض مكونات التصنيف سالفة الذكر، كما أن هذه البنوك تعاني من بعض نواحي الضعف والتي تتراوح ما بين متوسطة إلى حادة، ويمكن أن ينقص إدارة البنك القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف ضمن إطار زمني محدد، وتكون مثل هذه البنوك عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل وتكون أكثر عرضة للظروف الخارجية بدرجة أكبر من تلك البنوك المصنفة في المجموعة الأولى والثانية، وكذلك تكون هذه البنوك غير متقيدة بدرجة متوسطة بالقوانين والأنظمة، أما إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية بالنسبة إلى حجم البنك ودرجة تعقيد أنشطتها وكذا حجم مخاطرها، كما أن هذه البنوك تحتاج إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية، وإن فشلها غير مؤكد في ظل سلامتها ومتانتها.
- **تصنيف حدي:** إن البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتكون هناك مشاكل إدارة ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرض، وتتراوح مشكلة هذه البنوك ما بين حادة إلى حرجية، ولا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرض من قبل مجلس إدارة البنك، وتكون البنوك في هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع تقلبات ظروف العمل ولا تتقيد بالقوانين والأنظمة، كما أن إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيداته ودرجة مخاطره، وتتطلب هذه البنوك رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية مما يعني في معظم الأحيان الطلب منها القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع، وتشكل هذه البنوك نوعا من التهديد لمؤسسات ضمان الودائع، كما أن احتمال الفشل في هذه البنوك كبير جدا إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل جيد.

• **تصنيف غير مرضي:** البنوك التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من مماريات غير آمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء، وضعف كبير في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم البنك ودرجة تعقيد أنشطته، وحجم المخاطر لدية، وتشكل قلق كبير للسلطات الرقابية، كما ان حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها، ولتصحيحها تحتاج هذه البنوك إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لها الاستمرار، كما تحتاج أيضا إلى رقابة مستمرة وذلك لان احتمال فشلها يكون كبير جدا.

ومنه فإن التصنيف الكلي وفق هذا النموذج يعتمد على تقييم دقيق لأداء البنك التجاري على كافة المستويات الإدارية والمالية والتشغيلية، ومدى التقيد بالأنظمة والتعليمات وكذا كفاءة إدارة المخاطر لدى هذه البنوك كما هو مبين في الشكل الموالي:

الجدول رقم (01): تصنيف البنوك التجارية حسب معيار (CAMELS)

التصنيف المعيار	قوي	مرضي	متوسط	حدي	غير مرضي
نقاط الضعف	لا توجد ثغائيا	بشكل ضعيف	بشكل محسوس نوعا ما	بشكل حرج	كثيرة جدا
الالتزام بالقوانين والأنظمة	التزام شديد	التزام بشكل كبير	غير متقيدة نوعا ما	لا تعتد بها	عدم الاحترام ثغائيا
التعامل مع السلطات الرقابية	في إطار غير رسمي	محدود وغير رسمي	بشكل مقلق وغير مرضي	في إطار رسمي	في إطار إجباري
التأثر بالتقلبات في الظروف الخارجية	القدرة على المقاومة	قادرة على التعامل معها	غير قادرة على التعامل معها	غير قادرة على التعامل معها	التأثر بدرجة كبيرة
كفاءة إدارة المخاطر	عالية جدا	جيدة	أقل من مرضية	غير مقبولة	ضعيفة جدا

المصدر: من إعداد الباحث بناء على عدة مراجع

وقد اعتمد هذا المعيار على مجموعة من المؤشرات لتقييم وترتيب البنوك الخاضعة لتقدير السلطات النقدية وتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:¹

1. كفاية رأس المال: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعية رأس المال، مدى سلامة المركز المالي للبنك، مقدرة إدارة البنك على جذب موارد إضافية لتدعيم رأس المال سواء من كبار المساهمين أو غيرهم، طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة، ومدى كفاية المخصصات اللازمة للتكوين لهذه الأصول وغيرها من الالتزامات المحتملة، مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك، هيكل الأصول والالتزامات آخذا في الاعتبار مخاطر التركيز، نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية (الالتزامات العرضية والارتباطات)، حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها، ومدى ملاءة

¹ - سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر المصرفية، منشأة المعارف، ط1، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 79-82. (بتصرف).

ما يوزع منها نقدا، وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال ومعدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك المستقبلية في هذا المجال وإمكانيات تحقق ذلك.

2. جودة الأصول: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها، مستوى القروض غير المتعثرة على إجمالي المحفظة، كفاية المخصصات المرتبطة بالأصول، المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية، التركيزات في القروض والاستثمارات المالية، المقدرة على تحصيل القروض غير المنتظمة وكفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات.

3. كفاءة الإدارة: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنتهقة عنه، كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة، المقدرة على التخطيط وعلى إدارة المخاطر، فعالية نظم المعلومات، كفاية نظم الرقابة الداخلية، كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية، الالتزام بالقوانين والتعليمات، الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات، توافر كوادر مناسبة وتركز السلطة من عدمه، ملاءمة سياسة الأجور ومعاملات المديرين وكبار المساهمين؛

4. الربحية: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: الحجم والنوع على الاستقرار، المقدرة على تدعيم رأس المال، مستوى المصروفات بالمقارنة بحجم الأعمال، كفاية المخصصات والمقدرة على تدعيمها، حجم الأصول غير المنتظمة، مدى احتمالات انخفاض مستوى الأرباح نتيجة لمخاطر السوق.

5. السيولة: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية، المقدرة على توفير سيولة بتكلفة مناسبة، حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر، الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات على الحدود الائتمانية، موارد قصيرة الأجل لتمويل أصول ذات آجال طويلة، استقرار الودائع الكفاءة في إدارة الأصول والالتزامات.

6. الحساسية لمخاطر السوق: يتم ذلك بدراسة الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأوراق المالية، وكمثال يدرس آجال الأصول والالتزامات ومدى التناسب من حيث التسعير (العائد) وسلم الآجال لكل عملية وذلك لكل من: عناصر ذات سعر عائد ثابت والأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق وعناصر ذات سعر عائد متغير والأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق، ويتم احتساب الفجوة في كل شريحة، وكذلك الفجوة التراكمية وإعداد السيناريوهات والاقتراحات اللازمة للحد من أي مخاطر من هذا النوع والتحكم فيها.

ثانيا: معياري الربحية (ROE)* و (ROA) كنموذج لقياس الأداء المصرفي**

في عملية تحليل أداء البنوك التجارية عادة ما يتم التركيز على جانب الربحية في نشاطها، ويتم تجزئة عناصر الربحية إلى جزأين هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات أو الأصول، حيث تعتبر هاتين

* يمثل هذا الاختصار الأحرف الأول للترجمة للإنجليزية لمصطلح العائد على حقوق الملكية (Return on Equity).

** يمثل هذا الاختصار الأحرف الأول للترجمة للإنجليزية لمصطلح العائد على الموجودات أو الأصول (Return on Assets).

النسبتين الأكثر استعمالاً في قياس أداء البنوك التجارية لدى الكثير من الباحثين ومكاتب الدراسات والمؤسسات الاستشارية المهمة بذات الموضوع.¹

معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA) يعتبر مؤشر للكفاءة الإدارية، فهي تشير إلى مقدرة إدارة البنك التجاري على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية، أما معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فيقيس معدل العائد المتدفق إلى مالكي البنك، كما تبين بشكل تقريبي صافي الأرباح التي يستلمها أصحاب رأس المال عندما يستثمرون في البنك. والملاحظ أن كلا المعدلين يعتمد على صافي الدخل، حيث أن صافي الدخل يساوي مجموع الإيرادات مطروح منها المصاريف التشغيلية والضرائب.²

كما أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لفترة طويلة مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الباحث (David Cole) كإجراء لتقييم أداء البنوك التجارية في ذلك الوقت، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل المالي من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.³

ويحسب كل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول أو الموجودات (ROA) كما يلي:⁴

صافي الدخل بعد الضريبة

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) =

حقوق الملكية

صافي الدخل بعد الضريبة

معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA) =

مجموع الموجودات أو الأصول

¹- David A. Grigorian and Vald Manole: **Determinants of commercial bank performance in Transition**, an application of data envelopment analysis, World Bank policy research working paper 2850, June 2002.

²- مهند حنا نقولا عيسى: إدارة مخاطر الحفاظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 154.

³- محمد جموعي قريشي: تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2004، ص 90.

⁴- Majed Abdel Majid Kabajeh and others: **The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices**, International Journal of Humanities and Social Science, Vol 2 No 11, Centre for Promoting Ideas, USA, June 2012, p 115.

يحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما:¹

✓ هامش الربح: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، بحيث يقاس هامش الربح بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على المداخل التشغيلية.

✓ منفعة الأصول: ويسمى أيضا استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول والموجودات أي إنتاجية الأصول، بحيث تقاس منفعة الأصول بقسمة المداخل التشغيلية على مجموع الموجودات أو الأصول.

وحيث أن صافي الدخل يساوي مجموع المداخل أو الإيرادات التشغيلية مطروحا منها المصاريف التشغيلية والضرائب فإن مؤشر العائد على الأصول (ROA) يمكن كتابته على النحو التالي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA)} = \frac{\text{الإيرادات} - (\text{المصاريف التشغيلية} + \text{الضرائب})}{\text{مجموع الموجودات أو الأصول}}$$

ومنه يمكن استنتاج أن:

$$\text{معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA)} = \text{منفعة الأصول} + \text{هامش الربح}$$

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

أما بالرجوع إلى العلاقة بين كل من معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وذلك بتحليل المعادلات السابقة نجد كيف أن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للمؤسسات المالية زادت درجة حساسيته تجاه هيكل التمويل للموجودات أو الأصول ما إذا كانت عن طريق الدين أو عن طريق رأس المال، وحتى إذا كانت المؤسسة أو البنك ذات نسبة متدنية من العائد على الموجودات أو الأصول (ROA) فإنه يمكن تحقيق نسبة عالية من العائد على حقوق الملكية (ROE) وذلك عن طريق الاستخدام المكثف للدين أو الرفع المالي*، واستخدام قليل من رأس المال، وفي الحقيقة فإن معدل العائد

¹ - محمد جموعي قريشي: تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994-2000، مرجع سابق، ص 91.

* مفهوم الرفع المالي يتضمن زيادة كمية الأموال المقرضة من أجل زيادة الوفر الضريبي أي الاستفادة من أموال الغير بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن لأصحاب المشروع، حيث أن تزايد نسبة القروض إلى رأس المال في المشروع يؤدي إلى زيادة الوفر الضريبي وبالتالي زيادة الربحية مما يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية.

على حقوق الملكية (ROE) يبين علاقة المبادلة الموجودة بين العائد والمخاطرة التي يفاضل بينهما مدراء البنوك والمؤسسات المالية.¹

أما المساهمة الثانية في البحث وشرح العلاقة بين (ROA) و(ROE) كانت للباحث ($Dupont$) حيث أثبت أنه ينبع الفرق بين الاثنين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من استخدام الرافعة المالية؛ إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية (EM) حيث:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية (EM)} = \frac{\text{مجموع الموجودات أو الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ومنه يمكن حساب

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{هامش الربح} \times \text{درجة منفعة الأصول} \times \text{مضاعف حقوق الملكية}$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما أو بنك عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، وإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول محصلة للكفاءة والإنتاجية فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.²

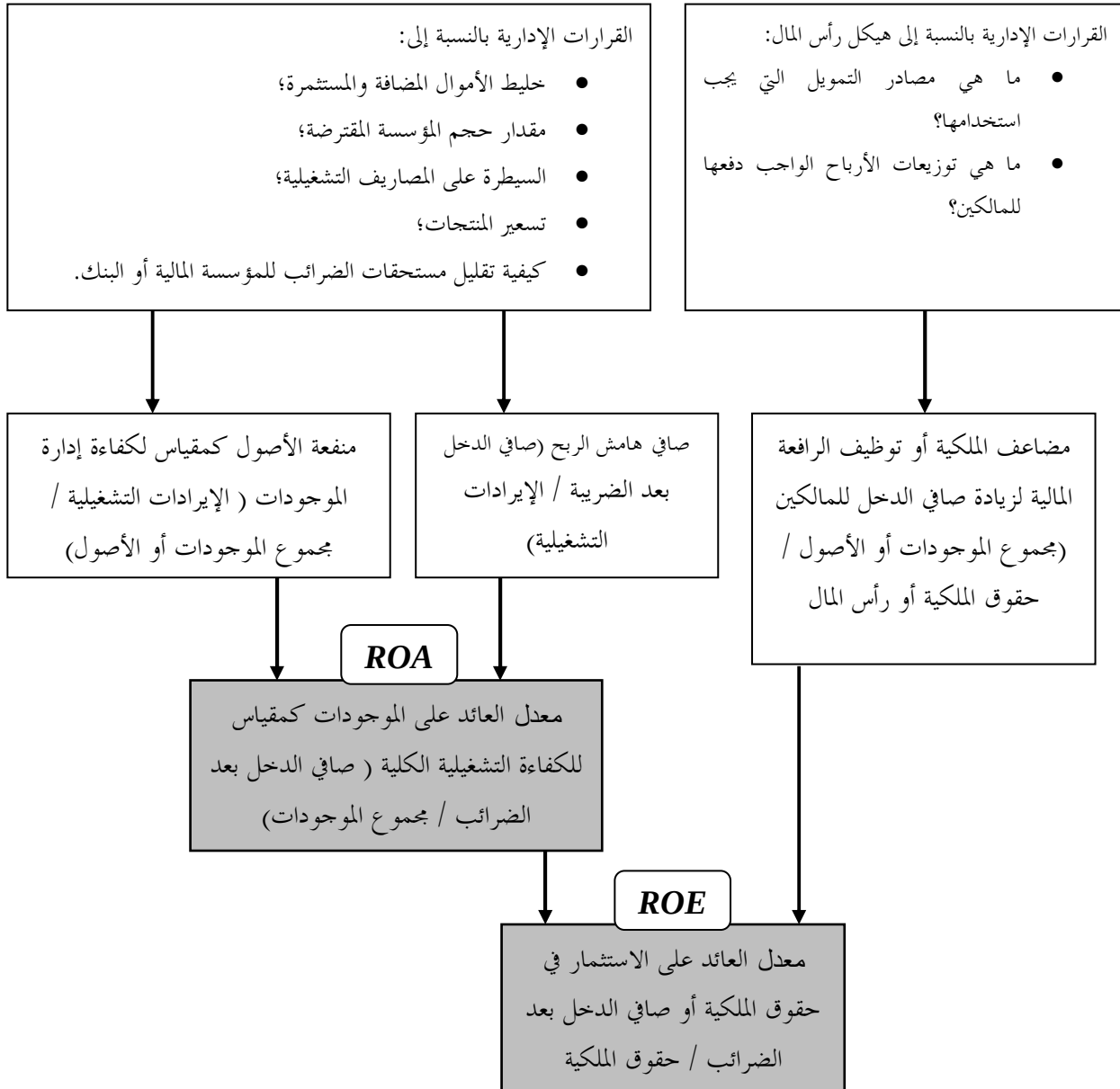
كما أن كل عنصر من العناصر الثلاثة المكونة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) المبينة في المعادلة السابقة يعتبر مؤشرا للدلالة على نشاطات البنك المختلفة حيث:

- **صافي هامش الربح:** يعكس كفاءة إدارة المصاريف وكفاءة وسياسات تسعير الخدمات؛
 - **درجة منفعة الأصول:** تعكس سياسات إدارة المحفظة وخصوصا خليط الموجودات أو الأصول والعائد المترتب عليها؛
 - **مضاعف حقوق الملكية:** يعكس مقدار الرفع المالي أو سياسات التمويل والمصادر المختارة لتوفير السيولة النقدية للبنك أو المؤسسة المالية إما عن طريق الدين أو حقوق الملكية.
- ويمكن تلخيص العناصر التي تحدد معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك والمؤسسات المالية بالرسم التالي:

¹ - European Central Bank: *Beyond ROE – How to measure bank performance*, septembre 2010.

² - محمد جموعي قريشي: *تقييم أداء المؤسسات المصرفية*، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994 - 2000، مرجع سابق، ص 91.

الشكل رقم (05): العناصر المحددة لمعدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: مهند حنا نقولا عيسى: إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، مرجع سابق، ص 158.

ومنه نستنتج أن عملية تحقيق أفضل الأرباح للمؤسسات المالية عموماً أو البنوك التجارية خصوصاً يعتمد على عدة عوامل حاسمة أهمها:

- الاستفادة من الرافعة المالية مع مراعاة الحذر في استخدامها وذلك بالرجوع دوماً إلى النسبة الخاصة بذلك (الموجودات الممولة عن طريق الدين / حقوق الملكية)؛
- الاستخدام بحذر للرافعة التشغيلية من الموجودات الثابتة (المدخلات ذات التكلفة الثابتة والمستخدم في تحقيق الإيرادات التشغيلية)؛
- جعل كل الإيرادات من عملية البيع بمثابة دخل صافي وذلك بمحاولة التقليل من حجم المصاريف التشغيلية إلى أدنى حد ممكن؛

- توفير مصادر للسيولة من خلال الإدارة الجيدة لحفظه الموجودات وكذا مراعاة أعلى العوائد عند المفاضلة بين الأصول؛

- الرفع من كفاءة إدارة المخاطر حتى لا تتعرض أرباح ورأس المال للتآكل نتيجة ذلك.

ثالثاً: معياري القيمة (EVA)* و (MVA)** كنموذج لقياس الأداء المصرفي

يعد الربح الاقتصادي أو الدخل الصافي من أكثر المفاهيم للقيمة الاقتصادية المضافة والتي ينسب مفاهيمها الفكرية إلى علم الاقتصاد لأكثر من قرنين مضت لاسيما ما ذكره (Robert Hamilton) في كتابه "مقدمة في المبيعات" عام 1777، و (Alfred Marshall) في كتابه "مبادئ الاقتصاد" عام 1890، ومنذ بداية التسعينات من القرن المنصرم تم إحياء هذه المفاهيم وتحت مسميات القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) وليست فقط مقاييس للأداء المالي للمؤسسات المالية ونظام كفاءة الإدارة، بل أيضا كمؤشرات لخلق القيمة، بحيث يسترشد بها المستثمرين وحمله الأسهم للحكم على قدرة الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للشركة أو البنك التجاري، هذا بجانب أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة قد حل محل المؤشرات التقليدية منها على سبيل المثال معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات أو الأصول، كما أن معيار (EVA) قد أزال كل الغموض المتعلق بربط القرارات المالية، لا بل أنها أصبحت لغة عامة لكل الوظائف التشغيلية والإدارية في الشركة لغرض الرقابة والمتابعة والتقييم، كما ارتبط أيضا معيار (EVA) بالعلامة التجارية للشركة أو البنك الأمريكي (Stern Stewart & Co) إذا بدأت الشركة بتطبيق هذا المعيار كمدخل لقياس الأداء منذ منتصف عام 1980 بعد إجراء عدد كبير من التعديلات والتسويات التي تشترك في تأثيرها المباشر وغير المباشر على صافي الربح وتكلفة الاستثمار، ومنذ ذلك الوقت بدأ هذا المعيار ينال اهتمام الباحثين حيث ذكرته العديد من الشركات في تقاريرها السنوية خاصة الشركات الهندية: شركة (Infosys Technologies Limited) عام 1994 وشركة (HLL Lifecare Limited) عام 1996، وشركة (British Physical Laboratories Group) عام 1997، والشركة الكندية (Aluminium Company of Canada Limited) عام 2005.¹

نظريا يمكن القول أن الشركة التي تخلق قيمة اقتصادية هي الشركة التي يكون العائد على رأس المال أكبر من كلفة الفرصة البديلة، أي بمعنى أن الشركة التي تخلق الثروة هي التي لها أكبر عائد من كلفة رأس المال (كلفة الديون مضافا إليها كلفة حق الملكية)، وبعد تطوير هذا المعيار من قبل الشركة الأمريكية (Stern

* يمثل هذا الاختصار الأحرف الأول للترجمة للإنجليزية لمصطلح القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added).

** يمثل هذا الاختصار الأحرف الأول للترجمة للإنجليزية لمصطلح القيمة السوقية المضافة (Market Value Added).

¹ - عدنان تايه النعيمي وأرشاد فؤاد التميمي: التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 135، 136.

Stewart) أصبح معيار القيمة الاقتصادية المضافة أداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي والخارجي، كما أنه معيار جيد لربط الأداء بخلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين.¹

وفي إطار النظرية المحاسبية والفكر المالي المعاصر فإن مصطلح القيمة الاقتصادية المضافة تم طرحه في منتصف القرن العشرين تحت صيغ ومفاهيم مختلفة من ضمنه الدخل المتبقي الذي كان يقصد به الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصوصاً منه كلفة رأس المال المستثمر، وفق المعادلة التالية:²

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)} = \text{صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة} - (\text{تكلفة رأس المال} \times \text{مبلغ الاستثمار})$$

وبما أن المعادلة السابقة مبنية على عملية الطرح الحسابي بين متغيرين وبالتالي فإن النتيجة المحصل عليها ستكون إما موجبة أو سالبة ونادراً ما تكون معدومة، والاستفادة من ذلك في قياس النمو الحقيقي للربحية في الأجل الطويل وذلك كما يلي:³

- **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) موجبة:** بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أكبر من تكلفة الاستثمار وبالتالي سيكون هناك تأثير بالزيادة على أموال المساهمين من خلال الرفع من القيمة السوقية للشركة أو البنك؛
 - **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) سالبة:** بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أقل من تكلفة الاستثمار وبالتالي سيكون هناك تأثير بالنقصان على أموال المساهمين من خلال التخفيض من القيمة السوقية للشركة أو البنك.
- وبالرجوع إلى الإضافات التي قدمتها شركة (Stern Stewart & Co) على معيار القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) نجد ما يلي:⁴

- **نفقات البحث والتطوير:** وفقاً للمعايير المحاسبية فإن هذه النفقات تعتبر مصروف تتزل من ربح العمليات في السنة التي أنفقت بها، ولكون أن هذه النفقات ليست لها قيمة مستقبلية يمكن الاستفادة منها، لذا يعاد إضافتها إلى كل من صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة وإلى رأس المال؛
- **تقييم بضاعة آخر المدة:** نظراً لاختلاف الشركات في تقييم المخزون حسب طريقة (LIFO) أو طريقة (FIFO)، فإن يضاف الزيادة في احتياطي (LIFO) إذا كانت الشركة تستخدم هذه الطريقة في تقييم المخزون قياساً بشركة تستخدم (FIFO) في تقييم المخزون؛

¹- Pamela Peterson Drake: *Value added measures of performance and residual income valuation*, International Journal of Humanities and Social Science, Vol 3 No 05, Centre for Promoting Ideas, USA, septembre 2012, p 08.

²- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي: التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، مرجع سابق، ص 137.

³- Andrew C. Worthington and Tracey West: *Economic Value Added: A Review of the Theoretical and Empirical Literature*, Asian Review of Accounting, vol 09 No 1, 2002, p 75.

⁴- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي: التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، مرجع سابق، ص 138.

- **الشهرة:** عندما تدفع الشركة مبالغ محددة مقابل شركة أخرى أو لامتلاك أصل معين، فإذا كان المدفوع أكبر من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة، فإنه ينتج عن ذلك حساب يصنف ضمن الأصول في الميزانية العمومية يسمى حساب الشهرة، وبالتالي يضاف اهتلاك الشهرة إلى صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وإلى رأس المال؛
- **الأرباح والخسائر المؤقتة:** تعد هذه من أكثر الفقرات إرباكا عند معالجتها محاسبيا، إذ قد تخفي هذه الفقرة الأداء غير الجيد للشركة أو البنك إذا كان ربحا، والأداء الجيد إذا كان هناك خسائر رأسمالية في الأصول، وعليه تخصم الأرباح من صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وتضاف الخسائر الرأسمالية غير العادية إلى هذا الصافي.

وطبقا لهذه التعديلات فإن القيمة الاقتصادية المضافة وفقا لتصورات شركة (Stern Stewart) تكون

كما يلي:¹

$$\begin{aligned} \text{القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)} &= \text{صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة} \\ &+ \text{الزيادة في كلفة البحث والتطوير} + \text{الزيادة في احتياطي تقييم المخزون (FIFO)} \\ &+ \text{إطفاء شهرة محل} + \text{الزيادة في مخصص الديون المعدومة} \\ &- \text{الأرباح غير العادية} - \text{كلفة الاستثمار} \end{aligned}$$

وبالتالي يمكن تصبح معادلة حساب القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)} = \text{صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة المعدل} - (\text{تكلفة رأس المال} \times \text{مبلغ الاستثمار})$$

- من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن أهمية معيار القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء الداخلي والخارجي تظهر بسبب أن هذا المعيار:
- يشكل إضافة جديدة في مجال تقييم الأداء خصوصا بعد القصور الذي أظهرته المبادئ المحاسبية المتعارف عليها سابقا؛
- يعتبر أداة متكاملة نوعا ما لقياس الأداء سواء الداخلي أو الخارجي وبالتالي إمكانية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية وتقييمها فيما بعد؛
- يمكن من خلال هذا المعيار دعم نظم الحوافز التعويضات للمدراء باعتباره أداة جيدة لقياس أداء الشركة عموما والموظفين خصوصا؛
- يعتبر مقياس حقيقي للربحية في الشركات خصوصا في الأجل الطويل لارتباطه بالقيمة السوقية؛ حيث يبين التغير الذي يحدث في القيمة السوقية للشركة أو البنك زيادة أو نقصانا،

¹ - حمزة محمود الزبيدي وقيس الكيلاني: إعادة هيكلة نظم الإدارة المالية باستخدام معيار القيمة الاقتصادية المضافة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 08، العدد 01، عمان، الأردن، 2005، ص 23.

• يمكن من خلال هذا المعيار القيام بعملية المفاضلة بين البدائل والفرص الاستثمارية المتاحة أو المتوقعة؛
أما فيما يتعلق بمعيار القيمة السوقية المضافة (MVA) فقد اعتبرتها شركة (Stern Stewart & Co) معياراً لتقييم القيمة السوقية للأسهم، والتي يقصد بها الفرق بين القيمة السوقية للشركة أو البنك ورأس المال المستثمر من قبل المالكين أو المقرضين، وهناك من الباحثين من رأى أن القيمة السوقية تحسب بالفرق بين القيمة السوقية للشركة أو البنك والتي تحسب بضرب عدد الأسهم في سعر السهم الواحد، وبين القيمة الدفترية لحقوق المالكين كما تظهر في الميزانية العمومية، وبناء على هذا الطرح تصبح القيمة السوقية المضافة (MVA) مرادفاً لمفهوم مضاعف القيمة الدفترية للأسهم، بحيث أن الفرق الوحيد بين المفهومين يكمن في أن (MVA) هي عبارة عن قيمة أما المضاعف فهو عبارة عن نسبة، بحيث إذا كانت قيمة (MVA) موجبة فهذا يعني أن المضاعف أكبر من الواحد الصحيح، أما إذا كانت قيمة (MVA) سالبة فهذا يعني أن المضاعف أقل من الواحد الصحيح.¹

وبالرجوع إلى الأبحاث المتعلقة بمعيار القيمة السوقية المضافة (MVA) لاسيما ما قامت به الشركة الأمريكية (Stern Stewart & Co) نجد أن هناك طرق متعددة لاحتساب معيار (MVA) على اختلاف أهداف التحليل، بحيث نجد طريقتين أساسيتين إحداهما تدعى طريقة صافي حقوق المالكين، والثانية تدعى طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة، ويمكن شرح كلا الطريقتين فيما يلي:

1. طريقة صافي حقوق المالكين:

احتساب القيمة السوقية المضافة (MVA) بموجب هذه الطريقة يستند على افتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل، وتكون مساوية لقيمتها الدفترية، وعليه فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) تكون:²

$$\text{القيمة السوقية المضافة (MVA)} = \text{القيمة السوقية لأسهم الشركة} - \text{القيمة الدفترية لحقوق المالكين}$$

وبالتالي إ

* القيمة السوقية المضافة (MVA) موجبة: يعني هذا أن الشركة ترفع من قيمة حقوق المالكين وتعظيم

ثرواتهم من خلال خلق القيم وزيادة حجم رأس المال المستثمر؛

* القيمة السوقية المضافة (MVA) سالبة: يعني هذا أن الشركة تخفض من قيمة حقوق المالكين وتقلص

ثرواتهم وبالتالي نقصان حجم رأس المال المستثمر.

ولكن وعلى الرغم من شيوع استخدام هذه الطريقة لسهولة استخدامها إلا أنه يعاب عليها أنها تفترض ثبات القيمة السوقية لديون الشركة طويلة الأجل ومثل هذا الافتراض لا يمكن قبوله لاسيما إذا كانت للشركة أو البنك سندات طويلة الأجل بيد الجمهور، وتعرض قيمتها للتقلب بسبب تغيير معدلات الفائدة السوقية لأن

¹ - Paul Shanon and Maurice Charls: *EVA and MVA and measurement of financial performance*, Mc Graw Hill publishing company lim, New York, USA, 2001, p 58.

² - عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي: التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، مرجع سابق، ص 146.

³ - Paul Shanon and Maurice Charls: *EVA and MVA and measurement of financial performance*, op.cit, p 58.

هناك علاقة عكسية بين هذه المعدلات والقيمة السوقية للسندات بالإضافة إلى أنها لا تأخذ بعين الاعتبار كلفة الفرصة البديلة للبدائل الاستثمارية الأخرى، أي أنها لا تنظر إلى العوائد المتوقعة من فرص استثمارية ذات مخاطرة مماثلة.

2. طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة:

من الحقائق العلمية في أدبيات الفكر الاقتصادي والمالي المعاصر أن الشركة تحقق زيادة في ثروة المساهمين عندما يكون معدل العائد المتحقق أكبر من كلفة رأس المال، أي بمعنى أن الشركة التي يباع سهمها في السوق بعلاوة يكون لها قيمة سوقية مضافة موجبة والعكس صحيح، وطبقاً لهذا المفهوم فإن الشركة التي لها قيمة اقتصادية مضافة موجبة، يكون لها قيمة سوقية مضافة موجبة أيضاً والعكس صحيح، لذلك ووفقاً لهذه العلاقة الطردية فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للشركة أو البنك والمتوقعة مستقبلاً، بمعنى آخر وبموجب هذه الطريقة فإنه يتم خصم التدفق النقدي المتحقق من (EVA) بمعدل خصم مساوي إلى المتوسط الموزون لكلفة رأس المال (WACC)* وفق المعادلة التالية:¹

$$MVA = \frac{EVA_1}{(1+WACC)^1} + \frac{EVA_2}{(1+WACC)^2} + \frac{EVA_3}{(1+WACC)^3} + \dots + \frac{EVA_n}{(1+WACC)^n}$$

وتجدر الإشارة هنا أن العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) لها مضامين في تحديد القيمة السوقية للشركة أو البنك، وبالتالي يمكن إعادة صياغة معادلة صافي حقوق المالكين مع طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة وفق الشكل التالي:

$$\text{القيمة السوقية المضافة (MVA)} = \text{القيمة الدفترية لحقوق المالكين} + \text{القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة}$$

وبذلك فإن القيمة السوقية للشركة أو البنك لحقوق المالكين تعتمد بشكل أساسي على القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة، وأن المستثمرين يدفعون السعر لأسهم الشركة وفقاً للعلاوة أو الخصم الذي تحققه القيمة الاقتصادية المضافة على القيمة الدفترية لحقوق المالكين.

* يمثل هذا الاختصار الأحرف الأولى للترجمة للانجليزية لمصطلح المتوسط الموزون لكلفة رأس المال (Weighted Average Cost of Capital) والذي يحسب بالعلاقة: $WACC = \frac{D}{D+E} K_d (1-t) + \frac{E}{D+E} K_E$ حيث D القيمة الدفترية الإجمالية للديون طويلة الأجل ذات الفائدة، E القيمة الدفترية الإجمالية لحقوق الملكية، t نسبة ضريبة الدخل، K_d معدل الفائدة على الديون قبل الضريبة، K_E كلفة التمويل الممتلك التي تحسب وفق نماذج تسعير الموجودات الرأسمالية وفق الصيغة الرياضية التالية:

كلفة التمويل الممتلك = العائد الخالي من المخاطرة + المخاطرة السوقية للسهم × (عائد المحفظة السوقية - العائد الخالي من المخاطرة)، أنظر: (Paul Shanon and Maurice Charls: EVA and MVA and measurement of financial performance, op.cit, p 61.)

¹ - عدنان تايه العيمى وأرشد فواد التميمي: التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، مرجع سابق، ص 148.

رابعاً: بطاقة الدرجات المتوازنة (BSC)* كنموذج لقياس الأداء المصرفي

يُعدّ الباحثان (David P. Norton) و (Robert S. Kaplan) أول من قدم بطاقة الأداء المتوازن إلى الوجود في العام 1992، عندما نشرتا مقالتهما في دورية هارفارد للأعمال، وبينما فيها مفهوماً في قياس أنشطة الوحدات، واعتبرت آنذاك إضافة إلى المقاييس المالية الأساسية المعتمدة في عمليات قياس الأداء، واتسع نطاق الاهتمام بها لأن أغلب التجارب الواقعية أثبتت أنها لاقت تحاوياً كبيراً من المديرين في مختلف المستويات الإدارية، كونها تشتمل على مقاييس مالية وأخرى غير مالية تتعلق بالزبون والعمليات الداخلية والتعلم والنمو، فتدعم بذلك الإدارة العليا والإدارات الأخرى، وتعكس أهداف الوحدة الاقتصادية، وترجم رؤيتها الاستراتيجية في هذه المجموعة من المقاييس.

1. تعريف بطاقة الأداء المتوازن:

وردت العديد من التعاريف أعطت معاني وتفسيرات لبطاقة الأداء المتوازن منها أن بطاقة الأداء المتوازن هي عبارة عن نموذج لتقييم الأداء الشامل للوحدة الاقتصادية يتكون من مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية، التي تبين نتائج تنفيذ الأداء وتربطها بإستراتيجية ورسالة تلك الوحدة من خلال أربعة محاور رئيسية هي المحور المالي، محور الزبون، محور العمليات الداخلية ومحور التعلم والنمو.¹

بطاقة الأداء المتوازن عبارة عن تقنية نوعية لتقييم الأداء بموجب مقاييس مالية وغير مالية قابلة للقياس والفهم، بموجبها تعد تقارير الأداء وعلى مختلف المستويات التنظيمية، وعلى أساس مبدأ السبب والنتيجة، أو هي قائمة مركزية من الأرقام توضح بنجاح الشركة في المحلات المالية والموارد البشرية والعمليات ونظم إسناد القرار، وهذه الأرقام هي تمثيل لعوامل مهم تؤثر بل إنها تقود وتوجه نتائج أعمال الشركة.²

بطاقة الأداء المتوازن هي نظام تستعمله العديد من المؤسسات الأمريكية الكبرى لتقييم أدائها لأنها توازن بين مؤشرات مالية ومؤشرات غير مالية، بين الأجل القصير والأجل الطويل، بين مؤشرات وسيطة وقياسات النتائج، بحيث تتوزع على المؤشرات على أربعة محاور رئيسية محور الأداء المالي، الزبائن، العمليات الداخلية ومحور التعلم ونمو، وترتبط فيما بينها بعلاقات خاصة تهدف إلى رسم إستراتيجية المؤسسة، وتسمح بعرض واضح ومفصل لمبادرات العمال لمختلف الأقسام والمؤسسة ككل، كما تساعد على إطلاق تصورات ديناميكية والتعرف على عمليات جديدة ترد على تطورات كل من الزبائن والمساهمين.³

* يمثل هذا الاختصار الأحرف الأولى للترجمة للإنجليزية لمصطلح بطاقة الدرجات المتوازنة (Balanced Score Card).

¹ - أثمار عبد الرزاق محمد: انعكاسات تنفيذ إستراتيجية التكامل وإعادة هندسة الأعمال على الأداء الاستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص 121.

² - عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي: التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، مرجع سابق، ص 150.

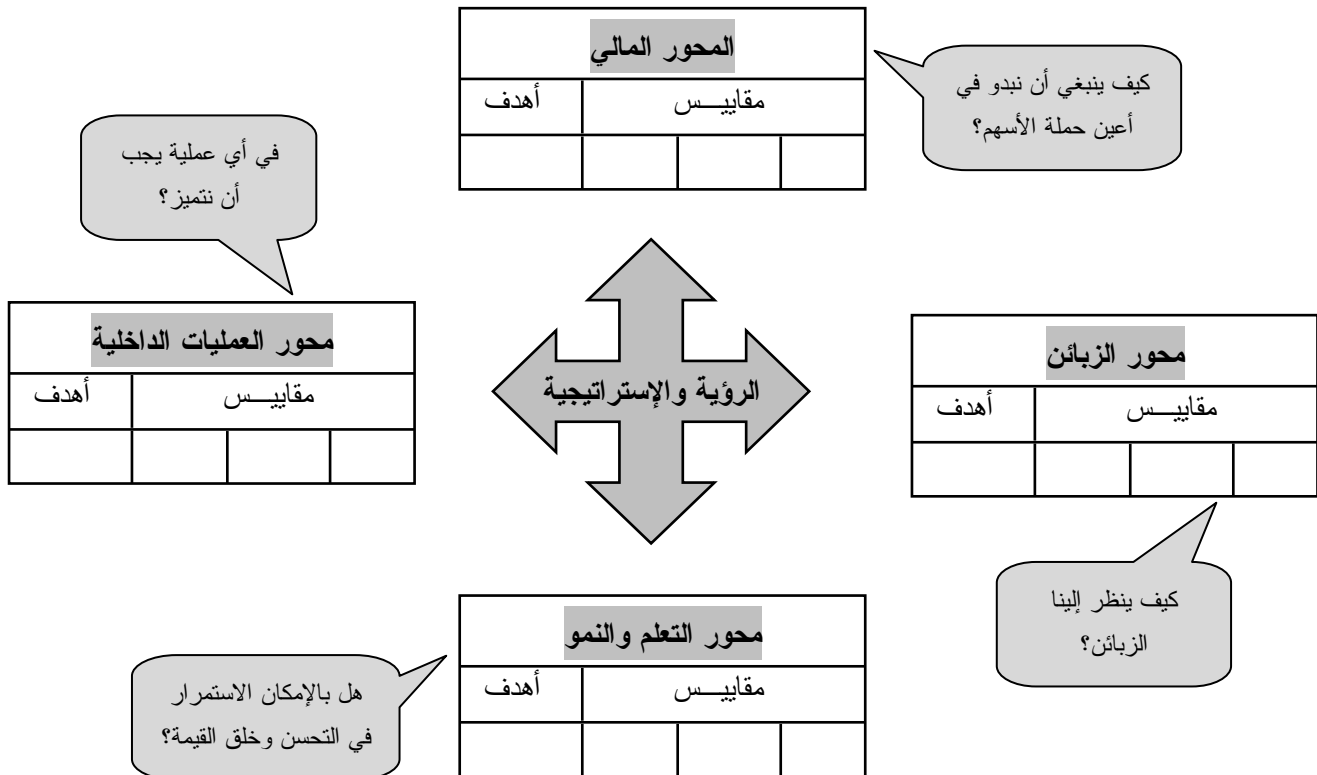
³ - بوشعور الغازي رضية: نموذج متعدد الأبعاد لقياس أداء البنوك الوطنية في الجزائر "استخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء نموذجاً"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 207.

من خلال ما سبق يمكن القول أن بطاقة (BSC) هي عبارة عن إطار متكامل يترجم مشروع المستقبل وإستراتيجية المؤسسة في مجموعة متجانسة من مؤشرات الأداء، حيث تسعى العديد من المؤسسات إلى الإعلان عن قيم تقود نشاطها في شكل مبادئ تحدد الأسواق والمنتجات المستهدفة، وبالتالي فبطاقة (BSC) تحول مهمة وإستراتيجية المؤسسة إلى أهداف بإمكانها أن تسجل في أربعة محاور: المحور المالي، محور الزبائن، محور العمليات الداخلية ومحور التدريب والتعلم، لتسمح هذه المؤشرات بإعداد التوازن بين الأهداف على المدى الطويل، النتائج المتوقعة ومحددات هذه النتائج، كما أن بطاقة الأداء الموزن تمكن المسيرين من متابعة النتائج المالية وفي نفس الوقت تسمح بمتابعة التقدم المحقق في تطور الكفاءات واكتساب أصول غير ملموسة أخرى، تلزمها لدعم نموها المستقبلي.

2. محاور بطاقة الأداء المتوازن:

يمكن توضيح محاور بطاقة الأداء المتوازن والرؤية الإستراتيجية للمؤسسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): محاور بطاقة الأداء المتوازن

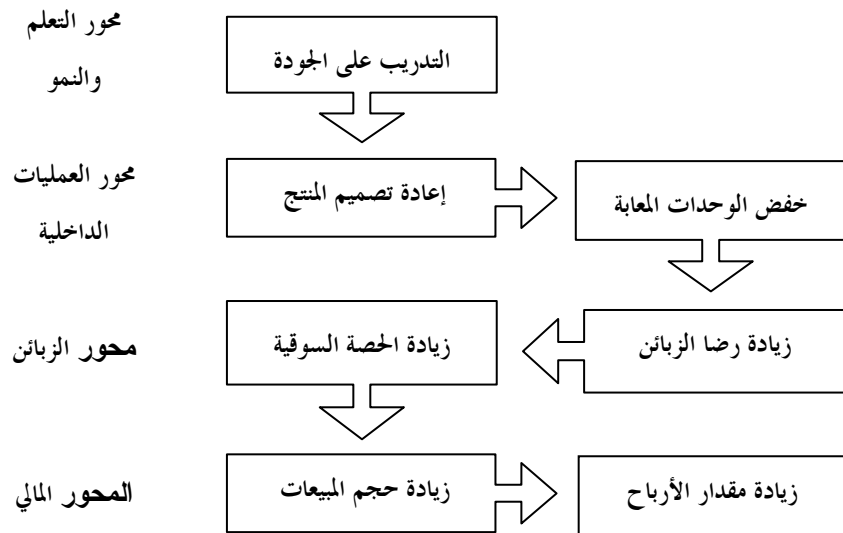


Source: Hilton Ronald. W: **Managerial Accounting**, 07th edition, McGraw Hill publishing companies , New York, USA, 2008, p 431.

من خلال الشكل نلاحظ أن معيار بطاقة الأداء المتوازن قد صرف النظر عن الرقابة المالية باعتبارها محور عملية تقييم الأداء كما في المعايير التقليدية المذكورة سابقا، بل وضع الرؤية والإستراتيجية محور عملية التقييم وذلك بتحويلها إلى مقاييس أداء تستخدم لتبيان نجاح المؤسسة أو خسارتها، وفيما يلي شرح لكل محور من المحاور الأربعة.

أ. المحور المالي: يمثل هذا المحور المجال المرتبط بتحقيق الأرباح وزيادة الحصة السوقية وتوليد التدفقات النقدية التي تساهم في تحسين ربحية المؤسسة، ويتكون هذا من مجموعة من المقاييس تستخدم في تقييم الأداء متمثلة في العائد على رأس المال المستثمر، الناتج من تخفيض التكاليف، نمو حجم المبيعات لمنتجات حالية وجديدة، العائد على حقوق المساهمين، صافي الربح على المبيعات، نمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل والعائد على المبيعات، ويعطي استخدامها مجتمعة صورة عن أداء المؤسسة خلال مدة محددة، ومن ثم يمكن مقارنتها بالأداء المخطط أو مع أداء الفترات السابقة، ومع أهمية هذه المقاييس إلا أنها غير كافية لتوفير عناصر النجاح الاستراتيجي للمؤسسة، لأن ما يميز بطاقات الأداء المتوازن في الحكم على أداء المؤسسة عدم اعتمادها على المقاييس المالية فقط، بل تأخذ بنظر الاعتبار المقاييس غير المالية أيضاً، فالأخيرة ترتبط وتتداخل في هذه البطاقة للدفع بتحقيق واحد أو أكثر من أهداف هذا المحور لتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.¹

الشكل رقم (07): التداخل بين محاور بطاقة الأداء المتوازن لتحقيق الأهداف المالية



المصدر: صدام محمد محمود وآخرون: الاستخدام الخاسي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية وطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقويم الأداء المالي للمصارف، دراسة تطبيقية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للسنوات 2003-2006، مجلة الرافدين، العدد 113، المجلد 35، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 49.

وبالتالي فتتائج المحور المالي تتضمن تقييم مدى نجاح المؤسسة من عدمه وكذا كيفية ظهور المؤسسة أمام المساهمين والزبائن، من خلال تقييم النتائج الاقتصادية القابلة للقياس الكمي لاسيما باستعمال المعايير التقليدية الخاصة بذلك كمعيار القيمة الاقتصادية المضافة ومعيار القيمة السوقية المضافة مثلاً.

¹ - أثمار عبد الرزاق محمد: انعكاسات تنفيذ إستراتيجية التكامل وإعادة هندسة الأعمال على الأداء الاستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مرجع سابق، ص 127.

ب. محور الزبائن: يقع على عاتق أي مؤسسة مهمة التركيز على الزبائن لتحقيق رضاهم، لأهمية هذا الأمر وانعكاسه بالإيجاب على الأداء المالي، فإنه يتوجب على المؤسسة بغرض المحافظة على زبائنهم أن تقوم بإرضائهم حتى لا يتوجهوا إلى غيرها من المنافسين، ومن ثم المحافظة على أدائها المالي الجيد، لأن الأداء المنخفض هو مؤشر رئيسي للفشل مستقبلاً حتى لو بدت المؤسسة في صورة النجاح المالي حالياً، ولتحقيق هذه الأهداف باستخدام بطاقة الأداء المتوازن يجب على المؤسسة أن تقوم بتحليل شرائح الزبائن بناءً على أنواعهم، نوع العمليات التي تستخدمها لتوفير المنتجات أو الخدمات لهم، فمن هذه البطاقة تتحقق رغبات الزبائن بتقديمها للمنتجات و الخدمات الجديدة، بل لا يقف الأمر عند هذا الحد فهي في حقيقة الأمر تعمل على الاستجابة لشكاويهم، تحسين جودة الخدمة أو أسلوب البيع، زيادة المعرفة بالمنتجات التي تقدمها لهم من خلال تطوير أساليب الدعاية، تحسين خدمات ما بعد البيع.¹

ومنه فهذا المحور يبين أهمية التركيز على خدمة الزبون من خلال دراسة سلوكه دراسة جيدة وتفحصية قصد معرفة نقاط القوة والضعف في العملية التسويقية التي تقوم بها المؤسسة للقيام بالإجراءات التصحيحية بخصوص ذلك، لما له من تأثير على مقدار المداخيل التي تؤثر بدورها بدرجة وثيقة على الأداء المالي. ويعد البعد المالي المحصلة النهائية لأنشطة المؤسسة التي تسعى من خلاله إلى تعظيم أرباحها لمقابلة توقعات المساهمين، فهو الصورة التي تبين مدى نجاح الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة لتحقيق ربحية المساهمين من خلال زيادة القيمة لاستثماراتهم، ويمكن للمنظمة تحقيق ذلك من خلال إستراتيجيتين أساسيتين هما:²

- إستراتيجية نمو الإيرادات: يمكن تحقيق النمو في الإيرادات من خلال طريقتين:
- بناء علاقة خدمية مميزة إيرادات إضافية من الخدمات الجديدة المتعمقة بالأسواق، والعملاء الجدد؛
- زيادة الخدمات للعملاء الحاليين عن طريق تعميق العلاقة معهم، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتحقيق رغبتهم، وإيجاد المزيج الملائم من المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
- إستراتيجية نمو الإنتاجية: يمكن تحقيق نمو إنتاجية المنظمة من خلال طريقتين:
- تحسين هيكل التكلفة: عن طريق تخفيض المصاريف المباشرة وغير المباشرة؛
- كفاءة استخدام الأصول: وذلك من خلال تخفيض رأس المال العامل والثابت، بهدف الوصول لمستوى تشغيلي مناسب.

¹ - فتح الله غانم: بطاقة التصويب المتوازنة وإستراتيجية أسفل إلى أعلى كأداة لتحسين الأداء، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2009، ص 09.

² - Charles Horengren: *Cost Accounting, A Managerial Emphasis*, 13th, Pearson Prentice Hall, 2009, p 129.

ج. محور العمليات الداخلية: بمقتضى هذا المحور تختلف بطاقة الأداء المتوازن عن أنظمة تقييم الأداء التقليدية التي تركز على مراقبة وخفض التكاليف وتحسين الجودة والعمليات الداخلية الخاصة بتجهيز المنتجات للزبائن، وبالتالي فهذا المحور يركز على كل من محور الزبائن في محاولة لخلق قيمة لهم، والمحور المالي في محاولة زيادة قيمة المالكين، كما يعكس العمليات الحرجة التي ينبغي على المؤسسة لأن تتفوق فيها على غيرها من المنافسين ومن أهم مقاييس هذا المحور عدد مرات التسليم في الموعد، جودة المنتج، وقت دورة الإنتاج، الإنتاجية ودرجة استخدام الموجودات.¹

كما يركز الكثير من المسيرين على محور العمليات الداخلية للتعرف على العمليات الأساسية التي يجب أن تبرز فيها المؤسسة وتتفوق لأنها تسمح بعرض وتوفير خدمة تجلب الزبائن السوق المستهدفة، كما أنها تضمن للمساهمين المردود المالي الإضافي، وبالتالي فهذه المؤشرات تركز على العمليات التي لها تأثير قوي على إشباع الزبائن خصوصاً وتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة عموماً.²

د. محور التعلم والنمو: يركز هذا المحور على ضرورة الاهتمام بقدرات العاملين للفكرية ومستويات مهاراتهم والعمل على رضاهم ورفع معنوياتهم لزيادة إنتاجيتهم، فضلاً عن الاهتمام بنظم المعلومات والإجراءات الإدارية للمؤسسة، ويرى كل من (David P. Norton) و (Robert S. Kaplan) على ضرورة مقابلة قدرات العاملين بثلاث مقاييس جوهرية مشتركة تتمثل في رضاهم، الاحتفاظ بهم وإنتاجيتهم هذا من جهة، قدرات نظم المعلومات بمقاييس الوقت، الجودة وتوفيرها للزبائن باستمرار من جهة أخرى، وكذا عدم إغفال عمليات التحفيز والتحسين بالمقترحات المتعلقة بكل عامل واعتبارها مقاييس ترتبط بعمليات التحفيز وتعويض العاملين، في حين تركز توجهات الأداء التنظيمية والفردية على الأقسام والأفراد الذين يمتلكون أهدافاً تصب في سياق أهداف المؤسسة المترابطة في بطاقة الأداء المتوازن.

بعد عرضنا للإطار النظري لمفهوم ومحاور بطاقة الأداء المتوازن يمكن تقديم نموذج لمقاييس أهداف البنوك التجارية التي تعتبر مرجعاً للتقييم وفق هذا المعيار:

¹ - محفوظ أحمد جودة: تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام المؤسسي للعاملين في شركات الألبان الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد 02، المجلد 11، عمان، الأردن، 2008، ص 278.

² - محمد يوسف: البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، د ط، القاهرة، مصر، 2005، ص 140.

الشكل رقم (08): أهداف ومقاييس محاور بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية

المحور	الأهداف	المقاييس
المالي	إرضاء الملاك بتعظيم الأرباح	مضاعف الملكية
	تحسين الانتفاع من الموجودات	العائد على الموجودات
	تدعيم مدى إدراك الملاك للتحسين	هامش الدخل
	تحسين الانتفاع من حقوق الملكية	العائد على حقوق الملكية
	الكفاءة في استخدام الموارد	التوازن في الاستخدام
	اكتساب رضا المالكين بتحقيق النمو المالي	نمو الأرباح
	وغيرها ... الخ	
الزبائن	إرضاء الزبائن (المودعين والمقرضين)	ربحية الزبون والفوائد على القروض
	زيادة الحصة السوقية	النمو في الودائع والقروض
	اكتساب زبائن جدد	عدد الزبائن الجدد
	الاحتفاظ بالزبائن الحاليين	الودائع إلى الموجودات وحجم الاقراض
	وغيرها ... الخ	
العمليات الداخلية	تحسين استغلال الموارد	الإنتاجية
	تحسين استغلال عنصر العمل	إنتاجية العمل
	تحسين كفاءة الإنفاق	مؤشر التكلفة
	زيادة ملائمة الخدمات	النمو في إيرادات الخدمات الملائمة
	وغيرها ... الخ	
التعلم والنمو	تحسن قدرة العاملين على الإبداع	البحث والتطوير
	تحسن العلاقة بالعاملين	دافعية الانجاز
	النفوذ إلى الأسواق	الانتشار الجغرافي
	رضا العاملين	دوران العاملين
	زيادة قدرات العاملين	الدورات التدريبية
	تحسين إجراءات العمل	العاملون في الخطوط الأمامية
	الاهتمام بتأهيل العاملين	النمو في مصاريف التدريب
	خلق الإبداع	النمو في مصاريف البحث والتطوير
	وغيرها ... الخ	

المصدر: صدام محمد محمود وآخرون: الاستخدام الخاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية وبطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقويم الأداء المالي للمصارف، مرجع سابق، ص 50، 51.

وفي الأخير يمكن القول أن التجارب قد أثبتت أن بطاقة الأداء المتوازن هو أكثر مجموعة من المؤشرات الرئيسية للأداء، حيث أن مختلف المؤشرات المستعملة تشكل مجموعة من الأهداف والقياسات التي تكون في نفس الوقت مترابطة ومولدة للانسجام والتعاون، بحيث تصبح بطاقة الأداء المتوازن المرآة العاكسة لإستراتيجية المؤسسة كما يجب أن توضح الفرضيات السببية بين النتائج ومحددات الأداء.

وعلى الرغم من شمولية أبعاد بطاقة الأهداف المتوازنة الأربعة الواردة أعلاه لتقييم الأداء الاستراتيجي للمنظمة، فهناك من يرى أن تضاف بعض الأبعاد الأخرى مثل العلاقات مع الموردين والاعتبارات البيئية، خاصة إذا ما كانت ملائمة استراتيجيا لأن الاختلاف في طبيعة السوق واستراتيجيات المنتج وبيئة التنافس تتطلب في بعض الأحيان اختلافاً في البطاقة حسب تلك المتغيرات.¹

كما أنه توجد الكثير من التحديات التي تواجه منظمات الأعمال والمؤسسات الخدمية خاصة تعيق عملية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس الأداء، ومن أهم هذه التحديات نذكر ما يلي:²

- عدم التزام الإدارة والعاملين في عملية تطبيق بطاقة قياس الأداء المتوازن؛
- عدم الالتزام بتطبيق الخطط التشغيلية قصيرة الأجل والموازنات السنوية في الوقت المحدد لها؛
- القيود المفروضة على نظام المعلومات والتي تحول دون إمكانية تقييم أداء المؤسسة، وبالتالي عدم إمكانية مراقبة التقدم نحو تحقيق الأهداف؛
- صعوبات تواجه فريق العمل في رسم الخريطة الإستراتيجية؛
- عدم التوافق في الآراء بشأن اختيار مقاييس الأداء؛
- مقاومة العاملين للتغيير.

¹ - عبد المجيد الطيب شعبان: **تقييم الأداء من المنظور الاستراتيجي**، المحلة الجامعة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، العدد 15، المجلد الأول، ليبيا، 2013، ص 189.

² - Morten Jacobsen: **Balanced scorecard development in Lithuanian companies**, Case study of the Lithuanian consulting engineering company, MSc in Finance and International Business. Doctorate thesis, Aarhus School of Business, University of Aarhus, Lithuanian, 2008, p 37.

خلاصة:

بعد تطرقنا في المبحث الأول للإطار النظري لمصطلح الأداء، وفي المبحث الثاني للإطار النظري للأداء المالي والأداء المصرفي وعملية قياسهما، وكذا في المبحث الثالث لمعايير قياس الأداء المصرفي، الملاحظ من خلال ذلك أن هناك اختلافات في وجهات النظر ولكن أغلبها أجمع على أن الأداء هو النتيجة النهائية لقدرة وإمكانيات الشركة على تحقيق أهدافها بالاعتماد على مواردها المتاحة وفي ظل البيئة التي تنشأ بها الداخلية منها والخارجية، كما أن عملية تقييم الأداء تعتبر عملية أشمل أدق من قياس أو رقابة الأداء، لأنها لا تعني فقط تبيان النتائج وإنما تعتمد إلى تحليل هذه النتائج والتأكد من أنها تسيير وفقاً للأهداف المقررة ووضع الحلول للانحرافات، حيث توصلنا إلى أن عملية قياس الأداء هي عملية القياس الكمي لتغير معين ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو نسبة مئوية، وباعتبار أن قياس الأداء هو المرحلة الثانية من مراحل الرقابة أو قياس الأداء كما سبق وأشرنا، وبالتالي فإنه يمكن التعبير عن قياس الأداء بقياس الأداء في الجانب الكمي منه فقط باستثناء مرحلة وضع المعايير ومرحلة المقارنة لتحديد الانحرافات.

كما برزت لنا أهمية قياس الأداء في البنوك التجارية من خلال ما أورده الباحثون في أنه يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وآليات رفعه، كما أنه يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر فضلاً عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية في البنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار، والحفاظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية والتعرض للمخاطر المصرفية المختلفة، وهو ما سوف نتطرق له بشيء من التفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تمهيد:

نظرا لأن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تقوم إضافة إلى أموالها الخاصة بجمع الأموال من عند أصحاب الفائض في شكل ودائع مختلفة مقابل فائدة مدينة، لتقوم بمنحها لأصحاب العجز المالي لأصحاب العجز المالي في شكل قروض متنوعة مقابل فائدة دائنة، للحصول على الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة والذي يمثل العائد من عملية الوساطة المالية، بمعنى أن البنوك التجارية تعمل بأموال الغير بالدرجة الأولى، وهو ما يجعلها عرضة للعديد من المخاطر المصرفية، والتي تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أي مرحلة من مراحلها، وأن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك التجاري يصعب التنبؤ به بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك التجاري لهامش نسبي للسيطرة عليها، وكلما كان مستوى التأكد عال كلما انخفضت مستويات المخاطر، ولغرض تحديد طبيعة المخاطر في البنوك التجارية لابد من معرفة طبيعة الأعمال المصرفية، والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يمارس البنك التجاري فيها أعماله وطبيعة المعايير والرقابة المصرفية وظروف السوق والقطاعات الرئيسية التي يتكون منها وتحديد طبيعة المخاطر التي ترتبط بالأنشطة المصرفية. بناء على ما سبق حاولنا من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان المخاطر المصرفية، التعثر المصرفي

واتفاقيات لجنة بازل (III,II,I) التطرق للنقاط التالية:

- المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية وأسبابها؛
- المبحث الثاني: ماهية وأسباب التعثر المصرفي وطرق تجنبه؛
- المبحث الثالث: اتفاقيات لجنة بازل (III,II,I).

البحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية وأسبابها

تعمل البنوك التجارية على رفع قيمة أسهمها وأرباحها ولكنها لا تنتبه كثيراً للمخاطر المصرفية التي تصاحب تحقيق هذه الأهداف، حيث تواجه البنوك التجارية العديد من المخاطر التي تتفاوت آثارها من نوع لآخر وهو ما سوف نركز عليه من خلال هذا البحث.

أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية

تخضع البنوك التجارية بوجه عام لنطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها المصرفية، والتي تتطلب من مدراء هذه البنوك فهم طبيعتها والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها من أجل البقاء في ميدان المنافسة الدولية، وعندما نناقش جملة التحديات التي تواجهها البنوك التجارية في مجال إدارتها فإنه يجب التعريف بمصطلحي الخطر والمخاطرة أولاً.

اختلف الكتاب والدارسون في تعريفهم للخطر فقد عرفه بعضهم على أنه عدم التأكد من وقوع خسارة معينة، بحيث اعتمدوا في وضعهم لهذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته، وقد عرفه آخرون على أنه احتمال وقوع خسارة، بمعنى التركيز على الاحتمالية التي تمثل تعبير رياضي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، فإذا كانت درجة الاحتمال مساوية للصفر فهذا يعني أن هذا الخطر مستحيل الحدوث، وإذا كانت درجة الاحتمال مساوية للواحد فهذا يعني أن هذا الخطر مؤكد الحدوث، وأما إذا كانت درجة الاحتمال أكبر من الصفر وأقل من الواحد فهذا يعني أن الخطر محتمل الحدوث.¹

أما المخاطر فتعرف على أنها الانحراف المعاكس في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، وهذا ما يفسر بأن المخاطرة بالمعنى الاصطلاحي يمكن أن يعبر عنها كتوزيع احتمالي مع انتشار المستقبلية حول مستوى التوقع، كما إن إمكانية تحقيق انحراف موجب يعبر عن فرصة فيما يفهم من الحالة المعاكسة (الانحراف السالب) بأنها مخاطرة.²

وأيضاً يقصد بمفهوم المخاطرة ذلك السلوك المرفق باحتمال تحقق خسائر مالية أو بشرية بسبب عدم التأكد، مما سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد، والخطر* رفيق ملازم لرجل الأعمال، وبالتالي يجب أن يعرفه جيداً ويعرف كيفية التعامل معه.³

¹ - شقيري نوري موسى وآخرون: إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 25.

² - حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي: حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 160.

* المقصود بالخطر هنا ما يسمى بالفرنسية (Risque) وليس (Danger)، وللتمييز بين هذين المصطلحين يستعمل أحياناً لفظي الخطر بمعنى (Danger) والمخاطرة بمعنى (Risque)، وتستعمل كلمة مخطر كمفرد كلمة المخاطر. (أنظر رحيم حسن: الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 208).

³ - رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي، مرجع سابق، ص 208.

كما أن المقصود بالمخاطر هو التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد، ويتطلب القياس المتصل بالمخاطرة أن يتم التعبير عن عدم التأكد وتأثيره السلبي المحتمل على الربحية.¹ ويمكن القول أن المخاطر أيضا هي الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة والناجمة عن التقلبات والتغيرات في الأعمال والأنشطة المتعلقة بتلك المؤسسة.²

ويمكن تعريف المخاطر المصرفي على أنه ذلك الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة تعامله مع الآخرين، أو نتيجة تقديمه الخدمات المصرفية التي منها قبول الودائع ومنح الائتمان، فالمخطر المصرفي ينشأ من قبول الودائع والتصرف بها بمنحها على شكل تسهيلات ائتمانية بأنواعها المختلفة، ومن ثم عدم قدرة البنك على تلبية حاجات المودعين من السحب على الودائع.³

كما أن المخاطر في البنوك التجارية تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وأن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك التجاري هامش نسبي للسيطرة عليها، وكلما كان مستوى التأكد عال كلما انخفضت مستويات المخاطر، ولغرض تحديد طبيعة المخاطر في البنوك التجارية لابد من معرفة طبيعة الأعمال المصرفية، والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يمارس البنك التجاري فيها أعماله وطبيعة المعايير والرقابة المصرفية وظروف السوق والقطاعات الرئيسية التي يتكون منها وتحديد طبيعة المخاطر التي ترتبط بالأنشطة المصرفية.

كما أن المخاطر هي الفشل في تحقيق العائد وتقاس أيضا بدرجة التقلبات في القيمة السوقية للبنك التجاري، وإن إدارة المخاطر عبارة عن جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للبنك التجاري، أو هي الإجراءات التي تعمل على تقليل المستوى المطلق للمخاطر، وهي إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ فيها والتي قد تترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في البنك، والمخاطر المصرفية عموما تتضمن مفهومين أساسيين هما احتمال حدوث المشكلات، ومدى تأثير البنك بهذه المشكلات.⁴

ثانيا: مصادر المخاطر المصرفية

تعدد مصادر المخاطر المصرفية إلى مصادر مختلفة نذكر منها:

1. المخاطر الائتمانية:

يعد منح الائتمان من الأنشطة الأساسية في أغلب البنوك التجارية، والتي قد يواجه البنك بسببها العديد من المخاطر مثل مخاطر توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك، وهو ما سوف نسلط عليه الضوء في هذه النقطة.

¹ - طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 196.

² - David H. Pyte: *Bank risk management theory*, Hass school of Business, University of California, Ber Kelley, USA, 1999, p 03.

³ - هشام جبر: إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، القاهرة، مصر، 2010، ص 255.

⁴ - دريد كامل آل شيب: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص 231.

أ. مفهوم المخاطر الائتمانية: خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة الصافية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان.¹ ويمكن تعريف المخاطر الائتمانية على أنها: "الخسائر المحتملة من جراء امتناع الزبون أو عدم قدرته على تسديد ما يدين به كاملاً أو جزء منه في الوقت المحدد".²

كما تُعرّف مخاطر الائتمان على أنها: "تلك المخاطر التي تنشأ من احتمال عدم قدرة العميل أو عدم رغبته أو الطرف الثالث (الكفيل) من القيام بالتزاماته في الأوقات المحددة للبنك التجاري، مما يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية بالبنك".³

وتمثل القروض أكبر أنواع المتغيرات التي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف بدقة، كذلك فإن قدرة الشخص على إعادة الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي الثروة، ولهذا السبب يقوم البنك التجاري بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة لتقييم قدرة المقترض على رد القرض.⁴

كما يقصد بالمخاطر الائتمانية: "احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك، وعليه فإن تخفيض درجة المخاطرة الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن أن تتحقق إذا كانت علاقة البنك بالمقترض علاقة مستمرة، ويتمتع بقدرة على متابعة ومراقبة القروض بعد منحها وذلك لتحصيلها في مواعيد الاستحقاق".⁵

كما يمكن تعريفها على أنها: "تلك المخاطر التي تتحدد من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين، أو في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض".⁶

ب. أصناف المخاطر الائتمانية:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة، حيث أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلاً، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع، على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل

¹ - طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، د ط، الإسكندرية، 2001، ص 72.

² - عدنان تايه النعيمي: إدارة الائتمان (منظور شمولي)، دار المسيرة، ط1، عمان، 2010، ص 244.

³ - نبيل حشاد: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الدار العلمية للكتب، د ط، بيروت، لبنان، 2005، ص 36.

⁴ - طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 72.

⁵ - فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري: إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2006، ص 129.

⁶ - طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 243.

ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلاً ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنوع، وفيما يلي عرض لكل منهما:¹

● **المخاطر الخاصة بالمخاطر غير النظامية:** يقصد بالمخاطر غير نظامية تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه.

● **المخاطر العامة بالمخاطر النظامية:** يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض، وذلك بفعل عوامل اقتصادية، سياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

ج. أسباب المخاطر الائتمانية:

يمكن تقسيم أسباب حدوث المخاطر الائتمانية في ثلاث أنواع وهي مخاطر العجز عن السداد، مخاطر التعرض أو الانكشاف، ومخاطر الاسترجاع أو الاسترداد:²

● **مخاطر العجز عن السداد:** مخاطر العجز عن السداد هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، وحدث العجز عن السداد يعرف على أنه تفويت التزام الدفع أو هو خرق اتفاق ما، ويتم الإعلان عن العجز في السداد عندما لا يتم سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ثلاثة أشهر بعد حلول موعد الاستحقاق، والعجز عن السداد يمكن أن يكون من الناحية الاقتصادية عندما تنخفض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة القروض المعلقة، والقيمة الاقتصادية للأصول في قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة من الحاضر، وتتوقف مخاطر العجز عن السداد على المركز الائتماني للمقترض ويتوقف هذا المركز على عوامل عديدة مثل النظرة المستقبلية السوقية وحجم الشركة وتنافسيتها.

● **مخاطر التعرض:** تتولد مخاطر التعرض بواسطة عدم التأكد السائد من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة، وبالنسبة لبعض التسهيلات لا تكون هناك مخاطرة تعرض تقريبا، ويتم سداد الائتمان المستهلك في نطاق جدول زمني تعاقدية بحيث تكون الأرصدة المعلقة المستقبلية معلومة مسبقا،

¹ - مفتاح صالح ومعاري فريدة: "المخاطر الائتمانية: تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، أبريل 2007، ص 03.

² - مهند حنا نقولا عيسى: إدارة مخاطر الحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 91-94 (بتصرف).

باستثناء حالة الدفع المسبق، يمكن اعتبار مخاطر التعرض صغيرة أو ثانوية، ويعني تمويل المشروعات ضمنياً وجود عدم التأكد في جدولة التدفقات النقدية إلى الخارج والدفعات المسددة، وبوجه عام يمكن أن تولد كل البنود الخارجة عن نطاق الميزانية العمومية تعرضات مستقبلية، وفي بعض الحالات يكون احتمال حدوث تلك التعرضات المستقبلية قوياً، أيضاً عندما يكون البنك ملتزماً بتسليف النقود حتى سقف معين وفقاً لاحتياجات المقترض.

● **مخاطر الاسترداد:** إن الاسترداد في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض، نوعية مثل هذه الضمانات التي يمكن أن تكون ضمان أو ضمانات طرف ثالث والسياسات الموجودة وقت العجز عن السداد.

كما أن مصادر وأسباب المخاطر الائتمانية تتعدد وتتسع دائرتها لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به، فضلاً عن ما قد تطرحه الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك من مخاطر تؤثر في قرار منح الائتمان، وهو ما نوجزه فيما يلي:¹

● **المخاطر بسبب عوامل مرتبطة بالبنك:** إن المصادر الرئيسية للمخاطر التي تنشأ من داخل البنك ترتبط بعدم توافر الخبرات المتخصصة، والتي تتمتع بالكفاءة التي تُمكنها من القيام بعملها على خير وجه، كما تنشأ من ضعف أجهزة متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المفروضة عليها، كذلك من الأخطاء التي تحصل نتيجة خطأ من البنك والتي تسبب درجة من المخاطر، عدم استيفاء مستندات ملكية الضمانات وعدم التحقق من أنه لا توجد منازعات بشأنها وعدم المتابعة الدورية عليها، كذلك إمكانية وجود ثغرات في عقود منح التسهيلات تُقلل من سيطرة البنك على التسهيلات الممنوحة.

● **المخاطر بسبب عوامل مرتبطة بالعميل:** ترتبط هذه المخاطر بشخصية العميل ومدى ملاءته المالية ومقدرته على إدارة نشاطه، أي بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية، ومن أمثلة هذه المخاطر فقدان العميل لأهليته باستمرار التعامل مع البنك وإهدار سمعته الشخصية نتيجة تصرفاته طرأت على سلوكه بعد منحه التسهيلات، وعدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته المستحقة للآخرين، وتدهور مركزه المالي وتراجع الكفاءة في إدارة نشاطه سواء لأسباب ذاتية أو لخروج بعض الكفاءات المتميزة من الشركة، ومن المخاطر أيضاً تراجع المقدرة الإنتاجية نتيجة خلل في سياسات وأساليب الإنتاج وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها.

¹ - أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في ظل الإستراتيجية الشاملة للمصرف، مطابع المستقبل، القاهرة، مصر، 1999، ص 69-74 (بتصرف).

- المخاطر بسبب عوامل تتعلق بطبيعة النشاط المراد تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح التسهيلات الائتمانية، حيث يتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشأ من طبيعة العملية أو العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلا من المخاطر الهامة التي ترتبط بعمليات التمويل بضمان بضائع، عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان، مع عدم التزام العميل على تغطية قيمة التراجع في الضمانات من موارده الذاتية، كذلك مخاطر تعرض البضائع للتلف والهلاك والتقادم الفني، وهذه المخاطر تختلف عن مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية.
- مخاطر بسبب الظروف العامة: تتعرض البنوك إلى نوع من المخاطر والتي لا يمكن تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حدوثها، وتتصل بمجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية تحدث آثارا سلبية على مجريات الحياة الاقتصادية بشكل عام، والجهاز المصرفي جزء منها دون أن يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة على تحديدها أو حصرها، ومن أمثلة تلك المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف الشركة المقترضة، مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم أو مخاطر انخفاض القدرة الشرائية، ومخاطر الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل، ومخاطر التغيرات التكنولوجية، ومخاطر الصناعة وغيرها من المخاطر المماثلة.

2. مخاطر السوق:

تمثل مخاطر السوق في المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات نتيجة للتغيرات والتقلبات التي تطرأ على السوق لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ومن أهم العوامل المؤثرة فيه معدل العائد على الاستثمار، الدورات الاقتصادية والتغيرات في أذواق المستهلكين والأزمات المالية التي تواجه المؤسسات والشركات نتيجة لتغير الطلب على إنتاجها أو خدماتها أو عدم قدرتها على المنافسة أو لسوء الإدارة.¹

وتعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية.²

وأهم هذه المخاطر التي تهم البنك مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف:

أ. مخاطر سعر الصرف: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف، وتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية و إن مجلس الإدارة وإدارة البنك هي المسؤولية عن انكشاف البنك لمثل هذه المخاطر وبالتالي يجب توفر سياسات البنك الواضحة التي تحكم مثل هذه النشاطات، كذلك يجب أن تتضمن السياسات الحدود التي يتقبلها مجلس الإدارة بخصوص هذا النوع من المخاطر، ويتم قياسها من اجل فهم الخسائر المحتملة

¹ - مصطفى النشقي: السياسات النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2003، ص 210.

² - سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيقات عملي)، منشأة المعارف، ط2، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 235.

التي قد يتعرض لها البنك و بالتالي على الإدارة أن تتعهد بأن خسائر سعر الصرف في حال حدوثها لن يكون لها ذلك الأثر المدمر لأرباح البنك.¹

ب. **مخاطر سعر الفائدة:** هي المخاطر التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضاً بسعر الفائدة السائد الآن مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ثم اضطراره خلال اجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر أعلى.² وحيث أن البنوك التجارية تتعرض لهذا النوع من المخاطر عندما تكون مدة استحقاق موجوداتها مختلفة عن مدة استحقاق مطلوباتها، فقد يلجأ البنك إلى إصدار أوراق مالية تستحق في مدة سنة من أجل تمويل منح قروض لمدة سنتين، فلو فرضنا أن البنك اقترض لمدة سنة بفائدة 9% من أجل إقراضها بفائدة 10% لمدة سنتين، فيكون هامش الربح هنا للبنك 1% في السنة الأولى ولكنه غير معروف في السنة الثانية، ويستطيع البنك الاقتراض بفائدة 9% ويكسب 1% في السنة الثانية، أما إذا ارتفع سعر الفائدة على الاقتراض إلى 11% حيث سيحتاج البنك لأن يقترض بفائدة 11%، في حين كان قد اقترض للسنة الثانية بفائدة 10%، ومن ثم يخسر 1% نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، كما قد يتعرض البنك للمخاطر نفسها في حالة الاقتراض لفترة طويلة وإعادة الإقراض لفترة قصيرة، حيث قد يقترض بسعر فائدة 10% في السنة لمدة سنتين ويقترض بسعر فائدة 12% في السنة الأولى، في حين قد لا يستطيع منح القروض في السنة الثانية بسعر 12% أو حتى 10% إذا انخفض سعر الفائدة في السنة الثانية، وينتج عن تغير أسعار الفائدة نوعان من المخاطر هما مخاطر إعادة التمويل التي تعني مخاطر الاقتراض بسعر يفوق مخاطر الإقراض، ومخاطر إعادة الاستثمار التي تعني أن مخاطر الإيراد الناتج عن عملية إعادة الاستثمار الأموال ستتنخفض عن تكلفة هذه الأموال.³

كما أن هناك بعض المخاطر الأخرى التي ترتبط بالاضطرابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والظروف الطبيعية، ومخاطر السوق الأخرى هي تلك المخاطر الكامنة في الأنشطة التجارية كمخاطر التضخم، وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وهو ما يجعل البنك التجاري في عرضة لخطر لانخفاض العوائد خاصة إذا كان يتبع سياسة سعر الفائدة الثابت، وتشهد إدارة هذه المخاطر أيضاً تقدماً كبيراً، في جزء كبير منها نتيجة للتطور أو من خلال التوسع بالاستثمار في أسواق المشتقات ومنها أدوات التحوط، وشيوع استخدام مفاهيم حساسة مثل القيمة المعرضة للمخاطر في الأنشطة المصرفية.⁴

¹ - شقيري نوري موسى وآخرون: إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 301.

² - خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العمليات المصرفية (الداخلية والدولية)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 113.

³ - هشام جبر: إدارة المصارف، مرجع سابق، ص 256.

⁴ - دريد كامل آل شيب: إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سابق، ص 239.

3. مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على خفض التزاماته أو تمويل الزيادة في الأصول، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على الربحية و خاصة عند صعوبة تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة مشكلات الإعسار في الحالات الحرجة.¹

يتعاضد خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر، وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فوراً بسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك فإن التزامات البنك قد تكون سائلة إذا يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى نقدية فإنه يمكن بيع الأصول أو زيادة القروض، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات.²

4. المخاطر التشغيلية:

هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، وإن مخاطر الخسارة الناجمة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، الكوارث الطبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، يجب على مجلس الإدارة لدى البنك وإدارته العليا ضمان وجود إطار فعال لإدارة هذا النوع من المخاطر، ويتضمن ذلك هيكل تنظيمي واضح بين الصلاحيات والأدوار والمسؤوليات لكافة مكونات إدارة المخاطر التشغيلية وكذلك توافر أدوات دعم من أجل تعريف وتقييم وضبط المخاطر الرئيسية، وكذلك يجب أن تكون لدى البنك سياسات وإجراءات من أجل ضبط والتقليل من المخاطر التشغيلية.³

وتتجه أنشطة البنوك التجارية إلى المزيد من التنوع والتعقيد بسبب عولمة الخدمات المالية، وهو ما نتج عنه ظهور مخاطر أخرى يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة، إلى جانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وتشمل الأمثلة على هذه الأنواع الجديدة والمتصاعدة التي تواجهها البنوك التجارية ما يلي:⁴

- عدم التحكم بالصورة الملائمة في التقنية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي؛

¹ - عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، مرجع سابق، ص 196.

² - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، مرجع سابق، ص 72، 73.

³ - شقيري نوري موسى وآخرون: إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 302.

⁴ - صندوق النقد العربي: إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، سلسلة أوراق عمل، أبو ظبي، سبتمبر 2004، ص 07.

- ينطوي النمو في التجارة الإلكترونية على مخاطر محتملة ما زالت أبعادها غير معروفة تماما (على سبيل المثال: عمليات الاحتيال الخارجية، وموضوعات أمن نظم الكمبيوتر)؛
- عمليات الاندماج الكبرى، وإعادة النظر في عمليات الاندماج والتحالف تشكل اختبارا لقدرة الأنظمة الجديدة أو الأنظمة المتكاملة حديثا على الاستمرار؛
- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى وكذلك المشاركة في أنظمة المقاصة والتسويات يفرض المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية؛
- اعتماد البنوك على مجموعة من الوسائل لتقليل المخاطر كالضمانات والمشتقات المالية وترتيبات المقاصة متعددة الأطراف، قد ينتج عنها أشكال أخرى من المخاطر.
- وتعرف لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاءة أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية.¹
- وترى لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية قد تأخذ عدة أشكال أو مفاهيم مختلفة بالنسبة للبنوك، ولذلك ولأغراض داخلية يمكن أن تعتمد البنوك على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية، ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية التي تؤدي إلى احتمال التسبب في خسارة كبيرة في ما يلي:
- **الاحتيال الداخلي:** يمثل تلك الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات، أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة الشركة من قبل مسؤوليها أو العاملين فيها؛
- **الاحتيال الخارجي:** وهو تلك الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات، أو التحايل على القانون من طرف خارجي عن البنك؛
- **ممارسات العمل والأمان في مكان العمل:** تمثل تلك الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة واشترطات قوانين الصحة والسلامة، أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية؛
- **الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال:** تتعلق بالإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين، أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج؛
- **الأضرار في الموجودات المالية:** وهي تلك الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى؛
- **توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر:** أي تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة؛
- **التنفيذ وإدارة المعاملات:** وتخص الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف التجارية المقابلة والبائعين.

¹ - نبيل حشاد: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص 23.

5. مخاطر أخرى:

هناك مخاطر مصرفية أخرى نذكر منها:

أ. **مخاطر رأس المال:** تعكس مخاطر رأس المال درجة الرافعة المالية التي يستخدمها المصرف فرأسمال المصرف (حقوق الملكية) يستعمل لحماية الدائنين (المودعين بالدرجة الأولى) ضد الخسائر العاملة التي قد يتعرض لها، ولذلك فمقدار رأس المال اللازم لحماية الدائنين يرتبط بنوعية أو درجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الأموال في الموجودات.¹

ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتناع الخسائر التي يمكن أن تحدث وبالتالي وصول هذه الخسائر إلى المودعين والدائنين، فإذا اشترى المصرف سندات دين في إحدى الشركات التي كان رأس مالها أقل من الحد الكافي والمطلوب لعملياتها وتوظيفاتها وحدث أن تعرضت هذه الشركة إلى خسائر جسيمة، فإن الخسائر قد تصل إلى أموال المودعين والدائنين.²

ب. **المخاطر الاقتصادية:** تعرف على أنها الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية يتحملها صاحب القرار مثل خطر الحريق وأثره في فقدان الأصل وخطر الزلازل وأثره في تدمير الممتلكات.³

ج. **المخاطر القانونية:** ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع القيود المالية موضع التنفيذ أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات، وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض الأنشطة التي تمارسها المصارف، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية تمت بصلة لإدارة المصرف ولموظفيه مثل الاحتيال وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين.⁴

د. **المخاطر الإستراتيجية:** هي مخاطر تنشأ نتيجة لغياب إستراتيجية مناسبة للبنك، ويقصد بالإستراتيجية المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل وفي ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتماداً على تحليل القوة الذاتية.⁵

¹ - خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العمليات المصرفية (الداخلية والدولية)، مرجع سابق، ص 112.

² - زياد رمضان ومحفوظ جودة: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2006، ص 285.

³ - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: الخطر والتأمين (المبادئ النظرية والتطبيقات العملية)، دار المطبوعات الجامعية، د ط، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 9.

⁴ - طارق الله خان وحبيب أحمد: إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 33.

⁵ - سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيقي عملي)، مرجع سابق، ص 246.

ثالثاً: قياس المخاطر المصرفية

يمكن قياس المخاطر بدلالة المؤشرات التالية:

1. المخاطر الائتمانية:

ويقيس قدرة البنك على تحميل القروض الممنوحة في مواعيدها، و يمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:¹

نسبة مخاطر القروض = القروض المتأخرة عن السداد / إجمالي القروض

بحيث كلما انخفضت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل بالنسبة للبنك.

2. مخاطر السيولة:

يمكن التعرف على قدرة الإدارة في التعامل مع مخاطر السيولة من خلال نسبة الأصول إلى إجمالي الودائع عن طريق المعادلة التالية:²

نسبة مخاطر السيولة = (الأصول السائلة - المستحق للبنوك) / إجمالي الودائع

3. مخاطر سعر الفائدة:

ويمكن قياس مخاطر سعر الفائدة عن طريق المعادلة التالية:³

نسبة مخاطر سعر الفائدة = الأصول ذات التأثير بأي تغير في سعر الفائدة / الخصوم ذات التأثير بأي تغير في سعر الفائدة

حيث:

- الأصول ذات التأثير نتيجة التغير في سعر الفائدة: هي الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل أي الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة؛ القروض والسلفيات والأوراق المالية المخصصة قصيرة الأجل.
- الخصوم ذات التأثير نتيجة التغير في سعر الفائدة: هي الودائع التي تتضمن قصيرة الأجل كالودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، شهادات الإيداع؛ القروض قصيرة الأجل التي حصل عليها البنك سواء من البنك المركزي أو البنوك الأخرى.

4. مخاطر رأس المال:

ويتم قياس مخاطر رأس المال من خلال المعادلة التالية:⁴

مخاطر رأس المال = حقوق الملكية / الأصول الخطرة

حيث:

¹ - محمد الصيرفي: إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 321 .

² - المرجع نفسه، ص 321.

³ - عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، مرجع سابق، ص 354، 355.

⁴ - المرجع نفسه، ص 355.

الأصول الخطرة = الأصول - (النقدية والاستثمارات المالية المؤكدة أي المضمونة من الدولة + الأصول الثابتة فهي أصول لا يتم تسيلها إلا عند تصفية البنك)

رابعاً: إجراءات الحد من المخاطر المصرفية

لعل من مهام أي موظف في البنك التجاري أساساً العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض فحذر الموظف وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للبنك أو للمؤسسة المصرفية التي يعمل بها تلزمه على مواجهة الأخطار التي يمكن أن تقع له، وذلك باستعمال الإجراءات التالية:¹

1. توزيع خطر القرض: إذا كان حجم القرض كبيراً و مدته طويلة نسبياً فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى، حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ولا يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده؛

2. التعامل مع عدة متعاملين: تجنباً لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بمركز نشاطات المصرف مع عدد محدود من المتعاملين، فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد محدود من المتعاملين حتى إذا وقع ما لم يكن في الحساب من عسر أو إفلاس لأحد المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير؛

3. تمويل أنشطة و قطاعات مختلفة: إن البنك تجنباً منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في أحد القطاعات دون غيرها، يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة و القطاعات حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع آخر؛

4. عدم التوسع في منح الائتمان: البنك التجاري يهدف أساساً إلى الربح والذي يكون الموجه الرئيسي لنشاطه، لذلك فإنه يراقب نفسه باستمرار تجنباً للغرور بفرص الربح المتوقعة، ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود بل يقدم ذلك في حدود إمكانيته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكله المالي خاصة ما تعلق منها بجانب البعد الزمني؛

5. العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية: بحيث أن البنك يكون على علم وإطلاع دائم و مسبقاً بقدراته التمويلية (الكمية، الكيفية أو الزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذه بنظر الاعتبار الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض؛

6. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: لكي يمكن للبنك أن يتجنب الكثير من الأخطار خاصة ما تعلق منها بجانبها الإداري والحاسبي، ينبغي له أن يدعم و يطور الأجهزة الرقابية الداخلية، حتى تتمكن من اكتشاف الأخطار في أولها ومن ثم تمكن البنك من عدم الوقوع في بعض الأخطار، فضلاً عن متابعة أجهزة الرقابة الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها في حينها؛

¹ - عبد الحق بوعتروس: الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)، د د ن، دط، قسنطينة، د س ن، ص 54، 57. (بتصرف)

7. التأمين على القروض: لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد الخاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك متعامله حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر؛

8. العمل على استخدام أساليب التكنولوجيا المعاصرة في مجال النشاط المصرفي: وذلك من خلال تطوير الصناعة المصرفية في مجال الإقراض خاصة تجنباً لخطر عدم التسديد وكذا خطر تجميد أموال المصرف؛

9. تحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة: عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالحيط الذي يعمل فيه؛

10. تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي: وذلك من خلال التنبؤ بالأحوال الاقتصادية والنقدية والمحلية والدولية الذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية. وهناك بعض الباحثين من أضاف بعض الإجراءات نذكر منها:¹

- المتابعة المستمرة للتسهيلات الممنوحة من أجل التحصيل في الأوقات المحددة؛
- منح التسهيلات لأجل تتناسب مع آجال الودائع، حتى لا تقع في مخاطر الميزانية؛
- الاحتفاظ بسيولة مناسبة والتقيد المستمر بتعليمات المصرف المركزي، فيما يتعلق بمنح التسهيلات والسيولة والاحتياطي النقدي؛
- متابعة ما يجري باستمرار الأوضاع الاقتصادية في البلد ويستحسن وجود دائرة أبحاث لدى البنك لتتابع ما يجري في كافة القطاعات الاقتصادية وأسواق النقد والمال؛
- العمل باستمرار على قياس هذه المخاطر ووضع استراتيجيات لمواجهتها.

¹ - هشام جبر: إدارة المصارف، مرجع سابق، ص 259.

المبحث الثاني: ماهية وأسباب التعثر المصرفي وطرق تجنبه

تعتبر البنوك أداة هامة ورئيسية في تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، سواء من خلال قيامها بعمليات الإقراض أي الائتمان التي توفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، أو قيامها بتأسيس المشروعات المختلفة أو المساهمة في رؤوس أموالها، وتمثل عمليات منح الائتمان النشاط الرئيسي والأساسي في أنشطة البنوك، كما تمثل أيضا مصدرا رئيسيا من مصادر إيراداتها، ومن هنا تبدو خطورة تعرض القروض التي تمنحها البنوك للتعثر، وهذا ما ينعكس سلبيا على سرعة دوران أموالها المستثمرة والفوائد المحققة منها، وبالتالي التأثير سلبيا على أنشطة البنوك بصفة عامة وظهور مشكل التعثر المصرفي، وعلى نشاط الإقراض بصفة خاصة.

ولكن مع اعتماد ما سبق ذكره لا يمكن إهمال مجموع المخاطر الأخرى، والتي يمكن أن تعترض نشاط البنوك أو تؤدي إلى تعثرها، ولكن سيتم التركيز على الديون المتعثرة بصفقتها أهم ما يهدد محفظة قروض البنك، ومنه فإن الدراسة في هذا المبحث ستحاول الإحاطة بمفهوم التعثر المصرفي وأسبابه، وكذا مفهوم الديون المصرفية المتعثرة وأهم أسبابها، وكذا طرق علاجها.

أولا: مفهوم التعثر المصرفي

يُعدّ مصطلح التعثر وصفا لموقف التعرض لشيء يخل بالتوازن، يفقدنا القدرة على الحركة ويصبح الهدف الرئيسي لنا في هذه اللحظة هو استعادة ما كنا عليه، أي التوازن والتحكم في حركة القدمين تمهيدا لاستئناف المسيرة، وهو بهذا يختلف عن السقوط والتحطم والانهيار، فالتعثر هو مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة.¹

كما أن التعثر المصرفي ظاهرة عالمية يعانيها كثير من البنوك في دول العالم، والبنوك لا تستطيع تفادي التعثر المصرفي بنسبة 100%، كما أن المخاطر المرتبطة بنشاطها يجب أن تكون محسوبة ومدروسة من جميع الجوانب لضمان أكبر قدر من الأمان للعمل المصرفي، واستمرار حالات التعثر بالبنوك دون وضع حل لها يزيد من المشكلات المترتبة على هذا التعثر والتي تمتد آثارها إلى الاقتصاد بجميع قطاعاته، مما يتطلب ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الديون المتعثرة بصفقتها أهم سبب للتعثر المصرفي.²

كما أنه في الولايات المتحدة الأمريكية مثالا منذ سنة 1991 سمحت المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع بغلق كل بنك واعتبرته في حالة تعثر إذا بلغت نسبة الأموال الخاصة أقل أو يساوي 2 % حتى ولو كانت القيمة المحاسبية الصافية الخاصة به ما تزال موجبة.³

¹ - محسن أحمد الخضير: الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب والعلاج)، مرجع سابق، ص 23.

² - ماجدة أحمد شلي: "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، ص 22، مقالة من موقع:

(www.arablawinfo.com)، تمت المعاينة يوم 2011/03/03 على الساعة 16:45.

³ - Christian NZENGUE PEGNET: *La résolution des défaillance des banque d'importance systématique, une approche par le filet de sécurité financière*, Laboratoire d'Analyse et de Recherches Économiques et Finance Internationale, Université Montesquieu-Bordeaux IV, France, s a, p 04.

والواقع أن البنك المانح للقروض يكون في تعثر إذا ما وصلت قروضه إلى مرحلة التعثر، والتي يمكن أن يستغنى عنها إذا كانت لديه دراسات ائتمانية جيدة، ومتابعة فعالة للقروض الممنوحة منه لعملائه، ورصد لمظاهر التعثر حال حدوثها، ومتابعة المراحل التي يمر بها العميل المقترض قبل أن يصل إلى المرحلة التي يكون فيها متعثراً.¹

بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك قد تقع في حالة تعثر بمواجهتها لأحد الأزميتين؛ أزمة في السيولة أو أزمة في رأس المال، فالأولى مثلاً تحدث عندما يجد البنك نفسه لا يملك السيولة الكافية لمواجهة السحوبات المختلفة خصوصاً من قبل المودعين ما يحتم عليه البحث عند مصادر للأموال لمواجهة هذه الأزمة، أما الأزمة الثانية عندما تتعرض قيم موجودات البنك للانهيار بسبب ظروف السوق مثلاً.²

ثانياً: أسباب التعثر المصرفي

ترجع أسباب التعثر المصرفي إلى مجموعة من العوامل كما يلي:³

- ضعف إدارة البنك وافتقاده إلى نظم داخلية سليمة للتشغيل والرقابة، ويعكس ذلك غياب إستراتيجية سليمة لإدارة أصول وخصوم البنك؛
 - التركيز العالي في قرارات الاستثمار والإقراض لمناطق جغرافية معينة أو لأنشطة واقتصادية محددة، ويؤدي التركيز إلى مخاطر شديدة الارتفاع إذا ما تحققت يتعرض البنك لخسائر كبيرة؛
 - النمو السريع لنشاط البنك وبشكل غير متدرج ومحسوب، ويترتب على ذلك اهتزاز أداء البنك وتعثره في مواجهة أية ضغوط تنافسية أو مواقف طارئة وعدم قدرة البنك على امتصاص مثل هذه المواقف، ويمكن أن نرى تأثير عملية صناعة القرار الائتماني وارتباطها بالأسباب بدرجة عالية وهو ما يؤكد على أهمية الاهتمام بصناعة القرار الائتماني؛
 - عدم توافر الخبرات والكوادر البشرية القادرة على القيام بالعمل بكفاءة، وإسناد بعض المهم الحيوية داخل البنك لعناصر لا تصلح للقيام بها.
- كما أنه من بين الأسباب الرئيسية لحدوث التعثر في البنوك التجارية الجودة السيئة لأصول البنك خصوصاً المرتبطة بسوء تسيير الموظفين والقائمين على الإدارة، بالإضافة إلى سوء إدارة المخاطر في البنك، منه فإن العوامل التالية هي أهم العوامل التي تضع البنوك التجارية في واجهة للتعثر المصرفي:⁴
- غياب السياسة الائتمانية في البنك أو عدم ملائمتها لظروف السوق؛
 - نظام الرقابة الداخلية في البنك غير مجدي؛

¹ - عبد المطلب عبد الحميد: الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 18.

² - Gorton, Gary, Huang, Lixin, *Liquidity, efficiency and bank bailouts*, American Economic Review, Vol. 94, 2004, p 455.

³ - أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في ظل الإستراتيجية الشاملة للمصرف، مرجع سابق، ص 40.

⁴ - Christophe J. Godlewski: *Modélisation de la Prévision de Défaillance de la Banque, une application aux banques des pays émergents*, Laboratoire de recherche en gestion et économie, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université LUIS PASEUR, Strasbourg, France, papier n° 70, octobre 2004, p 03.

- أنظمة تقدير وضعية المقترضين وتحليل جدارتهم في البنك غير فعال؛
 - الإفراط في مركزية القرار داخل البنك وخضوعه لميولات وأهواء بعض الموظفين؛
 - سوء انتقال المعلومات بين مصالح البنك وباقي الهيئات ذات الصلة بالنشاط المصرفي؛
 - غياب روح المسؤولية لدى الموظفين وعدم الاعتماد على مبادئ الحوكمة في التسيير.
- كما أن هناك من أرجع ظاهرة التعثر المصرفي إلى مجموعة من الأسباب العامة والخاصة وأجزأها فيما يلي:¹
- سوء إدارة الأصول والخصوم وضعف نظم الإدارة والرقابة وهو ما يدل على سيادة إدارة ارتجالية وعشوائية؛
 - تركيز القروض على بعض الأنشطة أو بعض المناطق أو بعض الزبائن، وهو ما يعني تركيز المخاطر بدلا من توزيعها؛
 - التوجه نحو تحقيق نمو سريع في زمن قصير، وهو ما يؤدي إلى نمو غير متوازن، مما يجعل البنك غير قادر على تحمل الصدمات ومواجهة المنافسة؛
 - الإفراط في تخصيص قروض لملاك البنك (للمؤسسات الأخرى) مع أن ذلك يتم في الغالب من دون دراسة جدية؛
 - ضعف أو قهوان في دراسة طلبات القروض مع غياب أو ضعف في متابعة القروض الممنوحة وسوء تقدير للضمانات المطلوبة؛
 - القروض الموجهة أو المدارة ونجد ذلك في بلدان يغلب عليها الطابع الإداري للاقتصاد وتهيمن فيها البنوك العمومية، حيث تتدخل الحكومة في قرارات الإقراض الخاصة بالبنوك وفي سياساتها الإقراضية؛
 - ضعف نظم الإشراف المركزي أي قلة حرص البنك المركزي على أداء دوره كبنك بنوك يسهر على تطبيق القوانين والقواعد والتنظيمات المصرفية، لاسيما منها ما يتعلق بقواعد الحذر أو القواعد الاحترازية.
- ومنه فإن التعثر المصرفي هو اختلال البنك على القيام بنشاطه المعتد أو المسطر بسبب مجموع المخاطر المصرفية، والتي يمكن اعتبار أهمها المرتبطة بالائتمان والقروض التي تمنحها، والتي تؤدي إلى ظهور مشكل الديون المتعثرة، ومن المهم أن نتطرق إلى المفاهيم الأساسية التي تؤدي إلى التعثر القروض باعتبار أن تحديد مفهوم الظاهرة يعد الخطوة الأولى نحو علاجها.
- أما على مستوى مراحل حدوث التعثر المصرفي فيمكن القول أنها تتم عبر أربع مستويات:²
- **مستوى الإستراتيجية:** وذلك عندما يقوم بتسيير البنك أشخاص غير أكفاء، مما يؤدي بالضرورة لوجود سياسة وإستراتيجية غير كفؤة بالإضافة إلى معايير وآليات رقابة غير مجدية؛

¹ - رحيب حسين: الاقتصاد المصرفي، مرجع سابق، ص 267.

² - Stanley V. REGALESKY and Sarah J. RICARDI: *Anatomy of bank failure*, the banking law jornal, December 2009, p 869.

- **مستوى النمو:** المسيرين غير الأكفاء يقومون باتخاذ قرارات غير رشيدة فيما يتعلق بكيفية تقديم القروض خصوصا وبعملية تحقيق النمو في البنك خصوصا؛
 - **مستوى التدهور:** المسيرين غير الأكفاء يعارضون بشكل متزايد قبول ما تملبه مخرجات عمليات الرقابة المرتبطة بعملية التسيير؛
 - **مستوى التعثر:** البنك يصبح في حالة تبعية لجميع الظروف غير الاعتيادية وبالتالي خسارته لموجوداته بشكل تدريجي.
- كما أن هناك من يرى بأن التعثر المصرفي له علاقة بالسلوك الائتماني وعملية تقديم القروض في البنوك التجارية من خلال بعض العوامل نذكر منها:¹
- نوعية محفظة قروض البنك غير جيدة (جزء من القروض قابلة للتعثر)؛
 - التركيز في عملية منح القروض حسب القطاع أو المنطقة الجغرافية أو حسب نوع القروض في حد ذاته؛
 - التفاؤل المفرط عند تقييم طلبات القروض؛
 - التسعير على القروض غير الكافي مقارنة بحجم المخاطرة عليه؛
 - الارتباط الشديدة بين القروض داخل المحفظة (بين الأنواع المختلفة للقروض، بين القروض غير الجيدة للأنواع والأصناف المختلفة للأدوات الائتمانية، وكذا بين تواريخ الاستحقاق)؛
 - الارتفاع المتزايد في حجم الإقراض؛
 - احتواء مستوى من المخاطر أكثر من القدرة التقنية للبنك.

ثالثا: آثار التعثر المصرفي على الوظيفة الائتمانية للبنك

- تأتي خطورة التعثر الائتماني في أنه يهدد مباشرة استثمارات البنك داخل المحفظة، كما يؤدي به إلى التعثر المصرفي، وهو ما يترتب عليه عدة آثار سلبية أهمها:²
- تجميد جانب مؤثر من موارد البنك المالية داخل القروض متعثرة، لا يستطيع البنك استردادها سواء كانت هذه الموارد متمثلة في الموارد الذاتية للبنك من رأس المال المدفوع واحتياطات وأرباح محتجزة، أو متمثلة في أموال المودعين والمتعاملين مع البنك من أفراد وهيئات وبنوك؛
 - عدم تحقيق البنك لإيرادات عن القروض المتعثرة حيث يتم تجنيد وتهميش الإيرادات الخاصة بهذه القروض، وعدم اعتبارها إيرادات حقيقية محققة، ومن ثم تنخفض إيرادات البنك على المستوى العام، كما تنخفض نسبتها مقارنة بحجم الاستثمارات في المحفظة؛

¹- Christophe J. Godlewski: *Modélisation de la Prévision de Défaillance de la Banque*, op.cit, p 04.

²- أحمد غنيم: الديون المتعثرة والائتمان الهارب (قراءة في واقع ووقائع الأزمة)، مطابع المستقبل، ط1، القاهرة، مصر، 2001، ص 54، 55.

- ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال داخل البنك، نتيجة حاجته لتدبير موارد إضافية تمثل استعاضة للموارد التي جمدت في شكل قروض متعثرة، وتؤثر التكلفة المرتفعة للأموال على القدرة التنافسية للبنك، نتيجة رفع تكلفة تقديم خدمات البنك لعملائه وعلى رأسها تقديم القروض؛
- انخفاض صافي الربح التشغيلي نتيجة انخفاض إيرادات البنك بتأثير تجنب و هميش العوائد المدينة للقروض المتعثرة، كذلك بتأثير ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال، وتدعيم المخصصات؛
- ارتباك موقف التدفقات النقدية بنوعيتها وهو أمر قد يؤثر على قدرة البنك على مقابلة التزاماته تجاه المودعين والبنوك الأخرى؛
- ارتفاع المخصصات التي يتم تكوينها لمقابلة الديون المتعثرة داخل المحفظة، وتمثل المخصصات عبئا على الإيرادات ومن ثم يؤثر ذلك في النهاية على قدرة البنك في تحقيق الأرباح؛
- عدم قدرة البنك على تدعيم احتياطياته نتيجة تأثر صافي الربح بانخفاض الإيرادات وارتفاع حجم المخصصات؛
- انخفاض صافي أرباح البنك أو تكبده لخسائر نتيجة ما تقدم؛
- تراجع درجة تقييم البنك وتصنيفه ائتمانيا نتيجة حجم الديون المتعثرة وتأثيره السلبي على جودة المحفظة، وانخفاض الإيرادات وارتفاع المخصصات وانخفاض صافي الربح.

المبحث الثالث: اتفاقيات لجنة بازل (III,II,I)

لقد أدى انتشار العولمة المالية والأزمات المالية البنكية وكذلك ظهور منتجات مالية عالية المخاطرة إلى التفكير في ضرورة إنشاء منظمة عالمية تختص في وضع المعايير والقواعد التي تضمن ملاءة وسلامة البنوك وتعزز قدرتها على تجاوز الأزمات، فتم إنشاء لجنة بازل لتحقيق هذا الهدف.

لجنة بازل* المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية عام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولي بمدينة بال أو بازل بسويسرا وذلك برئاسة كوك محافظ بنك إنجلترا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، وتعثر بعض هذه البنوك، بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال هذه البنوك، وسميت بلجنة بازل لأنها تتخذ من مدينة بازل السويسرية مقراً لأمانتها الدائمة.¹

وقد كان من أهم منجزات لجنة بازل الاتفاقية التي تم التوصل إليها في عام 1988 والخاصة بتحديد معيار للملاءة رأس المال الذي عُرف بمعيار لجنة بازل، وقد كانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي.²

وتمارس لجنة بازل منذ تأسيسها العمل في مجال بحث أفضل السبل لتدعيم الاستقرار المالي وتوسيع نطاق الإشراف والرقابة المصرفية في مختلف دول العالم، وذلك بالتنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية في مختلف الدول، وينصب اهتمام لجنة بازل على الجوانب التالية:³

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛
- التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية؛
- تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي برمته، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

* أطلق على هذه اللجنة ثلاث تسميات، لجنة بال نسبة إلى مكان انعقادها في مدينة بال باللغة الفرنسية، أو لجنة بازل نسبة إلى مدينة بازل باللغة الإنجليزية، أو لجنة كوك نسبة لرئيسها من بنك إنجلترا.

¹ - عبد الحميد محمد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 1153.

² - سيم كارادج ومايكل تابلور: نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 04، ديسمبر 2000، ص 50.

³ - ناجي التوني: الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية، العدد 17، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2003، ص 13.

وقد وضعت لجنة بازل جملة من الشروط والتوجهات للتوصل إلى المبادئ والمعايير الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، كان من أهمها:¹

- أن هذه المبادئ تمثل حد أدنى من الشروط يجب على السلطات الوطنية أن تطبقها في سياق رقابتها على البنوك الخاضعة لسلطتها، وقد تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمعالجة أوضاع ومخاطر خاصة في النظم المصرفية لكل دولة؛
- سوف يشمل تنفيذ المبادئ الأساسية مراعاة الترتيبات الرقابية لكل دولة والعمل على تحديد إطار زمني لتحقيق التوافق بين هذه الترتيبات ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- أن لجنة بازل للرقابة المصرفية سوف تكون مستعدة لتشجيع العمل على مستوى كل دولة من أجل تنفيذ المبادئ التي وضعتها، من خلال تقديم المساعدات الفنية والتدريبية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى مثل: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛
- اشترطت لجنة بازل وجود عاملين أساسيين لتحقيق كفاءة وسلامة الأسواق المالية والمصرفية، هما: ضرورة ضمان استقلالية السلطات الرقابية وعلى رأسها البنك المركزي، مع ضمان قوة السلطات الرقابية بما يمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة لأداء مهامها؛
- يجب أن يتم استكمال الترتيبات الرقابية بترتيبات أوسع نطاقاً، وتشمل:
 - سياسات استقرار الاقتصاد الكلي؛
 - توافر بنية أساسية متطورة تتمثل في القوانين والتشريعات التي تنظم المعاملات التجارية والمالية؛
 - مبادئ وقواعد محاسبية تتطابق والمعايير الدولية المتعارف عليها؛
 - انضباط فعال للسوق لضمان فرصاً متساوية للجميع للحصول على المعلومات الدقيقة بكل شفافية؛

— ضرورة وجود آليات فعالة لتأمين وحماية النظام المالي، مثل نظام ضمان الودائع.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ويساعدها في عملها عدد من فرق العمل من الفنيين المصرفيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذا فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة. وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك، مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.²

¹ - بريس عبد القادر: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 114.

² - صندوق النقد العربي: الملامح الأساسية لاتفاق بازل2 والدول النامية، سلسلة أوراق عمل، أبو ظبي، 2004، ص 12.

كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية، فضلا عن بعض الدول، إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير، ولذلك فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بالإلزام الأدبي الذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.

وفيما يتعلق بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية فيمكن الإشارة إلى ما يلي:¹

- ينطبق هذا الاتفاق على البنوك عالمية النشاط، ويمكن لسلطات الرقابة المصرفية الوطنية تطبيقه على قاعدة أوسع من البنوك التجارية لديها؛
- كما يسمح الإطار العام للاتفاق بدرجة محدودة من حرية التصرف لسلطات الرقابة المصرفية الوطنية، بحيث أن مجال هذه الحرية في التصرف لا يؤثر على المعدلات النهائية المنشودة الواردة فيه؛
- كما تضع وثيقة الاتفاق الحد الأدنى لمستويات رأس المال للبنوك العالمية، وتركت لسلطات الرقابة المصرفية في البلدان المختلفة المجال لوضع ترتيبات تحدد مستويات أعلى لرؤوس أموال البنوك لديها؛
- سمح الاتفاق بمرونة محدودة لسلطات الرقابة المصرفية الوطنية في تحديد الأوزان الترجيحية؛
- تبحث وثيقة الاتفاق بشكل رئيسي في قياس رأس المال بالنسبة لمخاطر الائتمان، ولذلك فإن الاتفاق لم يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى تؤثر على الموقف المالي للبنك، مثل: مخاطر التركيز في التسهيلات والاستثمارات، ومخاطر السيولة، ومخاطر الاستثمارات وغيرها من المخاطر؛
- ولذلك يمكن القول بأن معدل ملاء رأس المال لا يعدو أن يكون أحد العوامل في التقييم العام لملاءة رأس المال، ولهذا السبب كان من البديهي أن يطلب الاتفاق من البنوك التي تخطط لبرامج توسعية كبيرة، أو تلك التي لديها معدلات مخاطر غير عادية، أن تحتفظ بمعدلات ملاء رأس المال تتناسب مع مخاطرها؛
- ترك الاتفاق لسلطات الرقابة المصرفية الوطنية حرية إدخال أو عدم إدخال بعض العناصر في رأس المال الإضافي، وذلك في ضوء الأعراف المحاسبية السائدة لديها أو التعليمات والقوانين السارية؛
- يعتمد احتساب معدل ملاء رأس المال في الأساس على البيانات المجمعة للبنك.

أولاً: اتفاقية لجنة بازل (I)

1. مفهوم مقررات لجنة بازل (I):

تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية الكبرى في نهاية عام 1981 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم مشكلة وأزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية (خاصة البنوك الأمريكية) وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم، ولضمان سلامة النظم المصرفية على مستوى

¹ - لعراف فائزة: مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010/2009، ص 46، 47.

العالم فقد وافق محافظو البنوك المركزية بالدول الصناعية الكبرى المتمثلين لاثني عشر دولة (بلجيكا كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، لكسمبورج) وكذا المجموعة الأوروبية خلال يوليو 1988 على مقررات بازل بشأن المعيار الموحد لكفاية رأس المال والذي يضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر شمولية من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان من ناحية أخرى و الذي تم تحديده بمعدل 8% بحلول نهاية ديسمبر 1992 وتتيح اتفاقية بازل لأي دولة أن تكون أكثر تشددا.¹

2. مضمون اتفاقية لجنة بازل (I):

يسمح لكل دولة بتطبيق قواعدها الخاصة بكفاية رأس المال باستخدام اتفاقية بازل كحد أدنى أساسي تنسم هذه الاتفاقية بأن نتائجها المحتملة كبيرة فإذا عملت البنوك الرئيسية في جميع الدول الصناعية وفقا للقواعد نفسها الخاصة بكفاية رأس المال سيتم القضاء على حالات عدم المساواة في المنافسة فبنك ما في إحدى الدول لن يكون قادرا على إجراء الكثير من العمل الدولي نظرا لأنه قد تم السماح له بالعمل بشكل تكون فيه نسبة قاعدة رأس المال للأصول المحفوفة بالمخاطر أقل من البنوك في دول أخرى، فيمكنه أن يقدم قروضا بنسبة أكبر من تلك التي تعتبرها السلطات البنكية في دول أخرى أمانة من المخاطر.² وهناك بعض الكتاب من يرى أن اتفاقية بازل تتضمن ما يلي:³

- أن الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لبنك ما مرتبط بصيغة المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها وفقا لتركيبه أصوله، فكلما زادت مخاطر الائتمان كلما زاد رأس المال المطلوب؛
- أن حقوق ملكية المساهمين تعتبر أكثر أنواع رأس المال أهمية ولذلك فإن كل بنك يتوقع له أن يعمل بحد أدنى من حقوق الملكية على أساس مقدار مخاطر الائتمان؛
- أن النسبة المئوية الدنيا لرأس المال المطلوب زادت إلى 8% لإجمالي رأس المال؛
- فإن متطلبات رأس المال قد وجدت تقريبا على مستوى الدول وذلك للقضاء على الميزات التنافسية التي قد تحصل عليها البنوك في أحد الدول عن البنوك في الدول الأخرى بسبب الفروق التنظيمية أو المحاسبية.

3. إيجابيات وسلبيات اتفاقية لجنة بازل (I):

أ. إيجابيات اتفاقية لجنة بازل (I):

تتمثل أهم إيجابيات هذه الاتفاقية فيما يلي:⁴

- الإسهام في دعم واستقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة؛

¹ - سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيقي عملي)، مرجع سابق، ص 31.

² - برايان كويل: تحديد مخاطر الائتمان، دار فاروق، ط1، القاهرة، مصر، 2006، ص 87.

³ - طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات (تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 506.

⁴ - دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سابق، ص 316، 317.

- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية؛
- لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية بمجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها فقط على غرار المشروعات الأخرى، بل أقحم ذلك المعيار مساهمة البنوك في صميم أعمالها حيث أن وجوب زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارة البنوك واتخاذ القرارات المالية المناسبة حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة، عند تعرض البنك للمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية، وهو ما من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند البنوك ذاتها؛
- أصبح من المتاح للمساهم العادي أو لرجل الشارع القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دولياً وبذات الصورة بين دول وأخرى أو بين بنك وآخر؛
- سيدعو تطبيق المعيار إلى أن تكون البنوك أكثر اتجاهاً إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، وهو ما يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان من أصول البنوك حيث ستضيف البنوك ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضيه الأمر في الاحتفاظ برأس مال مقابل، بل ربما ستسعى أيضاً إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال.

ب. سلبيات اتفاقية لجنة بازل (I):

تمثل سلبيات اتفاقية بازل فيما يلي:¹

- قد يكون الثمن الذي يختاره بنك للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، ذلك إذا لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات، فإذا ما قام بنك ما بإتباع الأسلوب المشار إليه فإن ذلك قد يعني تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات وهو ما من شأنه أن يسرع باستنزاف البنك، لذا يتعين متابعة كفاية المخصصات المكونة من جانب جهات الرقابة؛
- قد يحاول أحد البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب السلطات الرقابية؛
- إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسياً مع المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة، إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة، ولكي نوضح ذلك نشير إلى أن كل 100 وحدة نقدية أصول خطرة تتطلب

¹ - دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سابق، ص 317، 318.

زيادة عناصر رأس المال بمقدار ثنائي وحدات نقدية، فلو كان سعر الفائدة السائد في السوق 15% فإن التكلفة المترتبة على تطبيق المعيار تصبح 1,2 وحدة تضاف إلى تكلفة الحصول على الأموال اللازمة للحصول على الاستخدام في الأصول الخطرة، وهو ما يجعل الهامش يضيق بين تكلفة الموارد وعائد الاستخدامات؛

- كما يعاب على الاتفاقية أنها تخوفت كثيرا من الاستثمارات (الأصول الثابتة) وأعطتها وزنا كبيرا من المخاطر (100%) وهذا بسبب النظرة الرأسمالية للبنوك، حيث تعتبرها بنوك تمويل و ليست بنوك فلا يعقل أن تكون دولة كالصين مثلا وهي رابع دولة من حيث التقدم الاقتصادي تصنف مع الدول ذات مخاطر مرتفعة.

ثانيا: اتفاقية لجنة بازل (II)

1. تعريف اتفاقية بازل (II):

اتفاقية لجنة بازل الثانية هي أوراق صدرت خلال مدة خمس سنوات كاملة من يونيو عام 1999 وحتى يونيو 2004 تاريخ صدور المقررات في صورتها النهائية، وفي ضوء العيوب التي أسفر عنها التطبيق الفعلي لمقررات بازل الأولى في عام 1988 ونظرا للمبررات التالية:¹

- عدم مراعاة النظام الحالي (مقررات بازل I) لدى تحديد أوزان المخاطر واختلاف درجة التصنيف بين المدينين؛
- تحسين الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس وإدارة المخاطر؛
- توافر أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية؛
- هناك أيضا من أضاف بعض المبررات الأخرى أهمها:²
- التطورات السريعة والأساليب الحديثة خصوصا في التكنولوجيا التي ساهمت في تقديم العديد من الخدمات المصرفية وإعادة هيكلة القطاع المالي عالميا؛
- تقسيم المخاطر إلى أربع فئات فقط هو تقسيم غير كافٍ لعكس صورة شاملة ودقيقة عن جودة أصول المصرف؛
- التجديدات التي حدثت في العمليات المصرفية والتي كان هدفها الأساسي تفادي الآثار السلبية لمعيار بازل مثل: التوريق (تحويل القروض إلى سندات قابلة للتداول في السوق) والمشتقات الائتمانية التي نشأت جزئيا بسبب قواعد لجنة بازل وأدت إلى إنقاص فعالية الاتفاقية؛

¹ - سمر الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيقي عملي)، مرجع سابق، ص 40.

² - ناجي التوني، الإصلاح المصرفي، مرجع سابق، ص 14.

- رغم نجاح اتفاقية لجنة بازل في زيادة رأسمال المصارف عالمياً خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية أقل إلزاماً وبمجرد خطوط عريضة يمكن إتباعها؛
- توسيع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه وليس فقط مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته.
- وفي ضوء ما تقدم فقد قامت لجنة بازل خلال الفترة من يونيو عام 1999 وحتى يونيو 2004 بإصدار العديد من التوصيات وتم إصدار الوثيقة في صورتها النهائية في يونيو 2004 ليطلق عليها مقررات لجنة بازل الثانية، وقد أعطت للبنوك والمؤسسات المالية فترة لتوفيق أوضاعها حتى نهاية عام 2006 ليتم بدء العمل بها اعتباراً من بداية عام 2007.¹
- على أساس الأسباب والمبررات سابقة الذكر كانت هناك عدة مبادرات لتطوير اتفاقية بازل الأولى أهمها:²
- أ. مشروع جولدستين لتقوية المعايير المصرفية الدولية: يهدف هذا المشروع لتحقيق ما يلي:
 - إفصاح وشفافية أكبر لدى تدخل الحكومة في عمليات الجهاز المصرفي، بحيث توضع معايير للحد الأدنى من الشفافية التي يجب توفرها في هذا المجال؛
 - تغيير معيار كفاية الرأسمال الدولي المعمول به حالياً، بحيث يتم التفريق بين نوعين رئيسيين من الأنظمة المصرفية الدولية، النوع الأول وهو يختص بالدول التي مازالت تعاني عواقب ومشاكل الأزمات المصرفية وهي أكثر مخاطرة من غيرها، وبالتالي يجب أن تكون نسبة الكفاية الرأسمالية على الأقل 12% سواء كانت تلك الدول نامية أو صناعية، أما النوع الثاني من الدول فهي تلك الدول التي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار في جهازها المصرفي، وتكون درجة المخاطرة فيها معقولة، وبالتالي تُبقي على المعيار المعمول به وهو 8%؛
 - إعطاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً أكبر للرقابة على الأعمال المصرفية ذات الطابع الدولي وإعطائهما حق إصدار تحذيرات خاصة بكل دولة في حالة ازدياد مؤشرات خطورة الجهاز المصرفي وانكشافه؛
 - الحث والتحفيز على خصوصية البنوك التجارية المملوكة للحكومات بحيث تزيد التنافسية بين البنوك محلياً ويتقلص دور الدولة، ويكون للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور فعال في ذلك أيضاً.

¹ - سيمر الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيقي عملي)، مرجع سابق، ص 40.

² - ناجي التوني: الإصلاح المصرفي، مرجع سابق، ص 15.

ب. مقترحات صندوق النقد الدولي: تتمثل أبرز المقترحات في تعزيز دقة تصنيف المخاطر الائتمانية وزيادة الاعتماد على وكالات التصنيف العالمية في هذا المجال، ولكن يؤخذ على هذا الاقتراح فشل وكالات التصنيف في التنبؤ بأزمات النقد الآسيوية قبل حدوثها في 1997-1998 وأخيراً في الأزميتين الأرجنتين والبرازيلية، كما أنه يؤدي إلى وضع سلطات أكبر مما ينبغي في أيدي وكالات التصنيف، خصوصاً وأن الدول النامية التي تمر بمرحلة التحول تتخوف من عدم عدالة التصنيف. يضاف إلى ذلك أن وكالات التصنيف نفسها ليست متحمسة لهذه المهمة أو الدور شبه الحكومي وقد تركز النقاش على الاهتمام بشروط اختيار وكالات التصنيف مع الأخذ في الاعتبار أنظمة التصنيف الداخلي.

وشملت مقترحات الصندوق أيضاً زيادة الدور الإشرافي والعمل على خلق التنسيق والتوافق بين الأنظمة المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، إضافة إلى الاتفاق على تقديرات نوعية تعكس كفاءة الإدارة المصرفية وقوة الأنظمة والرقابة المالية وسلامة التخطيط الإستراتيجي.

2. محاور لجنة بازل (II):

وهنا المطلوب من البنوك التجارية بالنسبة للتطبيق العملي لمقررات لجنة بازل الثانية أن تلتزم بتطبيق المحاور التي نص عليها الاتفاق وهي:

أ. المحور الأول: وهو متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهو ما يطلق عليه معدل كفاية رأس المال والذي يجب أن يكون 8% على الأقل، وهو ما يعني أن على البنك التجاري أن يحتفظ برأس مال (رأس المال بالإضافة إلى الاحتياطات) لا يقل عن 8% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطرها.¹

وكذلك إطار التوريق، المخاطر التشغيلية، قضايا دفتر التداول، وركزت هذه اللجنة على المخاطر الائتمانية، وحساب متطلبات رأس المال المصرفي مقابل لها من خلال تطبيق المدخل المعياري الأساسي والمتقدم.²

ب. المحور الثاني: عمليات المراجعة الإشرافية على البنوك و أركانها و قضاياها الأساسية و لذلك ترتبط إدارة هذه البنوك بالمبادئ التي استقرت في الإشراف و الرقابة على البنوك.³

ج. المحور الثالث: انضباط السوق و يتطلب أن تفصح البنوك عن معظم معلوماتها وسياساتها للعامة وهذا الإفصاح يساعد المشاركين في السوق أن يقيموا ذلك البنك، لذا فإن البنوك لابد أن تتعهد من خلال إعادة الهيكلة اللازمة للإفصاح عن تلك المعلومات.⁴

¹ - نبيل حشاد: دليلك إلى التطبيق العملي لبازل II في المصارف، ددن، دط، بيروت، لبنان، 2005، ص 18، 21. (بتصرف).

² - صلاح حسن: الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، مرجع سابق، ص 123.

³ - صلاح حسن: مخاطر الأسواق المالية العالمية، مرجع سابق، ص 163.

⁴ - نبيل حشاد: دليلك إلى التطبيق العملي لبازل II في المصارف، مرجع سابق، ص 22.

3. أوجه الاختلاف بين اتفاقيتي بازل (I) و (II):

يمكن حصر أهم الفروق بين مقررات لجنة بازل الأولى ومقررات لجنة بازل الثانية في ثلاث نقاط رئيسية كالتالي:

- أ. الفروق الخاصة باحتساب متطلبات كفاية رأس المال وهي كما يلي:
 - تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان جذرياً.
 - إضافة نوع جديد من المخاطر هي مخاطر التشغيل ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها.
- ب. إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو مصرف محدد، ومراجعة أساليب إدارة المخاطر.
- ج. إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق، وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وأساليبه في قياسها وإدارتها.¹

ثالثاً: اتفاقية لجنة بازل (III)

تتضمن اتفاقية لجنة بازل الثالثة على مجموعة من الإصلاحات تمثلت أهمها فيما يلي:²

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم رأس مال أساسي، وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، و يعادل ما نسبته 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية (المقررة في لجنة بازل الثانية) والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية لجنة بازل الثانية؛
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول؛
- تحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح ما بين 0 و 2,5% من رأس المال الأساسي مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك، وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء؛
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال؛
- اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة؛

¹ - ميساء محي الدين كلاب: دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها، مرجع سابق، ص 44.

² - مفتاح صالح ورحال فاطمة: تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، سبتمبر 2013، ص 8-10. (بتصرف)

- أضافت لجنة بازل الثالثة معيار جديد وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

رابعاً: النظام المصرفي الجزائري في ظل اتفاقيات لجنة بازل

1. تأثير اتفاقيات لجنة بازل على النظام المصرفي الجزائري:

في الجزائر حددت التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيلة والحذر المعروفة عالمياً، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، فقد فرضت هذه التعليمات على البنوك الالتزام بنسبة مائة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999، كما حددت المادة 05 من التعليمات السابقة كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 06 و 07 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك التجاري، بينما بينت المادة 08 من التعليمات بمجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات لجنة بازل I، أما بالنسبة لاتفاق لجنة بازل الثانية فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 02/03 بتاريخ 2002/11/14 والذي يجبر البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية تساعد على مواجهة مختلف المخاطر تماشياً مع ما ورد في حثيات هذا الاتفاق، إلا أن اتفاق لجنة بازل الثانية يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالمياً كما حدث مع اتفاق لجنة بازل الأولى.

2. العناصر الداعمة لتكيف البنوك التجارية الجزائرية مع متطلبات لجنة بازل:

هناك مجموعة من العناصر التي تدعم التكيف الأحسن مع متطلبات لجنة بازل في البنوك الجزائرية، تتمثل في:¹

- للبنوك الجزائرية سابق تجربة في التعامل مع متطلبات لجنة بازل في إطار الاتفاقية الأولى الخاصة بكفاية رأس المال، وهو ما يمكنها من مواصلة العمل في إطار تكيف نشاطها المصرفي مع اتفاقية بازل الثانية؛
- عضوية بنك الجزائر مع بنك التسويات الدولي التي تمت سنة 2003 والتي تعمل تحت سلطته لجنة بازل؛

¹ - برش عبد القادر وحبار عبد الرزاق: تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، ص 02.

- توفر الجهاز المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التشريعية والتنظيمية المصرفية المهمة خاصة المتعلقة بالرقابة المصرفية؛
- احترام البنوك الجزائرية لنسبة الملاءة المحددة بـ 8% كحد أدنى من طرف لجنة بازل، وهو ما يدل على إمكانية مواصلة العمل المصرفي المحلي مع متطلبات لجنة بازل بفتح مجالات وورشات عمل أخرى؛
- وجود هيئة لتأمين الودائع تساهم بشكل كبير في نشر عامل الأمان داخل الجهاز المصرفي.

خلاصة:

بعد أن تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل لماهية المخاطر المصرفية وأسبابها، وفي المبحث الثاني لماهية وأسباب التعثر المصرفي وطرق تجنبه، وكذا في المبحث الثالث تطرقنا لاتفاقيات لجنة بازل (III,II,I)، حيث وجدنا أن المخاطر في البنوك التجارية تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وأن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك التجاري هامش نسبي للسيطرة عليها، وكلما كان مستوى التأكد عال كلما انخفضت مستويات المخاطر، ولغرض تحديد طبيعة المخاطر في البنوك التجارية لابد من معرفة طبيعة الأعمال المصرفية، والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يمارس البنك التجاري فيها أعماله وطبيعة المعايير والرقابة المصرفية وظروف السوق والقطاعات الرئيسية التي يتكون منها وتحديد طبيعة المخاطر التي ترتبط بالأنشطة المصرفية. كما أن هناك بعض المخاطر الأخرى التي ترتبط بالاضطرابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والظروف الطبيعية، ومخاطر السوق الأخرى هي تلك المخاطر الكامنة في الأنشطة التجارية كمخاطر التضخم، وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وهو ما يجعل البنك التجاري في عرضة لخطر لانخفاض العوائد خاصة إذا كان يتبع سياسة سعر الفائدة الثابت.

كما توصلنا إلى أن التعثر المصرفي هو اختلال البنك على القيام بنشاطه المعتد أو المسطر بسبب مجموع المخاطر المصرفية، والتي يمكن اعتبار أهمها المرتبطة بالائتمان والقروض التي تمنحها، والتي تؤدي إلى ظهور مشكل الديون المتعثرة، ولتفادي ذلك على البنوك التجارية الاعتماد على أساليب وأدوات جيدة لتحليل المالي، وهو ما سوف نتطرق له بشيء من التفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تمهيد:

يكتسي التحليل المالي أهمية سواء بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية أو البنوك التجارية أو للجهات التي لها مصلحة بها كالمساهمين والمستثمرين، وعليه فإن التساؤلات التي يثيرها التحليل المالي كثيرة ومتعددة تمكن إدارة المؤسسة أو البنك التجاري من الاستفادة من نتائج أعمالها في الماضي والاستئناس بها للمستقبل، وتعقب عملية التحليل المالي وضع إجابات أو منهج عمل للتساؤلات التي تثيرها هذه العملية، ويستطيع المحلل المالي الحصول على المعلومات والبيانات من القوائم المالية للبنوك التجارية والتقارير الأخرى كالتى تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية، ويعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لبنك معين معينة، مقارنتها بما هو قائم في البنوك التجارية المنافسة، لذلك يجب تجميع معلومات عن السوق التي ينشط فيها البنك التجاري، ويضاف إلى ذلك تجميع بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة.

بناء على ما سبق حاولنا من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان التحليل المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية التطرق للنقاط التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي؛
- المبحث الثاني: منهجية ومصادر التحليل المالي وأساليبه؛
- المبحث الثالث: التحليل المالي بأسلوب النسب المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 و1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي. وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينيات، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، وعليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي. كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاث سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

أولاً: تعريف التحليل المالي

هناك العديد من التعاريف التي وُصف بها التحليل المالي وذلك راجع إلى وجهة نظر من وضع ذلك التعريف، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

التحليل المالي: "هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية الشركة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها للدراسة التفصيلية الدقيقة، وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية، بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب".¹

التحليل المالي هو: "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي يساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات".²

¹ - رشاد العصار وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص 151.

² - حسن سمير عشيش: التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، 2010، ص 21.

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات".¹

كما يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف والقوة في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح".²

وبعبارة أخرى التحليل المالي هو عملية تركز على اختبار وصفي للمعلومات المحاسبية والمالية المقدمة من طرف الشركة للعالم بأسره بهدف التقييم الموضوعي للأداء المالي والاقتصادي (الربحية وكفاءة اختيارات التسيير) ملائمتها المالية (المخاطر المحتملة والقدرة على تسديد التزاماتها اتجاه الآخرين) ومن ثم ترتيبها".³

ويمكن تعريف التحليل المالي أيضا على أنه: "عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف، لذلك فالتحليل المالي يعتبر عن نسب الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الغاية أي تشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابياتها وكذلك بتحديد نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأيضا اكتشاف لفرص والتهديدات التي تواجه منشأة الأعمال".⁴

الجدير بالذكر هنا أن التحليل المالي للشركة لا يمكن فصله عن التشخيص الاستراتيجي الخاص بها وكذا تشخيص البيئة التي يقع فيها نشاطها التجاري كظروف السوق والمنافسة، وكذلك خصائصها (نقاط القوة والضعف)، وذلك من خلال تحليل الحسابات الموجودة في القوائم المالية، وأحيانا يكون التحليل الاستراتيجي هو الذي سوف يشرح بعض المعلومات في الميزانية العمومية أو بيان الدخل. ويمكن أيضا القول أن هذا التشخيص يمكن أن يستخدم بغرض التنبؤ بوضعية المؤسسة المستقبلية التنبؤ، في ظل تقييم الشركات، كما أن التحليل الاستراتيجي يساعد في تقييم أفضل تطورات السوق والخيار الأفضل من حيث التمويل، وتنويع الاستثمارات".⁵

¹ - أحمد مطر، التحليل المالي والائتمان، دار وائل، ط1، الأردن، 2000، ص 30.

² - خلدون إبراهيم شديفات، إدارة والتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2001، ص 93.

³ - Florent DEISTING et Jean-Pierre LAHILLE: *Analyse Financière*, Dunodi, 4eme édition, Paris, page 21.

⁴ - فهمي مصطفى الشيخ: التحليل المالي، مكتبة رام الله، ط1، فلسطين، 2008، ص 03، 04.

⁵ - Olivier Levyne, *Analyse financière*, article téléchargée du site web (www.levyne.free.fr) le 11/11/2015 à 16:00.

بناء على ما سبق يمكن القول أن التحليل المالي بمفهومه البسيط يتمثل في عملية مستمرة لمعالجة المعلومات المتوافرة عن المشروعات الاقتصادية، ومن ثمّ البحث عما يوجد بن عناصر تلك المعلومات من علاقة سببية تتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية، تساعد في تفسير مجريات الأحداث التي تتعلق بأنشطة المشروع، وذلك لكي يتم البناء عليها وعلى عوامل أخرى نوعية لصياغة توصيات تقدم لمستخدمي المعلومات كي تكون عوناً لهم في ترشيد قراراتهم المتعلقة بذلك المشروع، والتحليل المالي لا يقتصر على مجرد قراءة الأرقام التي تُظهرها القوائم المالية المنشورة وتقييم الأداء الحالي للمشروع وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عن دلالات تساعد على التنبؤ واستقراء الاتجاهات المستقبلية لأنشطة المشروع.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

بشكل عام نستطيع أن نحمل أهمية التحليل المالي فيما يلي:¹

- توفير المعلومات اللازمة لتقييم البنك ومركزه المالي ومدى فعالية أنشطته وكفاءتها؛
 - يساعد على تقييم أداء الإدارات المختلفة في البنك، ومدى كفاءتها في إنتاج عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها؛
 - يساعد في تحديد نقاط القوة في البنك، ومن ثم يستطيع البنك البناء عليها في خططه المستقبلية، وتحديد نقاط الضعف للعمل على تفاديها، أي يساعد البنك في ترشيد قراراته الإدارية.
 - وعموماً فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:²
 - يساعد التحليل المالي في إدارة المؤسسة ورسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطة السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي؛
 - تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب؛
 - اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، وإعداد التنبؤات المالية للمؤسسة؛
 - توفير المؤشرات المختلفة التي تساعد في رسم الأهداف المالية؛
 - تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض ومدى الوفاء بديونها؛
 - الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
 - يقوم بحلّ المشاكل المالية الناتجة عن سوء الإدارة المالية؛
 - إعطاء صورة دقيقة عن علاقة المؤسسات مع بعضها البعض وعلاقتها مع الوحدات الأخرى.
- وهناك من يرى أن أهمية التحليل المالي تكمن في:³

¹ - Grewel T.S: *Analysis of financial statements*, 12th edition, Sultan Chand and sons, New Delhi, 1999, p 58.

² - حمزة الشمخي، إبراهيم الحناوي: *الإدارة المالية الحديثة*، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص 50.

³ - حمزة محمود الزبيدي: *التحليل المالي للإغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل*، دار الوراق، ط2، عمان، الأردن، 2011، ص 23، 24.

- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل؛
- يتضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها في استخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج؛
- يساعد التحليل المالي في تمكين إدارة المنشأة في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان على مستوى المؤسسة ذاتها أو على المستوى القومي؛
- يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية، تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشأة الأعمال، وعلى المستوى القومي، وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة؛
- يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية؛
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية، والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها؛
- يشمل التحليل المالي مخرجات النظام الحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، وبالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يساعد التحليل المالي في توقع مستقبل منشأة الأعمال، من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر مختلفة.

ثالثاً: أهداف التحليل المالي

بيّن أن التحليل المالي يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في القوائم المالية، ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مواطن القوة والضعف في السياسات المالية المتبعة بالمؤسسة، وهو ما يمكن هذه الأخيرة من التخطيط للمستقبل في ضوء انجازات الماضي، وبناء عليه فإن الاستخدامات الأساسية للتحليل المالي تتمثل في الأهداف التالية:¹

- معرفة المركز الائتماني للمؤسسة وكذلك تحديد المركز المالي للمؤسسة وكذا قيمتها السوقية؛

¹ - خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح الحاسبي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص 16.

- تقييم صلاحية السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المؤسسة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية لها؛
 - تحديد القيمة الاستثمارية للمؤسسة والتخطيط لسياساتها المالية للحكم على مركز المؤسسة الفعلي في السوق.
 - تحديد مركز المؤسسة الائتماني سواء كان قدرة المؤسسة على الاقتراض أو قدرتها على خدمة دينها؛
 - تحديد نسبة المخاطر المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري؛
 - تحديد اتجاهات المؤسسة وطريقة أدائها وسياساتها المالية؛
 - تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط؛
 - تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي؛
 - تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.
- تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:¹
- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة أو للبنك؛
 - تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل؛
 - تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها؛
 - الاستفادة من نتائج التحليل المالي لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
 - تحديد الفرص المتاحة أمام البنك والتي يمكن استثمارها؛
 - التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة.
- كل الأغراض أو الاستخدامات السابقة تبين مدى أهمية التحليل المالي سواء للمؤسسة أو للجهات التي لها مصلحة بالمؤسسة مثل البنوك والمساهمين والمستثمرين، وعليه فإن التساؤلات التي يثيرها التحليل المالي كثيرة ومتعددة تمكن إدارة المؤسسة من الاستفادة من نتائج أعمالها في الماضي والاستئناس بما للمستقبل، وتعقب عملية التحليل المالي وضع إجابات أو منهج عمل للتساؤلات التي تثيرها عملية التحليل المالي، وعادة فإن هذه التساؤلات تتمحور في الاستفسار عن مدى قدرة المركز المالي للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الاعتيادية دون مشاكل، وطبيعة مصادر التمويل طويلة الأجل التي يتكون منها رأس المال وهيكلهم والعلاقة القائمة بين هيكل رأس المال ومصادر التمويل طويلة الأجل، ومن التساؤلات أيضا الاستفسار عن الكفاءة التشغيلية للمؤسسة في استخدام وتشغيل أصولها ومدى اقتناع حملة الأسهم عن ربحية المؤسسة، بما يحقق الأمان أو الاطمئنان على أموالهم وحقوقهم، وترتكز أهمية التحليل المالي على وجود البيانات والمعلومات وجودتها واستخدام أداة التحليل

¹ - عدنان شابه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي: التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، مرجع سابق، ص 21.

المناسبة سواء كانت بأسلوب كمي أو نوعي، وأن تكون البيانات ملائمة لعملية التحليل وأن يكون توقيتها مناسباً وأن يكون التحليل موضوعياً وليس مبهماً.¹

بالإضافة إلى ذلك يهدف التحليل المالي على المستوى المشروع إلى إلقاء الضوء على مقدرة هذا المشروع على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل وقصيرة الأجل، بالإضافة إلى أنه يفيد في التعرف على مدى كفاءة الوحدة في استخدام الأموال وإدارتها وقياس قدرتها في تحقيق الأرباح.²

كما أن التحليل المالي وسيلة فعالة لمعرفة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة وعناصر الأصول والخصوم والإيرادات والتكاليف، والهدف من استعمال التحليل هو إشارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وتسويقية، وإثارة التساؤلات تسمح للمحلل المالي من تحديد درجة الأداء في الماضي والحاضر للمؤسسة، وبالتالي التمكن من عمل تخطيط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي.³

يتضح مما سبق أن التحليل المالي يهدف لتحقيق نوعين من القياس هما قياس في المكان وقياس في الزمان كالتالي:⁴

1. قياس المكان: يتم القياس في المكان بهدف تحقيق التوازن باستمرار، وذلك عن طريق المقارنة بين الارتباطات المماثلة السائدة في نوع الصناعة عموماً، يتوصل من هذه المقارنة إلى معرفة الاختلافات والانحرافات الخاصة بالمشروع عن المعدلات السائدة بالصناعة، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التوازن باستمرار.

2. قياس الزمان: يتم القياس في الزمان في نطاق المؤسسة مقارنة الارتباطات المختلفة المستفادة من التحليل المالي عن فترات زمنية متعددة، من هنا يتضح أن المدير المالي للمشروع يبدأ في تخطيط احتياجات مشروعه المستقبلي من نقطة بداية هي التحليل المالي للوضع الحالي للمشروع بالنسبة للظروف المالية ومستوى الأداء المالي، ثم ينطلق من نقطة البداية هذه إلى القيام بالتنبؤات وإعداد الموازنات التخطيطية مستعيناً بالنتائج التي توصل إليها عن طريق التحليل المالي.

¹ - خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة: التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص 17.

² - سمير محمد عبد العزيز: اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي مدخل في التحليل اتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، الإسكندرية، 2006، ص 228.

³ - زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي وتحليل ومناقشة الميزانيات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 1990، ص 08.

⁴ - خلدون إبراهيم شديفات، إدارة وتحليل مالي، مرجع سابق، ص 19.

رابعاً: مقومات ومبادئ التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه ولعل أبرز هذه المقومات هي:¹

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي مسترشدين بالغرض الذي نقوم بالتحليل من أجله كاستثمار أو الإقراض أو ما شابه ذلك؛
- القيام بتركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات منطقية معينة كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها أو نسبة الدخل إلى حقوق أصحاب المشروع.
- وهناك من حدد مقومات التحليل المالي في:²
 - أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية (reliability)، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل المالي بقدر متوازن من الموضوعية (objectivity) من جهة والملائمة (relevance) من جهة أخرى؛
 - أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً (scientific Approach) يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما أن يستخدم أساليب وأدوات (technique and tools) تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمّي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.
- ومن وجهة نظر أخرى تتمثل مقومات التحليل المالي في:³
 - تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها؛
 - تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛
 - التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يتم استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتائج غير قابلة للتأويل أو عطاء تفسيرات متباينة؛
 - تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، قادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

¹ - خليل الشماع، خالد أمين عبد الله: التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، د ط، 1999، ص 20.

² - محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2003، ص 04.

³ - فهمي مصطفى الشيخ: التحليل المالي، مرجع سابق، ص 09.

المبحث الثاني: منهجية ومصادر التحليل المالي وأساليبه

للقيام بعملية التحليل المالي لابد على المحلل المالي أن يتبع خطوات عمل محددة تسمى منهجية التحليل المالي مستعملا في ذلك القوائم المالية المختلفة التي تعكس نشاط المؤسسة خلال فترة معينة، وباستخدام أساليب تحليل مختلفة منها ما هو مرتبط بسنة واحدة ومنها ما هو مرتبط بعدة سنوات.

أولا: منهجية وخطوات التحليل المالي

يقصد بمنهجية التحليل المالي تلك الخطوات العملية المتبعة في التحليل، وتختلف تلك الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لآخر، حسب الهدف من التحليل، وبشكل عام تتخلص الخطوات الأساسية لمنهجية التحليل المالي في النقاط التالية:¹

- تحديد الهدف من التحليل والفترة الزمنية المعنية بالدراسة.
- اختيار المقاربة أو الطريقة المناسبة للتحليل.
- جمع المعلومات المحاسبية والمعلومات الإضافية الخاصة بالحيط المؤسسة.
- إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب، ووضع المؤشرات في جداول.
- التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة كمرجعية.
- التفسير من خلال البحث عن الأسباب ووضع الفرضيات والعلاقات الموجودة بين المتغيرات.
- التشخيص الشامل، وهو تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف، ووضع ملخص حول ذلك.
- إن عملية التحليل المالي يجب أن تخضع إلى مجموعة من الخطوات المنظمة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية بالكفاءة العالية ويمكن تلخيص هذه الخطوات على الشكل التالي:²

- التأكد من وجود إجراءات التكاليف وفحواها وسلامتها؛
- التعرف على الهدف من التحليل؛
- تحديد نطاق التحليل؛
- تحديد المدخلات لعملية التحليل؛
- التأكد من تطبيق المبادئ العلمية والفروض المنطقية في كافة العمل المحاسبي؛
- إعادة تبويب القوائم المالية؛
- اختيار الأساليب والأدوات المناسبة والملائمة والمتسقة؛
- إعادة خطة العمل والبرنامج؛
- تنفيذ الخطة والبرنامج ثم الرقابة على التنفيذ؛
- الاستنتاجات وكتابة التقرير.

¹ سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 60.

² - حسن سمير عشيش: التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مرجع سابق، ص 29.

كما يتميز التحليل المالي بخطوات عمل أساسية للوصول إلى الأهداف المذكورة سالفًا وتمثل في:¹

- **التصنيف:** هي تجزئة الحقائق وتحليل الأرقام التي توجد بالميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية في صورة تمكننا من القيام بالخطوة الثانية.
- **المقارنة:** في هذه الخطوة نقوم بمقارنة الأجزاء بعضها ببعض، ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام.
- **الاستنتاج:** بعد التصنيف والمقارنة بين القوائم المالية يجب الاستمرار لمعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، ولإيجاد أفضل الوسائل لحل المشكلات المختلفة، وبهذا الشكل يمكن الإدارة المالية أن تحكم على المركز المالي للمؤسسة.

ثانياً: مصادر التحليل المالي

هناك من الباحثين من قسم مصادر المعلومات المالية في منظمات الأعمال سواء كانت شركات أو مؤسسات مالية (بنوك تجارية) والتي يتم استعمالها بغرض القيام بعملية لتحليل المالي إلى نوعين رئيسيين هما:²

1. **مصادر داخلية من الشركة نفسها:** تحتوي هذه المصادر على مجموعة من القوائم والتقارير والتي يمكن الحصول عليها من داخل الشركة نفسها وهي:

- **القوائم المالية الأساسية:** وتشمل قائمة المركز المالي أو الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية أو مصادر الأموال واستخداماتها، وكذلك قائمة حقوق الملكية؛
- **المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية:** وتعد تلك الملاحظات جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة، وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية؛
- **التقارير المؤقتة (المرحلية):** والتي تقدم على مدار السنة (نصف أو ربع سنوية)، ويكون الهدف منها إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمزيد من المعلومات في توقيتات متقاربة لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض، ويضاف إلى ذلك أن تلك التقارير يمكن أن توفر معلومات هامة متعلقة بالجوانب الموسمية وكيفية سير العمل؛
- **تقارير مجلس الإدارة:** والتي تحتوي على معلومات تمثل بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية؛
- **تقرير مراجع الحسابات:** وما قد تحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها؛
- **قوائم تنبؤات الإدارة، ومعلومات أخرى.**

¹ أحمد جميل توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص 79.

² طارق عبد العال حماد: التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 58.

ونتيجة لعوامل كثيرة متعددة زاد اهتمام إدارة المؤسسة بالقوائم المالية من عدة نواحي وهي:¹

أ. باعتبارها تقريراً عن نتائج الأعمال ومراكز الأموال يعرض على المساهمين: وبالتالي يعتبر دليلاً على مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهذا ما يوضح الاهتمام المتزايد بنشر بعض التحليلات المالية كبيان إضافي يهدف للإجابة على بعض التساؤلات المهمة للمساهمين مثل:

- ما مدى نجاحها في استثمار أموالها التي تديرها؟
- ما هي اتجاهات كل من الإيرادات والأرباح؟
- ما اتجاهات توزيع الأرباح؟
- ما هو العائد على السهم؟
- ما مدى نجاحها في سياستها التمويلية في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية؟ وما مدى انعكاس ذلك على حصولها على الأموال بالكمية المناسبة والتكلفة المناسبة في الوقت المناسب؟
- ما مدى نجاحها في إدارة الموجودات على مستوى المؤسسة؟ ثم ما مدى نجاح الإدارات الفرعية في أداء المهام المنوطة بها؟

ب. باعتبارها أداة للمساعدة في التخطيط السليم للمستقبل: إن التخطيط السليم المدروس والدقيق هو أساس نجاح المؤسسة، وتمثل الموازنة التخطيطية المظهر المحاسبي لذلك التخطيط، ويعتمد الإعداد السليم للموازنة على اعتبارات متعددة منها دراسة تجربة الماضي وتوقعات المستقبل.

وبما أن القوائم المالية (المعدة على أسس محاسبية سليمة) تمثل التاريخ المالي للمشروع، فإن تحليلها وتفسيرها يساعد على إلقاء الضوء على الإيجابيات والسلبيات التي أدت إلى الصورة التي تفصح عنها القوائم وبالتالي الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما اتجاه المبيعات؟
- ما معدل التحصيل؟
- ما أسباب الزيادة أو النقصان في مجمل الربح؟
- ما أسباب الزيادة أو النقصان في صافي الربح؟

¹ - صادق الحسني: التحليل المالي والمحاسبي، مرجع سابق، ص 123.

2. مصادر خارجية: حيث يستطيع المحلل المالي الحصول على المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية، ويعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لشركة معينة، مقارنتها بما هو قائم في الشركات المنافسة، لذلك يجب تجميع معلومات عن الصناعة التي تعمل فيها الشركة، ويضاف إلى ذلك تجميع بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة، وكذلك بيانات عن ظروف المنافسة، وأثر الاتفاقيات الدولية في تلك الصناعة.

كما أن المحلل المالي يحتاج لمجموعة من المعلومات الإضافية التي توضح وبشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل والدراسة ومن بين هذه المعلومات:¹

✓ الأصول: وتشتمل الأصول على:

- البضاعة: أسس التقويم، طريقة تسعير البضاعة المصروفة، الأصناف الراكدة، متوسط المخزون... الخ؛
 - الأصول الثابتة: القيمة السوقية، حقوق الرهن عليها؛
 - البنك: هل يحتوي أرصدة مقيدة أو مجمدة؛
 - الأوراق المالية: هل هي مسعرة ويمكن بيعها بسهولة، حقوق الرهن عليها؛
 - المدينون: فترة الائتمان مخصص الديون المشكوك فيها و طريقة حسابها متوسط فترة المدينين.
- ✓ الخصوم: وتشتمل الخصوم على:

- طويلة الأجل: تواريخ استحقاقها، حقوقها على الأصول الثابتة؛
- قصيرة الأجل: شروط الائتمان الممنوحة للوحدة؛
- التكاليف: كيفية تجميعها و تصنيفها و توزيعها؛
- الإيرادات: أنواعها و تقسيمها.

وعموما يعتمد المحللون الماليون على أربع أنواع من القوائم المالية التي تشكل أرضية العمل الرئيسية للقيام بعملية التحليل المالي لنشاط البنوك التجارية، إضافة إلى المعلومات الإضافية التي لا تحويها هذه القوائم، وتتمثل القوائم الرئيسية فيما يلي:²

أ. قائمة المركز المالي أو الميزانية: وتمثل أصول البنك التجاري مقارنة بالالتزامات المترتبة على هذه الأصول في لحظة زمنية هي نهاية الفترة المالية المعدة عنها البيانات، وبعبارة أخرى توضح الميزانية مصادر الأموال (الالتزامات والأموال الخاصة) مع أوجه استخدامات هذه الأموال (الموجودات أو الأصول)، وتختلف صور الميزانية، فبينما يتخذ شكلها التقليدي صورة حساب يظهر أصول البنك في الجانب الأيمن مقابل الالتزامات

¹ - منير شاكر وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2008، ص 20-22. (بتصرف).

² - محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 06-08. (بتصرف).

والأموال الخاصة في الجانب الأيسر، هناك اتجاه متزايد نحو تصويرها في شكل قائمة تظهر الأصول مع الخصوم (الالتزامات والأموال الخاصة) في جانب واحد ولكن بطريقة تربط مصادر الأموال باستخداماتها، والشكلين المواليين يمثلان عناصر ميزانية البنك التجاري:

الشكل رقم (09): عناصر الأصول في ميزانية البنك التجاري

الرقم	الأصول	المبالغ
01	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	
02	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	
03	أصول مالية متاحة للبيع	
04	قروض وديون علي المؤسسات المالية	
05	قروض و ديون علي الزبائن	
06	أصول مالية مقبوضة إلي تاريخ الاستحقاق	
07	ضرائب الجارية - الأصول	
08	ضرائب المؤجلة - الأصول	
09	الأصول الأخرى	
10	حسابات التسوية	
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	
12	بنايات التوظيف	
13	تثبيتات عينية	
14	تثبيتات معنوية	
15	فارق الحيازة	
	مجموع الأصول	

المصدر: التعليم رقم 05/09 الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2009 المتعلقة بكيفية إنشاء ونشر القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية، البنك المركزي الجزائري.

الشكل رقم (10): عناصر الخصوم في ميزانية البنك التجاري

الرقم	الخصوم	المبالغ
01	بنك الجزائر المركزي	
02	ديون نحو المؤسسات المالية	
03	ديون نحو الزبائن	
04	ديون المتمثلة في سند	
05	ضرائب الجارية - الخصوم	
06	ضرائب المؤجلة - الخصوم	

07	الخصوم الأخرى	
08	حسابات التسوية	
09	مؤهلات المخاطر والأعباء	
10	إعانات للتجهيز - الإعانات الاستثمار الأخرى	
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	
12	ديون ثانوية	
13	رأس المال	
14	العلاوات المتعلقة برأس المال	
15	الاحتياطات	
16	فارق التقدير	
17	فارق إعادة التقدير	
18	ترحيل من جديد (+/-)	
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	
	مجموع الخصوم	

المصدر: التعلية رقم 05/09، مرجع سابق.

وإذا كان شكل الميزانية التقليدي له ميزة وهي تيسير عملية المقارنة بين أرقام الأصول من جهة، وأرقام الالتزامات والأموال الخاصة من جهة أخرى، فإن ما يُعاب عليه هو عدم توضيح العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها، أما عند تصويرها في شكل قائمة فيتلافى هذا العيب بربط مصادر التمويل طويلة الأجل (الالتزامات طويلة الأجل والأموال الخاصة) باستخداماتها طويلة الأجل (الأصول الثابتة أو التثبيتات)، وكذلك بربط مصادر التمويل قصيرة الأجل (الالتزامات المتداولة) باستخداماتها قصيرة الأجل (الأصول المتداولة).

وأيًا كانت الصورة التي تظهر بها الميزانية فهناك عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها، ومن أهم هذه الاعتبارات بالإضافة إلى الشروط الشكلية، تطبيق مبدأ الأهمية النسبية سواء في:

- **مجال تبويب العناصر:** وذلك بحيث تكون الأولوية في الترتيب للأصول في شكل سيولة تامة (الأرصدة في صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية وفي مركز الصكوك البريدية)، وذلك في جانب الأصول، ويقابلها مصادر تمويل هذه الأصول في جانب هذه المطلوبات الالتزامات والأموال الخاصة؛
- **مجال دمج العناصر:** وذلك بمراعاة تحديد مستوى الدمج المناسب لمفردات الأبواب، الذي يجعل خسارة المعلومات المرتبة على الدمج عند حدّها الأدنى.

ب. **قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج:** توضّح الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية، مقارنة بالمصروفات المستنفذة في تحقيق هذه الإيرادات، مع تحديد صافي نتيجة أعمال الفترة إن كانت ربحاً أو خسارة، وتختلف الصورة التي تظهر بها هذه القائمة في البيانات المالية المنشورة، إذ بينما يميل البعض إلى إظهارها في

شكلها التقليدي وهو الحساب ذو الطرفين، هناك اتجاه متزايد نحو تصويرها في شكل قائمة كل مصدر إيراد أسفله وجه المصروف الخاص به، والشكل الموالي يمثل جدول حسابات النتائج في البنك التجاري:

الشكل رقم (11): جدول حسابات النتائج للبنك التجاري

الرقم	حسابات النتائج	المبالغ
01	(+) فوائد ومنتجات مماثلة	
02	(-) فوائد وأعباء مماثلة	
03	(+) عمولة (منتجات)	
04	(-) عمولة (أعباء)	
05	(-/+) أرباح أو خسائر صافية علي الأصول المالية المقبوضة لغرض الصفقات	
06	(-/+) أرباح أو خسائر صافية علي الأصول المالية المتاحة في البيع	
07	(+) منتجات النشاطات الأخرى	
08	(-) منتجات النشاطات الأخرى	
09	النتج البنكي الصافي	
10	(-) الأعباء العامة للاستغلال	
11	(-) مخصصات والاهتلاكات وخسارة القيمة على التثبيتات العينية والمعنوية	
12	إجمالي نتيجة للاستغلال	
13	(-) مخصصات المؤونات، خسارة القيمة وديون المدومة	
14	(+) استرجاع المؤونات، خسارة القيمة واسترجاع علي الديون المستهلكة	
15	نتيجة الاستغلال	
16	(-/+) أرباح أو خسائر صافية علي الأصول الأخرى	
17	(+) عناصر غير عادية (منتجات)	
18	(-) عناصر غير عادية (أعباء)	
19	النتيجة قبل الضرائب	
20	(-) ضرائب على الأرباح والمماثلة	
21	النتيجة الصافية لسنة المالية	

المصدر: التعليم رقم 05/09، مرجع سابق.

وكما هو الحال بالنسبة لقائمة المركز المالي أو الميزانية لا بد أيضا من توفر بعض الشروط في قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج لجعلها مناسبة لأغراض التحليل المالي من قبل رجال الأعمال، فبالإضافة لشروطها الشكلية لابد هنا أيضا من مراعاة مبدأ الأهمية السببية ومبدأ الإفصاح المناسب سواء في تبويبها أو في دمج عناصرها وذلك بكيفية تحقق ما يلي:

➤ **الإفصاح عن الإيرادات حسب مصادرها** مما يتطلب إظهار إيراد البنك التجاري من نشاطها العادي مستقلاً عن إيراداتها المحققة من مصادر أخرى، وهذا ما يستدعي بالمقابل إظهار مصروفات النشاط مستقلة عن المصروفات والأعباء الأخرى؛

➤ **الإفصاح عن كل من مجمل ربح النشاط، وصافي ربحه** في بندين مستقلين وذلك قبل الوصول إلى صافي الربح بعد الضريبة.

ج. **قائمة التدفق النقدي أو مصادر الأموال واستخداماتها:** توضّح هذه القائمة المصادر التي حصلت منها الشركة أو البنك التجاري على الأموال مع أوجه استخدامات هذه الأموال خلال الفترة المالية، لذا يمكن إذا ما أعدّت في صورة مقارنة ولعدة فترات مالية متتالية أن توفر معلومات مفيدة عن سياسات التمويل والاستثمار في الشركة أو البنك التجاري، كما أنها إذا ما أعدّت وفقاً للمدخل النقدي أي في صورة قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها كأداة جيدة من أدوات تقييم وقياس الأداء.

ويمكن إعداد هذه القائمة في ثلاث صور حسب الغرض من إعدادها:

- كأن تُعد بشكلها التقليدي الذي يوضح مصادر الأموال المتاحة للشركة أو البنك التجاري من جميع المصادر، وكذلك أوجه استخدامها في جميع المجالات، ويطلق على القائمة المعدّة بهذا الشكل وبصورة متوازنة تسمية قائمة مصادر الأموال واستخداماتها؛
- كما يمكن إعدادها بشكل آخر يبرز التغيرات الحادثة في صافي رأس المال العامل فقط، فتسمى حينئذ قائمة مصادر واستخدامات رأس المال العامل أو قائمة التغيرات في المركز المالي؛
- ويمكن إعدادها في صورة ثالثة تلخّص التغيرات الحادثة فقط في البنود التي تترك آثاراً على النقدية، بمعنى أن التركيز هنا يكون على التدفقات النقدية وليس التدفقات المالية، وعلى المركز النقدي للشركة لا مركزها المالي، والقائمة بشكلها الأخير تدعى "قائمة التدفقات النقدية" وهي الأكثر استخداماً في العصر الحاضر.

والشكل الموالي يمثل قائمة التدفقات النقدية في البنك التجاري:

الشكل رقم (12): قائمة التدفقات النقدية للبنك التجاري

الرقم	التدفقات النقدية	المبالغ
01	ناتج قبل الضريبة	
02	(-/+) مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية والمعنوية	
03	(-/+) مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى	
04	(-/+) مخصصات صافية للمؤونات لخسائر القيمة الأخرى	
05	(-/+) خسارة صافية أو ربح صافي من أنشطة الاستثمار	
06	(-/+) نواتج أو أعباء من أنشطة التمويل	
07	(-/+) حركات أخرى	
08	إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى	
09	(-/+) التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	
10	(-/+) التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	
11	(-/+) التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية	
12	(-/+) التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية	
13	- الضرائب المدفوعة	
14	= انخفاض أو ارتفاع صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملية	
15	إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملي	
16	(-/+) التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات	
17	(-/+) التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة	
18	(-/+) التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية	
19	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	
20	(-/+) التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين	
21	(-/+) التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل	
22	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	
23	تأثير التغير من سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)	
24	ارتفاع أو انخفاض صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)	
	التدفقات الصافية للأموال المتأتية من النشاط العملي (أ)	
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	
	تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)	

	أموال الخزينة ومعادلاتها	
25	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح	
26	صندوق، بنك مركزي، حساب جاري بريدي (أصل وخصم)	
27	حسابات (أصل وخصم) وقروض أو اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	
28	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال	
29	صندوق، بنك مركزي، حساب جاري بريدي (أصل وخصم)	
30	حسابات (أصل وخصم) وقروض أو اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	
31	صافي تغير أموال الخزينة	

المصدر: التعليمية رقم 05/09، مرجع سابق.

د. قائمة خارج الميزانية في البنك التجاري: هذه القائمة المالية خاصة بنشاط البنوك التجارية فقط، وتوضح هذه القائمة النشاطات التي يقوم بها البنك التجارية والتي لا تمثل تدفق نقدي حقيقي بل هي عبارة عن التزامات فقط، ومن أمثلة هذه النشاطات نذكر الاعتمادات والتحصيلات المستندية، والشكل الموالي يمثل قائمة خارج الميزانية في البنك التجاري:

الشكل رقم (13): قائمة خارج الميزانية للبنك التجاري

الرقم	الالتزامات	المبالغ
أ	الالتزامات الممنوحة	
01	التزامات التمويل لصالح المؤسسات المالية	
02	التزامات التمويل لصالح الزبائن	
03	التزامات الضمان ممنوحة للمؤسسات المالية	
04	التزامات الضمان لصالح الزبائن	
05	الالتزامات الممنوحة الأخرى	
06	التزامات مشكوك فيها	
ب	الالتزامات المحصلة	
01	الالتزامات الواردة من المؤسسات المالية	
02	التزامات للضمان الواردة من المؤسسات المالية	
03	الالتزامات الأخرى الواردة	
04	حسابات المقابلات	
05	حسابات التسوية	

المصدر: التعليمية رقم 05/09، مرجع سابق.

ثالثا: المستفيدون من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من نتائج ومؤشرات التحليل المالي حسب حاجاتهم واستخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لعلاقتهم بالمؤسسة من جهة، وتبعاً لنوع القرارات المبنية التي ستبنى على هذه المعلومات من جهة أخرى، ويمكن تصنيف تلك الجهات كما يلي:

1. إدارة المؤسسة على مختلف مستوياتها:

تتركز اهتمامات الإدارة على مختلف مستوياتها من مجلس الإدارة، المديرين، رؤساء الأقسام والمشرفين، بشكل عام في الحصول على نوعين من المعلومات:¹

- معلومات تستخدمها في الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات، وغالبا ما تكون هذه المعلومات تفصيلية وتقديرية وذات طابع إحصائي، لذا فمصدرها نظام التكاليف ونظام المحاسبة الإدارية؛
 - معلومات أخرى تاريخية وذات طابع إجمالي مصدرها نظام المحاسبة المالية بهدف الحصول على مؤشرات كمية حول أداء المؤسسة بشكل عام وابعبارها وحدة واحدة.
- وتستفيد إدارة المؤسسة من التحليل المالي في المجالات التالية:²

- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة؛
- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية؛
- معرفة وضع المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة؛
- تقييم إنجازات المؤسسة في مجال التسويق، البيع والإنتاج؛
- التنبؤ بالمستقبل؛
- المساعدة في الرقابة المالية.

2. أصحاب المصالح المباشرة مع المؤسسة:

تضم أطرافاً متعددة وهم متخذو القرارات خارج الوحدة الاقتصادية أو المؤسسة ممن لهم مصالح مباشرة ووثيقة بالمشروع وهم:

أ. المساهمون الحاليون أو المرتقبون: ويستخدمون القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات استثمارية ك شراء محفظة أوراق مالية لاستثمار الأموال في تحقيق أرباح متكررة، أو في تنمية رأسمالهم سواء أكان المستثمر شخصا طبيعيا أو اعتباريا، وقد يكون المستثمر في بعض الحالات أمينا للاستثمار يعمل بالوكالة عن أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، أما المعلومات التي تبحث عنها هذه المجموعة فتتلخص في الحصول على إجابات مناسبة لبعض التساؤلات كالآتي:³

¹ - صادق الحسني: التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، ط1، عمان، الأردن، 1998، ص 122.

² - خلدون إبراهيم الشديفات: إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص 94.

³ - صادق الحسني: التحليل المالي والمحاسبي، مرجع سابق، ص 124.

- ما مدى نجاح الإدارة في تحقيق أهداف المؤسسة بتحقيق الربح؟ وتحقيق مركز تنافسي ممتاز في السوق؟
- ما هو العائد المتحقق على الأموال المستثمرة في المؤسسة؟ أي القوة الإيرادية حاضرا ومستقبلا؟
- ما هي اتجاهات المستقبل بالنسبة للمؤسسة؟ ثم ما مدى إمكانية استمراريتها وما معدلات النمو المتوقعة في أنشطتها؟
- ما مدى كفاءة إدارة المؤسسة وقدرتها في رسم سياستها التمويلية؟ وما مدى كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة؟
- مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس، فمثلا في حالة رغبة البنك اتخاذ قرار استثمار بعض أمواله في مؤسسة ما، فإن الأمر يتطلب الإجابة على الأسئلة التالية:
- ما درجة التقدم في الأداء الفعلي خلال أطول فترة من الماضي القريب؟ وماذا يعني ذلك بالنسبة لمقدرتها الربحية في المستقبل؟
- هل تشير المقدرة الربحية للمؤسسة إلى النمو المستمر أم الاستقرار أم الهبوط أم تظهر بعض المتغيرات وما حجمها ونوعها؟
- ما هي الحالة المالية في الوقت الحاضر؟
- وما هي العوامل التي تؤثر على هذه الحالة في المستقبل القريب؟
- ما هو هيكل رأس المال؟ وما هي مخاطر الاستثمار في هذا النشاط؟ وما يحصل عليه من عوائد؟
- ب. الدائنون الحاليون أو المرتقبون: تشمل هذه المجموعة عموما الدائنين التجاريين (الموردون)، حملة السندات، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ويطمح هؤلاء إلى أن تحتوي القوائم المالية عن معلومات اقتصادية متنوعة يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الائتمانية سواء كان ذلك في الأجل القصير أم في الأجل الطويل، ومنه فإن الدائنون الذين أقرضوا المؤسسة يستفيدون من التحليل المالي للأغراض التالية:¹
- تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المؤسسة في إطارها؛
- تحليل قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها؛
- تحليل سيولة المؤسسة ونسبة التدفق النقدي؛
- تحليل سلامة المركز المالي والائتماني للمؤسسة؛
- تحليل سياسة المؤسسة تجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة أو عدم القدرة على السداد.

¹ - هيثم محمد الزعي: الإدارة والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 163.

ج. مراقب الحسابات: ويهتم بالتحليل المالي باعتباره وسيلة مهمة لكي يطمئن فيها إلى نتائج أعماله، فبعد أن ينجز أغلب مراحل عمله (كالمراجعة المحاسبية والتدقيق) أو كلها يتجه إلى المراجعة الانتقادية، ووسيلته في ذلك التحليل المالي حيث يحصل على الاطمئنان الكافي واللازم قبل أن يعتمد تقريره المرفق بالقوائم المالية، وبخاصة إذا ما علمنا أن المراجع يعتبر مسؤولاً أمام غيره من الأطراف التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة، إن المراجعة التحليلية (أو الفحص الانتقادي) توفر للمراجع الأرضية للتعرف على ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها هي النتائج الموثوقة، أو قد تكشف له عن قضايا ونقاط ضعف قد يضطر في ضوءها إلى إعادة مراجعة بعض القضايا، أو زيادة نسبة العينة التي اختارها، ولقد تطورت مسؤوليته في الآونة الأخيرة تطوراً سريعاً متلاحقاً، ويرى بعض الباحثين أنها لا بد أن تشمل:¹

- مسؤوليته تجاه الإدارة من خلال دوره الاستشاري، وقيامه بوظيفة المراجعة الإدارية؛
- مسؤوليته أمام المجتمع من خلال تقديره النهائي عن قياس التكلفة والعائد الاجتماعي.

3. أصحاب المصالح غير المباشرة مع المؤسسة:

وتضمّ أطراف متعددة وهم المستهلكون، الحكومة أو الهيئات الرقابية والمتعاملون في البورصة، وكل هؤلاء هم متخذو القرارات خارج الوحدة الاقتصادية أو المؤسسة ممن لهم مصالح غير مباشرة بالمشروع. أ. المستهلكون: يهتم المستهلكون أو العملاء المرتقبون بتحليل قدرة المؤسسة المالية من حيث قدرتها على تجهيز المستلزمات الإنتاجية لهم، ومعرفة المزايا التي تمنحها المؤسسة لمقارنتها مع المؤسسات الأخرى، ومقدار الحجم النقدي الذي تمنحه المؤسسة واحتساب فترة الائتمان ومدى ملاءمتها لهم، ويمكن القول أن المزايا التي يبحث عنها الموردون والعملاء هي واحدة تجاه المؤسسة ولكن باتجاه معاكس.²

ب. الحكومة والهيئات الرقابية: وذلك خاصة في الدول التي تأخذ بأسلوب التخطيط الموجه، وتقوم هذه الأجهزة أي الهيئات الرقابية بصفتها ممثلة الحكومة في ذلك بالتحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة، وذلك باعتباره خطوة نحو إعداد الخطة الجديدة، والتحليل المالي هنا أداة فعّالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء، وللمساعدة في التعرف على نقاط الضعف والفسل في الوحدة الاقتصادية، كذلك تستخدم بعض الحكومات المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية لتحقيق أهداف متعددة ومتنوعة، فهي تفرض نوعاً من الرقابة على أسعار منتجات هذه الشركات أو خدماتها، وتقييم أدائها للتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية والبشرية المتاحة لها، ومقارنتها بالوحدات الأخرى، أو بين الفترات المختلفة للمؤسسة ذاتها، وكذلك لتحديد مدى إسهام النشاط الاقتصادي لكل مؤسسة في القيمة المضافة، واستخدام حسابات هذه المؤسسات في إعداد الحسابات القومية.³

¹ - محمود عبد الحليم الخلايلة: التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دار وائل للنشر، ط7، 2013، ص 102.

² - خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة: التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص 20.

³ - صادق الحسني: التحليل المالي والمحاسبي، مرجع سابق، ص 128.

وكذلك من وجهة نظر الحكومة فإن المؤسسات الاقتصادية تدفع ما عليها من ضرائب إلى الدولة، حيث تعتبر الضرائب إيرادات حكومية (ضرائب مباشر، وغير مباشرة)، وتحاول الدول زيادة إيراداتها من الضرائب المتنوعة، وهذا يعني أن مراقبة الدولة لحجم الإيرادات والاقتطاعات من الأرباح الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية، وذلك لتحديد حجم الوعاء الضريبي ومدى صحة البيانات المقدمة.¹

ج. المتعاملون في البورصة: إن تدخل الهيئات المسيطرة على بورصات الأوراق المالية في بعض الدول بوضع اللوائح التي تهدف ضمان نشر القوائم المالية بأسلوب وكيفية يمكن من خلالها ضمان مستويات معينة، وبالتالي فرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص لتداول أسهمها في البورصة، إن هذا التدخل يعتبر اعترافاً من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع القوائم المالية المعبرة، ودراسة تحليلية شاملة ومعقدة، كما يمكن القول أن لهؤلاء الأشخاص في تلك الفئة اهتمامات متعددة الجوانب والمستويات بالمعلومات المحاسبية، وبالتالي بالتحليل المالي لها ولكنها في الغالب تتعلق بالإجابة على التساؤلات التالية:²

- ما مدى قدرة الشركة على الاستمرار؟
 - هل تعبّر القوائم المالية بصدق عن نتائج الأعمال ومراكز الأموال؟
 - ما مدى إسهام الشركة في الاقتصاد الوطني؟ وإن أمكن ما حجم التكاليف الاجتماعية ومنافعها؟
 - هل تمت مراعاة القوانين السائدة وقواعد المحاسبة وفروضها بشكل سليم ودقيق ومستمر؟
 - هل توفرّ القوائم المالية سميّة الثقة والموضوعية التي تجعلها صالحة لتقدير الأعباء الضريبية، وللاستخدام الأمثل في إعداد الحسابات القومية وبالتالي فالأولى إعطاء القناعة والمصادقية للأطراف المعنية؟
- كما تنبع أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية من تعدد الجهات التي يمكن أن تستفيد من هذا التحليل ويمكن تصنيف هذه الجهات إلى ما يلي:³

أ. البنك المركزي: حيث يستخدم البنك المركزي التحليل المالي كأداة تمكنه من تحقيق أهدافه في مراقبة البنوك كتحقيق البنك نسبة معينة من السيولة أو الاحتفاظ بنسبة من الودائع كاحتياطي نقدي بالإضافة لكيفية توجيه الائتمان ومدى سلامة المركز المالي للبنك بشكل عام وبناء على هذا التحليل تقوم أجهزة البنك المركزي كل حسب طبيعة مهامها وبخاصة مديرية الرقابة على البنوك بتوجيه البنك المعني إلى تعديل أدائه في هذا المجال أو ذاك. بما يحفظ ويصون حقوق المودعين، المالكين ويحمي البنك من الإجراءات الاستثنائية التي قد تبعده عن السلامة.

¹ - خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة: التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص 21.

² - مؤيد راضي خنفر: تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 2009، ص 61.

³ - حسن سمير عشيش: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مرجع سابق، ص 22، 23.

ب. إدارة البنك: حيث يقدم التحليل المالي للبنك معلومات عن مدى توظيفه لأمواله بالإضافة لتطور البنك وبيان مواطن الضعف والقوة فيه وإظهار مدى ربحية المجالات المختلفة لتوظيف الأموال مما يساعد إدارة البنك على التخطيط في الاتجاه السليم مما يؤدي إلى خفض تكاليف أداء الخدمات في البنك، وإذا كانت إدارة البنك عموماً تهتم بالتحليل المالي فإن الإدارة النقدية (أي الإدارة المسؤولة عن المركز النقدي) تراقب نتائج التحليل المالي دورياً وعن كثب لأنها تعني بإدارة الاحتياطات الأولية والتحول منها إلى الاحتياطات الثانوية وبالعكس وذلك فهي بحاجة لمعرفة مدة وتوقيت الحاجة لشراء الحسابات الطليقة لدى البنك المركزي أو بيعها والحاجة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

ج. المودعين: يوفر التحليل المالي للبنك معلومات تشعرهم بمدى الأمان الذي يحققه لأموالهم المودعة لديه، ومدى قدرته على رد هذه الودائع في الوقت الذي يطلبونه، بالإضافة إلى مدى قدرته على إقراضهم عند الحاجة.

د. حملة الأسهم و الجمهور: حيث يهتم حملة الأسهم بمدى الكفاءة التي تدار بها أموالهم مما يحقق لهم أكبر عائد و هم بهذه الفئة التي تتحمل أكبر قدر من المخاطر لذلك نجدهم يهتمون بسلامة المركز المالي للبنك و كل المعلومات التي يحتاجون إليها و التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم التي يحصلون عليها عن طريق التحليل المالي للبنك.

رابعاً: أساليب التحليل المالي

للتحليل المالي أساليب تساعد المحلل المالي في تحليل القوائم المالية وتشخيص المركز المالي للمؤسسة، وتختلف هذه الأساليب بحسب الغرض ودرجة التحليل المطلوبة، ويتم تصنيفها وفق لمعيارين، معيار الزمن ومعيار الشخص المحلل.

1. معيار الزمن:

وفقاً لهذا المعيار يوجد ثلاث أساليب للتحليل:

أ. أسلوب التحليل العمودي: هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة و لكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من التحليل معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في الشركة.¹

كما أن التحليل العمودي أو الرأسي ينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وذلك بمقارنة عناصر الأصول بعضها ببعض، أو بمقارنة عناصر الخصوم، وهذا التحليل

¹ - خلدون إبراهيم شديفات، إدارة وتحليل مالي، مرجع سابق، ص 119.

يتصف بالسكون والثبات ويساعد علي تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة واكتشاف نواحي القوة والضعف، ولكن مع هذا فإنه يضل بحاجة إلى أن يدعم بالتحليل الأفقي واستخراج المركز النسبي.¹

أما في البنوك التجارية فهذا الأسلوب من التحليل المالي يقوم على أساس دراسة العلاقات بين العوامل أو البنود المالية المختلفة في البنك كما تظهر في مجموعة واحدة في القوائم المالية عن فترة زمنية معينة، فتوجد دراسة التوزيع النسبي لمجموعة من العناصر مثل التوزيع النسبي لعناصر الأصول، وأحد وسائل التحليل استخدام الحجم الكلي أو الشامل أو بنسبة 100% وذلك بنسبة كل أصل إلى مجموع الأصول وكل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية إلى مجموعة الخصوم ورأس المال.²

وهذا الأسلوب من التحليل المالي يهتم بمقارنة الجزئيات بعضها ببعض، وبمقارنة كل مجموعة جزئية بالمجموعة الكلية، أي أن هذه المقارنة تساعد على معرفة الأهمية النسبية لكل عنصر ولكل مجموعة واكتشاف العلاقات التي تربط بين الجزئيات بعضها ببعض من ناحية، وبين المجموعات الفرعية والكلية من ناحية أخرى.³ وتظهر مزايا استخدامات التحليل المالي الرأسي في تحديد الأهمية النسبية للمفردات المكونة للقائمة المالية، كما أن تحديد نسبة الإيراد المحقق من كل مصدر من مصادر الإيراد إلى إجمالي الإيرادات المحققة، يمكن من معرفة مدى مساهمة كل مصدر من تحقيق الإيراد الإجمالي، كما يبين النشاط الأكثر ربحية الأمر الذي يدفع الإدارة إلى الاهتمام به وتوجيه الاستثمارات إليه.⁴

ويعاب على التحليل الرأسي ضعف الدلالة فيه لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً (Constant) ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة، لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.⁵

والجدير بالذكر هنا أنه هناك شكل مطور من التحليل الرأسي للقوائم المالية والتي سبقت الإشارة إليه يدعى تحليل المكونات (مقاييس المعلومات)، لكنه يمتاز عنه بسمة الديناميكية التي تجعله أداة من أدوات التنبؤ بحالات الفشل أو الإفلاس في الشركات المالية، ومع أن بالإمكان تطبيقه على جميع القوائم المالية المنشورة، إلا أن الميزانية هي الأكثر مجالاً لاستخدامه، إذ أثبتت معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت عليه عن فعالية واضحة في توفير مؤشرات كمية مناسبة لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والطويل، ويعبر عن هذه المؤشرات في شكل مقاييس للمعلومات يتم بموجبها تقييم اتجاهات عناصر القائمة المالية، وذلك

¹ - عبد الغفار حنفي، الإدارة المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، ط3، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 77.

² - دريد كامل ال شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص 102.

³ - صادق الحسني: التحليل المالي والمحاسبي، مرجع سابق، ص 178.

⁴ - عبد الله أويان: القوائم والتقارير المحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخدامها لأغراض التحليل المالي، رسالة ماجستير منشورة،

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 1998، ص 109.

⁵ - منير شاكر محمد وآخران، "التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)"، مرجع سابق، ص 20.

من زاويتين، قيمتها النسبية من زاوية وخاصية ثباتها على مدار الفترة الزمنية من زاوية أخرى، إذ يمكن لمقاييس معلومات الميزانية أن تشمل:¹

- مقياس لمعلومات كل مفردة من مفردات الميزانية على مستوى الباب الذي ينتمي إليه؛
- مقياس لمعلومات كل مفردة من مفردات الميزانية على مستواها؛
- مقياس لمعلومات كل باب على مستوى الميزانية؛
- مقياس لمعلومات الميزانية جميعها كوحدة واحدة.

وتزداد قيم مقاييس المعلومات بالنسبة للقائمة المالية كلما ازدادت قيم بنودها تقلبا، من هنا بينت معظم الدراسات في هذا المجال على أن مقاييس المعلومات الأربعة سالفة الذكر كانت أكبر حجما وأكثر تقلبا (أقل ثباتا) في الشركات التي تعاني مصاعب مالية، عن حالها في الشركات التي لا تعاني مثل هذه المصاعب. وتختلف طريقة استخدام هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي حسب أغراض مستخدم البيانات المالية المنشورة، فمثلا إذا كان غرضه تقييم سيولة الشركة في الأجل القصير، يكون التحليل حينئذ جزئيا فقط فيشمل مفردات كلا من بابي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ولكن إذا كان غرضه تقييم ملاءة الشركة أو هيكلها المالي لتقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، حينئذ يتبع أسلوب التحليل الشامل لمفردات جميع الأصول والخصوم لتكون حصيلة التحليل، حينئذ يتم قياس معلومات الميزانية.²

ب. أسلوب التحليل الأفقي: يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات عادة تكون ثلاث سنوات، صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس التي عادة تكون السنة الأولى، وذلك لمعرفة مدى النمو والثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، ويساعد هذا النوع من التحليل على اكتشاف سلوك المؤسسة وتقييم إنجازات ونشاط الشركة في ضوء هذا السلوك.³

كما أن التحليل الأفقي أو الديناميكي ينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن، أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، إن هذا النوع من التحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت، ويساعد هذا النوع من التحليل الأفقي على اكتشاف سلوك النسبة عبر الزمن، وتقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير في جذورها.⁴

أما في البنوك التجارية فهذا الأسلوب من التحليل المالي يقوم على دراسة العلاقات المالية في البنك كما يوضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فترات زمنية متتابة للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على

¹ - محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 78.

² - المرجع نفسه، ص 80.

³ - خلدون إبراهيم شديفات، إدارة وتحليل مالي، مرجع سابق، ص 119.

⁴ - عبد الغفار حنفي، الإدارة المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص 77.

عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه، ويقاس هذا التحليل مفردات الميزانية من حيث الزيادة أو النقص في هذه المفردات خلال أزمنة مختلفة للتعرف على التغيرات التي حدثت وأسبابها.¹ والجدير بالذكر هنا أن اختيار سنة الأساس يؤثر على حساب الاتجاهات مستقبلاً، ولذلك يجب أن تخضع لمقاييس دقيقة في اختيارها مع مراعاة الاعتبارات التالية:²

- ألا تخضع للرأي الشخصي للقائم باختيارها، حيث أن عدم وجود قواعد موضوعية للاختيار يؤدي إلى سوء الاستخدام بواسطة المعدة له ليفيد أو يضر بعض المديرين أو الموظفين الذين يدخل حساب الاتجاه كوسيلة من وسائل تقويم أدائهم؛
- أن تكون سنة الأساس ذات ظروف طبيعية لم تخضع لمؤشرات شاذة قد تؤثر بدرجات متفاوتة على أنشطتها المختلفة؛
- نظراً لأن سرعة التغير هي الطابع المميز لكثير من الجوانب في حياتنا المعاصرة، يجب أن لا تكون سنة الأساس متقدمة، وإلا كانت المقارنات غير سليمة في غالب الأحيان، ولذلك يحسن أن لا تتعدى سنة الأساس عن السنة الحالية بخمس سنوات؛
- عند حدوث تغيرات جوهرية في هيكل الشركة كتنغير النشاط، فلا بد من قطع سلسلة المقارنات أو الاتجاه وبدء سلسلة جديدة من هذه السنة.

ج. تحليل بواقي الانحدار: يأخذ هذا الأسلوب في الاعتبار المناخ التحليلي لكل من السلاسل الزمنية مع القطاع الزمني في فترات معينة، وفي العادة يتم استخدام هذه الطريقة لدراسة القيمة السوقية للأسهم والسندات التي يتم تداولها في سوق رأس المال، ويتم ذلك من خلال تحديد العلاقة المالية بين معدلات العائد المتوقعة على نوعية معينة من الأسهم بالنسبة للمتوسط العام للعائد على السهم في السوق، ويعبر عنها بنموذج تسعير الأصول الرأسمالية، هذا وتتحدد قيمة المتبقيات بالفرق بين القيمة الفعلية للعائد على السهم محل الدراسة والقيمة المتوقعة للعائد على نفس السهم.³

د. تحليل الاتجاهات: يعتبر تحليل الاتجاهات شكلاً من أشكال التحليل الأفقي والذي يغطي فترات مالية متعددة (أكثر من سنتين)، ويتم من خلاله رصد التاريخ المالي للمؤسسة حيث يمكن هذا النوع من تحليل للمحلل المالي وبمجرد النظر للاتجاهات الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها وانخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حال المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية، وقد يلجأ المحلل في هذا المجال إلى حصر تحليل الاتجاهات على البنود الرئيسية في القوائم المالية للسهولة والبساطة في فهم هذا الشكل من التحليل سواء كان ذلك من قبل المحلل نفسه أو من قبل القارئ، وهذا ما يساعد في انتشار هذا نوع من

¹ - دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر، ط1، عمان، 2012، ص 103، 104.

² - صادق الحسني: التحليل المالي والمحاسبي، مرجع سابق، ص 201، 202.

³ - عيد أحمد أبو بكر: تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، نوفمبر 2009، ص 20.

التحليل، كما تقوم المؤسسات في الكثير من الأحيان بنشر هذه البيانات والسلاسل في تقاريرها السنوية قصد تسهيل عملية مقارنة الأداء بالنسبة للسنوات.¹

هـ. **تحليل النسب المالية:** لا يقتصر التحليل المالي على التحليل الرأسي والأفقي لكل من قائمتي المركز المالي أو الميزانية والدخل، إذ أن هناك علاقات شديدة الدلالة بين بنود القوائم المالية، ويمكن تحويل هذه العلاقات إلى معايير ذات دلالة يعبر عنها بنسبة مالية تتضمن بسطا ومقاما، إذن أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين عناصر أو بنود القوائم المالية شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول، مثل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وغيرها.

كما أن التحليل باستخدام النسب المالية عند استخدامه لتحليل قوائم البنك يزود المحلل بمعلومات عن السيولة، مدى ملائمة رأس المال والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية البنك وأهم النسب المستخدمة (نسب السيولة، الربحية، النشاط، المديونية، الأسهم، النمو). ويتم إتباع أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية لقياس التعثر المصرفي والتعرف على مدى تأثير المتغيرات المستقلة التي تواجه البنوك (مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر التركيز) والتي بزيادتها يصبح البنك عرضة للتعثر المصرفي الذي يؤدي حتما لزيادة الديون المتعثرة وانخفاض الربحية وانخفاض الودائع، كل ما يتعلق بهذا الأسلوب سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي بشيء من التفصيل.

¹- Gibson H. Charles: **Financial statement analysis**, 9th edition, International Thomson Publishing Company, Ohio, USA, 2001, p 172.

المبحث الثالث: التحليل المالي بأسلوب النسب المالية

يعتمد المحلل المالي على عدة معايير وأدوات عند قيامه بعملية التحليل المالي للقوائم المالية، وتختلف هذه الأدوات باختلاف الهدف من عملية التحليل، وهو ما سوف نتطرق له في هذا المبحث بشيء من التفصيل.

أولاً: مفهوم وأهمية التحليل بالنسب المالية

تعرف النسبة المالية على أنها: "علاقة بين البسط والمقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام. ومن جانب آخر فإن نتائج كل نسبة لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية، ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء".¹

كما يمكن تعريف النسب المالية بأنها: "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها وكما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين".²

وبعبارة أخرى يمكن تعريف النسبة المالية على أنها: "العلاقة بين الأرقام، يتم حسابها بشكل عام بقسمة البسط على المقام ويتم التعبير عن النتيجة بنسبة مئوية (نسبة تشغيل الاكتفاء الذاتي مثلاً)، قيمة نقدية (محفظة القروض لكل موظف مثلاً)، أو من خلال المقارنة بين الأعداد الصحيحة $1/3$ (الدين/ نسبة الأسهم مثلاً)".³

ويجب توافر مجموعة من الشروط في تركيب النسب المالية وهي:⁴

- أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام مع بعضها منطقية كنسبة الربح إلى حقوق الملكية؛
- يجب أن تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين بسط النسبة ومقامها، وكنسبة صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات حيث أن الربح يتولد أساساً من المبيعات؛
- أن تفيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى، كنسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة في علاقته مع كلفة الاقتراض، حيث أن الأموال المقترضة ستوجه أساساً للاستثمار، فإذا كان معدل العائد على الاستثمار أعلى من كلفة التمويل (الاقتراض) فلا بأس من الاقتراض؛
- إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة.

¹ - زهرة حسن العماري، علي خلف الركابي: أهمية النسب المالية في تقييم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية"، مقال من مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث، 2007، ص 114.

² - مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، دس، ص 327.

³ - Ruth Dueck Mbaba: **Basic Financial Management and ratio Analysis for MFIs Toolkit**, Mennonite Economics development Associates, Microsolved solutions of financial services, Medo, March 2008, Section 3, p 26.

⁴ - عبد الحليم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 167.

بناء على ما سبق يمكن القول أن النسبة المالية هي محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو للبنك أو الدخل أو لهما معاً، لذا فهي تزود الأطراف المعنية لعملية التحليل المالي بفهم أفضل عن حقيقة المؤسسة عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدا. والجدير بالذكر هنا أن النسب المالية تتميز بعدة خصائص نذكر منها:

- **التجانس:** أي المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض يجب أن تكون معرفة بدقة و وضوح وتكون أيضاً قابلة للمقارنة؛
 - **الدلالة:** معناه أن هذه النسب يجب أن تكون معبرة عن الهدف أو الأهداف المرجوة من التحليل المالي؛
 - **الانتقاء:** لكي تكون عملية التحليل بواسطة النسب المالية ذات فعالية، يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تعبر أحسن تعبير عن الجانب المراد تحليله كالسيولة أو المديونية؛
 - **الذاتية:** أي أن عملية اختيار النسب المالية ترجع إلى المحلل المالي نفسه، بحيث يمكن الاعتماد على نسب مختلفة لتحليل نفس الجانب المراد تحليله.
- وتبرز أهمية النسب المالية في كون تلك الأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئاً ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي، مما يستدعي ربط بعضها ببعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون.¹
- أما بالنسبة للانتقادات التي تتعلق بطبيعة النسب، فهي أن هذه النسب وبسبب كثرتها وتنوعها قد تعطي نتائج متداخلة وربما متضاربة في بعض الأحيان، والتي قد يصعب على المحلل المالي تفسيرها تفسيراً علمياً مفيداً، فضلاً عن أن النسب المالية تتناول أداء الشركة عن فترة ماضية وبالتالي لن تعطي النتائج المرجوة فيما يتعلق بالتنبؤ بالمستقبل إلا في حدود احتمالات معينة قد تتحقق أم لا.²
- كما أنه وعلى الرغم من أهمية النسبة المالية إلى أن هناك حدود استخدام هذه النسب أهمها:³
- قيام الكثير من البنوك بإدماج بعض عناصر الميزانية مع بعضها مما يؤثر بالتالي على مقدرة المحلل المالي على الاستخدام الدقيق كأدوات التحليل المالي؛
 - النسب المالية هي أدوات للتحليل المالي وليس غاية في حد ذاتها، إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل؛
 - النسب المالية هي علاقات كمية النسبية بين بنود في تاريخ محدد أو تاريخيين محددين، ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها؛
 - اختلاف الطرق المحاسبية في تقييم الأصول والاهتلاكات والاحتياطات الاختيارية.

¹ - Patrice Vizzavona, *Gestion Financière*, 9^{ème} éd, Berti édition, Paris, 1999, p51.

² - مرام إسلامبولي: استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العاملة في سوريا، رسالة ماجستير منشورة، قسم التمويل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2003، ص 38.

³ - سامر جلدة: البنوك التجارية والتسويق المصرفي، مرجع سابق، ص 176.

- التضخم وأثاره على دقة النسب المالية ولا نستطيع عند المقارنة بين النتائج فترات متعددة.

ثانيا: معايير التحليل بالنسب المالية

هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة للوصول إلى التقييم الموضوعي بشأنها، وهذه المعايير هي:¹

1. المعايير المطلقة (المعايير النمطية): ويعني المعيار المطلق حالة متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهي لذلك تمثل خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة الشركات وتقاس بها التقلبات الواقعية.

2. معايير الصناعة (معايير القطاعية): وهي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات، لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة أو النشاط، وهي لذلك أكثر قربة إلى الواقع من المعايير المطلقة لأنها تأخذ بالاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني، ولكنها تُنتقد أيضا في أنها تعطي معايير موحدة لكافة الشركات في ذلك القطاع أو الصناعة، ولا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالشركات بشكل إنفرادي.

3. المعايير التاريخية: وهي المعايير المستقاة من فعاليات الشركة ذاتها للسنوات السابقة، ولذا فإنها تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط الشركة، وهي في الوقت الذي تأخذ واقع حال الشركة وطبيعة الخصائص التي تميزها عن غيرها، إلا أنها تفشل في مواجهة متطلبات الواقع المتجدد والمتطور باستمرار والذي سيشير إلى وضع الصناعات المماثلة.

4. المعايير الإدارية (معايير التخطيط): وهي المعايير المصممة من قبل إدارة المشروع والمبنية على الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المشروع المختلفة، وهذه المعايير تُصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة، والتي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات، ولكن يُعاب على هذه المعايير في أنها قد لا تُمثل المعايير المثلى للمقارنة، وذلك لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المشاريع المماثلة.

ثالثا: أسس التحليل بالنسب المالية

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب، والمقصود هنا بالأسس هي الدلالات والحدود التي تساعد المحلل المالي أن يعمل في إطارها ويبقى ضمن حدودها، ليضمن أن توجه كل طاقاته التحليلية بوجهتها الصحيحة دون الدخول بمتاهات لا يستفيد منها، أو غير ضرورية بهدف ضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن المدى الذي يحقق الغاية المرجوة منها وهذه الأسس هي:²

¹ - منير شاكر محمد وآخرون: التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، مرجع سابق، ص 84، 85.

² - هيثم محمد الزعبي: الإدارة والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 228-230. (بتصرف)

1. تحديد الهدف من عملية التحليل المالي بوضوح: على المحلل كخطوة أولى أن يتعرف على الهدف الذي تسعى الشركة إلى تحقيقه من عملية التحليل المالي، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.
2. تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل: على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي سوف يستعين بها والقوائم المالية وتحديد الفترة المالية الخاصة بعملية التحليل.
3. تحديد الحدود الدنيا والقصوى المقبولة لكل نسبة: تعد نتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات الشركة، لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة الكبير على مستوى جيد في جميع الأحوال، لذا كان لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مطلقة.
4. وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة: يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات الشركة وبالتالي معرفة وضع الشركة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب بالمقارنة مع النسب المعيارية لها.
5. اختيار النسب للهدف من التحليل: يتجاوز عدد النسب الممكن تركيبها العشرات وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.
6. تركيب النسب الإضافية والضرورية بطريقة منطقية: عندما يكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسسا تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها:
 - يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقات وظيفية بين نشاطين في الشركة؛
 - يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية؛
 - يجب أن تتركب النسب بطريقة تخدم أهدافا محددة، مثل نسبة الدخل إلى حقوق المساهمين بهدف إلى إظهار كفاءة عمليات الشركة في تحقيق عائد على أموال المساهمين.
7. تحديد المعنى الصحيح: وذلك من خلا التأكيد على التفسير الواقعي والمنطقي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

رابعاً: أنواع النسب المالية

عند تحليل المركز المالي لأي بنك تجاري يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس جزء معين من الأداء، ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي. وبشكل عام يمكن تقسيم النسب المالية إلى:

1. نسب السيولة:

يقصد بالسيولة أن تكون المؤسسة أو البنك قادر على سداد الالتزامات المطلوبة منه في الأجل القصير في ميعاد استحقاقها دون أن يتحمل أي خسارة، ويكون ذلك بتوفير أموال سائلة لدى المؤسسة أو القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد خلال الفترة القصيرة دون خسارة.

وتعرض نسبة السيولة قدرت البنك على توفير السيولة للإيفاء بالتزاماته المتنوعة اتجاه العملاء وأهمها تلبية طلبات سحب الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها، وتبين لنا قدرت البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، ومن أهم الالتزامات قصيرة الأجل الودائع تحت الطلب، أما الأصول سريعة التحول إلى نقدية فمن أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي المتمثل في الأوراق المالية قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى نقدية فوراً ودون خسائر، وإن إدارة السيولة تهدف إلى أن يكون البنك جاهز لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات، وإن إدارة السيولة الفعالة تتطلب تحديد مصادر الأموال الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ومعرفة طبيعة التعارض بين السيولة والربحية والأمان ومعرفة مداخل التعارض بينهما، وتقاس نسب السيولة في البنك من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها ما يلي:

أ. **نسبة الرصيد النقدي:** وتحسب هذه النسبة بقسمة النقدية بخزينة البنك على الودائع أو تحسب من خلال المعادلة التالية:¹

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = (\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي} + \text{النقدية لدى البنك}) / \text{الودائع بالعملة الغلية} + \text{الالتزامات الأخرى}$$

ونرى أن النسبة الأخيرة جديرة بالانسجام لعدة أسباب نذكر منها:

- لأنه لا يعقل أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي ولا تأخذ في الحسبان فأخذ هذه الأرصدة يدفع إدارة البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة واستخدامها بما يؤدي إلى تحسين العائد بالبنك، ومراعاة أن لا تتجاوز هذه النسبة النسب المتعارف عليها.
- لأن المعادلة الأخيرة أخذت في الحسبان وهو ما أغفلته المعادلة السابقة الالتزامات الأخرى وهي عبارة عن الالتزامات تقترب من صفة الودائع، ويتعين على البنك الوفاء بها حالاً، أو في المستقبل القريب مثال ذلك الشيكات والحوالات وخطابات اعتمادات دورية مستحقة الدفع، الأرصدة المستحقة للبنوك والقروض من البنك المركزي.

كما أنه يمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات؛

¹ - خبراء الشركة العربية المتحدة: الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لإغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، مصر، 2007، ص 49.

- سداد قروض سبق أن اقترضها البنك للعملاء؛
 - الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلاً؛
 - زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي ، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات؛
 - وجود رصيد دائن للبنك لدى لبنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة.
- وتجدر الإشارة بالنسبة لهذه النقطة أنه لا تأثير لها على حجم الرصيد النقدي للبنوك مجتمعة، وإنما يبدو التأثير على توزيع هذا الرصيد بين البنوك.

ب. **نسبة السيولة السريعة:** تقيس هذه النسبة قدرة البنك الفورية على تلبية سحوبات المدعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم، تأتي أهمية هذه النسبة بأنها تربط بين النقد المتاح في البنك وبين الودائع تحت الطلب التي تخضع لسحب الفوري من قبل مودعيها وتحسب كما يلي:¹

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}) / \text{الودائع تحت الطلب}$$

ويتكون بسط هذه النسبة من العناصر التالية:

- أرصدة نقدية في الخزينة؛
- الرصيد الحر لدى البنك المركزي (الرصيد لدى البنك المركزي + الاحتياطي)؛
- صافي الودائع لدى البنوك الأخرى؛
- المستحق من الشيكات والحوالات والكبونات الأوراق المالية؛
- عمولات أجنبية تحت التحصيل؛
- أذونات خزانة أوراق حكومية مضمونة أو بكفالة الحكومة؛
- أوراق تجارية مضمونة ثلاثة أشهر؛
- رصيد الذهب؛
- الاستثمارات في الأوراق المالية .

ج. **نسبة السيولة العادية:** تعني السيولة العادية قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقاً لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواءم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة عمليات والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض، وإمكانات السداد، ويمتد ذلك إلى طريقة استخدام القرض، وهل هذا الاستخدام في المجال الذي منح من أجله، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسات منح

¹ - دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 104-108.

الائتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك، ونهتم بهذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح في البنك وبين إجمالي الودائع المتوقع سحبها من قبل المودعين وتحسب هذه النسبة كما يلي:¹

$$\text{نسبة السيولة العادية} = \text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية} / \text{إجمالي الودائع}$$

يتكون البسط من نفس المجموعة في بسط النسبة المذكورة سابقا أما المقام فيتكون من إجمالي الودائع:

- الودائع تحت الطلب؛
- الودائع لأجل؛
- حسابات التوفير؛
- شهادات الإيداع وودائع أخرى.

د. نسبة السيولة التجارية: تبين هذه النسبة قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة بحيث إجمالي الالتزامات هي:²

$$\text{السيولة التجارية} = \text{الأصول السائلة} / \text{إجمالي الالتزامات}$$

وتبين قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة بحيث إجمالي الالتزامات هي:

- إجمالي الودائع؛
- الأرصدة الدائنة؛
- أرصدة البنوك الأخرى لدى البنك؛
- الحوالات الواردة؛
- القروض من البنوك التجارية والبنك المركزي؛
- أي ضمانات أخرى ومن ضمنها التأمين.

هـ. نسبة الاحتياطي القانوني: تستخدم نسبة السيولة القانونية أو الاحتياطي القانوني ضمن قواعد الرقابة على البنوك من البنك المركزي من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية، ويتكون البسط أي رأس المال من أرصدة النقدية في الخزينة، الرصيد الحر لدى البنك المركزي، صافي الودائع لدى البنوك الأخرى، وعمولات أجنبية تحت التحصيل، اذونات الخزينة وأوراق حكومية مضمونة وأوراق تجارية مضمونة والأرصدة من ذهب، أما المقام وهو إجمالي التزامات البنك ويتكون من إجمالي ودائع العملاء، القروض والشيكات وسحوبات وحوالات برسم الدفع.³

¹ - Jean S. RADDEL: *Rapports et Analyse financière de la banque*, article téléchargée du site web: (www.doc-etudiant.fr) le 12/01/2015 à 19:45.

² - عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية، د ط، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 215.

³ - دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سابق، ص 107.

كما أن البنك يراقب هذه النسبة أربع مرات في الشهر، والتي تصل في المتوسط 30%، وتحسب هذه النسبة بحاصل قسمة (النقدية والذهب لدى البنك + الأرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية لا تتجاوز مدتها 90 يوم و أوراق مالية و استثمارات مضمونة من الدولة + اذونات الخزانة) على (إجمالي الودائع بالعملة المحلية + شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع + المستحقات للبنوك + مبالغ مقرضة من البنك المركزي).¹

ويمكن تلخيص بسط ومقام النسبة السابقة لتصبح بالشكل التالي:²

نسبة السيولة القانونية = رأس المال البنك / إجمالي التزامات البنك

بحيث مكونات بسط ومقام النسبة السابقة يحسب من خلال ما يلي:

- **النقدية بخزينة البنك:** وهي الموجود بخزينة البنك المركزي وفروعه لمواجهة طلبات السحب، ويحسب رصيد النقدية في أي وقت وذلك بإضافة أو طرح الفرق بين الإيداعات والمسحوبات النقدية في أي لحظة، إلى رصيد النقدية السابقة.
- **الذهب:** عبارة عن الذهب الحر (السبائك) والعملات التذكارية الذهبية، حيث يسهل تحويلها إلى نقدية عاطلة بدون توظيفه ويظهر بميزانية البنك بسعر الشراء أو السوق أيهما أقل.
- **الأوراق التجارية:** يتضمن هذا البند والذي يدخل في حساب النسبة، الأوراق التجارية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، ومستوفية الشروط (وجود إمضاءين على الأقل)، ويعتبر هذا البند من أهم بنود السيولة، ويحقق ربحاً مناسباً، ويساعد في تمويل النشاط الاقتصادي بتسييل جزء من رأس المال العامل للمنظمات العامة والخاصة.
- **الأوراق المالية الحكومية والمضمونة منها وأذون الخزانة:** فهي أكثر سيولة من غيرها (غير الحكومية)، وتكون جزءاً من محفظة الأوراق المالية، ويمكن خصم أذون الخزانة حتى 10 أيام سابقة لتاريخ الاستحقاق.
- **شيكات وأوراق مالية تحت التحصيل:** وهي تمثل مستحقات للبنك لدى البنوك الأخرى لم يتم تحصيلها بعد لذلك فهي تمر بميزانية البنك.
- أما المقام فهو إجمالي التزامات البنك ويتكون من إجمالي ودائع العملاء، القروض والشيكات وسحوبات وحوالات برسم الدفع.

2. نسب التوظيف:

تعتبر نسب التوظيف على مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة، وللوقوف على ذلك فإنه يجب إجراء مقارنة بين

¹ - Ron Best: *Bank financial analysis*, Graduate School of Banking sector, Georgia, USA, 2010, p26.

² - عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية للجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، مرجع سابق، ص 216.

مستوى الإيرادات وحجم الاستثمار في مختلف الأصول، وتمتاز هذه النسب على النسب الأخرى في كونها توفر مؤشرا ديناميكيا وذلك لأخذها بعين الاعتبار البعد الزمني عند تحليلها لقائمة المركز المالي.¹

أ. نسبة التوظيف: تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصل عليها من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك في تلبية القروض الجديدة، إلا أنه في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية بتطبيق المعادلة الآتية:²

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلفيات}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

وتقيس هذه النسبة نسبة الأموال التي وظفت في الاستخدامات المختلفة للبنك، يمكن أن نشق النسب التالية ما يلي:³

ب. نسبة الاستثمارات على الودائع: تقيس هذه النسبة مدى استخدام البنك للودائع من أجل منح التسهيلات الائتمانية، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الاستثمارات إلى الودائع} = \frac{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية}}{\text{الودائع}}$$

ج. معدل إقراض الأموال المتاحة: تقيس هذه النسبة مقدار الأموال التي وظفت في التسهيلات الائتمانية من المصادر المختلفة، الودائع ورأس المال والاحتياطيات والمصادر الأخرى، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل إقراض الأموال المتاحة} = \frac{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية}}{\text{الودائع وحقوق الملكية}}$$

د. نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال: تقيس هذه النسبة مقدار ما وظف في الاستثمارات والقروض من مجموع المصادر، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال} = \frac{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية والاستثمارية}}{\text{مجموع مصادر الأموال}}$$

3. نسب كفاية رأس المال: لقد اعتمدت أكثر البنوك على مقررات لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال إذ أوصت هذه المقررات على أهمية ربط رأس المال بمخاطر الأصول المصرفية إضافة إلى أن البنود خارج الميزانية كالكفالات والإعتمادات، وتقسيم رأس المال إلى رأسمال الأساسي ورأسمال المساند وتقسيم الأصول والبنود خارج الميزانية إلى شرائح بهدف إعطاء كل شريحة درجة أو نسبة من المخاطر، وتم تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال بنسبة (8%) (منسوبة إلى الأصول بعد ترجيحها حسب درجة مخاطرها والتركيز على المخاطر

¹ شوقي بورقية: الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 62-63.

² علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهاني: الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 85.

³ هشام جبر: إدارة المصارف، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2010، ص 318-320.

الائتمانية بالدرجة الأولى وإعطاء المرونة للسلطات النقدية في كل بلد في تحديد الأوزان التوجيهية لبعض الأصول أن أهم عناصر رأس المال هي:¹

- رأس المال الأساسي الذي يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات بكافة أنواعها وعلاوة الأرصدة والأرباح المدورة؛
 - رأسمال المساند والذي يتكون من الاحتياطات غير المعلنة والتي يتم احتجازها من الأرباح ولا يقابلها أي التزام؛
 - احتياطي إعادة تقييم الأصول التي تمتلكها البنك باستثناء العقارات التي يمتلكها لتسديد ديونه والتي عليه أن يتخلص منها خلال فترة محددة، ومنها احتياطي إعادة تقييم الأوراق المالية طويلة الأجل بعد تطبيق المعادلة التالية: القيمة السوقية - القيمة الدفترية = قيمة إعادة التقييم؛
 - إضافة إلى مخصصات الديون الجيدة، أما التزيلات من رأس المال الممتلك هي قيمة الشهرة واستثمارات في الشركات التابعة.
- وتتمثل أهم النسب المتعلقة بذلك فيما يلي:

أ. نسبة السداد: وتقيس قدرة البنك على رد الودائع من أمواله الخاصة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:²

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \text{حقوق الملكية} / \text{الودائع}$$

وقد اعتبرت البنوك المركزية النسبة المقبولة بين حقوق الملكية والودائع ما بين 14.6% وتحدد المصارف المركزية عادة الحد الأدنى لهذه النسبة الذي نادرا ما يكون أقل 6%، ويطلب البنك المركزي من البنك الذي تنخفض لديه النسبة عن الحد الأدنى الذي حدده زيادة رأسماله حتى تصل النسبة التي يحددها البنك المركزي نفسه.

ب. معدل الأصول الخطرة: تقيس هذه النسبة مقدار ما يمكن أن يتحمله البنك من أمواله الخاصة من الأصول الخطرة (الأوراق المالية والقروض المضمونة وغير المضمونة)، وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت أكثر وقاية وحماية للمودعين وتحسب هذه النسبة كما يلي:³

$$\text{معدل الأصول الخطرة} = \text{حقوق الملكية} / \text{الأصول الخطرة}$$

ج. هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمارية: تقيس هذه النسبة مقدار ما يمكن أن تتحمله أموال البنك من مخاطر الإقراض، والاستثمارات، ويدل ارتفاع هذه النسبة على هامش أمان كبير، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

¹ - دريد كامل آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سابق، ص 113، 114.

² - هشام جبر، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص 218.

³ - Mabwe Kumbirai and Robert Webb: A financial ratio analysis of commercial bank performance in South Africa, African review of economics and finance, Vol 2, No 1, Dec 2010, p 11.

هامش الأمان في مقابل مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمارية = حقوق الملكية على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية

د. نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار: تقيس مدى قدرة البنك على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط أسعار الأوراق المالية التي يمتلكها البنك، فكلما كانت هذه النسبة عالية، استطاع البنك تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط أسعار الأوراق المالية، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة هامش الأمان في مقابل مخاطر الاستثمار = حقوق الملكية / الاستثمارات في الأوراق المالية

وتقيس مدى قدرة البنك على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط أسعار الأوراق المالية التي يمتلكها البنك، فكلما كانت هذه النسبة عالية، استطاع البنك تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط أسعار الأوراق المالية، وتقاس هذه النسبة بحاصل قسمة حقوق الملكية على الاستثمارات في الأوراق المالية.

4. نسب الربحية:

والهدف من استخدام هذه النسب هو قياس كفاءة وفعالية المنشأة في توليد الأرباح تلك الأرباح التي تكون ذات علاقة ببعض الأسس مثل المبيعات، الموجودات وحق الملكية، وإذا لم تحصل المنشأة على ربح كافي، فإن بقائها الطويل الأجل سيكون مهدداً، أما المؤشرات المستخدمة لقياس هذه النسب هي:¹

أ. هامش الفائدة: وتشمل الأصول العاملة كافة الأصول باستثناء الأصول الثابتة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

هامش الفائدة = (الفوائد الدائنة - الفوائد المدينة) / الأصول العاملة

ب. هامش صافي الربح من الفوائد: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

هامش صافي الربح من الفوائد = صافي الربح بعد الضرائب / الفوائد الدائنة

ج. درجة استخدام الأصول: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

درجة استخدام الأصول = الفوائد الدائنة / الأصول

د. العائد على الأصول: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب / الأصول

ويسمى هذا العائد أحياناً العائد على الاستثمار، حيث يستخدم للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال الأصول، إلا أنه يجب توخي الحذر عند استخدام هذا المعدل من أن تكون الأصول مقومة من أكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى إعطاء معلومات خاطئة ومضللة.

هـ. العائد على حقوق الملكية: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية

¹ - زياد رمضان، محفوظ جودة: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2006، ص 276.

ويسمى هذا العائد على حقوق الملكية أحيانا العائد على القيمة الصافية، ولدلالة على أهمية هذا العائد فليس من المبالغة القول أن المستقبل الوظيفي لأي مدير يعتمد أساسا على مدى تحقيقه هذا العائد. كما أنه هناك من أضاف متغير آخر من شأنه قياس أداء البنوك التجارية من جانب منح القروض وأسماء جودة الأصول المقرضة، حيث أن البنوك التجارية لابد أن تأخذ بعين الاعتبار الجدارة الائتمانية للمقترضين لديها، وباعتبار أن سمعة البنك التجاري مشتقة من قدرته على تسيير أموال المودعين لديه ومقدرته على توليد اكبر العوائد وفق احل مخاطرة ممكنة، بات من الضروري الأخذ بعين الاعتبار مقدار المخاطر الموجودة في محفظته الاقراضية، وتعتبر النسبة التالية أهم معيار لقياس ذلك:¹

جودة الأصول المقرضة = القروض المتعثرة / مجموع القروض

وكل ما كانت هذه النسبة أكبر دل ذلك على سوء تسيير البنك التجاري لملفات طلبات القروض المقدمة من قبل المقترضين، وعليه أن يعيد النظر في سياسته الائتمانية وكيفية تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء المقترضين.

¹- Drack R. Richelle: *Analysis of performance in banking sector*, evidence from Italy, International journal of finance and managment, Vol 2, No 1, Jan 2007, p8.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أنه على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي سوف يستعين بها والقوائم المالية وتحديد الفترة المالية الخاصة بعملية التحليل، بحيث يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات البنك التجاري، وبالتالي معرفة وضعه نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب بالمقارنة مع النسب المعيارية لها، كما أنه عند تحليل المركز المالي لأي بنك تجاري يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس جزء معين من الأداء، ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي.

وبشكل عام يمكن تقسيم النسب المالية حسب ما قدمه معيار (CAMELS) مثلاً على نسب متعلقة بكفاية رأس المال، متعلقة بجودة الأصول، متعلقة بكفاءة الإدارة، متعلقة بالربحية، متعلقة بتسيير السيولة ومتعلقة بالحساسية لمخاطر السوق، وبالتالي الوقوف على حقيقة الأداء في البنك التجاري، من خلال تحليل الواقع والتنبؤ بالمستقبل باللجوء إلى أساليب إحصائية مختلفة تبنى على أساس محاسبي، لتقديم نماذج تقدير من شأنها التنبؤ بالوضع المستقبلية لأداء البنك التجاري.

الفصل الرابع

تمهيد:

قصد الإحاطة بالموضوع والإلمام أكثر بجوانب الدراسة، وكذا محاولة الإجابة على الإشكالية المرتبطة بإمكانية استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، بدراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)، حيث وقع اختيارنا اضطرارا على ثلاث بنوك تجارية عمومية هي بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الجزائر الخارجي (BEA) والبنك الوطني الجزائري (BNA)، أما البنوك التجارية الخاصة فتمثلت في بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)، بنك السلام - الجزائر (Al Salam) وبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)، وذلك بعد معاناة ورحلة بحث شاقة عن البنوك التجارية التي توفر قوائمها المالية سواء في موقعها الإلكتروني أو في شكل ورقي بوكالاتها الفرعية أو مديرياتها العامة، وذلك قصد تطبيق ما تطرقنا له في الجانب النظري من هذه الدراسة على هذه البنوك التجارية، من خلال دراسة وتحليل تطور عناصر القوائم المالية، واستعمال هذه البنود والعناصر في قياس أداء هذه البنوك التجارية.

بناء على سبق حاولنا من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان تقديم البنوك التجارية ميدان الدراسة وعرض تطور عناصر قوائمها المالية التطرق للنقاط التالية:

- المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية ميدان الدراسة؛
- المبحث الثاني: عرض عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية العمومية خلال الفترة (2001-2015)؛
- المبحث الثالث: عرض عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية الخاصة خلال الفترة (2001-2015).

المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية ميدان الدراسة

قصد انجاز الجانب الميداني من هذه الدراسة اخترنا ثلاث بنوك تجارية عمومية هي بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري، وثلاث بنوك تجارية خاصة هي بنك سوسيتي جنرال الجزائر، بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائر، من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم نبذة تعريفية لهذه البنوك.

أولاً: تقديم البنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة (BDL)، (BEA)، (BNA)

1. تقديم بنك التنمية المحلية (BDL):

أ. تعريف ونشأة بنك التنمية المحلية:

بنك التنمية المحلية باختصار (BDL) هو أحد البنوك العامة برأس مال قدره 15800 مليون دينار جزائري، يحسب له شبكة مكونة من 149 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها وستة وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك، كما بنك التنمية المحلية هو أولاً بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات. بالإضافة إلى ذلك فهو بنك يهدف إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (ANSEJ, ANGEM, CNAC)، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد، ولدى بنك التنمية المحلية الدور الرئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم و مرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا أيضاً الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن. كما أن بنك التنمية المحلية هو عضو المنظومة الوطنية للوسائل الالكترونية كبطاقة السحب والدفع الدولية (VISA International)، ونظام التعويض الإلكتروني وخدمة (Money Gram) للتحويل السريع للأموال من الخارج إلى الجزائر.¹

ب. القروض الممنوحة للمؤسسات:

تمثل القروض التي يمنحها بنك التنمية المحلية لهذه الفئة من العملاء فيما يلي:²

ب.1. القروض المخصصة للاستثمار: يمنح بنك التنمية المحلية قروضا مخصصة لتمويل مشروع استثماري جديد، تمديد أو تجديد وسائل الإنتاج يمكن أن يمول من قبل بنك التنمية المحلية من خلال القروض المتوسطة المدى، والتي لا تتجاوز سبعة أعوام، حيث مدة تسديد القروض هو مقرون عموماً بالفترة الاقتصادية للشروات المالية والقدرة على التسديد والتي يولدها المشروع، وتمثل القروض الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة التي يمنحها بنك التنمية المحلية لزمائته فيما يلي:

¹ - الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية (www.bdl.dz) تاريخ المعاينة 2016/03/12 على الساعة 16:55.

² - المرجع نفسه.

- قروض متوسطة المدى المحلية؛
 - ضمانات القرض الخارجي (قرض المشتري)؛
 - ضمانات كمبيالات الممولين الأجانب (المعدات).
- ب.2. قروض الاستغلال: يمكن لبنك التنمية المحلية منح قروض لمدة أقصاها 24 شهرا لتمويل الأصول (من السلع المخزنة و المستحقات) مؤسستكم خلال دورة الاستغلال.
- ب.3. قرض في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): في إطار جهاز (ANSEJ) يقترح بنك التنمية المحلية مرافقة الشباب في مشروع استثمار قابل للاستمرار مربح خالق للثروة الاقتصادية ولمناصب الشغل وذلك من خلال تجسيد مؤسسة مصغرة، ويستفيد الشاب من مساعدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حالة توفر الشروط المذكورة أسفله:¹
- أن يتراوح السن بين (19) و(35) سنة ويمدد بالنسبة لمسير المؤسسة شرط بلوغ سن الأربعين (40) سنة في الحالة التي يخلق فيها الاستثمار ثلاثة مناصب شغل بما في ذلك الشبان المشتركون في المؤسسة؛
 - التمتع بتأهيل مهني و اكتساب كفاءة معترف بها ومبررة بشهادة عمل أو شهادة تكوين؛
 - عدم شغل أي وظيفة مأجورة عند تقديم طلب إعانة الدولة؛
 - أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل؛
 - حيازة مساهمة شخصية على شكل مبلغ مالي صافي.
- وتحدد مدة القرض البنكي الممنوح في هذا الإطار بثمانية سنوات منها ثلاث سنوات مؤجلة التسديد للقرض الرئيسي، حيث أن فوائد السنة الأولى لا تسدد خلال السنة نفسها وسيتم توزيعها على المدة المتبقية للقرض أي سبع سنوات، وفوائد السنتين مؤجلتي التسديد يطلب دفعها كل ستة أشهر خلال هاتين السنتين.
- ب.4. قرض في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): في إطار جهاز (ANGEM) يقترح بنك التنمية المحلية مرافقة الشباب في نشاط قابل للاستمرار مربح خالق للثروة الاقتصادية ولمناصب الشغل وذلك من خلال المهنة أو الحرفة التي يمتلكها الشاب، ويستفيد الشاب من مساعدة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في حالة توفر الشروط المذكورة أسفله:²
- السن من 18 فما فوق؛
 - أن يكون بدون دخل أو لديه دخل ضعيف غير مستقر وغير مستمر؛
 - أن تكون له إقامة ثابتة؛
 - أن تكون له كفاءة مهنية ذات علاقة بالنشاط المختار؛
 - أن يحوز مبلغ مساهمة شخصية مطابق للحد الأدنى المطلوب (01%) من التكلفة الإجمالية للنشاط؛

¹ - مطويات تعريفية توضح السياسة الائتمانية وشروط الإقراض في بنك التنمية المحلية.

² - المرجع نفسه.

• أن تكون التكلفة الإجمالية للاستثمار تتراوح بين 400 000 دج و 1 000 000 دج.

وتحدد مدة القرض البنكي الممنوح في هذا الإطار بثمانية سنوات منها ثلاث سنوات مؤجلة التسديد للقرض الرئيسي، حيث أن فوائد السنة الأولى لا تسدد خلال السنة نفسها وسيتم توزيعها على المدة المتبقية للقرض أي سبع سنوات، وفوائد السنتين مؤجلتي التسديد يطلب دفعها كل ستة أشهر خلال هاتين السنتين.

ب.5. قرض في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): في إطار جهاز (CNAC) يقترح بنك التنمية المحلية مرافقة البطالين في نشاط قابل للاستمرار مربح خالق للثروة الاقتصادية ولمناصب الشغل وذلك من خلال مشروع استثماري أو الحرفة التي يمتلكها الشاب، ويستفيد البطال من إعانة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في حالة توفر الشروط المذكورة أسفله:¹

- أن يكون سنه يتراوح ما بين 30 إلى 50 سنة؛
- أن يكون له جنسية جزائرية؛
- عدم شغل وظيفة مأجورة أو القيام بنشاط لحسابه الخاص عند تقديم الملف؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل أو أن يكون مستفيدا من منحة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة؛
- يتمتع بكفاءة مهنية أو حرفة متصلة بنشاط المشروع؛
- القدرة على حيازة المبلغ المالي الكافي للمساهمة في تمويل المشروع؛
- أن لا يكون قد سبق له الاستفادة من إعانة إنشاء نشاط.

وتحدد مدة القرض البنكي الممنوح في هذا الإطار بثمانية سنوات منها ثلاث سنوات مؤجلة التسديد للقرض الرئيسي، حيث أن فوائد السنة الأولى لا تسدد خلال السنة نفسها وسيتم توزيعها على المدة المتبقية للقرض أي سبع سنوات، وفوائد السنتين مؤجلتي التسديد يطلب دفعها كل ستة أشهر خلال هاتين السنتين.

ب.6. القروض المخصصة للترقية العقارية: يتمثل القرض المخصص للترقية العقارية والذي يمنحه بنك التنمية المحلية يهدف إلى تمويل مشاريع الترقية العقارية للبيع أو الإيجار، كما يمكن استخدام القرض العقاري في قطاع الترقية العقارية لتمويل شراء قطعة أرض يتم تخصيصها حصريا لبناء مساكن بصيغة الترقية العقارية مخصصة للبيع و/أو الإيجار، أما المؤهلين للحصول على قرض مخصص لترقية العقارية كل شخص أو شركة تلي الشروط التالية:²

- امتلاك سجل تجاري يرخص لهم القيام بنشاط عقاري؛
- البرهنة على وجود مساهمة شخصية لا تقل عن 40% من التكلفة التقديرية للمشروع.

¹ - مطويات تعريفية توضح السياسة الائتمانية وشروط الإقراض في بنك التنمية المحلية.

² - المرجع نفسه.

ويقدر مبلغ هذا القرض بنسبة 60% من التكلفة الإجمالية للمشروع، أما نسبة الفائدة فيتم تثبيتها على أساس الشروط العامة السارية المفعول حاليا الخاصة بالبنك، كما أنه يجب على المقترض تقديم الضمانات التالية:

- رهن عقاري على القطعة الأرضية ومشروع البناء؛
- ودائع الشركاء للشركات؛
- التأمين على المسؤولية المهنية خلال فترة التشييد؛
- التأمين على المسؤولية ابتداء من القبول النهائي للصفقة.

ب.7. **قرض السياحة:** بنك التنمية المحلية يرافق المتعاملين في قطاع السياحة بتمويل مشاريع جديدة أو بتحديث وإعادة التأهيل لمشاريع قائمة في قطاع السياحة مسبقا، حيث أن المؤسسة الراغبة في الحصول على تمويل بنكي تقوم بإيداع طلب للقرض في الوكالة المودع فيها حسابها، مرفوقا بالوثائق القانونية المنتظرة من النصوص المسيرة في توزيع القروض في البنك، كما أن طلب القرض يكون محل دراسة من طرف بنك التنمية المحلية الذي يتوقف قراره وشروطه للقرض تماشيا مع المعايير المعمول بها من طرف البنك، حيث أن بنك التنمية المحلية يقوم بتوفير كل الإمكانيات لتسهيل وتسريع عملية معالجة ملفات القروض المودعة من طرف المؤسسات في قطاع السياحة في آجال لا تتعد 40 يوم لقروض الاستثمار و30 يوم لقروض الاستغلال.

ج. القروض الممنوحة للخواص:

تمثل القروض التي يمنحها بنك التنمية المحلية لهذه الفئة من العملاء فيما يلي:¹

ج.1. **القرض العقاري المخصص للأفراد:** يهدف التمويل العقاري لبنك التنمية المحلية على حد سواء لتمويل البناء الذاتي، وكما هو الحال عند شراء مسكن من أي فرد أو ممول السكنات العقارية الخاص أو العام أو حتى عند تهيئة أو توسيع مسكن قائم، فبنك التنمية المحلية يمول أيضا البيع عن طريق الخطط الهندسية والشراء في إطار التعاونيات السكنية. وفي الآونة الأخيرة ومن أجل توسيع نطاق القروض العقارية الممنوحة، فإن بنك التنمية المحلية قد أدمج في جهازه قروض ممنوحة لشركات التطوير العقاري لتمويل مشاريع بناء المساكن المخصصة للبيع والإيجار على حد سواء.

ومهما كان المشروع العقاري فإن بنك التنمية المحلية يمنح لربائنه إمكانية تجسيده سواء كان:

- شراء لدى المرقى، مسكن جماعي أو شبه جماعي أو فردي؛
- الرغبة في اكتساب مسكن جديد بمساهمة الصندوق الوطني للسكن؛
- مشروع شراء مسكن قديم لدى الخواص؛
- بناء مسكن ذاتيا بمساهمة الصندوق الوطني للسكن؛
- مشروع لتوسيع مسكن؛

¹ - الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية (www.bdl.dz) تاريخ المعاينة 2016/03/12 على الساعة 16:55.

- شراء مسكن جديد في إطار بيع المسكن بالمخطط؛
- السكن الاجتماعي التساهمي.

ج.2. **القرض على الرهن:** منذ تأسيسه في أبريل 1985، وبنك التنمية المحلية يوفر للمواطنين الذين لديهم صعوبات مالية وليس لديهم حساب بنكي، خدمة القرض على رهن، وهي خدمة موروثه من القرض البلدي سابقا، خلال إعادة هيكلة القطاع البنكي، وأصبحت صيغة القرض على الرهن نشاط تقليدي يختص به بنك التنمية المحلية عن باقي البنوك، وذلك بفضل ما يحتويه القرض على رهن والذي يجعل الكثير من الأشخاص يلجئون إليه مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية، على عكس ما قد يتصوره المرء، القرض على رهن هو منتج يستخدم بشكل متزايد من قبل شريحة واسعة من الأفراد لتمويل احتياجات اجتماعية معينة. و تكمن جاذبيته حسب بنك التنمية المحلية في:

- **سهولة الحصول على القرض:** بشرط أن يكون الفرد مقيم بالجزائر، أن يكون بحوزته الذهب والمجوهرات لوضعها تحت قيد الرهن، ما عدا ذلك لا توجد شروط أخرى تفرض عليكم للحصول على القرض.

- **السرعة في تنفيذ القرض على الرهن:** يمنح القرض على الفور بعد قيام العملاء بوضع ما يملكون من المجوهرات و الذهب تحت الرهن في إحدى وكالات التي تعمل بصيغة القرض على الرهن لبنك التنمية المحلية.

- **ضمان الأمن و السرية:** يتم إيداع مجوهراتكم و المعادن النفيسة التي بحوزتكم و التي قمتم برهنها بكل أمان في إحدى وكالات التي تعمل بصيغة القرض على رهن لبنك التنمية المحلية. فعملية القرض على الرهن بمفهوم آخر تنفذ بأكبر قدر من السرية.

د. **الخدمات النقدية:** يقدم بنك التنمية المحلية العديد من الخدمات النقدية التي تتماشى ومتطلبات المنافسة المحلية والدولية، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

د.1. **الصك البنكي في النظام الجديد:**

د.2. **نظام المقاصة أو التعويض الإلكتروني (Télé compensation):** خلافا لنظام التعويضات التقليدية القائمة على المعالجة المادية للصكوك البنكية، يستند نظام التعويض الإلكتروني على نظام الكمبيوتر لتبادل البيانات و المعطيات الرقمية والصور، وتحد كثيرا من التبادلات المادية للمعطيات والقيم البنكية إنها ببساطة تجريد التبادلات من صفتها المادية وجعلها حسية، وتتمثل أهداف تطبيق نظام التعويض الإلكتروني فيما يلي:

- تقليص مدة تحصيل القيم البنكية (الشيكات والكمبيالات) إلى خمسة أيام كحد أقصى؛
- سلامة المدفوعات بالجملة؛
- رفع النظام البنكي الجزائري إلى مستوى متطلبات المنافسة والمعايير الدولية.

د.3. بطاقة السحب بين البنوك (CIB): يمكن استخدام هذه البطاقة لدى مختلف البنوك الأخرى من خلال رمزها المتمثل في تعددية البنوك و الرمز الخاص لبنك التنمية المحلية (البنك المودعة)، تحتوي هذه البطاقة على وحدة معالجة تسمى إجماعاً بطاقة ذكية التي تمنح للعمليات البنكية أكثر أمان، ويوجد نوعين من هذه البطاقة، البطاقة الكلاسيكية ذات اللون الأزرق المدرج والتي تعرض خدمات الدفع والسحب ما بين البنوك، وتعرض هذه البطاقة على الزبائن حسب المعايير الموضوعة من طرف البنك، والبطاقة الذهبية ذات اللون الذهبي والتي تعرض أيضاً على الزبائن حسب المعايير الموضوعة من طرف البنك بغض النظر عن كونها بطاقة دفع وسحب.

د.4. الموزع الآلي للأموال (DAB).

د.5. دفتر حساب التوفير الخاص لبنك التنمية المحلية: بدأ في سنة 2004 بعد سلسلة من التجارب الناجحة، ولقد امتد دفتر حساب التوفير المعالج بالطرق المعلوماتية تدريجياً لجميع وكالات الشبكة التجارية التابعة لبنك التنمية المحلية، والتي تلغي تدريجياً من الطريق الدفتر القديم، ويتميز هذا الدفتر بما يلي:

- وجود مسار ممغنط على دفتر حساب التوفير الجديد يسمح للزبون القيام بعمليات السحب والدفع الفوري، ويوفر من خلال طابعة خاصة تطبع وصلوات من هذه العمليات مباشرة على الدفتر؛
- بالإضافة إلى الشفافية والسهولة والوضوح الذي يجدها الزبون خلال استعمال الدفتر الجديد، فإن وكلاء خدمة حسابات التوفير يكسبون وقتاً معتبراً يمكنهم تكريس استقبال أفضل للزبون المدخر، هذا الأخير بدوره يمكنه بالضرورة وقتاً أقل في الشباك؛
- ويسمح دفتر حساب التوفير الجديد للزبون في النهاية، القيام بعمليات الإيداع والسحب في الوكالات التابعة لبنك التنمية المحلية المتواجدة في جميع أنحاء البلاد؛
- بطاقات السحب والدفع البنكية، ودفتر حساب التوفير المعالج بالطرق المعلوماتية هي منتجات التي ستفرض ذاتها تدريجياً في الأنشطة اليومية لبنك التنمية المحلية، لتحسين الخدمة المقدمة بصفة كبيرة وذات نوعية، باعتبارها المحور الرئيسي لإستراتيجية التنمية للبنك.

د.6. بطاقة الدفع فيزا لبنك التنمية المحلية: بطاقة الدفع لبنك التنمية المحلية فيزا هي وسيلة سحب ودفع

إلكتروني تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية للأموال ونقاط البيع الإلكترونية (DAB) وعلى شبكة الإنترنت في جميع دول العالم، وهي تمنح إلى أي زبون مهتم، لديه أو لا حساب جاري في بنك التنمية المحلية، وبجوزته على العملة الصعبة، وهناك نوعان من بطاقات فيزا الخاصة ببنك التنمية المحلية

➤ بطاقة فيزا الدولية لبنك التنمية المحلية (الدفع المسبق): تمنح هذه البطاقة إلى أي زبون، لديه أو لا

حساب جاري بالعملة الصعبة أو بالدينار في شبابيك بنك التنمية المحلية. وهي مدعومة إما من حساب

بالعملة الصعبة أو بدفع نقود من العملة الصعبة في خزانة الوكالة خلال يوم طلب المقدم من طرف

المعني بالأمر، وتتمثل أهم مميزات هذه البطاقة:

- بطاقة الدفع المسبق تعمل على أساس التحميل التي يقوم به حاملها؛

- المبلغ المحدد لتحميل البطاقة الواحدة هو 1000 يورو شهريا؛
- يجب أن لا يتجاوز الحد الأقصى للعملة 500 يورو في الأسبوع؛
- تسمح بطاقة الدفع المسبق لحاملها القيام بعمليات الدفع والسحب على الموزعات الآلية للأموال (DAB) ونقاط البيع الإلكترونية 24 ساعة على مدار أيام الأسبوع ضمن جميع شبكة فيزا الدولية.
- تستعمل بطاقة فيزا للدفع المسبق على شبكة الإنترنت.
- **بطاقة فيزا الدولية الذهبية لبنك التنمية المحلية:** يتم إصدار بطاقة فيزا الدولية الذهبية إلى أي زبون صاحب حساب بالعملة الصعبة وبالدينار مفتوح في دفاتر بنك التنمية المحلية، وتتمثل أهم مميزات هذه البطاقة:
- تعمل على أساس توفر حساب الزبون؛
- إيداع مبلغ 5000 يورو يتم عن طريق البطاقة لضمان تسوية المعاملات الصادرة من قبل الزبون على حسابه بالعملة الصعبة؛
- إدارة هذه الودائع (ودائع وإرجاع) تعود على مدير الوكالة باعتباره المسؤول الشخصي والحصري على ذلك؛
- يجب أن لا يتجاوز الحد الأقصى للعمليات 1000 يورو في الأسبوع؛
- كما تستعمل بطاقة فيزا الذهبية على شبكة الإنترنت.
- د.7. التحويل السريع للأموال من الخارج إلى الجزائر (Money Gram): هي الشركة الرائدة عالميا في خدمة تحويل الأموال الدولية في أكثر من 150000 نقطة بيع بالتجزئة ضمن 170 بلدا وإقليما، وذلك من أجل توفير وسيلة آمنة وسريعة لاستقبال الأموال في جميع أنحاء العالم.
- د.8. تحويل المبالغ المالية الكبيرة عبر نظام (ARTS): تحويل المبالغ المالية الكبيرة عبر نظام (ARTS) هي خدمة الجزائرية للتسوية في الوقت الحقيقي، كما هو الحال بالنسبة لنظام الدفع الذي هو جزء من التحديث، وقد بدأ العمل بنظام (ARTS) في 08 فيفري 2006، وينطبق نظام (ARTS) على عمليات التحويل بالدينار فقط، ويستعمل نظام (ARTS) من قبل شبكة بنك التنمية المحلية عامة ما يسمح بتنفيذ التحويلات في فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام مع تأمين جميع العمليات، أما بالنسبة للزبائن فينحصر الأمر في التحويل المقوم بالدينار طبقا للشروط التالية:
- إذا كان المبلغ المحوّل أكبر من أو يساوي واحد مليون دينار، فإن العملية تمر بالضرورة عبر هذا النظام؛
- إذا كان المبلغ المحوّل أقل من واحد مليون دينار، يمكن للزبون (بمحض إرادته) جعل العملية تمر عبر هذا النظام.

وبالتالي لدى زبائن البنك أداة جديدة تسمح لهم بضمان تحويل الأموال بكل أمان وشفافية وسرعة للمستفيدين الذين لديهم حسابات بنكية جارية في البنوك الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن لهم أيضا الحصول عبر نفس النظام على تحويلات تصدر من قبل زبائن البنوك الأخرى.

2. تقديم بنك الجزائر الخارجي (BEA):

أ. تعريف ونشأة بنك الجزائر الخارجي (BEA):

تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 204/67 برأس مال قدره 24 مليون دينار، ليتم رفعه إلى 600 مليون دينار عام 1991 ثم إلى 24.5 مليار دينار في سنة 2001، ومقره الرئيسي موجود في الجزائر العاصمة، وبإمكانه إقامة وكالات وفروع بموافقة وزير المالية كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، وقد استعاد البنك الجزائر الخارجي تدريجيا نشاطات المؤسسة البنكية التالية:¹

- القرض الليوي في 01 أكتوبر 1967؛
- سوسيتي جينرال في 31 ديسمبر 1967؛
- بنك باركلي المحدود في 30 أبريل 1968؛
- قرض الشمال في 31 ماي 1968؛
- البنك الصناعي للجزائر والمتوسط في 31 ماي 1968.

وتحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي، حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير عام مساعد و ثلاث مستشارين، وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك وتمثيله تجاه الغير، ومنذ 1970 وبنك الجزائر الخارجي محل ثقة للقيام بجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك، شركة النقل البحري، شركات البناء الكبرى)، وبعد 21 سنة خبرة وبفضل تطبيق القانون رقم 88/01 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات المالية، قام بنك الجزائر الخارجي بتغيير صيغته وأصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم، مع المحافظة على هدفه الأساسي المسطر بموجب القانون المؤرخ في 1 أكتوبر 1967. ويملك بنك الجزائر الخارجي فرعين في الخارج هما:

- البنك الدولي العربي في باريس؛
- البنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية في أبوظبي.

¹ - الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر الخارجي (www.bea.dz) تاريخ المعاينة 2016/03/12 على الساعة 17:25.

ب. أهداف بنك الجزائر الخارجي

يسعى بنك الجزائر الخارجي لتحقيق الأهداف المتمثلة في تكوين محفظة تجارية بأموال الشركات خارج قطاع المحروقات مثل:¹

- تمويل مشاريع البناء والتعمير؛
- تمويل مشاريع الالكترونيات، شبكات الاتصالات والإعلام الآلي؛
- تمويل مشاريع النقل والخدمات الأخرى؛
- تمويل مشاريع الكيمياء، البترو كيمياء والصيدلة.

ج. وظائف بنك الجزائر الخارجي

تتمثل الوظائف التي يقوم بها بنك التنمية المحلية فيما يلي:²

- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى من خلال تمويل صفقات التصدير والاستيراد؛
- بالإضافة إلى تمويلاته الخاصة فإنه يتدخل بضمانه الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول أخرى؛
- يشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين القرض للتعامل الخارجي، ويمكن له أن يُكَلَّف بالتسيير أو المراقبة للصفقات مع الخارج؛
- يمكنه تنفيذ كل العمليات المصرفية الداخلية والخارجية التي تلائم موضوعه، وذلك في إطار القوانين سارية المفعول؛
- يمكنه إعادة تسيير المخازن العمومية والقيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية المتصلة بنشاط عمله؛
- يجمع الودائع ويقدم القروض على المدى القصير، المتوسط أو الطويل؛
- يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن لاسيما عمليات الصرف أو تحويل الأموال.

3. تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA):

أ. نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري (BNA):

لم يكن للجزائر نظام بنكي وطني بعد الاستقلال ولكن في نهاية 1962 قامت بتأسيس أول بنك وهو البنك المركزي الجزائري بتاريخ 1962/12/13، وتم إنشاء البنك الوطني الجزائري في إطار اعتماد الدولة الجزائرية على تأمين قطاع البنوك، وهذا بموجب الأمر رقم 66/178 المؤرخ في 1966/06/13، وهو أول بنك تجاري في الجزائر، وهو عبارة عن شركة اقتصادية مالية ذات أسهم ومؤسسة عمومية مقرها الاجتماعي

¹ - الموقع الالكتروني لبنك الجزائر الخارجي (www.bea.dz) تاريخ المعاينة 2016/03/12 على الساعة 17:25.

² - المرجع نفسه.

بشارع "شيكي فارا" بالعاصمة، وذات رأس مال يقدر بـ 41.6 مليار دينار وذلك بعد عملية الإصدار للأسهم مقدر حجمها بحوالي 27000 سهم بواقع مليون دينار للسهم، وذلك حسب الإحصائيات المعلنة بتاريخ جوان 2009 على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك، ويضم البنك حاليا 277 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية للاستغلال وأكثر من 31 وكالة رئيسية، ونظرا للإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها البنك الوطني الجزائري، وكذلك توفره على الحد الأدنى من الشروط التي سمحت له أن يكون أول بنك يسلم له الاعتماد من طرف البنك العالمي وهذا بتاريخ 1995/09/05.

وبالمراجعة والتحليل التاريخي للملكية بنك الجزائر الوطني نلاحظ أنه وبحلول عام 1990 تم وضع حد للمساهمات الخاصة في رأسمال البنك، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فان البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع طويلة وقصيرة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد ولجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة... الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.¹

ب. أهداف البنك الوطني الجزائري (BNA):

يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيق الأهداف المتمثلة في:²

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية؛
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الإصلاحات النقدية؛
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع... الخ؛
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي؛
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية؛
- تطبيق مخطط في منح القروض طبقا للمبادئ العامة؛
- تحسين التسيير وجعله أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة للتطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة مثل البطاقات التي تعمل بها البنوك فيما بينها (CIB)، وهي عبارة عن بطاقة سحب ما بين البنوك بالدينار الجزائري؛
- التوسع وإنشاء الفروع عبر جميع أنحاء الوطن ووكالات غير مختلف نقاط الولايات للاقتراب من الزبائن وكذا العمل على السير المحكم للموارد البشرية؛
- ضمان التمويل للمشاريع الاستثمارية؛

¹ - الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري (www.bna.dz) تاريخ المعاينة 2016/03/12 على الساعة 14:15.

² - المرجع نفسه.

- احترام البنك لقواعد الحذر المنصوص عليها في قانون النقد والقرض؛
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والاتصال كشبكة الاتصال (SWIFT)، وهي شبكة اتصال دولية تقوم بعدة عمليات منها المقايضة والتحويلات والتي لها اتصال 24/24 ساعة مع البنك المركزي الجزائري؛
- مضاعفة الرقابة على كل عمليات البنوك.

ج. وظائف البنك الوطني الجزائري (BNA):

حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا انه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي. بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 01-88 و 04-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 الصادر بتاريخ 21 جوان 1988 وقانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري. وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار "ب و ج" وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع تشي غيفارا وحددت مدته بـ 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:¹

✓ حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها من صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج"؛

✓ حصة من 351 إلى 700 مكتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم، المحروقات، الهيدروليك"؛

✓ حصة من 701 إلى 900 مكتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية"؛

✓ حصة من 901 إلى 1000 مكتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".

تمثل الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري في ظل أهدافه وإستراتيجيته فيما يلي:

- تنفيذ برامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير والمتوسط الأجل وفقا للأسس المصرفية؛
- إقراض المؤسسات الصناعية العامة والخاصة؛
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية لعملائه مع التزامه بعمليات الدفع؛
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المنشآت مع إعادة استثمارها؛
- متابعة وتصفية كل المشاكل المالية؛
- يلعب دور الوساطة في العمليات المالية بالبورصة؛
- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- قبول الودائع بكل إشكالها؛

¹ - الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري (www.bna.dz) تاريخ المعاينة 2016/03/12 على الساعة 14:15.

- إعطاء قروض وتسيقات بدون أو ضمانات؛
 - التدخل في العمل المصرف الآني أو الأجل؛
 - العمل كمراسل للبنوك الخارجية؛
 - الإمضاء، خصم وشراء أو أحد في محفظة كل الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية... الخ.
 - يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية؛
 - تمويل المؤسسات الجديدة لاسيما مشاريع الموجهة للقضاء على البطالة مثل مشاريع دعم وتشغيل الشباب بمختلف صيغها: (ANSEJ, ANGEM, CNAC)؛
 - يقوم بمنح قروض متوسطة وقصيرة أو طويلة الأجل بضمانات أو بدونها وكذلك القيام بعمليات الصرف.
- ويقسم البنك الوطني الجزائري إلى أربع مفتشيات جهوية تتواجد في كل من وهران، البليدة، اليبير وقسنطينة، كما انه يتكون من أربعة مديريات منها: مديرية المخاطر، مديرية التدقيق الداخلي، مديرية الرقابة الداخلية ومديرية الدراسات القانونية والمنازعات ويقسم وظائفه عبر خمسة أقسام عامة هي:
- **القسم الدولي:** يهتم بالعلاقات الدولية والتجارة الخارجية بما فيها من عمليات توثيقية وتدفقات مالية خارجية؛
 - **قسم التنظيم ونظام المعلومات:** يهتم بإعداد القوائم المالية وانتقال المعلومات... الخ؛
 - **قسم تسيير الوسائل المادية والموارد البشرية:** يهتم بالأشخاص والعلاقات الاجتماعية بما فيها من تكوين ومنح... الخ؛
 - **قسم الالتزامات:** يهتم بتمويل المؤسسات الكبرى والمتوسط والصغيرة وما تقدمه هذه الأخيرة من ضمانات.
 - **قسم الأشغال والنشاط التجاري:** يهتم بالمعاملات التجارية، الاتصال والتسويق.

ثانيا: تقديم البنوك التجارية الخاصة ميدان الدراسة (SGA)، (Al Salam)، (Al Baraka)

1. تقديم بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA):

يعتبر بنك سوسيتي جنرال من البنوك المعروفة عالميا، ولقد بدا نشاطه في الجزائر منذ زمن ليس بالبعيد حيث تم إنشاؤه عام 1999 ليبدأ نشاطه فعليا عام 2001، ويعد من اشد المنافسين في السوق الجزائري نظرا لما يتمتع به من خدمات ذات مستوى عالي من الجودة خاصة من جانب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. كما سوسيتي جنرال الجزائر إحدى الشركات التابعة لمجموعة سوسيتي جنرال، هي واحدة من أول البنوك الخاصة للاستثمار في السوق الجزائرية منذ عام 2000. لديها حاليا 85 فرعا منها ثمانية مراكز أعمال أو

مراكز تجارية مخصصة لزبائن القطاع التجاري. تقدم سوسيتي جنرال الجزائر مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات المصرفية لأكثر من 320000 عميل أفراد وشركات.¹

2. تقديم بنك السلام - الجزائر (Al Salam):

أ. نشأة وتعريف بنك السلام - الجزائر: مصرف السلام - الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية وفقا لأصالة الشعب الجزائري في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ الثامن من شهر جوان سنة ألفين وستة، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10، ليبدأ مزاوله نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا خدمات مصرفية مبتكرة، كما أن بنك السلام - الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، بحيث تلخص رسالة ورؤية وقيم مصرف السلام - الجزائر فيما يلي:²

- رسالة بنك السلام - الجزائر: اعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز في تحقيق أعلى نسبة في العائدات للعملاء والمساهمين على حد سواء.
- رؤية بنك السلام - الجزائر: الريادة في مجال الصيرفة الشاملة وذلك بتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة ومواكبة للتطور التكنولوجي.
- قيم بنك السلام - الجزائر: تتمثل قيم مصرف السلام - الجزائر فيما يلي:
 - التميز: مصرف السلام - الجزائر يتبنى التميز كثقافة جماعية وفردية، يسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما يقوم به من الأعمال، بحيث يعد ذلك دافعا لتحقيق أهداف البنك؛
 - الالتزام: يشعر مصرف السلام - الجزائر بالمسؤولية وعمله للاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمتنوعة من قبل متعاملي البنك وزملائه؛
 - التواصل: جعل مصرف السلام - الجزائر من التواصل الداخلي والخارجي أهم أولوياته لإدراكه أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل الخدمات لعملائه.
- ب. منتجات وخدمات بنك السلام - الجزائر: يقترح مصرف السلام - الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة، ويحرص على حسن تقديمها للمتعاملين في عدة مجالات منها:
 - ✓ عمليات التمويل: مصرف السلام - الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية والاحتياجات الجارية في مجال الاستغلال باقتراح عدة صيغ تمويلية منها:

¹ - الموقع الإلكتروني لبنك سوسيتي جنرال (www.societegenerale.dz) تاريخ المعاينة 2016/03/12 على الساعة 15:30.

² - الموقع الإلكتروني لبنك السلام (www.alsalamalgeria.com) تاريخ المعاينة 2016/03/12 على الساعة 18:40.

- مراجعة للآمر بشراء؛
- الإيجار والإيجار المنتهي بالتمليك؛
- مشاركة؛
- استصناع؛
- سلم... إلخ.
- ✓ **التجارة الخارجية:** مصرف السلام - الجزائر يضمن للعملاء تنفيذ عمليات التجارة الدولية دون تأخير باقتراح خدمات سريعة وفعالة من وسائل الدفع على المستوى الدولي الاعتمادات المستندية، التعهدات خطابات الضمان البنكية.
- ✓ **الاستثمار والادخار:** يهدف تنمية رأس مال العملاء واستثمار فائض السيولة لديهم للاستفادة من أفضل شروط السوق المصرفي يقترح مصرف السلام - الجزائر على متعامليه حلول جذابة وآمنة من خلال:

- اكتتاب سندات الاستثمار؛
- فتح دفتر التوفير (أمني)؛
- حسابات الاستثمار.
- ✓ **الخدمات:** يضع مصرف السلام - الجزائر تحت تصرفك خدمات تتوافق ومعايير مصرفية معاصرة وخبرات مبتكرة مثلاً:
- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛
- الخدمات المصرفية عن بعد (السلام مباشر)؛
- خدمة المايل سويفت (سويفت)؛
- بطاقة الدفع الالكترونية (آمنة)؛
- خزانات الأمانات (أمان)؛
- ماكينات الدفع الآلي؛
- ماكينات الصراف الآلي.

3. تقديم بنك البركة - الجزائر (Al Baraka):

- أ. نشأة وتعريف بنك البركة - الجزائر (Al Baraka): بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، أنشئ في 20 ماي 1991 برأس مال الاجتماعي قدره 500 مليون دج، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، المساهمون في رأسماله هم:¹
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)؛

¹ - الموقع الالكتروني لبنك البركة - الجزائر (www.albaraka-bank.com) تاريخ المعاينة 2016/03/12 على الساعة 17:35.

- شركة دلة البركة (السعودية).

كما أن بنك البركة الجزائر هو بنك مسير بموجب أحكام القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، وهو بنك مرخص بالقيام بالأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

وتتمثل أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائر فيما يلي:¹

- 1991: تأسيس بنك البركة الجزائر؛
- 1994: الاستقرار والتوازن المالي للبنك؛
- 1999: لمساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة والأمان؛
- 2000: المرتبة الأولى بين البنوك ذات رأس المال الخاص؛
- 2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد؛
- 2006: زيادة رأس مال البنك إلى 2500 مليون دج؛
- 2009: زيادة ثانية في رأس مال البنك إلى 10 مليار دج.

ب. مبادئ عمل بنك البركة الجزائر:

بعيدا عن التقوقع في دائرة الوساطة المالية الصرفة، فإن البنك الإسلامي وفضلا عن الدور المالي الذي تحكمه اتفاقية تحديد الشروط المالية، كالمبلغ ومدة الالتزام وتحديد خط التمويل، ويلعب دورا تجاريا هاما بتدخله في نشاطات الإنشاء والتمويل وتسويق الثروات، وحين يلعب البنك الإسلامي هذا الدور فغنه يلعبه بصفته شريكا وطرفا في العمل، ضمن اتفاقية تجارية تحدد كفاءات المعاملة، والعملية المجرة في إطار خط التمويل المذكور وضمن الإطار يعد البنك:²

- مالكا مشتركا في حالة التمويل بالمضاربة و المشاركة؛
- مؤديا للخدمة في عملية تجارية أو إيجار عین تم اقتناؤها مسبقا من قبله، وذلك في حالة المراجعة والتمويل بالإيجار (التمويل الإيجاري أو الإيجار المنتهي بالتمليك)، أو التمويل بالسلم أو الاستصناع للتجهيزات أو العقارات من قبله أو من قبل الغير.
- إن هامش الربح الذي يتقاضاه البنك الإسلامي يعتبر مشروعا من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

¹ - الموقع الإلكتروني لبنك البركة - الجزائر (www.albaraka-bank.com) تاريخ المعاينة 2016/03/12 على الساعة 17:35.

² - المرجع نفسه.

المبحث الثاني: عرض عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية العمومية خلال الفترة (2001-2015)
من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على القوائم المالية خلال الفترة (2001-2015)
الخاصة بالبنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة متمثلة في كل من:

1. بنك التنمية المحلية (*La Banque de Développement Local*) ويرمز له بالرمز (BDL)؛
 2. بنك الجزائر الخارجي (*La Banque Extérieure d'Algérie*) ويرمز له بالرمز (BEA)؛
 3. البنك الوطني الجزائري (*La Banque Nationale Algérienne*) ويرمز له بالرمز (BNA).
- حيث تحصلنا على القوائم المالية لهذه البنوك بعدة طرق كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): طريقة الحصول على القوائم المالية للبنوك العمومية ميدان الدراسة

البنك	السنة المالية	طريقة الحصول على القوائم المالية
بنك التنمية المحلية (BDL)	2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.	مصادر من المديرية العامة للمحاسبة والمراجعة بالجزائر العاصمة في شكل معلومات مبعثرة تم تجميعها وتبويبها بالتناسب ومتطلبات العمل المطلوب.
	2009، 2010، 2011	التحميل من الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك.
	2012، 2013، 2014، 2015.	مصادر من المديرية الجهوية للاستغلال بسور الغزلان عن طريق معلومات في ملف Excel مرسل بالبريد الإلكتروني.
بنك الجزائر الخارجي (BEA)	2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009	مصادر من المديرية العامة للمحاسبة والمراجعة بالجزائر العاصمة في شكل معلومات مبعثرة تم تجميعها وتبويبها للتناسب ومتطلبات العمل المطلوب.
	2010، 2011، 2012، 2013، 2014	التحميل من الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك.
	2015	مصادر من وكالة بنك الجزائر الخارجي ببوسعادة في شكل معلومات مبعثرة تم تجميعها لتناسب ومتطلبات التحليل.
البنك الوطني الجزائري (BNA)	2001، 2002، 2003، 2004	مصادر من وكالة البنك الوطني الجزائري ببوسعادة في شكل معلومات مبعثرة تم تجميعها لتناسب ومتطلبات التحليل.
	2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010	التحميل من الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك.
	2011، 2012، 2013، 2014، 2015	مصادر من المديرية العامة للمحاسبة والمراجعة بالجزائر العاصمة في شكل معلومات مبعثرة في ملف Word تم تجميعها وتبويبها للتناسب ومتطلبات العمل المطلوب.

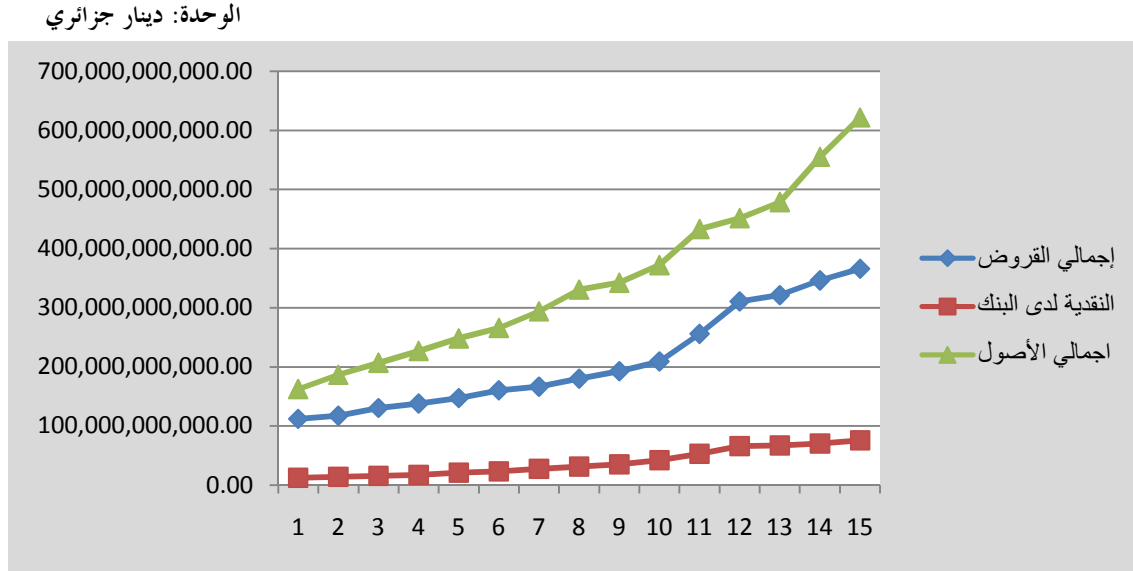
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجانب الميداني

وذلك بتحليل تطور بعض عناصر وبنود القوائم المالية (الأصول، الخصوم، عناصر جدول حسابات النتائج وقائمة خارج الميزانية) والتي ارتأينا أن لها علاقة وثيقة بأداء البنوك التجارية وكفيلة بتحليل أدائها،

أولاً: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك التنمية المحلية (BDL) خلال الفترة (2001-2015)
1. عرض تطور عناصر أصول الميزانية:

الشكل رقم (14):

تطور عناصر أصول الميزانية لبنك التنمية المحلية (BDL)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك التنمية المحلية (BDL)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الأصول قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 162 مليار دج) لتبلغ سنة 2015 قيمة (حوالي 621 مليار دج)، بنسبة نمو سنوية تقدر بحوالي 30% تقريباً، أما من ناحية التحليل العمودي لعناصر الأصول نلاحظ أن النقدية مثلت ما نسبته (07,45%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (12,16%) سنة (2015)، أما القروض بأنواعها فقد مثلت ما نسبته (69,01%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (58,79%) سنة (2015)، أما فيما يخص الأصول الثابتة أو التثبيتات فقد مثلت ما نسبته (07,82%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (18,26%) سنة (2015).

أما فيما يتعلق بإجمالي القروض نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعاً بشكل ملحوظ خلال ابتداء من سنة (2011) بقيمة (حوالي 255 مليار دج) وذلك راجع للسياسة الائتمانية التي يعتمد عليها البنك من جهة، وكذا فرض الدولة على البنوك التجارية تمويل مشاريع الدعم الخاصة بالشباب على غرار مشاريع (ANSEJ, ANGEM, CNAC) حيث كانت نسبة كل نوع من هذه القروض على سبيل المثال خلال الفترة 2007-2012 كما يلي:

الجدول رقم (03):

الوحدة: مليون دج

تطور حجم القروض الممولة لمشاريع (ANSEJ, ANGEM, CNAC) لبنك (BDL)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
23044	28600	10488	10131	3723	3195	ANSEJ
12345	14314	3243	1924	1270	1043	CNAC
1550	1075	646	699	417	404	ANGEM

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية (BDL)

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة حجم النقدية قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 12 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 75 مليار دج)، وذلك نظرا للسياسة التي يعتمد عليها البنك فيما يتعلق بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحبيات العملاء المتوقعة مما سينعكس إيجابا على ثقتهم في البنك، وهذا راجع إلى أن عدد الحسابات الجارية الخاصة بالعملاء قد عرف تطورا كبيرا خلال الفترة (1985-2012) كما يبين الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور عدد حسابات العملاء في بنك التنمية المحلية (BDL)

2015	2012	2011	2001	1990	1985	
1305564	1186896	1109349	804639	330042	99701	عدد حسابات العملاء

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية (BDL)

بالإضافة إلى قيام بنك التنمية المحلية بطرح للبطاقات الالكترونية الأمر الذي شجع الكثير من العملاء القيام بعمليات السحب والإيداع بدون عناء حيث أن عدد البطاقات الممنوحة خلال الفترة 2006-2012 كما هو مبين فيما يلي:

الجدول رقم (05): تطور عدد البطاقات الالكترونية الممنوحة للعملاء في بنك التنمية المحلية (BDL)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
110267	94078	76077	49442	36905	9178	عدد البطاقات الالكترونية

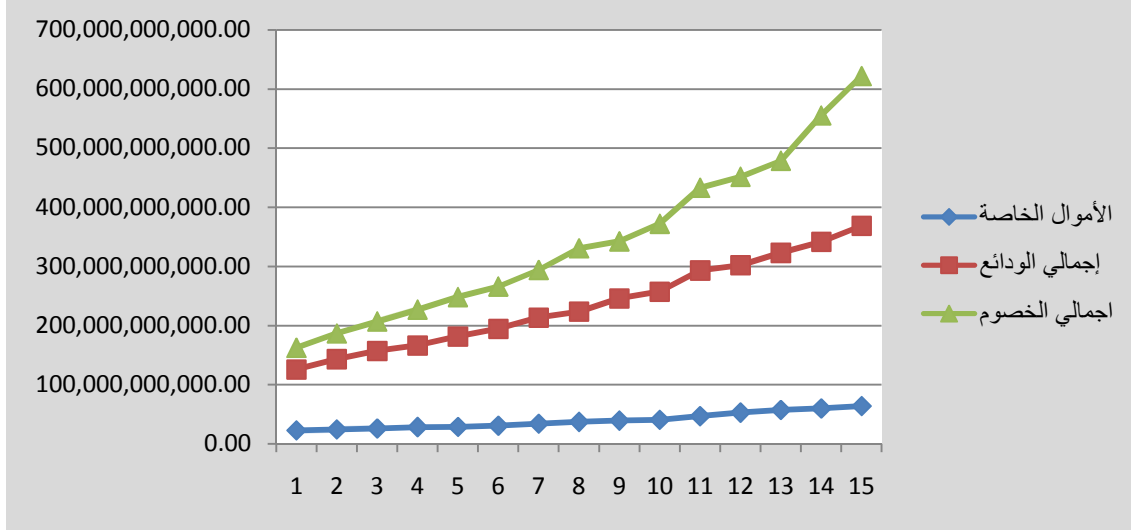
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية (BDL)

2. عرض تطور عناصر خصوم الميزانية:

الشكل رقم (15):

تطور حجم عناصر خصوم الميزانية لبنك التنمية المحلية (BDL)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك التنمية المحلية (BDL)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الأصول قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 162 مليار دج) لتبلغ سنة 2015 قيمة (حوالي 621 مليار دج)، بنسبة نمو سنوية تقدر بحوالي 30% تقريبا، أما من ناحية التحليل العمودي لعناصر الخصوم فقد مثلت الودائع بأنواعها ما نسبته (77,47%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (59,25%) سنة (2015)، أما الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (13,96%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (10,24%) سنة (2015)، أما فيما يخص نتيجة النشاط أو الربح الصافي بعد الضرائب فقد مثلت ما نسبته (0,18%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (0,42%) سنة (2015).

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن قيم كل من إجمالي الودائع والودائع تحت الطلب قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الودائع من قيمة (حوالي 125 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 368 مليار دج) سنة (2015)، كذلك ارتفعت قيمة الودائع تحت الطلب من قيمة (حوالي 99 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 348 مليار دج) سنة (2015)، وذلك راجع إلى سياسة استقطاب الودائع التي يعتمد عليها البنك وما تحويه من مزايا للمودعين.

أما بالنسبة للتحليل العمودي لما تمثله الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع عموما فقد مثلت الودائع تحت الطلب ما نسبته (79%) سنة (2001) من إجمالي الودائع، لتبلغ نسبة (94%) سنة (2015) من إجمالي الودائع، بمتوسط نسبة سنوي قدره (83%) وهو ما يعكس إستراتيجية بنك التنمية المحلية في تنويع محفظة

الودائع لديه لتفادي مخاطر السيولة من جهة وأيضاً تركيز البنك على الحسابات الجارية التي تمثل ودائع تحت الطلب من جهة أخرى.

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الأموال الخاصة لدى البنك قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 22 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 63 مليار دج)، وذلك راجع إلى سياسة الرفع من رأس مال البنك بتوزيع الأرباح وكذا تطبيق البنك لمبادئ الحيلة المفروضة من قبل البنك المركزي لاسيما ما أقرته لجنة بازل لكفاية رأس المال.

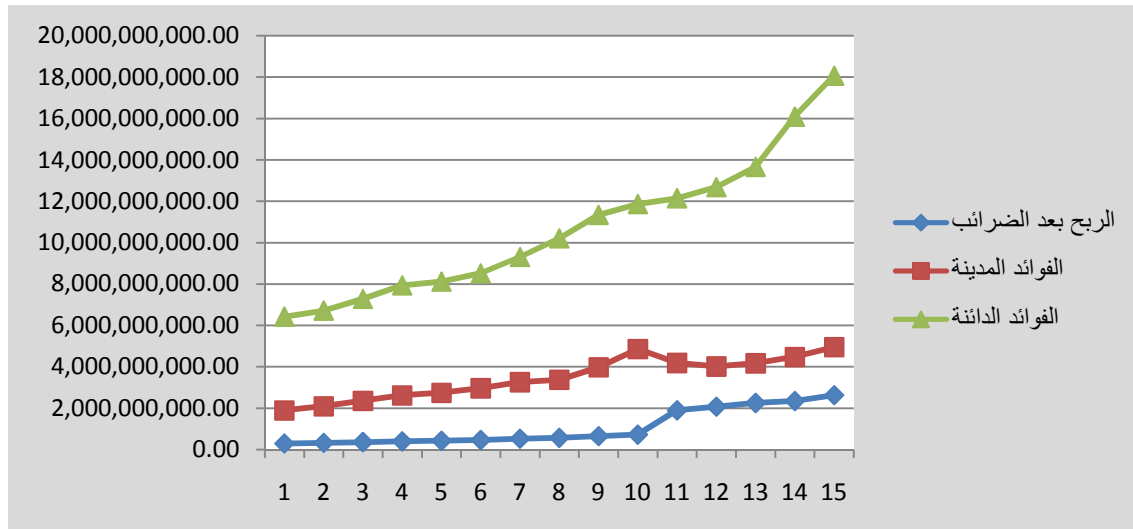
أما من ناحية التحليل العمودي لعناصر مجموعة الأموال الخاصة نلاحظ أن مؤونات الأخطار والأعباء قد مثلت ما نسبته (2,17%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (4,26%) سنة (2015)، أما رؤوس الأموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة فقد مثلت ما نسبته (4,25%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (8,25%) سنة (2015)، أما فيما يخص رأس المال فقد مثل ما نسبته (42,18%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، ليبلغ نسبة (40,39%) سنة (2015)، أما فيما يخص الاحتياطات فقد مثلت ما نسبته (8,63%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (10,49%) سنة (2015)، وباقي الحسابات الأخرى المكونة لمجموعة الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (42,77%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (36,61%) سنة (2015).

3. تحليل تطور عناصر جدول حسابات النتائج:

الشكل رقم (16):

تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك التنمية المحلية (BDL)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك التنمية المحلية (BDL)

فيما يتعلق بالفوائد الدائنة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 06 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 18

مليار دج) سنة (2015)، وهو ما انعكس إيجاباً على إيرادات البنك إجمالاً باعتبار أن الفوائد الدائنة والنواتج المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات النشاط البنكي.

أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت تذبذب ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 05 مليار دج) سنة (2010)، لتعود وتنخفض سنة (2011) إلى قيمة (حوالي 04 مليار دج) حيث استمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة (2012) لتبلغ قيمة (حوالي 04 مليار دج)، لتعاود الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى قيمة (حوالي 05 مليار دج) سنة (2015)، وهو ما انعكس على أعباء البنك إجمالاً باعتبار أن الفوائد المدينة والأعباء المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لأعباء النشاط البنكي.

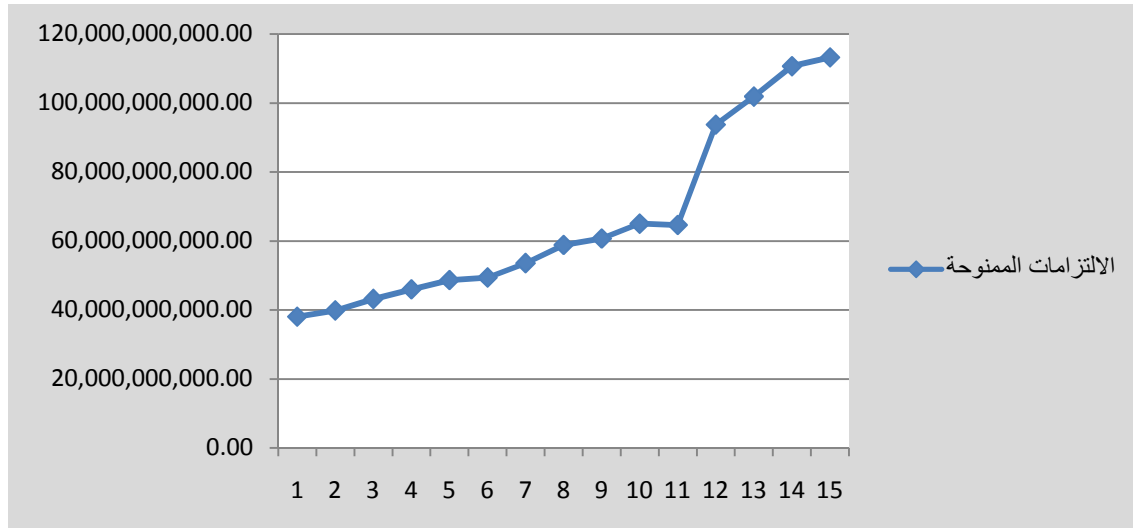
كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيم الربح الصافي بعد الضرائب قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال الفترة (2001-2010)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 03 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 07 مليار دج) سنة (2010)، ثم ترفع بشكل حاد خلال الفترة (2011-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 02 مليار دج) سنة (2011) إلى قيمة (حوالي 02 مليار ونصف دج) سنة (2015)، وذلك بسبب الارتفاع في فرق قيم إيرادات النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد الدائنة من جهة، وقيم أعباء النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد المدينة من جهة أخرى.

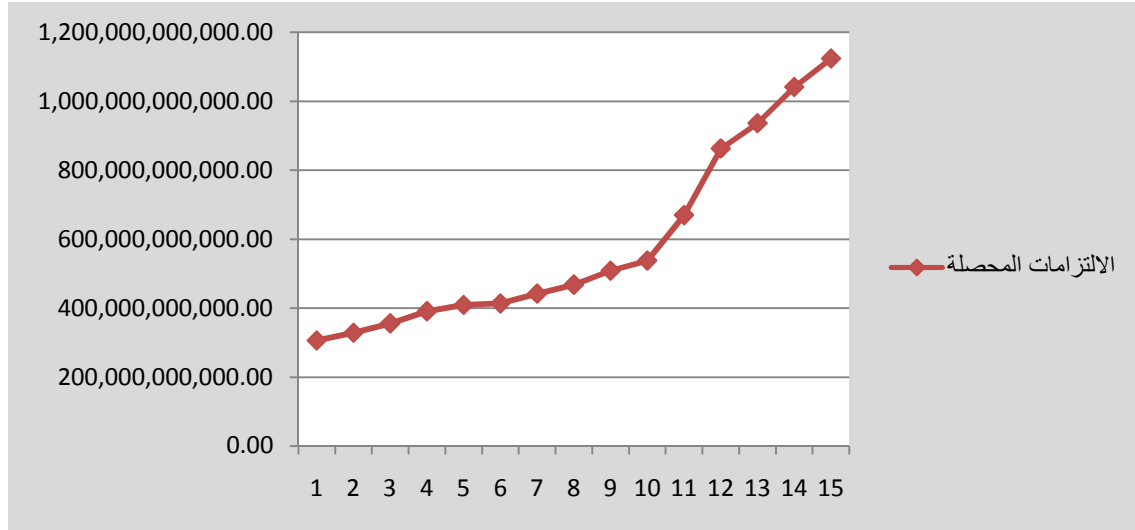
4. تحليل تطور عناصر قائمة خارج الميزانية:

الشكل رقم (17):

تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك التنمية المحلية (BDL)

الوحدة: دينار جزائري





المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك التنمية المحلية (BDL)

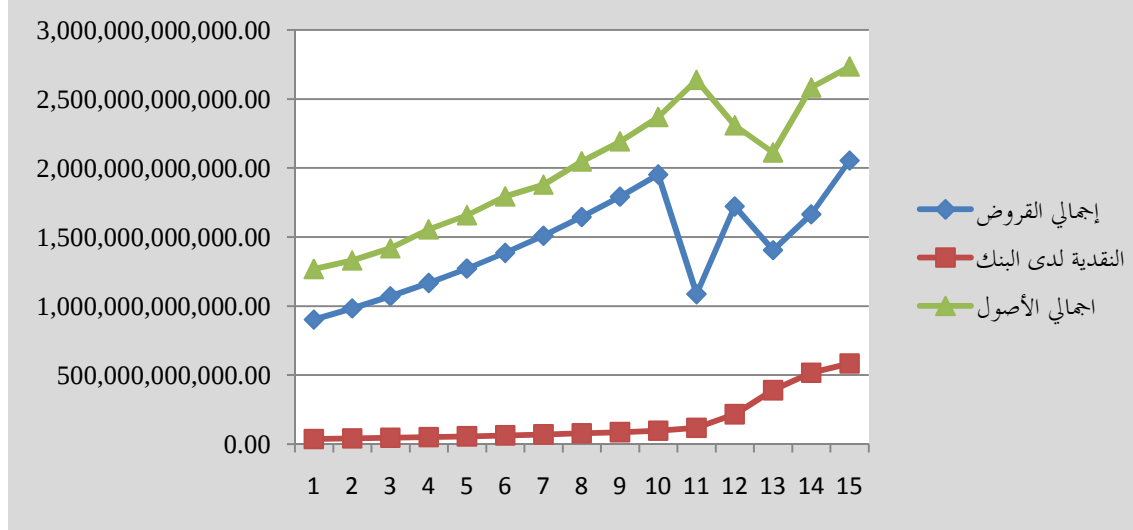
فيما يتعلق بالالتزامات الممنوحة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال فترة الدراسة (2001-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 38 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 113 مليار دج) سنة (2015)، حيث شملت كل من التزامات التمويل سواء لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة العملاء والمتمثلة أساساً من الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد، والتزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية أو بأمر من العملاء والمتمثلة أساساً في خطابات ضمان متعلقة بالصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ)، خطابات ضمان جمركية وغيرها، وكذا الالتزامات الممنوحة الأخرى أما فيما يتعلق بالالتزامات المحصلة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال فترة الدراسة (2001-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 305 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 1,122 مليار دج) سنة (2015)، حيث شملت الالتزامات المحصلة كلا من التزامات التمويل للمؤسسات المالية متمثلة أساساً في مقابل ضمانات الاعتمادات المستندية، التزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية متمثلة أساساً في مقابل ضمان حسن التنفيذ، مقابل ضمان استرجاع التسيقات ومقابل ضمان دخول عطاء، وكذا التزامات محصلة أخرى.

ثانيا: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي (BEA) خلال الفترة (2001-2015)
1. تطور عناصر أصول الميزانية:

الشكل رقم (18):

تطور حجم عناصر أصول الميزانية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الأصول قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال الفترة (2001-2011)، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي أكثر من مليار دج) لتبلغ سنة (2011) قيمة (حوالي مليارين ونصف دج)، لتعاود الانخفاض خلال السنتين (2012،2013) مسجلة ما قيمته (أكثر من حوالي مليارين دج) و(حوالي مليارين دج) على التوالي، لترتفع مرة أخرى قيمة أصول البنك خلال السنتين (2014،2015). بما قيمته (حوالي 2,58 مليار دج) و(حوالي 2,73 مليار دج) على التوالي، أما من ناحية التحليل العمودي لعناصر الأصول والخصوم نلاحظ أن النقدية قد مثلت ما نسبته (0,7%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (4,8%) سنة (2015)، أما القروض بأنواعها فقد مثلت ما نسبته (71%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (75%) سنة (2015)، أما فيما يخص الأصول الثابتة أو التثبيتات فقد مثلت ما نسبته (6%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (3%) سنة (2015).

أما فيما يتعلق بإجمالي القروض نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنها عرفت تذبذبا بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمتها من سنة (2001) مسجلة ما قيمته (حوالي 901 مليار دج) إلى غاية سنة (2010). بما قيمته (حوالي مليارين دج)، لتخضع سنة (2011) مسجلة ما قيمته (حوالي 1,085 مليار دج)، لترتفع سنة (2012) مسجلة قيمة (حوالي 1,720 مليار دج)، لتعاود الانخفاض في (2013) مسجلة قيمة (1,403,877,300,000 دج)، لترتفع مرة أخرى خلال السنتين (2014، 2015) مسجلة

القيم (حوالي مليار ونصف دج) و(حوالي 02 مليار دج) على التوالي. أما من ناحية التحليل العمودي للقروض حسب كل نوع فكانت نسبة كل نوع من أنواع القروض خلال الفترة (2000-2015) كما يلي:

الجدول رقم (06): تطور نسبة القروض حسب النوع في بنك الجزائر الخارجي (BEA)

2015	2010	2005	2000	
%64,61	%68,60	%75,37	%78,28	قروض قطاع المؤسسات الكبرى
%31,08	%27,46	%20,18	%18,59	قروض قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
%04,31	%03,93	%04,45	%03,13	قروض قطاع الأفراد والعائلات

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معومات من الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

وذلك راجع للسياسة الائتمانية التي يعتمد عليها البنك من جهة، وكذا فرض الدولة على البنوك التجارية تمويل مشاريع الدعم الخاصة بالشباب على غرار مشاريع (ANSEJ, ANGEM, CNAC) حيث كانت نسبة هذا النوع من هذه القروض الذي يدخل ضمن قروض قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يبرر ارتفاع النسبة من (20,18%) سنة (2005) إلى النسبة (27,46%) سنة (2010) وهي الفترة التي انطلق فيها تمويل الحكومة لمشاريع دعم وتشغيل الشباب.

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن قيمة حجم النقدية لدى البنك قد عرفت ارتفاع بشكل ضعيف نوعا ما خلال الفترة (2001-2011)، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 12 مليار دج) لتبلغ سنة (2011) قيمة (حوالي 75 مليار دج)، لترتفع بشكل ملحوظ جدا ابتداء من سنة (2012) مسجلة قيمة (حوالي 75 مليار دج)، لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 76 مليار دج)، وذلك نظرا للسياسة التي يعتمد عليها البنك فيما يتعلق بتوفير بطاقة البترين التي تم تبنيها من قبل الإدارات المركزية والجماعات المحلية وحتى المؤسسات في كل الفروع تقريبا وبدون استثناء، وذلك باعتبار أن مؤسسة نفطال توطن لحساباتها ورقم أعمالها في بنك الجزائر الخارجي، حيث عرف المنتج البنكي بطاقة البترين صعودا مستمر وتوسعا جد معتبر حسب تصنيفات الزبائن المستهدفة من قبل البنك، حيث تبين الإحصائيات على سبيل المثال أن مجموع محطات البترين المغطاة بهذا المنتج خلال سنة (2010) بلغ (1376) محطة من بينها (335) ذات تسيير مباشر مملوكة لشركة نفطال، و (1041) محطة يمتلكها القطاع الخاص، حيث تم استخدام (3582) جهاز في شبكة نفطال التي تغطي كل ولايات الوطن، وذلك بتوفير (43) آلة نفطال مجهزة بحواسيب الدف الإلكتروني مقدمين بذلك نفس الخدمة الموجودة على مستوى وكالات بنك الجزائر الخارجي، ليلبلغ عدد البطاقات المتداولة إلى غاية سنة (2010) عدد (42492) بطاقة، بالإضافة إلى ذلك فقد قام البنك بتوظيف هذه الخدمة في محطات نفطال على مستوى طريق شرق- غرب، حيث أن التطور المتواصل في المعلوماتية من شأنه أن يساهم في تمويل هذه الأخيرة بوسائل الدفع العصرية، وبعادات الأحجام في محطات الحواسيب المتوفرة.

أما فيما يتعلق بحجم شبه النقدية يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا مستمر ولكن بشكل ضعيف خلال الفترة (2001-2011)، ليرتفع حجم شبه النقدية ابتداء من سنة (2012) بشكل

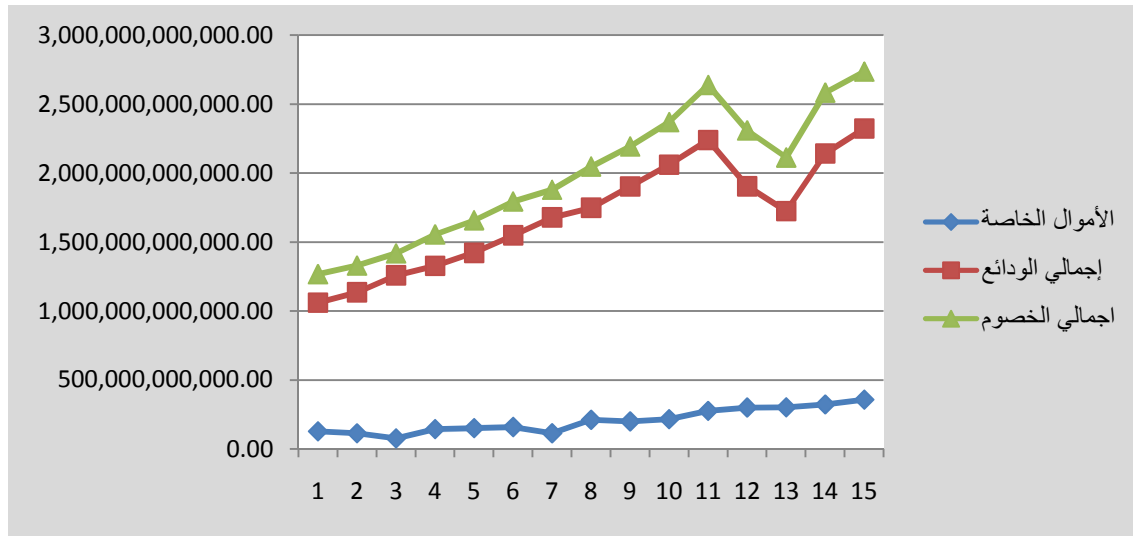
ملحوظ، وذلك بسبب توسيع استخدام بطاقات الدفع الالكتروني (CIB) حيث ارتفع مجموع هذه البطاقات على سبيل المثال من (75966) بطاقة سنة (2009) إلى (95296) سنة (2010). بمجموع عمليات بلغ (810106) عملية محققا حجم مبالغ مقدر بحوالي (967,550,195 دج).

2. تحليل تطور عناصر خصوم الميزانية:

الشكل رقم (19):

تطور حجم عناصر خصوم الميزانية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الخصوم قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال الفترة (2001-2011)، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 1,266 مليار دج) لتبلغ سنة (2011) قيمة (حوالي 2,636 مليار دج)، لتعاود الانخفاض خلال السنتين (2012،2013) مسجلة ما قيمته (حوالي 2,307 مليار دج) و(حوالي 2,111 مليار دج) على التوالي، لترتفع مرة أخرى قيمة خصوم البنك خلال السنتين (2014،2015) بما قيمته (حوالي 2,581 مليار دج) و(حوالي 2,733 مليار دج) على التوالي، أما من ناحية التحليل العمودي لعناصر الخصوم فقد مثلت الودائع بأنواعها ما نسبته (84%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (85%) سنة (2015)، أما الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (0,099%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (13,05%) سنة (2015)، أما فيما يخص نتيجة النشاط أو الربح الصافي بعد الضرائب فقد مثلت ما نسبته (0,0055%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (0,012%) سنة (2015).

كما أن قيمة إجمالي الودائع قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر وملحوظ خلال الفترة (2001-2011)، حيث ارتفعت من قيمة (حوالي 1,059 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 2,236 مليار دج) سنة (2001)، لتتخفف لتبلغ قيمة (حوالي 1,902 مليار دج) و(حوالي 1,722 مليار دج) خلال سنة

(2012) و(2013) على التوالي، لتعاود الارتفاع لتبلغ قيمة (حوالي 2,320 مليار دج) سنة (2015). كذلك ارتفعت قيمة الودائع تحت الطلب بشكل مستمر ومتذبذب، حيث ارتفعت من قيمة (حوالي 612 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 1,213 مليار دج) سنة (2015)، أما من ناحية التحليل العمودي للودائع حسب كل نوع فكانت نسبة كل نوع من أنواع الودائع خلال الفترة (2000-2015) كما يلي:

الجدول رقم (07): تطور نسبة الودائع حسب العملاء في بنك الجزائر الخارجي (BEA)

2015	2010	2005	2000	
%71,43	%80,61	%82,41	%85,69	ودائع قطاع المؤسسات الوطنية
%21,46	%13,65	%14,62	%16,78	ودائع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
%04,31	%05,73	%02,97	%02,47	ودائع قطاع الأفراد والعائلات

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معومات من الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

يرجع انخفاض نسبة ودائع قطاع المؤسسات الوطنية في بنك الجزائر الخارجي إلى انخفاض حصة موارد شركة سوناطراك، حيث انخفضت من نسبة (85%) سنة (2000) إلى نسبة (75%) سنة (2005)، لتبلغ في نهاية سنة (2010) نسبة (52%)، ومع انتعاش سوق النفط والزيادة الناجمة عن ذلك ارتفعت النسبة لتبلغ (67%) سنة (2015).

والجدير بالإشارة هنا إلى أن هذه التغيرات في نسب الودائع حسب العملاء هي نتيجة لتنوع الأنشطة المسخرة عبر إستراتيجية بنك الجزائر الخارجي، خلال السنوات الأخيرة نحو تصنيفات العملاء بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، قام البنك بتعزيز حصته التجارية في قطاع المؤسسات الكبرى خارج قطاع المحروقات بسبب تذبذب أسعار النفط ومشتقاته، كما نشير هنا إلى أن مساهمة قطاع الأفراد والعائلات قد عرفت ارتفاعا ملحوظ تجاوز الضعف ابتداء من سنة (2005).

أما بالنسبة للتحليل العمودي لما تمثله الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع عموما فقد مثلت الودائع تحت الطلب ما نسبته (57,82%) سنة (2001) من إجمالي الودائع، لتبلغ نسبة (52,27%) سنة (2015) من إجمالي الودائع، بمتوسط نسبة سنوي قدره (61,43%) وهو ما يعكس إستراتيجية بنك الجزائر الخارجي في تنويع محفظة الودائع لديه لتفادي مخاطر السيولة من جهة، وأيضا تركيز البنك على الحسابات الجارية التي تمثل ودائع تحت الطلب من جهة أخرى.

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الأموال الخاصة لدى البنك قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 125 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 356 مليار دج)، مسجلة خلال هذه الفترة الانخفاض فقط خلال السنوات (2003)، (2007) و(2009) مسجلة القيم (حوالي 75 مليار دج)، (حوالي 112 مليار دج) و(حوالي 198 مليار دج) على التوالي، حيث أن الارتفاع في الأموال الخاصة بعد سنة (2010) راجع إلى سياسة الرفع من رأس المال

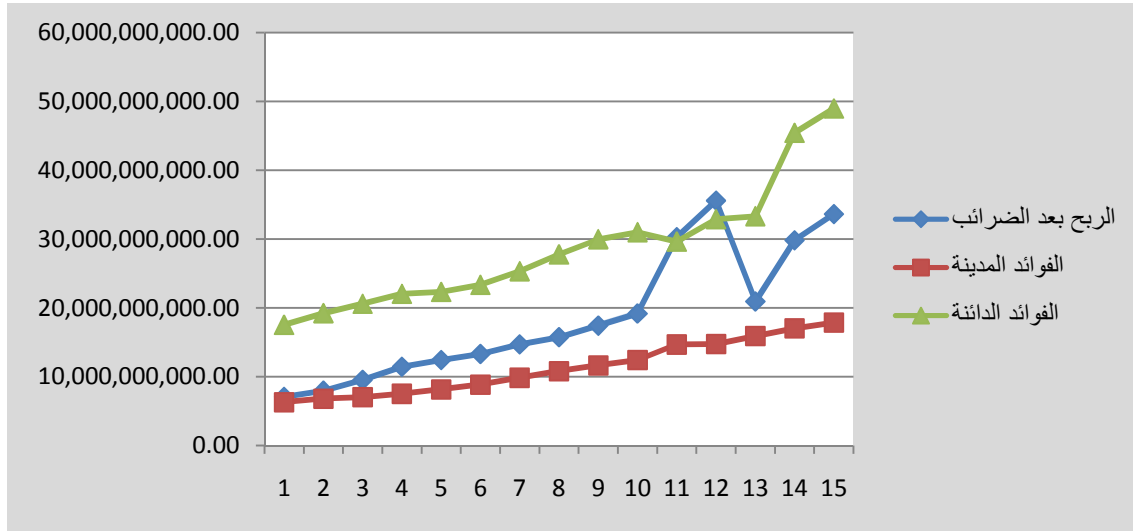
بتوزيع الأرباح، حيث تم رفع رأس مال البنك من القيمة (حوالي 24 مليار دج) سنة (2010)، إلى القيمة (حوالي 76 مليار دج) سنة (2011) ثم إلى قيمة (حوالي 100 مليار دج) خلال سنة (2013). أما من ناحية التحليل العمودي لعناصر مجموعة الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن مؤونات الأخطار والأعباء قد مثلت ما نسبته (03,14%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (01,92%) سنة (2014)، أما رؤوس الأموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة فقد مثلت ما نسبته (04,21%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (8,25%) سنة (2014)، أما فيما يخص رأس المال فقد مثل ما نسبته (25,78%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، ليبلغ نسبة (31,08%) سنة (2014)، أما فيما يخص الاحتياطات فقد مثلت ما نسبته (21,18%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (19,29%) سنة (2014)، وباقي الحسابات الأخرى المكونة لمجموعة الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (45,94%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (41,94%) سنة (2014).

3. تطور عناصر جدول حسابات النتائج:

الشكل رقم (20):

تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيم الفوائد الدائنة قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 17 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 33 مليار دج) سنة (2013)، ثم ارتفعت بشكل كبير ابتداء من سنة (2014) حيث بلغت قيمة (حوالي 45 مليار دج)، لتبلغ ما قيمته (حوالي 49 مليار دج) سنة (2015)، وهو ما انعكس إيجابا على إيرادات البنك إجمالا باعتبار أن الفوائد الدائنة والنواتج المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات النشاط البنكي، خصوصا أن بنك الجزائر

الخارجي يمتلك محفظة قروض معتبرة كما سبق وأشرنا، لاسيما الموجهة للمؤسسات الوطنية أو الصغيرة والمتوسطة وكذا قطاع الأفراد والعائلات.

أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر ولكن بشكل ضعيف خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 6 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 17 مليار دج) سنة (2015)، وهو ما انعكس على أعباء البنك إجمالا باعتبار أن الفوائد المدينة والأعباء المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لأعباء النشاط البنكي، خصوصا أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك محفظة موارد أو ودائع معتبرة كما سبق وأشرنا، لاسيما المجمعة من المؤسسات الكبرى أو الصغيرة والمتوسطة وكذا قطاع الأفراد والعائلات.

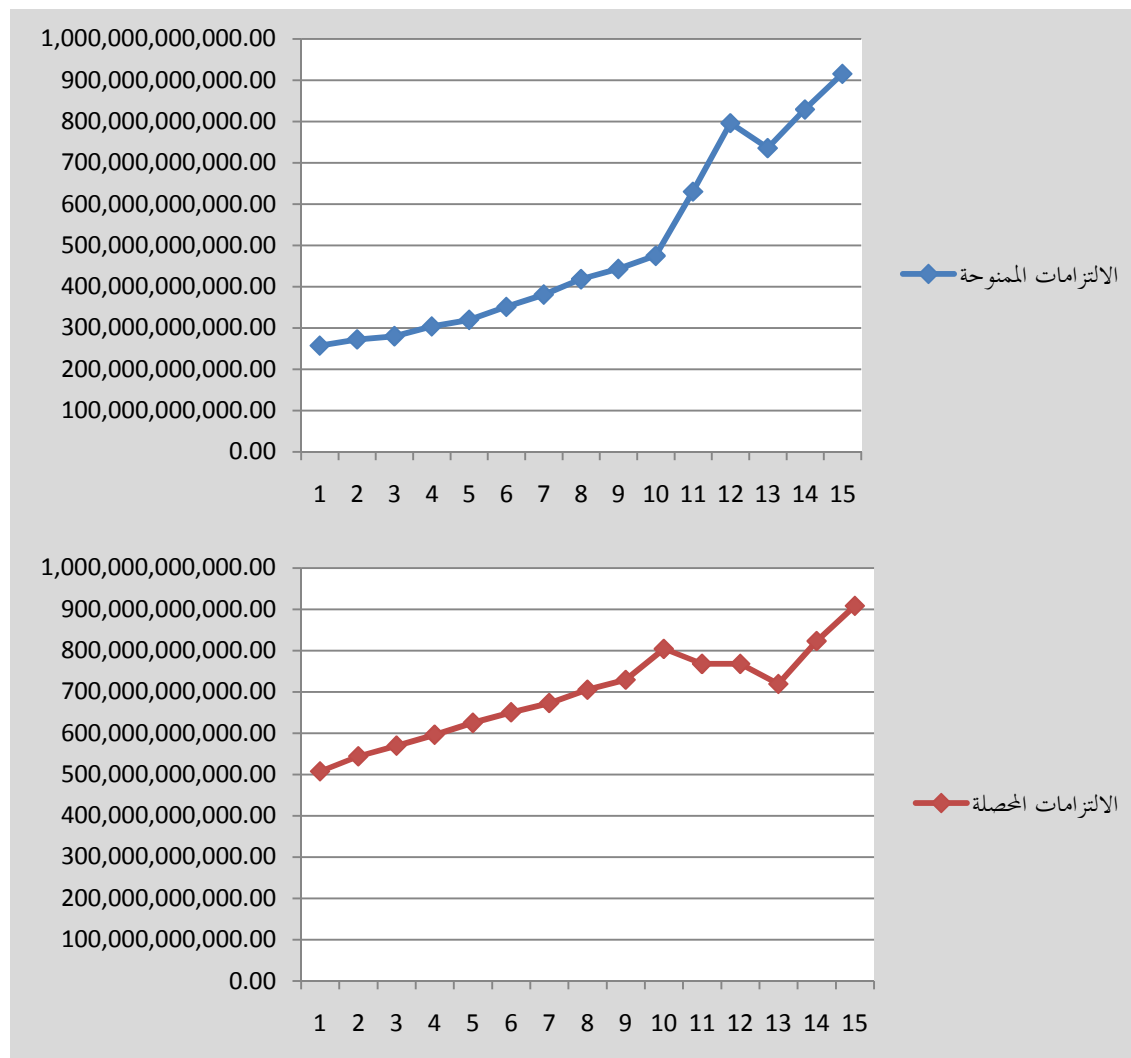
كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيم الربح الصافي بعد الضرائب قد عرف ارتفاعا بشكل مستمر خلال الفترة (2001-2010)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 7 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 19 مليار دج) سنة (2010)، ثم ترفع بشكل حاد خلال الفترة (2011-2012)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 30 مليار دج) سنة (2011) إلى قيمة (حوالي 35 مليار دج) سنة (2012)، لينخفض بعدها الربح الصافي بعد الضرائب إلى قيمة (حوالي 20 مليار دج) سنة (2013)، ليعاود الارتفاع خلال باقي الفترة محققا ما قيمته (حوالي 33 مليار دج) سنة (2015)، وذلك بسبب الارتفاع في فرق قيم إيرادات النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد الدائنة من جهة، وقيم أعباء النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد المدينة من جهة أخرى.

4. تحليل تطور عناصر قائمة خارج الميزانية:

الشكل رقم (21):

تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

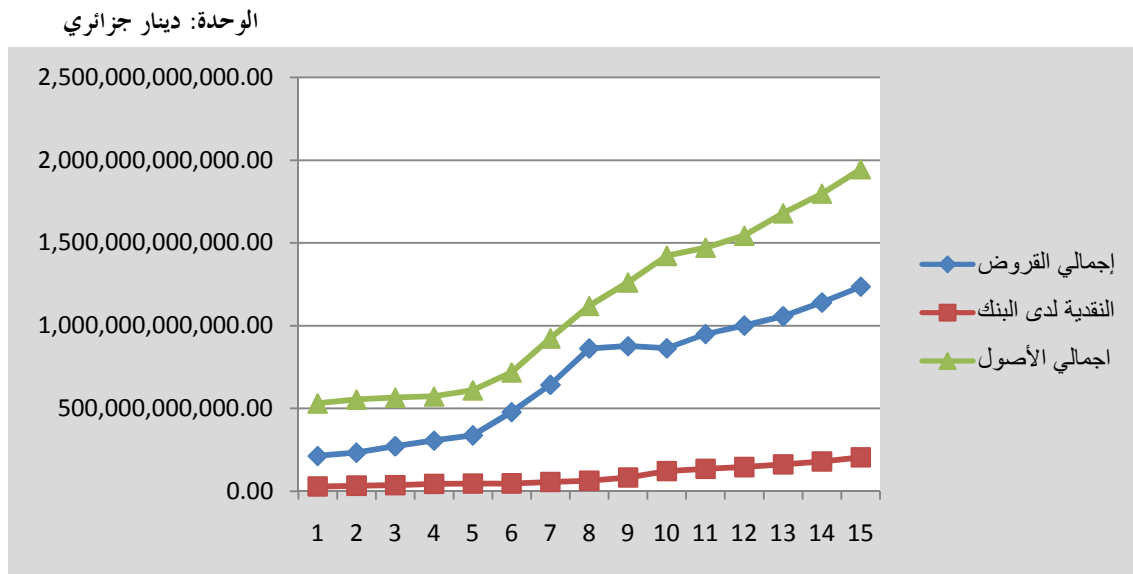
فيما يتعلق بالالتزامات الممنوحة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة (2001-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (257 حوالي مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 915 مليار دج) سنة (2015)، حيث شملت كل من التزامات التمويل سواء لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة العملاء والمتمثلة أساسا من الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد، والتزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية أو بأمر من العملاء والمتمثلة أساسا في خطابات ضمان متعلقة بالصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ)، خطابات ضمان جمركية وغيرها، وكذا الالتزامات الممنوحة الأخرى أما فيما يتعلق بالالتزامات المحصلة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة (2001-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 507 مليار دج) سنة

(2001) إلى قيمة (حوالي 908 مليار دج) سنة (2015)، حيث شملت الالتزامات المحصلة كلا من التزامات التمويل للمؤسسات المالية متمثلة أساسا في مقابل ضمانات الاعتمادات المستندية ، التزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية متمثلة أساسا في مقابل ضمان حسن التنفيذ، مقابل ضمان استرجاع التسيقات ومقابل ضمان دخول عطاء، وكذا التزامات محصلة أخرى.

ثالثا: دراسة تطور عناصر القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2001-2015)
1. تحليل تطور عناصر أصول الميزانية:

الشكل رقم (22):

تطور حجم عناصر أصول الميزانية للبنك الوطني الجزائري (BNA)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الأصول قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 529 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 1,944 مليار دج)، بنسبة نمو سنوية تقدر بحوالي 16% تقريبا، أما من ناحية التحليل العمودي بالنسبة لعناصر الأصول فقد مثلت النقدية ما نسبته (05,49%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (11,66%) سنة (2015)، أما القروض بأنواعها فقد مثلت ما نسبته (40,16%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (70,45%) سنة (2015)، أما فيما يخص الأصول الثابتة أو التثبيتات فقد مثلت ما نسبته (55,67%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (08,70%) سنة (2015).

أما فيما يتعلق بإجمالي القروض نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل ملحوظ ابتداء من القيمة (حوالي 212 مليار دج) سنة (2001) إلى القيمة (حوالي 876 مليار دج) سنة (2009)، لتستقر قيمة القروض ومختلف التوظيفات المالية والنقدية الأخرى خلال الفترة (2010-2012) عند قيمة تقدر بـ (حوالي 1,000 مليار دج)، لترتفع قيمة القروض مرة أخرى ابتداء من سنة (2013) من

القيمة (حوالي 1,057 مليار دج)، لتبلغ سنة (2015) القيمة (حوالي 1,235 مليار دج). وبالنسبة للتحليل العمودي لعناصر القروض ومختلف التوظيفات المالية الأخرى في البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة نجد ما يلي:

الجدول رقم (08): تطور نسبة القروض حسب النوع في البنك الوطني الجزائري (BNA)

2015	2010	2005	2000	
%13,61	%12,95	%05,52	%02,69	قروض المؤسسات المالية
%85,48	%86,56	%86,25	%91,04	قروض العملاء
%0,91	%0,47	%08,21	%06,27	توظيفات أخرى ذات عائد ثابت

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري (BNA)

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة القروض الممنوحة للمؤسسات المالية قد ارتفعت بشكل مستمر خلال الفترة (2000-2015) وذلك راجع لحجم المشاريع التي احتوتها المخططات التنموية خلال نفس الفترة، على اعتبار أن معظم المؤسسات الوطنية موطنة لحساباتها الدائنة والمدينة لدى البنك الوطني الجزائري لاسيما مؤسسات المقاولات والأشغال العمومية.

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة حجم النقدية لدى البنك قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 29 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 204 مليار دج)، وذلك نظرا للسياسة التي يعتمد عليها البنك فيما يتعلق بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحبوات العملاء المتوقعة مما سينعكس إيجابا على ثقتهم في أداء البنك.

أما بالنسبة للتحليل العمودي لعناصر النقدية في البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة، من خلال تحليل نسبة كل صنف من عملاء البنك فيما يخص السحوبات أو الإيداعات النقدية التي تتم على مستوى وكالات البنك الوطني الجزائري حيث كانت نسب المساهمة كما يلي:

الجدول رقم (09): نسبة التدفقات النقدية حسب أصناف العملاء البنك الوطني الجزائري (BNA)

2015		2010		2005		2000		
إيداع	سحب	إيداع	سحب	إيداع	سحب	إيداع	سحب	
%07,36	%04,81	%04,18	%06,09	%05,72	%04,71	%06,19	%05,32	قطاع الأفراد
%09,17	%09,89	%11,03	%09,16	%09,21	%10,28	%08,41	%08,59	قطاع المهنيين
%12,08	%12,05	%13,45	%13,54	%16,42	%14,48	%16,02	%12,71	قطاع المؤسسات (PMI/PME)
%71,39	%73,25	%71,34	%71,21	%68,65	%70,53	%69,38	%73,38	قطاع المؤسسات الكبرى

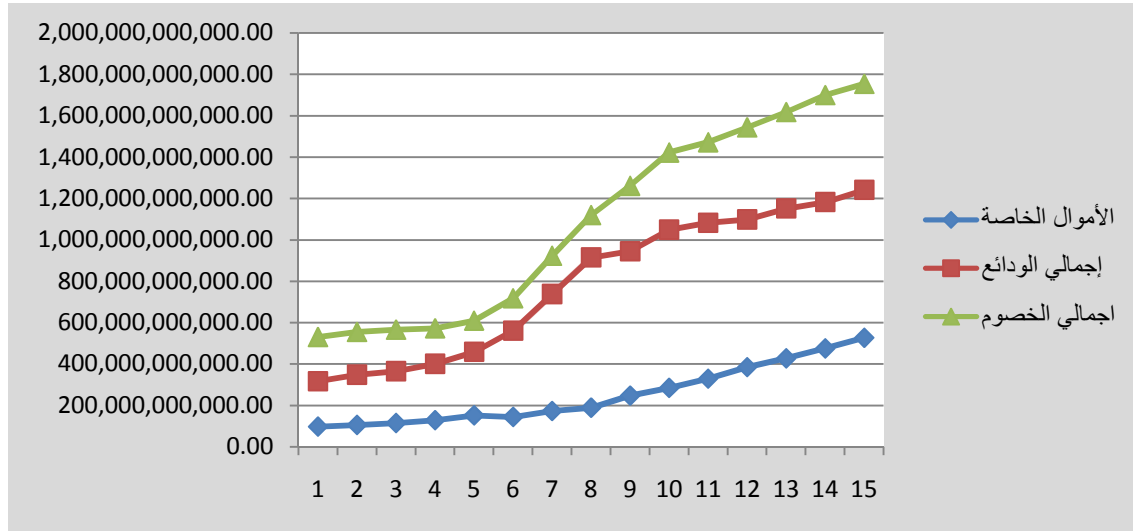
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري (BNA)

2. تحليل تطور عناصر خصوم الميزانية:

الشكل رقم (23):

تطور حجم عناصر خصوم الميزانية للبنك الوطني الجزائري (BNA)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الخصوم قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 529 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 1,944 مليار دج)، بنسبة نمو سنوية تقدر بحوالي 16% تقريبا، أما من ناحية التحليل العمودي بالنسبة لعناصر الخصوم فقد مثلت الودائع بأنواعها ما نسبته (59,82%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (70,74%) سنة (2015)، أما الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (18,37%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (30,01%) سنة (2015)، أما فيما يخص نتيجة النشاط أو الربح الصافي بعد الضرائب فقد مثلت ما نسبته (45,0%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (03,56%) سنة (2015).

كما نلاحظ أيضا أن قيم إجمالي الودائع قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الودائع من قيمة (حوالي 125 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 368 مليار دج) سنة (2015). أما بالنسبة للتحليل العمودي لمجموع الودائع حسب مصادرها وذلك حسب صنفها تحت الطلب أو لأجل خلال فترة الدراسة نجدها وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تصنيف الودائع حسب النوع والمصدر في البنك الوطني الجزائري (BNA)

ودائع المؤسسات المالية		ودائع العملاء		
ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	
11,38%	4,36%	60,88%	23,38%	2001
08,41%	07,42%	58,92%	25,25%	2005
16,72%	02,91%	67,93%	12,44%	2010
09,19%	06,35%	59,70%	24,76%	2015

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري (BNA)

ما نلاحظه من الجدول أعلاه أن البنك يحافظ على نسبة ودائع تحت الطلب دوما خلال نشاطه بنسبة مئوية في حدود النصف تقريبا من إجمالي الودائع لديه، والباقي مكون من ودائع العملاء لأجل وودائع المؤسسات المالية الأخرى، حيث ارتفعت قيمة الودائع تحت الطلب من قيمة (حوالي 229 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 854 مليار دج) سنة (2015)، وذلك راجع إلى سياسة استقطاب الودائع التي يعتمد عليها البنك وما تحويه من مزايا للمودعين.

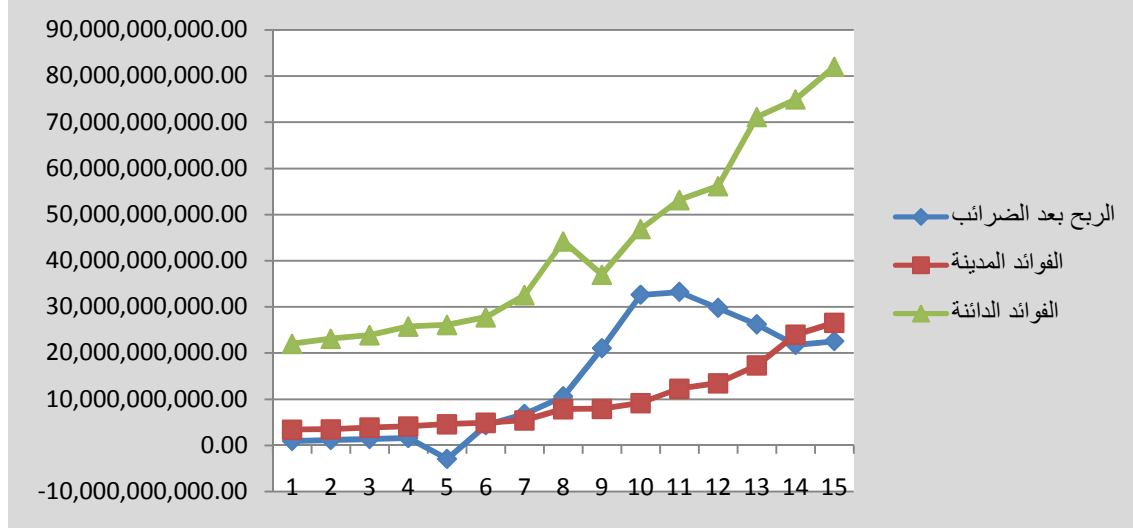
كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الأموال الخاصة لدى البنك قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 97 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 526 مليار دج)، وذلك راجع إلى سياسة الرفع من رأس مال البنك بتوزيع الأرباح وكذا تطبيق البنك لمبادئ الحيلة المفروضة من قبل البنك المركزي لاسيما ما أقرته لجنة بازل لكفاية رأس المال. أما من ناحية التحليل العمودي لعناصر مجموعة الأموال الخاصة نلاحظ أن مؤونات الأخطار والأعباء قد مثلت ما نسبته (12,73%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (05,18%) سنة (2015)، أما رؤوس الأموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة فقد مثلت ما نسبته (07,41%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (23,76%) سنة (2015)، أما فيما يخص رأس المال فقد مثل ما نسبته (05,82%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، ليبلغ نسبة (04,28%) سنة (2015)، أما فيما يخص الاحتياطات فقد مثلت ما نسبته (10,31%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (09,17%) سنة (2015)، وباقي الحسابات الأخرى المكونة لمجموعة الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (63,73%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (57,61%) سنة (2015).

3. تحليل تطور عناصر حسابات النتائج:

الشكل رقم (24):

تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري (BNA)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA)

فيما يتعلق بالفوائد الدائنة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال الفترة (2001-2008) حيث ارتفعت من القيمة (حوالي 21 مليار دج) سنة (2001) إلى القيمة (حوالي 44 مليار دج) سنة (2008)، لتتخفص سنة (2009) للقيمة (حوالي 36 مليار دج)، ثم ارتفعت من قيمة (حوالي 46 مليار دج) سنة (2010) إلى قيمة (حوالي 81 مليار دج) سنة (2015)، وهو ما انعكس إيجابا على إيرادات البنك إجمالا باعتبار أن الفوائد الدائنة والنواتج المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات النشاط البنكي.

أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 03 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 26 مليار دج) سنة (2010)، وهو ما انعكس على أعباء البنك إجمالا باعتبار أن الفوائد المدينة والأعباء المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لأعباء النشاط البنكي.

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن قيم الربح الصافي بعد الضرائب قد عرفت تذبذب بشكل مستمر خلال فترة الدراسة بين الاستقرار والخسارة والارتفاع، حيث سجل الربح الصافي بعد الضرائب خلال الفترة (2001-2004) سجل ارتفاعا في القيمة من (حوالي 928 مليون دج) سنة (2001) للقيمة (حوالي مليار ونصف دج) سنة (2004)، ليتكبد البنك الوطني الجزائري خسارة خلال سنة (2001) بقيمة (حوالي 03 مليار دج)، ثم يعاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة (2006-2011)، حيث أن الربح الصافي بعد الضرائب قد ارتفع من قيمة (حوالي 4,5 مليار دج) سنة (2006) إلى قيمة (حوالي 33 مليار دج) سنة

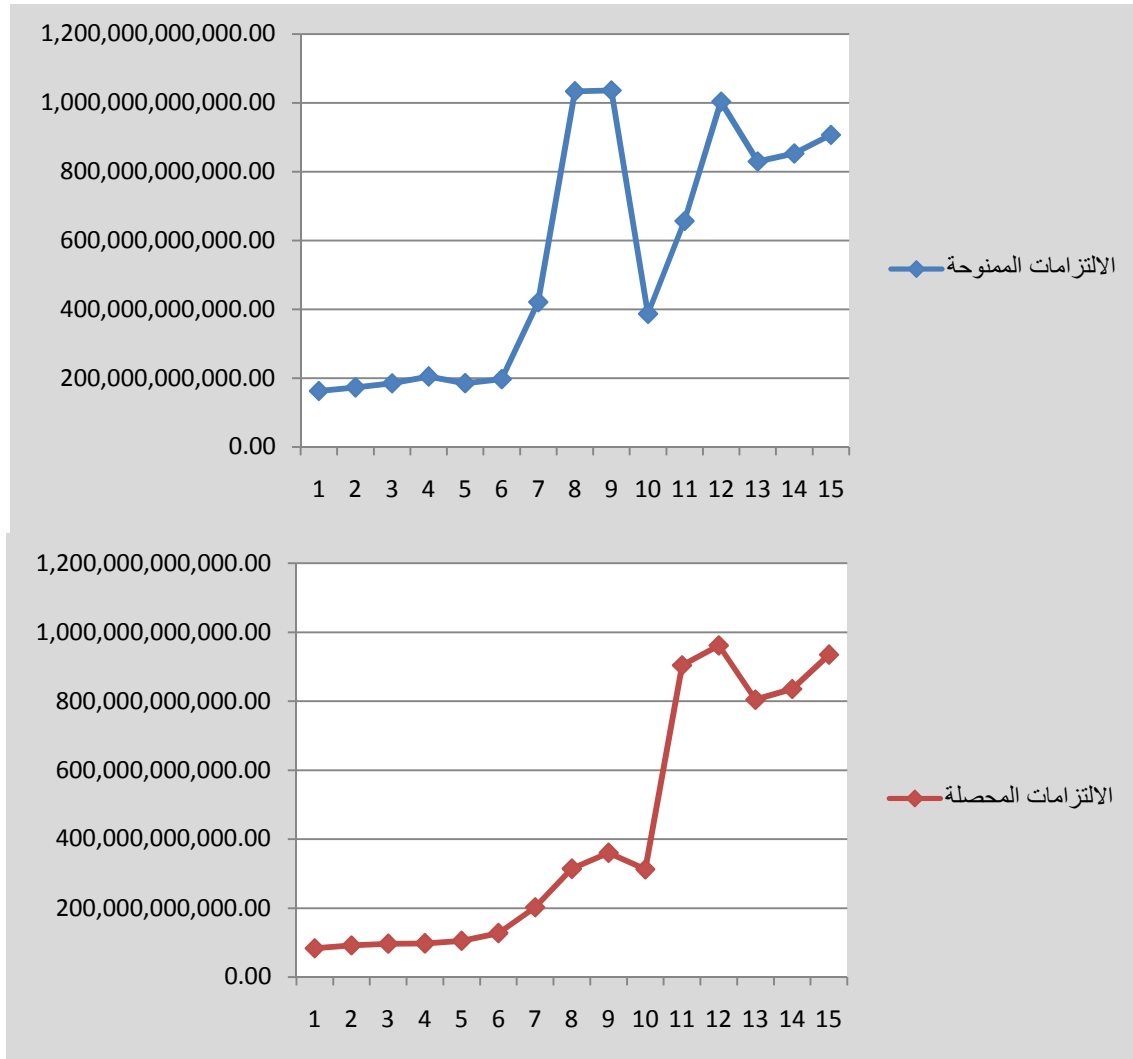
(2011)، ثم يعاود الانخفاض مرة أخرى خلال الفترة (2012-2015)، حيث أنه انخفض من قيمة (حوالي 29 مليار دج) سنة (2012) إلى قيمة (حوالي 29 مليار دج) سنة (2015)، وذلك بسبب الارتفاع في فرق قيم إيرادات النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد الدائنة من جهة، وقيم أعباء النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد المدينة من جهة أخرى.

4. تحليل تطور عناصر قائمة خارج الميزانية:

الشكل رقم (25):

تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري (BNA)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA)

فيما يتعلق بالتزامات الممنوحة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت تذبذبا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة (2001-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 162 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 1,035 مليار دج) سنة (2009)، لتتراجع بشكل حاد سنة (2010) لتصل إلى القيمة (حوالي 386 مليار دج)، ثم ترتفع خلال الفترة (2011-2012) من القيمة (حوالي 656 مليار دج)

إلى القيمة (حوالي 1,003 مليار دج) على التوالي، لتتخفص مرة أخرى سنة (2013) للقيمة (حوالي 829 مليار دج)، ثم ترتفع لتصل سنة (2015) للقيمة (حوالي 906 مليار دج)، حيث شملت كل من التزامات التمويل سواء لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة العملاء والمتمثلة أساساً من الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد، والتزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية أو بأمر من العملاء والمتمثلة أساساً في خطابات ضمان متعلقة بالصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ)، خطابات ضمان جمركية وغيرها، وكذا الالتزامات الممنوحة الأخرى

أما فيما يتعلق بالالتزامات المحصلة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال فترة الدراسة (2001-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 83 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 360 مليار دج) سنة (2009)، لتتخفص سنة (2010) لتصل إلى القيمة (حوالي 312 مليار دج)، ثم ترتفع بشكل حاد خلال الفترة (2011-2012) من القيمة (حوالي 903 مليار دج) إلى القيمة (حوالي 961 مليار دج) على التوالي، لتتخفص مرة أخرى سنة (2013) للقيمة (حوالي 804 مليار دج)، ثم ترتفع لتصل سنة (2015) للقيمة (حوالي 934 مليار دج)، حيث شملت الالتزامات المحصلة كلا من التزامات التمويل للمؤسسات المالية متمثلة أساساً في مقابل ضمانات الاعتمادات المستندية، التزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية متمثلة أساساً في مقابل ضمان حسن التنفيذ، مقابل ضمان استرجاع التسبيقات ومقابل ضمان دخول عطاء، وكذا التزامات محصلة أخرى.

المبحث الثالث: دراسة تطور عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية الخاصة خلال الفترة (2001-2015) من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على القوائم المالية خلال الفترة (2001-2015) الخاصة بالبنوك التجارية الخاصة ميدان الدراسة متمثلة في كل من:

- بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (Société Générale Banque- Algérie) ويرمز له بالرمز (SGA)؛
- بنك السلام - الجزائر (AL Salam Banque- Algérie) ويرمز له بالرمز (Al Salam)؛
- بنك البركة - الجزائر (Al Baraka Banque- Algérie) ويرمز له بالرمز (Al Baraka).

حيث تحصلنا على القوائم المالية لهذه البنوك بعدة طرق كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): طريقة الحصول على القوائم المالية للبنوك العمومية ميدان الدراسة

البنك	السنة المالية	طريقة الحصول على القوائم المالية
بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)	2001، 2002، 2003	مصادر من المديرية العامة للمحاسبة والمراجعة بالجزائر العاصمة في شكل معلومات مبعثرة تم تجميعها وتبويبها للتناسب ومتطلبات العمل المطلوب.
	2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014	التحميل من الموقع الالكتروني الرسمي للبنك.
	2015	مصادر من المديرية العامة للمحاسبة والمراجعة بالجزائر العاصمة في شكل معلومات مبعثرة تم تجميعها وتبويبها للتناسب ومتطلبات العمل المطلوب.
بنك السلام - الجزائر (Al Salam)	2008، 2009، 2010	مصادر من المديرية العامة للمحاسبة والمراجعة بالجزائر العاصمة في شكل معلومات مبعثرة تم تجميعها وتبويبها للتناسب ومتطلبات العمل المطلوب.
	2011، 2012، 2013، 2014، 2015	التحميل من الموقع الالكتروني الرسمي للبنك.
بنك البركة - الجزائر (Al Baraka)	2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006	مصادر من المديرية العامة للمحاسبة والمراجعة بالجزائر العاصمة في شكل معلومات مبعثرة تم تجميعها وتبويبها للتناسب ومتطلبات العمل المطلوب.
	2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014	التحميل من الموقع الالكتروني الرسمي للبنك.
	2015	مصادر من وكالة البنك في برج بوعريبيج

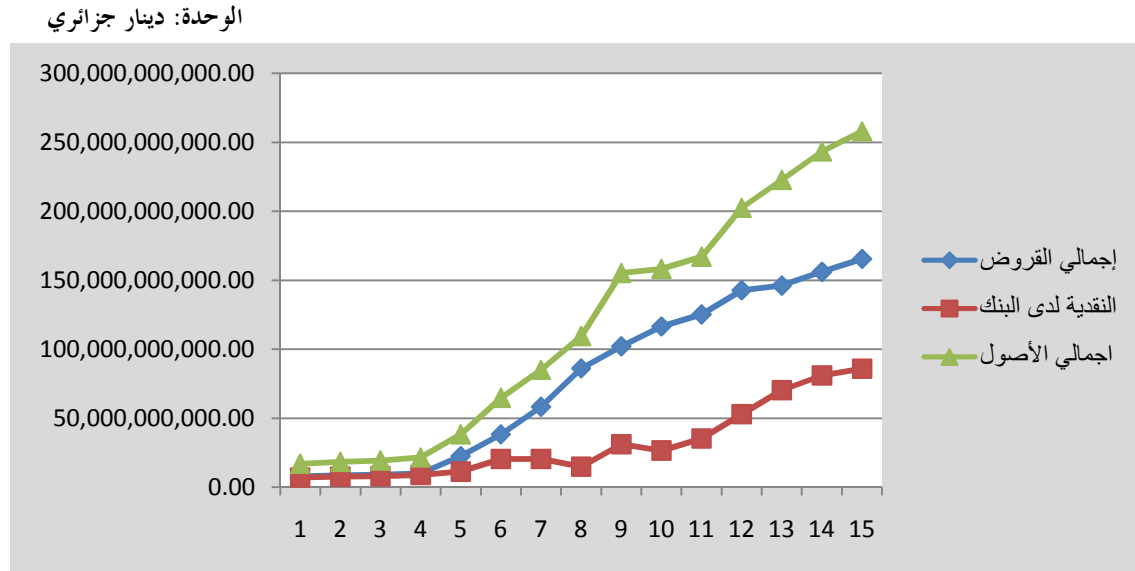
المصدر: من إعداد الباحث بناء على البحث الميداني

وذلك بتحليل تطور بعض عناصر وينود القوائم المالية (الأصول، الخصوم، عناصر جدول حسابات النتائج وقائمة خارج الميزانية) والتي ارتأينا أن لها علاقة وثيقة بأداء البنوك التجارية وكفيلة بتحليل أدائها.

أولاً: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال (SGA) خلال الفترة (2001-2015)
1. تحليل تطور عناصر أصول الميزانية:

الشكل رقم (26):

تطور حجم عناصر أصول لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الأصول قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 16 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 257 مليار دج)، أما من ناحية التحليل العمودي بالنسبة لعناصر الأصول فقد مثلت النقدية ما نسبته (40,44%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (30,25%) سنة (2015)، أما القروض بأنواعها فقد مثلت ما نسبته (46,50%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (64,10%) سنة (2015)، أما فيما يخص الأصول الثابتة أو التثبيتات فقد مثلت ما نسبته (08,69%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (01,52%) سنة (2015).

من خلال ما سبق نلاحظ التطور الكبير الذي مس أصول بنك سوسيتي جنرال - الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك راجع لحجم الارتفاع الذي عرفه عدد الوكالات الخاصة بهذا البنك وما صاحبه من تطور في حجم النشاط التجاري الخاص به سواء ما تعلق بمقدار الموارد الكبيرة والمتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها، أو مقدار التوظيفات الكبيرة والمتمثلة في القروض بمختلف أنواعها، حيث تطور عنه أيضاً عدد الموظفين في البنك لمعالجة مختلف نواحي وجوانب النشاط المصرفي، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): تطور عدد الوكالات وعدد الموظفين في بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
86	85	85	78	63	57	53	41	24	30	8	عدد الوكالات
1362	1380	1414	1444	1318	1205	1199	982	720	578	416	عدد الموظفين

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من الموقع الإلكتروني لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

أما فيما يتعلق بإجمالي القروض نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها خلال الفترة (2001-2004) قد سجلت استقرارا في القيمة نوعا ما في المتوسط حوالي (حوالي 8,79 مليار دج)، وذلك راجع إلى أن بنك سوسيتي جنرال - الجزائر لم يزل خلال هذه الفترة في طور التأسيس وبداية النشاط التجاري، لترتفع قيمة إجمالي القروض بأنواعها المختلفة بشكل ملحوظ وباستمرار خلال الفترة (2005-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 22 مليار دج) سنة (2011) إلى قيمة (حوالي 165 مليار دج) سنة (2015)، وذلك راجع للتطور الذي عرفه حجم العملاء سواء ما تعلق بقطاع المؤسسات أو ما تعلق بقطاع الخواص والمهنيين، بسبب السياسة الائتمانية التي اعتمد عليها بنك سوسيتي جنرال - الجزائر وما تحتويه من مزايا وإغراءات للعملاء، حيث يمثل الجدول الموالي هذا التطور خلال الفترة (2002-2015):

الجدول رقم (13): تطور حجم القروض وعدد العملاء في بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	
%22,29	%27,65	%09,64	%05,89	%13,88	%18,66	%23,62	نسبة قروض المؤسسات
%77,71	%72,34	%90,36	%94,11	%86,12	%81,34	%76,28	نسبة قروض الخواص والمهنيين
406614	332736	268944	207693	73000	10000	3204	عدد العملاء الإجمالي
%22,20	%23,71	%29,45	%184,51	%630	%212,1	-	نسبة التطور في عدد العملاء

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من الموقع الإلكتروني لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة حجم النقدية لدى بنك سوسيتي جنرال - الجزائر قد عرفت تذبذب بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من سنة (2001) من قيمة (حوالي 6,79 مليار دج) لتبلغ سنة (2007) قيمة (حوالي 20 مليار دج)، ثم تنخفض سنة (2008) إلى قيمة (حوالي 14 مليار دج)، لترتفع سنة (2009) للقيمة (حوالي 31 مليار دج)، ثم تنخفض سنة (2010) إلى القيمة (حوالي 26 مليار دج)، لترتفع فيما تبقى من فترة الدراسة (2011-2015) لترتفع من القيمة (حوالي 35 مليار دج) إلى القيمة (حوالي 85 مليار دج) على التوالي، وذلك نظرا للسياسة التي يعتمد عليها البنك فيما يتعلق بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحبات العملاء المتوقعة مما سينعكس إيجابا على ثقتهم في أداء البنك، حيث سجلت قيمة السحوبات النقدية بين مختلف أصناف العملاء تطور خلال الفترة (2002-2014) كما يبين الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): نسبة السحوبات النقدية حسب أصناف العملاء في بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

السحوبات / السنوات	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
السحوبات النقدية لقطاع الخواص	%3,41	%5,83	%5,07	%8,52	%8,38	%3,72	%8,76
السحوبات النقدية لقطاع المهنيين	%10,31	%12,45	%13,67	%11,72	%12,81	%15,41	%15,82
السحوبات النقدية لقطاع المؤسسات	%86,28	%81,72	%81,26	%79,76	%78,81	%80,87	%75,42

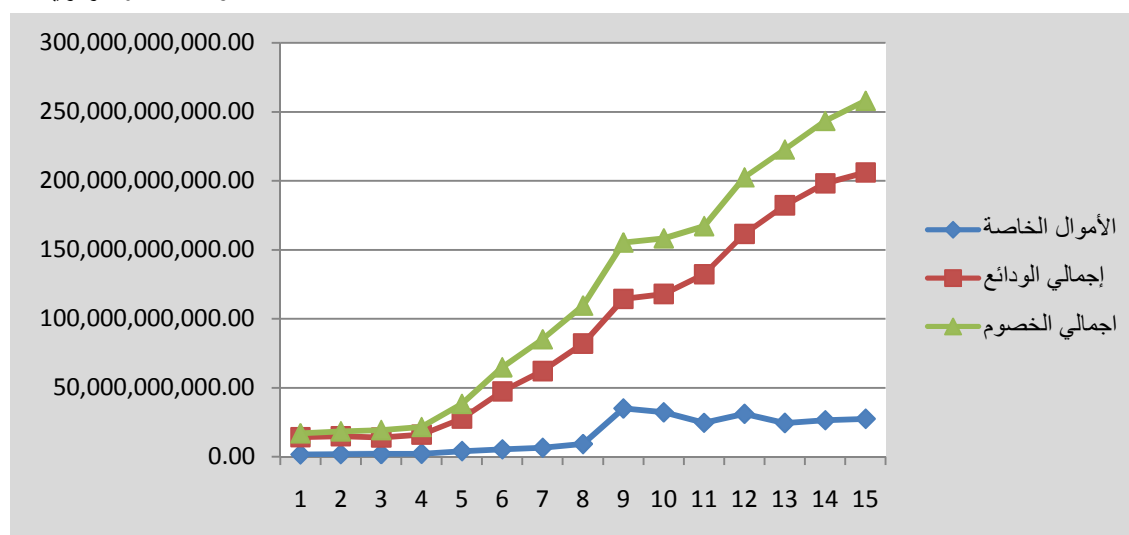
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من الموقع الإلكتروني لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

2. تحليل تطور عناصر خصوم الميزانية:

الشكل رقم (27):

تطور حجم عناصر خصوم الميزانية لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الخصوم قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 16 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 257 مليار دج)، أما من ناحية التحليل العمودي بالنسبة لعناصر الخصوم فقد مثلت الودائع بأنواعها ما نسبته (83,57%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (79,84%) سنة (2015) من إجمالي الخصوم، أما الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (09,56%) سنة (2001)، لتبلغ نسبة (10,61%) سنة (2015)، أما فيما يخص نتيجة النشاط أو الربح الصافي بعد الضرائب فقد مثلت ما نسبته (0,99%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (02,07%) سنة (2015).

أما بالنسبة لقيم كل من إجمالي الودائع والودائع تحت الطلب قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الودائع من قيمة (حوالي 14 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 205 مليار دج) سنة (2015). كذلك ارتفعت قيمة الودائع تحت الطلب من قيمة (حوالي 8,70

مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 142 مليار دج) سنة (2015)، وذلك راجع إلى سياسة استقطاب الودائع التي يعتمد عليها البنك وما تحويه من مزايا للمودعين.

أما بالنسبة للتحليل العمودي لما تمثله الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع عموماً فقد مثلت الودائع تحت الطلب ما نسبته (62%) سنة (2001) من إجمالي الودائع، لتبلغ نسبة (69%) سنة (2015) من إجمالي الودائع، بمتوسط نسبة سنوي قدره (65%) وهو ما يعكس إستراتيجية البنك في تنويع محفظة الودائع لديه لتفادي مخاطر السيولة من جهة وأيضاً تركيز البنك على الحسابات الجارية التي تمثل ودائع تحت الطلب من جهة أخرى.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الأموال الخاصة لدى البنك قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 1,670 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 27 مليار دج)، وذلك راجع إلى سياسة الرفع من رأس مال البنك بتوزيع الأرباح وكذا تطبيق البنك لمبادئ الحيلة المفروضة من قبل البنك المركزي لاسيما ما أقرته لجنة بازل لكفاية رأس المال. ولكن نلاحظ أن قيمة الأموال الخاصة قد عرفت ارتفاعاً بشكل ملحوظ سنة (2009) ببلوغ قيمة (حوالي 34 مليار دج) بعد أن كانت بقيمة (حوالي 9,13 مليار دج) سنة (2008)، والسبب في ذلك يرجع إلى الرفع من قيمة رأس مال البنك من قيمة (2,5 مليار دج) إلى قيمة (10 مليار دج) وما ترتب على ذلك من زيادة في باقي عناصر مجموعة الأموال الخاصة.

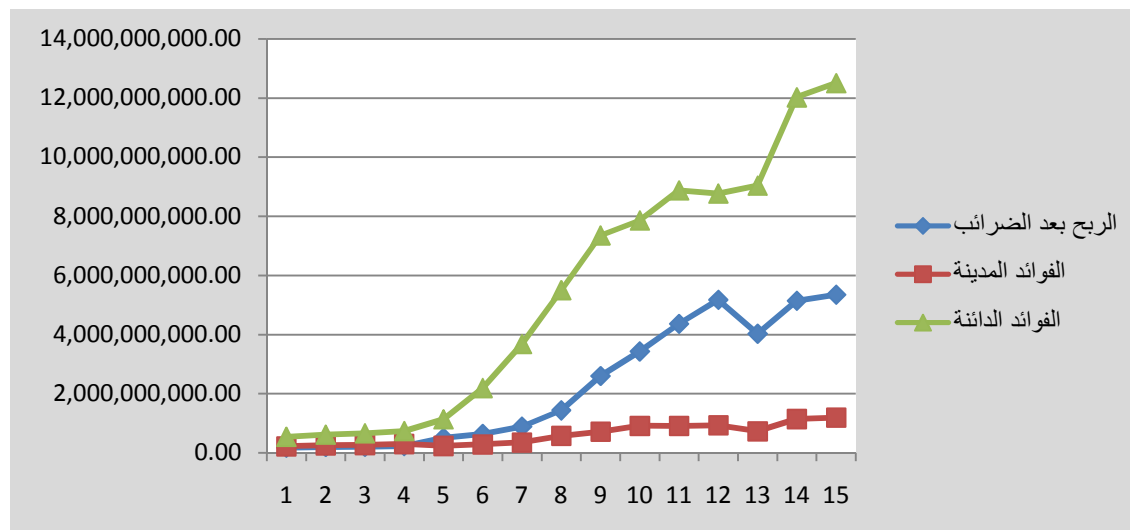
أما من ناحية التحليل العمودي لعناصر مجموعة الأموال الخاصة نلاحظ أن مؤونات الأخطار والأعباء قد مثلت ما نسبته (8,26%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (3,51%) سنة (2015)، أما رؤوس الأموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة فقد مثلت ما نسبته (3,47%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (13,72%) سنة (2015)، أما فيما يخص رأس المال فقد مثل ما نسبته (71,19%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، ليبلغ نسبة (36,52%) سنة (2015)، أما فيما يخص الاحتياطات فقد مثلت ما نسبته (7,83%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (43,07%) سنة (2015)، وباقي الحسابات الأخرى المكونة لمجموعة الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (9,25%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (3,18%) سنة (2015).

3. تحليل تطور عناصر جدول حسابات النتائج:

الشكل رقم (28):

تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

فيما يتعلق بالفوائد الدائنة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت تدبذب ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 539 مليون دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 8,87 مليار دج) سنة (2011)، لتعود وتنخفض سنة (2012) إلى قيمة (حوالي 8,67 مليار دج)، لتعاود الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى قيمة (حوالي 12,5 مليار دج) سنة (2015)، وهو ما انعكس إيجاباً على إيرادات البنك إجمالاً باعتبار أن الفوائد الدائنة والنواتج المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات النشاط البنكي.

أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعاً ولكن بشكل ضعيف خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 217 مليون دج) سنة (2001) إلى قيمة (926 حوالي مليون دج) سنة (2012)، لتعود وتنخفض سنة (2013) إلى قيمة (حوالي 724 مليار دج)، لتعاود الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى قيمة (حوالي 1,18 مليار دج) سنة (2015)، وهو ما انعكس على أعباء البنك إجمالاً باعتبار أن الفوائد المدينة والأعباء المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لأعباء النشاط البنكي.

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيم الربح الصافي بعد الضرائب قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال الفترة (2001-2012)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 166 مليون دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 5,16 مليار دج) سنة (2012)، لتتخفّف للقيمة (حوالي 4,02 مليار دج) سنة (2013)، ثم ترفع مرة ثانية خلال الفترة (2014-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 5,13 مليار دج) سنة (2014) إلى قيمة (حوالي 5,34 مليار دج) سنة (2015)، وذلك بسبب الارتفاع في فرق قيم إيرادات

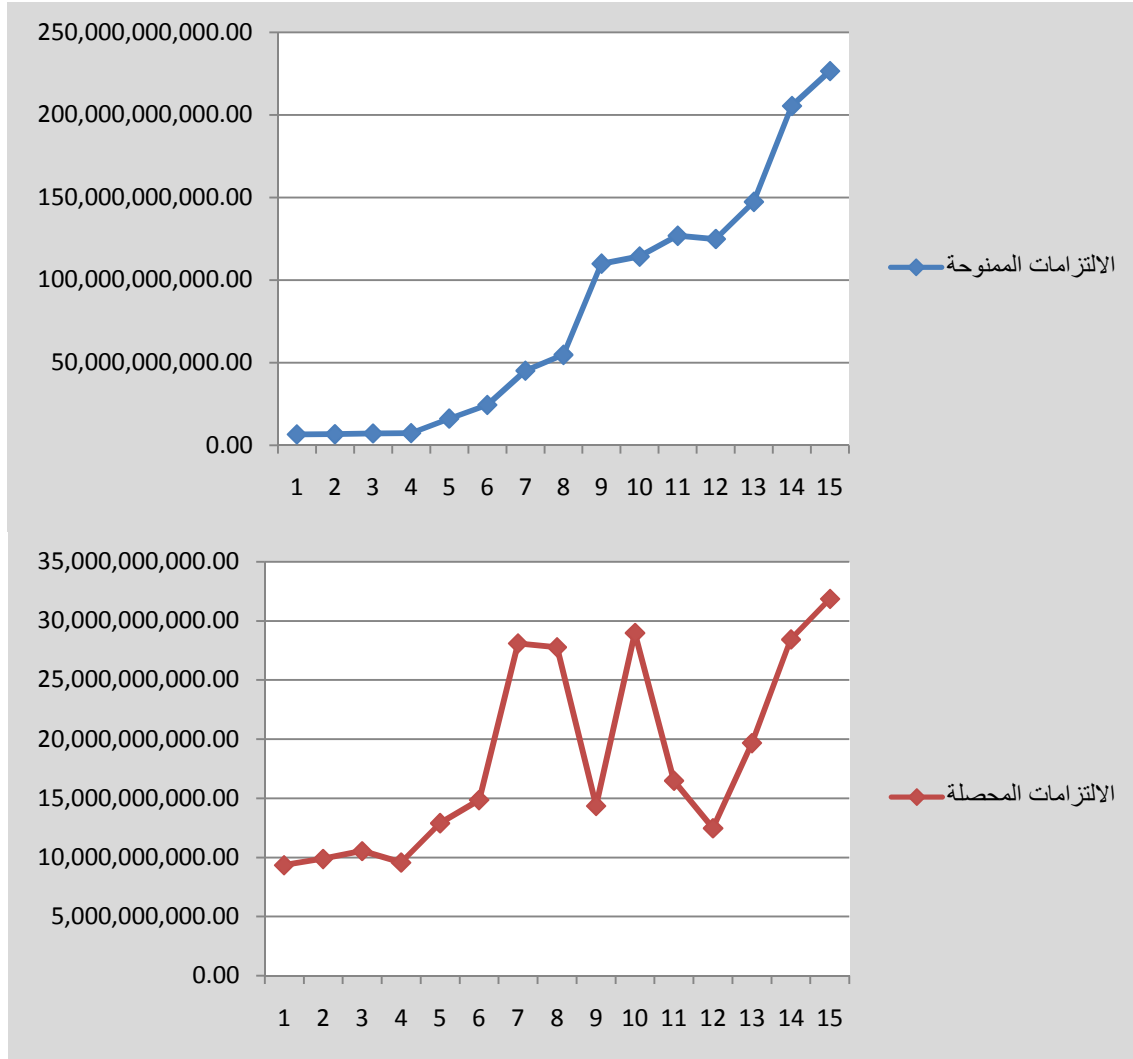
النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد الدائنة من جهة، وقيم أعباء النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد المدينة من جهة أخرى.

4. تحليل تطور عناصر قائمة خارج الميزانية:

الشكل رقم (29):

تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA)

فيما يتعلق بالالتزامات الممنوحة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة (2001-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 6,55 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 226 مليار دج) سنة (2015)، حيث شملت كل من التزامات التمويل سواء لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة العملاء والمتمثلة أساسا من الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد، والالتزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية أو بأمر من العملاء والمتمثلة أساسا في خطابات ضمان متعلقة بالصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ)، خطابات ضمان جمركية وغيرها، وكذا الالتزامات الممنوحة الأخرى

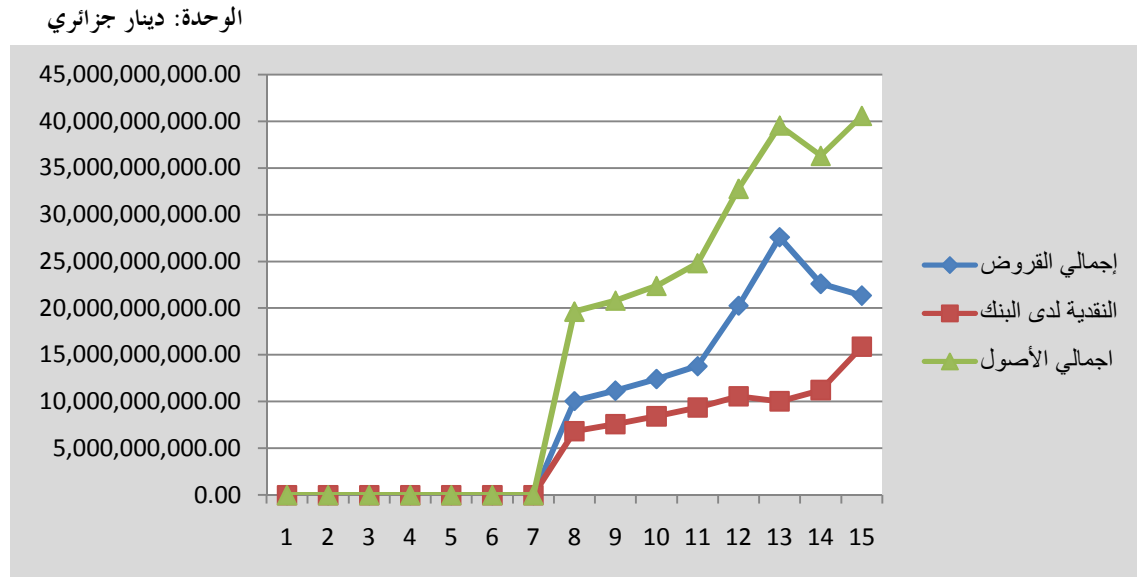
أما فيما يتعلق بالالتزامات المحصلة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل متذبذب خلال فترة الدراسة (2001-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 9,34 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 10,5 مليار دج) سنة (2003)، لتتخفص سنة (2004) لتصل إلى القيمة (حوالي 9,56 مليار دج)، ثم ترتفع خلال الفترة (2005-2007) من القيمة (حوالي 13 مليار دج) إلى القيمة (حوالي 28 مليار دج) على التوالي، لتتخفص مرة أخرى خلال الفترة (2008-2009) من (حوالي 27 مليار دج) إلى (حوالي 14 مليار دج) على التوالي، ثم ترتفع لتصل سنة (2010) للقيمة (حوالي 29 مليار دج)، ثم تنخفض خلال الفترة (2011-2012) من القيمة (حوالي 16 مليار دج) إلى القيمة (حوالي 12 مليار دج) على التوالي، لترتفع مرة أخرى خلال الفترة (2013-2015) من (حوالي 19 مليار دج) إلى (حوالي 32 مليار دج) على التوالي، حيث شملت الالتزامات المحصلة كلا من التزامات التمويل للمؤسسات المالية متمثلة أساسا في مقابل ضمانات الاعتمادات المستندية، التزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية متمثلة أساسا في مقابل ضمان حسن التنفيذ، مقابل ضمان استرجاع التسيقات ومقابل ضمان دخول عطاء، وكذا التزامات محصلة أخرى.

ثانيا: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam) خلال الفترة (2001-2015)

1. تحليل تطور عناصر أصول الميزانية:

الشكل رقم (30):

تطور حجم عناصر أصول الميزانية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الأصول قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 19 مليار دج)، لتبلغ سنة (2015) قيمة (40 حواري مليار دج)، محققة انخفاضا في القيمة في سنة (2014) فقط بالغة قيمة (حوالي 36 مليار دج)، أما من ناحية

التحليل العمودي بالنسبة لعناصر الأصول فقد مثلت النقدية ما نسبته (34,67%) سنة (2008) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (30,40%) سنة (2015)، أما القروض أو التوظيفات المالية بأنواعها فقد مثلت ما نسبته (51,24%) سنة (2008) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (60,52%) سنة (2015)، أما فيما يخص الأصول الثابتة أو التثبيتات فقد مثلت ما نسبته (04,93%) سنة (2008) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (03,08%) سنة (2015).

أما فيما يتعلق بإجمالي القروض أو التوظيفات نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها خلال الفترة (2008-2013) قد سجلت ارتفاعا بشكل ملحوظ وباستمرار، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 10 مليار دج) سنة (2008) إلى قيمة (حوالي 27 مليار دج) سنة (2013)، لتتخفف قيمة التوظيفات المالية خلال الفترة (2014-2015) من القيمة (حوالي 22 مليار دج)، إلى القيمة (حوالي 21 مليار دج) على التوالي، وذلك راجع للتطور الذي عرفه حجم العملاء سواء ما تعلق بقطاع المؤسسات أو ما تعلق بقطاع الخواص والمهنيين، بسبب السياسة التي اعتمد عليها بنك السلام - الجزائر خصوصا ما تعلق بصيغ التمويل الإسلامية وما تحتويه من مزايا للعملاء، بحيث سعى البنك لاستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين الاقتصاديين بذلك، حيث بلغ عدد المتعاملين وكذا طلبات التمويل بشكلها الدائم والمؤقت خلال الفترة (2008-2015) كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): تطور عدد المتعاملين وطلبات التمويل في بنك السلام - الجزائر (Al Salam)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
8041	6891	5977	4533	3170	2794	2307	1289	عدد المتعاملين
488	468	380	285	204	183	163	192	التمويلات الدائمة
539	629	481	510	432	272	358	402	التمويلات المؤقتة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من الموقع الإلكتروني لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)

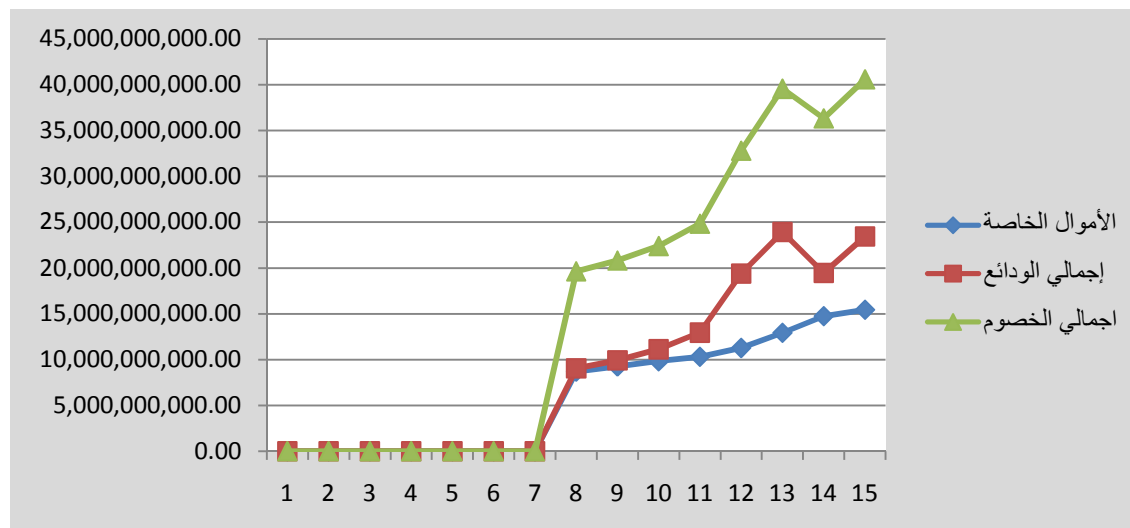
كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة حجم النقدية لدى بنك السلام - الجزائر قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من سنة (2008) من قيمة (حوالي 07 مليار دج)، لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 16 مليار دج)، وذلك نظرا للسياسة التي اعتمد عليها البنك فيما يتعلق بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحبات العملاء المتوقعة، مما سينعكس إيجابا على ثقتهم في أداء البنك، وكذا إطلاقه لخدمة "السلام مباشر" وبطاقة الدفع "آمنة" وخدمة "السلام إيجار" للتمويلات بالإيجار.

2. تحليل تطور عناصر خصوم الميزانية:

الشكل رقم (31):

تطور حجم عناصر خصوم الميزانية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الخصوم قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2008) قيمة (حوالي 19 مليار دج)، لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 40 مليار دج)، محققة انخفاضاً في القيمة في سنة (2014) فقط بالغة قيمة (حوالي 36 مليار دج)، أما من ناحية التحليل العمودي بالنسبة لعناصر الأصول لعناصر الخصوم فقد مثلت الودائع بأنواعها ما نسبته (72,41%) سنة (2008) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (61,47%) سنة (2015)، أما الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (29,90%) سنة (2008) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (38,82%) سنة (2015)، أما فيما يخص نتيجة النشاط أو الربح الصافي بعد الضرائب فقد مثلت ما نسبته (03,56%) سنة (2008) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (04,63%) سنة (2015).

أما بالنسبة لقيم إجمالي الودائع أو الموارد المالية المختلفة فقد عرفت ارتفاعاً بشكل متذبذب خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الودائع من قيمة (حوالي 9,04 مليار دج) سنة (2008) إلى قيمة (حوالي 23 مليار دج) سنة (2013)، لتتخفص سنة (2014) للقيمة (حوالي 19 مليار دج)، ثم ترتفع مرة أخرى قيمة الودائع من القيمة (حوالي 23 مليار دج) سنة (2012).

كذلك ارتفعت قيمة الودائع تحت الطلب من قيمة (حوالي 7,18 مليار دج) سنة (2008) إلى قيمة (حوالي 8,18 مليار دج) سنة (2009)، لتتخفص سنة (2010) للقيمة (حوالي 7,04 مليار دج) وسنة (2011)، ثم ترتفع مرة أخرى قيمة الودائع تحت الطلب من القيمة (حوالي 9,76 مليار دج) سنة (2011) إلى

القيمة (حوالي 15 مليار دج) سنة (2013)، لتتخفص مرة أخرى سنة (2014) للقيمة (حوالي 12 مليار دج)، ثم ترتفع مرة أخرى إلى القيمة (حوالي 18 مليار دج) سنة (2010).

كل هذا التطور في حجم الودائع أو الموارد المالية عموما وكذا في حجم الودائع تحت الطلب راجع إلى سياسة استقطاب الودائع وموارد المالية التي يعتمد عليها بنك السلام - الجزائر وما يمنحها في ذلك من مزايا للمودعين، حيث سعى لإطلاق خدمات من شأنها جذب المودعين لديه مثل خدمة دفاتر الادخار والتوفير بتسمية "أمنييتي"، وكذا خدمة الصناديق الحديدية بتسمية "أمان".

أما بالنسبة للتحليل العمودي لما تمثله الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع عموما فقد مثلت الودائع تحت الطلب ما نسبته (79,46%) سنة (2008) من إجمالي الودائع، لتبلغ نسبة (78,43%) سنة (2015) من إجمالي الودائع، بمتوسط نسبة سنوي قدره (72,01%) وهو ما يعكس إستراتيجية البنك في تنويع محفظة الودائع والموارد المالية لديه لتفادي مخاطر السيولة من جهة وأيضاً تركيز البنك على الحسابات الجارية التي تمثل ودائع تحت الطلب من جهة أخرى.

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الأموال الخاصة لدى البنك قد عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2008) قيمة (حوالي 8,70 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 15 مليار دج)، وذلك راجع إلى سياسة الرفع من رأس مال البنك بتوزيع الأرباح وكذا تطبيق البنك لمبادئ الخطة المفروضة من قبل البنك المركزي لاسيما ما أقرته لجنة بازل لكفاية رأس المال، حيث تم رفع قيمة رأس مال البنك للقيمة (حوالي 10 مليار دج) سنة (2009).

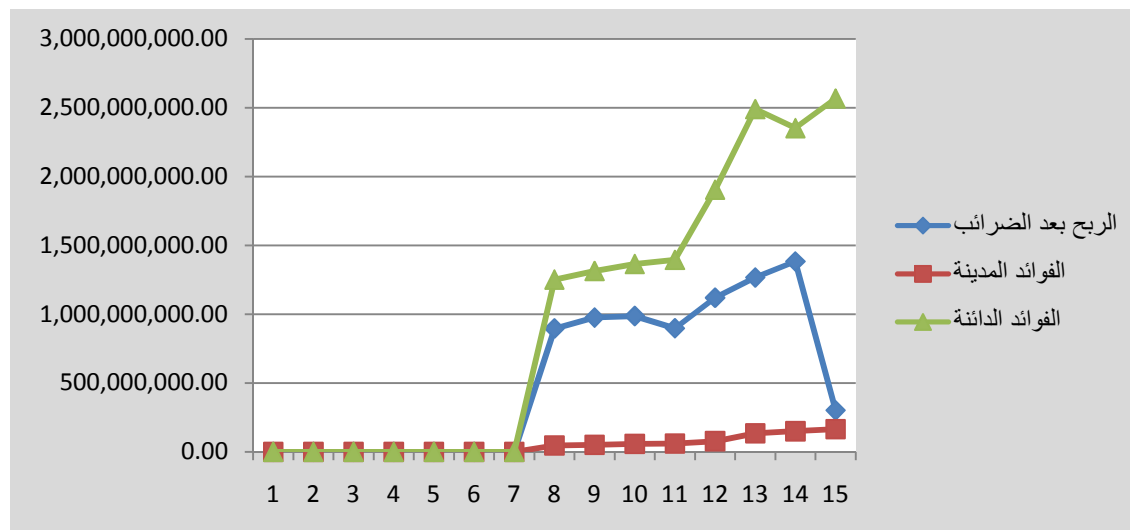
أما من ناحية التحليل العمودي لعناصر مجموعة الأموال الخاصة نلاحظ أن مؤونات الأخطار والأعباء قد مثلت ما نسبته (0,054%) سنة (2008) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (01,47%) سنة (2015)، أما رؤوس الأموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة فقد مثلت ما نسبته (05,28%) سنة (2008) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (05,01%) سنة (2015)، أما فيما يخص رأس المال فقد مثل ما نسبته (85,16%) سنة (2008) من إجمالي الأموال الخاصة، ليبلغ نسبة (65,91%) سنة (2015)، أما فيما يخص الاحتياطات فقد مثلت ما نسبته (02,37%) سنة (2008) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (04,22%) سنة (2015)، وباقي الحسابات الأخرى المكونة لمجموعة الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (07,13%) سنة (2008) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (23,39%) سنة (2015).

3. تحليل تطور عناصر جدول حسابات النتائج:

الشكل رقم (32):

تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)

فيما يتعلق بالفوائد الدائنة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 1,25 مليار دج) سنة (2008) إلى قيمة (حوالي 2,56 مليار دج) سنة (2011)، وهو ما انعكس إيجابا على إيرادات البنك إجمالا باعتبار أن الفوائد الدائنة والنواتج المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات النشاط البنكي.

أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا ولكن بشكل ضعيف خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 45 مليون دج) سنة (2008) إلى قيمة (حوالي 164 مليون دج) سنة (2012)، وهو ما انعكس على أعباء البنك إجمالا باعتبار أن الفوائد المدينة والأعباء المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لأعباء النشاط البنكي.

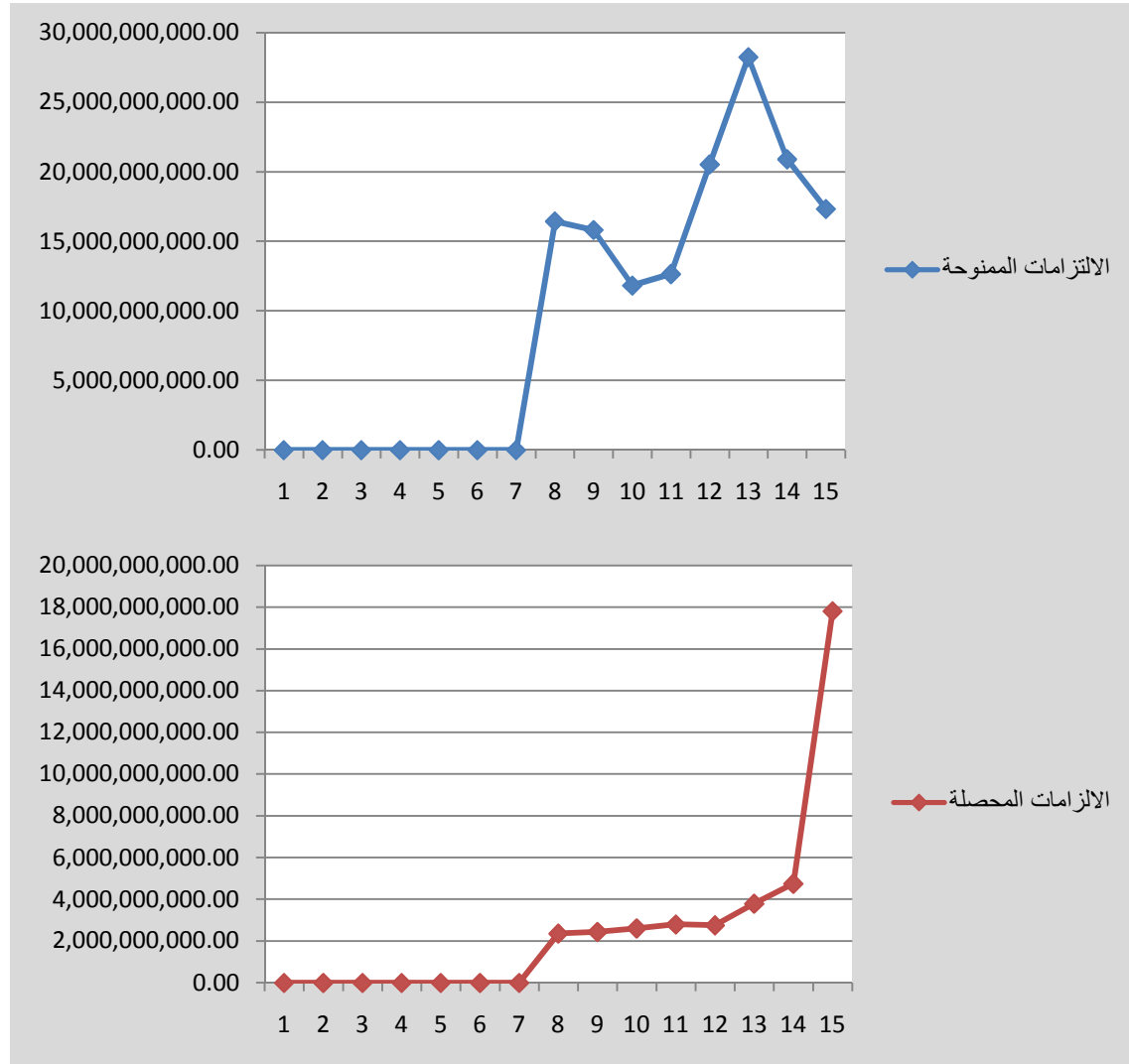
كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيم الربح الصافي بعد الضرائب قد عرفت ارتفاعا بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 896 مليون دج) سنة (2008) إلى قيمة (حوالي 1,18 مليار دج) سنة (2014)، لتتخفض بشكل حاد للقيمة (حوالي 301 مليون دج) سنة (2015)، وذلك بسبب الارتفاع في فرق قيم إيرادات النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد الدائنة من جهة، وقيم أعباء النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد المدينة من جهة أخرى.

4. تحليل تطور عناصر قائمة خارج الميزانية:

الشكل رقم (33):

تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك لبنك السلام - الجزائر (Al Salam)

فيما يتعلق بالالتزامات الممنوحة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت تذبذبا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة (2008-2015)، حيث أنها انخفضت من قيمة (حوالي 16 مليار دج) سنة (2008) إلى قيمة (حوالي 11 مليار دج) سنة (2010)، لترتفع من القيمة (حوالي 12 مليار دج) سنة (2011) لتصل للقيمة (حوالي 28 مليار دج) سنة (2013)، ثم تنخفض سنة (2014) للقيمة (حوالي 20 مليار دج)، لتواصل الانخفاض لتصل سنة (2015) للقيمة (حوالي 17 مليار دج)، حيث شملت كل من التزامات التمويل سواء لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة العملاء والمتمثلة أساسيات من الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد، والتزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية أو بأمر من العملاء والمتمثلة أساسا في

خطابات ضمان متعلقة بالصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ)، خطابات ضمان جمركية وغيرها، وكذا الالتزامات الممنوحة الأخرى

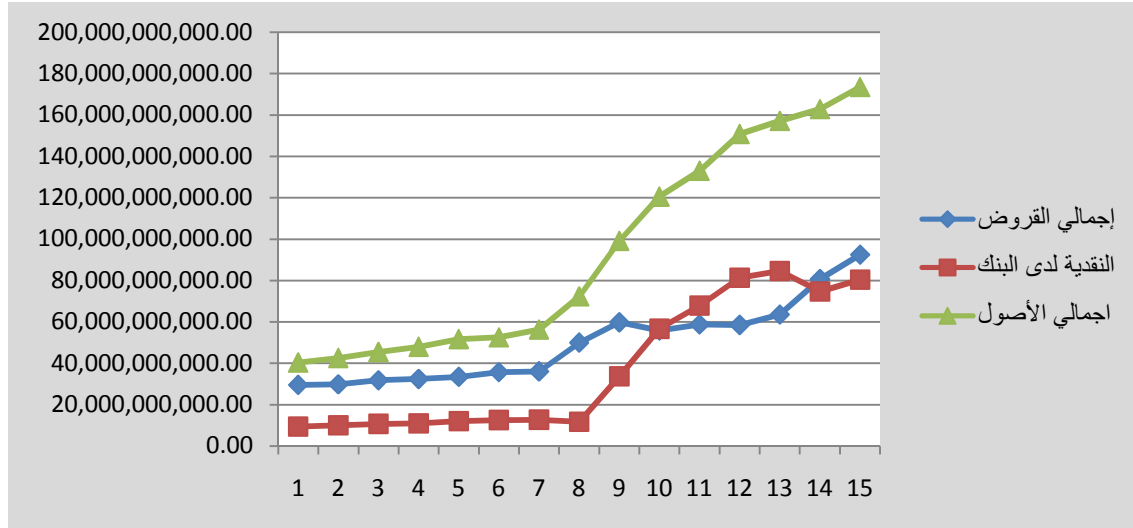
أما فيما يتعلق بالالتزامات المحصلة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة (2008-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 2,32 مليار دج) سنة (2008) إلى قيمة (حوالي 2,79 مليار دج) سنة (2011)، لتتخفص سنة (2012) لتصل إلى القيمة (حوالي 2,75 مليار دج)، ثم ترتفع خلال الفترة (2013-2014) من القيمة (حوالي 3,78 مليار دج) إلى القيمة (حوالي 4,79 مليار دج) على التوالي، ثم ترتفع بشكل حاد سنة (2015) ببلوغ القيمة (17 حوالي مليار دج)، حيث شملت الالتزامات المحصلة كلا من التزامات التمويل للمؤسسات المالية متمثلة أساسا في مقابل ضمانات الاعتمادات المستندية، التزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية متمثلة أساسا في مقابل ضمان حسن التنفيذ، مقبل ضمان استرجاع التسبيقات ومقابل ضمان دخول عطاء، وكذا التزامات محصلة أخرى.

ثالثا: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka) خلال الفترة (2001-2015)
1. تحليل تطور عناصر أصول الميزانية:

الشكل رقم (34):

تطور حجم عناصر أصول الميزانية لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الأصول قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 40 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 173 مليار دج)، أما من ناحية التحليل العمودي بالنسبة لعناصر الأصول فقد مثلت النقدية ما نسبته (23,26%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (46,31%) سنة (2015)، أما القروض بأنواعها فقد مثلت ما نسبته (73,31%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (53,25%) سنة (2015)، أما فيما يخص

الأصول الثابتة أو التثبيتات فقد مثلت ما نسبته (2,69%) سنة (2001) من إجمالي الأصول، لتبلغ نسبة (3,51%) سنة (2015).

أما فيما يتعلق بإجمالي القروض أو التوظيفات المالية نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها خلال الفترة (2001-2009) قد سجلت ارتفاعا بشكل مستمر، حيث ارتفعت من القيمة (حوالي 29 مليار دج) سنة (2001) إلى القيمة (حوالي 59 مليار دج) سنة (2009)، لتتخفص قيمة إجمالي القروض التوظيفات المالية بأنواعها المختلفة سنة (2010) إلى القيمة (حوالي 55 مليار دج)، ثم ترتفع من قيمة (حوالي 58 مليار دج) سنة (2011) إلى قيمة (حوالي 92 مليار دج) سنة (2015)، وذلك راجع للتطور الذي عرفه حجم العملاء سواء ما تعلق بقطاع المؤسسات أو ما تعلق بقطاع الحواص والمهنيين.

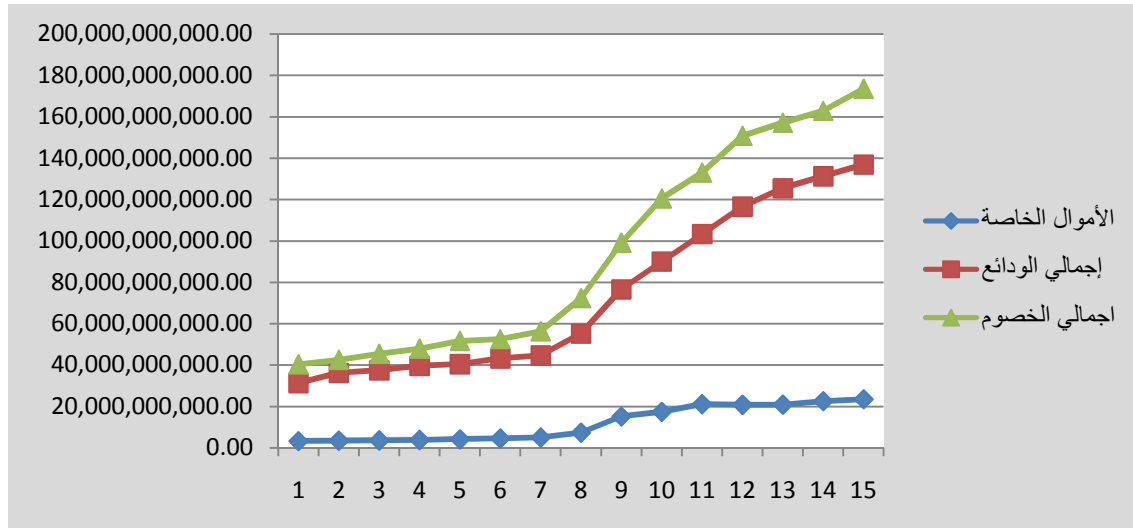
كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة حجم النقدية لدى بنك السلام - الجزائر قد عرفت ارتفاعا ولكن بشكل ضعيف خلال الفترة (2001-2008)، حيث ارتفعت النقدية سنة (2001) من قيمة (حوالي 9,36 مليار دج) لتبلغ سنة (2008) قيمة (حوالي 11 مليار دج)، ثم ترتفع بشكل حاد تجاوز الثلاث أضعاف سنة (2009) إلى قيمة (حوالي 33 مليار دج) مستمرة في الارتفاع لتبلغ سنة (2015) القيمة (حوالي 80 مليار دج)، وذلك نظرا للسياسة التي يعتمد عليها البنك فيما يتعلق بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحبوات العملاء المتوقعة مما سينعكس إيجابا على ثقتهم في أداء البنك.

2. تحليل تطور عناصر خصوم الميزانية:

الشكل رقم (35):

تطور حجم عناصر خصوم الميزانية لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الخصوم قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 40 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 173

مليار دج)، أما من ناحية التحليل العمودي بالنسبة لعناصر الخصوم فقد مثلت الودائع أو الموارد المالية بأنواعها ما نسبته (77,65%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (78,86%) سنة (2015)، أما الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (08,14%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (13,54%) سنة (2015)، أما فيما يخص نتيجة النشاط أو الربح الصافي بعد الضرائب فقد مثلت ما نسبته (02,02%) سنة (2001) من إجمالي الخصوم، لتبلغ نسبة (02,64%) سنة (2015).

أما بالنسبة لقيم كل من إجمالي الودائع والودائع تحت الطلب قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الودائع من قيمة (حوالي 31 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 136 مليار دج) سنة (2015). كذلك ارتفعت قيمة الودائع تحت الطلب من قيمة (حوالي 22 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 109 مليار دج) سنة (2015)، وذلك راجع إلى سياسة استقطاب الودائع التي يعتمد عليها البنك وما تحويه من مزايا للمودعين.

أما بالنسبة للتحليل العمودي لما تمثله الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع عموما فقد مثلت الودائع تحت الطلب ما نسبته (72,55%) سنة (2001) من إجمالي الودائع، لتبلغ نسبة (79,86%) سنة (2015) من إجمالي الودائع، بمتوسط نسبة سنوي قدره (71,95%) وهو ما يعكس إستراتيجية البنك في تنويع محفظة الودائع لديه لتفادي مخاطر السيولة من جهة وأيضا تركيز البنك على الحسابات الجارية التي تمثل ودائع تحت الطلب من جهة أخرى.

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الأموال الخاصة لدى البنك قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة (2001) قيمة (حوالي 3,27 مليار دج) لتبلغ سنة (2015) قيمة (حوالي 23 مليار دج)، وذلك راجع إلى سياسة الرفع من رأس مال البنك بتوزيع الأرباح وكذا تطبيق البنك لمبادئ الخطة المفروضة من قبل البنك المركزي لاسيما ما أقرته لجنة بازل لكفاية رأس المال. ولكن نلاحظ أن قيمة الأموال الخاصة قد عرفت انخفاضا سنة (2012) ببلوغ قيمة (حوالي 20 مليار دج) بعد أن كانت بقيمة (حوالي 21 مليار دج) سنة (2011)، وسنة (2013) ببلوغ قيمة (حوالي 20 مليار دج)، والسبب في ذلك يرجع إلى الرفع من قيمة رأس مال البنك من قيمة (2,5 مليار دج) إلى قيمة (10 مليار دج) سنة (2008) وما ترتب على ذلك من زيادة في باقي عناصر مجموعة الأموال الخاصة.

أما من ناحية التحليل العمودي لعناصر مجموعة الأموال الخاصة نلاحظ أن مؤونات الأخطار والأعباء قد مثلت ما نسبته (03,41%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (06,85%) سنة (2015)، أما رؤوس الأموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة فقد مثلت ما نسبته (05,28%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (11,48%) سنة (2015)، أما فيما يخص رأس المال فقد مثل ما نسبته (76,23%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، ليبلغ نسبة (42,57%) سنة (2015)، أما فيما يخص الاحتياطات فقد مثلت ما نسبته (10,67%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (13,31%)

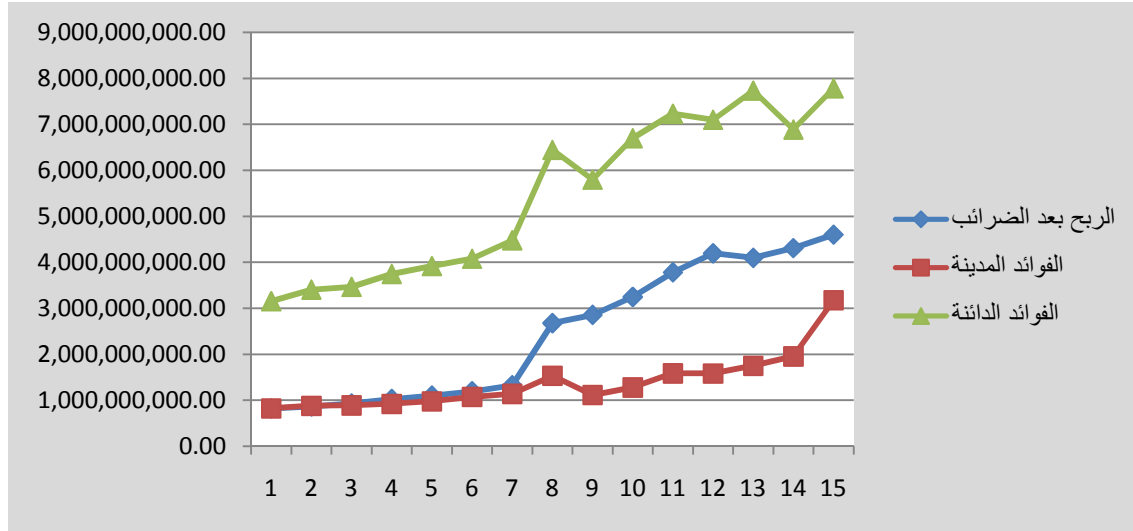
سنة (2015)، وباقي الحسابات الأخرى المكونة لمجموعة الأموال الخاصة فقد مثلت ما نسبته (41,04%) سنة (2001) من إجمالي الأموال الخاصة، لتبلغ نسبة (25,79%) سنة (2015).

3. تحليل تطور عناصر جدول حسابات النتائج:

الشكل رقم (36):

تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)

فيما يتعلق بالفوائد الدائنة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت تذبذب ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 3,15 مليار دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 6,44 مليار دج) سنة (2008)، لتتخفيض سنة (2009) إلى قيمة (حوالي 5,49 مليار دج)، لتعاود الارتفاع مرة أخرى من القيمة (حوالي 6,97 مليار دج) سنة (2010) إلى القيمة (حوالي 7,73 مليار دج) سنة (2013)، لتتخفيض سنة (2014) إلى قيمة (حوالي 6,88 مليار دج)، لتعاود الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى قيمة (حوالي 7,77 مليار دج) سنة (2015)، وهو ما انعكس إيجاباً على إيرادات البنك إجمالاً باعتبار أن الفوائد الدائنة والنواتج المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات النشاط البنكي.

أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعاً ولكن بشكل ضعيف خلال فترة الدراسة، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 821 مليون دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 1,52 مليار دج) سنة (2008)، لتتخفيض سنة (2009) إلى قيمة (حوالي 1,11 مليار دج)، لتعاود الارتفاع مرة أخرى من القيمة (حوالي 1,27 مليار دج) سنة (2010) إلى القيمة (حوالي 3,16 مليار دج) سنة (2015)، وهو ما انعكس على أعباء البنك إجمالاً باعتبار أن الفوائد المدينة والأعباء المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لأعباء النشاط البنكي.

4. تحليل تطور عناصر قائمة خارج الميزانية:

تطور حجم عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka)

The figure consists of two line graphs sharing a common x-axis representing 15 periods. The top graph, titled 'الالتزامات الممنوحة' (granted commitments), shows a steady increase from period 1 to 7, followed by a sharp rise to a peak of approximately 52 billion in period 12, and then a decline to around 40 billion in period 14, ending at 45 billion in period 15. The bottom graph, titled 'الالتزامات المحصلة' (actual commitments), shows a similar pattern but with a significant dip to zero in periods 8 and 9, followed by a sharp rise to a peak of approximately 1,000 billion in period 15.

الفترة	الالتزامات الممنوحة (مليار ريال)	الالتزامات المحصلة (مليار ريال)
1	7,000,000,000.00	140,000,000.00
2	7,000,000,000.00	140,000,000.00
3	8,000,000,000.00	150,000,000.00
4	8,000,000,000.00	170,000,000.00
5	8,000,000,000.00	170,000,000.00
6	9,000,000,000.00	180,000,000.00
7	9,000,000,000.00	190,000,000.00
8	14,000,000,000.00	0.00
9	38,000,000,000.00	0.00
10	43,000,000,000.00	420,000,000.00
11	49,000,000,000.00	400,000,000.00
12	52,000,000,000.00	450,000,000.00
13	51,000,000,000.00	130,000,000.00
14	40,000,000,000.00	950,000,000.00
15	45,000,000,000.00	1,000,000,000.00

~ 174 ~

دج)، حيث شملت كل من التزامات التمويل سواء لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة العملاء والمتمثلة أساسيات من الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد، والتزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية أو بأمر من العملاء والمتمثلة أساسا في خطابات ضمان متعلقة بالصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ)، خطابات ضمان جمركية وغيرها، وكذا الالتزامات الممنوحة الأخرى.

أما فيما يتعلق بالالتزامات المحصلة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمها قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة (2001-2015)، حيث أنها ارتفعت من قيمة (حوالي 141 مليون دج) سنة (2001) إلى قيمة (حوالي 189 مليون دج) سنة (2007)، لتتخفف قيمة الالتزامات المحصلة بشكل حاد خلال السنتين (2008) و (2009) لتصل خلالها إلى القيمة (حوالي 11 مليون دج)، ثم ترتفع خلال الفترة (2010-2012) من القيمة (حوالي 421 مليون دج) إلى القيمة (حوالي 444 مليون دج) على التوالي، ثم تنخفض سنة (2013) ببلوغ القيمة (129,091,327.61 دج)، لترتفع مرة أخرى من القيمة (حوالي 949 مليون دج) سنة (2014) إلى القيمة (حوالي 1,01 مليار دج) سنة (2015) حيث شملت الالتزامات المحصلة كلا من التزامات التمويل للمؤسسات المالية متمثلة أساسا في مقابل ضمانات الاعتمادات المستندية، التزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية متمثلة أساسا في مقابل ضمان حسن التنفيذ، مقابل ضمان استرجاع التسبيقات ومقابل ضمان دخول عطاء، وكذا التزامات محصلة أخرى.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل والذي يتم فيه تقديم البنوك التجارية التي وقع عليها الاختيار لتكون ميدان الدراسة التطبيقية، حيث تم اختيار ثلاث بنوك تجارية عمومية هي بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري، كما تم اختيار ثلاث بنوك تجارية خاصة هي بنك سوسيتي جنرال الجزائر، بنك السلام الجزائر وبنك الربكة الجزائر، معتمدين في ذلك على المعلومات التي توفرها المواقع الالكترونية الخاصة بهذه البنوك التجارية، إضافة إلى قيامنا بزيارات ميدانية للمديريات العامة التابعة لها، إلا أننا لم نوفق في تحقيق عرض لتطور عناصر القوائم المالية للفترة المراد دراستها للبنوك الستة، حيث تعذر حصولنا على المعلومات قبل سنة 2008 لبنك السلام الجزائر نظرا لحدثة تأسيسه.

وبعد إتمام هذا الفصل وإتباع خطوات الدراسة الميدانية في محاولة معرفة تطور عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة، وكذا معرفة أهم التغيرات التي حدثت على هذه العناصر خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تحليل ارتفاع أو انخفاض كل عنصر من عناصر تلك القوائم والبحث في مسببات ذلك من خلال تحليل مكونات هذا العنصر، وذلك قصد مقارنة أداء تلك البنوك مع بعضها البعض، للوصول إلى أحسن وصف لتطور مكونات نشاطها، وذلك بقياس أدائها انطلاقا من التحليل المالي لعناصر القوائم المالية باستخدام معايير قياس كمعيار (CAMELS)، والتنبؤ بإمكانية تعرض تلك البنوك للتعرض المصرفي.

الفصل الخامس

تمهيد:

قصد قياس الأداء في البنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015) وقع اختيارنا على واحد من أهم معايير قياس الأداء في البنوك التجارية وهو معيار (CAMELS)، حيث أن ومع تباين النماذج من بلد لآخر نظرا لخصوصية النشاط الاقتصادي ونوعية البنوك التجارية من بلد لآخر، لكن أهم ما يجمعها هو المعيار المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يصنف المنظمون الفيدراليون البنوك التجارية حسب نظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية يشتمل على خمس أنواع من المؤشرات يشار إليها اختصارا حسب ترتيبها معيار (CAMELS)، بحيث يتم من خلاله اختيار مجموعة من النسب المالية لكل مؤشر من مؤشرات هذا المعيار، لقياس الأداء في كل جزء من أجزائه، انطلاقا من تحليل كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، تسير السيولة والحساسية لمخاطر السوق، كما سوف نقوم بتقدير علاقة تأثير متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة على متغير قيمة النتيجة الصافية للدورة في البنوك التجارية، لتبيان مدى تحقق فكرة إن العائد يتناسب طرديا مع المخاطرة باستخدام برنامج (EViews)، ومن خلال مجموع النسب المالية المقترحة ضمن معيار (CAMELS) سنحاول بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي، باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي الذي يوفره برنامج (SPSS).

بناء على ما سبق حاولنا من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان قياس أداء البنوك ميدان الدراسة وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي التطرق للنقاط التالية:

- المبحث الأول: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015)
- المبحث الثاني: النمذجة القياسية لتأثير القروض المتعثرة على الأرباح في البنوك التجارية ميدان الدراسة
- المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

المبحث الأول: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015)

من خلال معطيات الفصل الثالث من هذه الدراسة والمتعلقة بالتحليل المالي للقوائم المالية، اقترحنا مجموعة من النسب التي من شأنها تحليل كل مؤشر من مؤشرات معيار (CAMELS) تمثلت فيما يلي:

الجدول رقم (16): النسب المالية المستعملة في قياس أداء البنوك التجارية حسب المعيار (CAMELS)

الرمز	مؤشر الأداء	الرمز	النسبة المالية	قانون حساب النسبة المالية
C	كفاية رأس المال	C1	كفاية رأس المال	الأموال الخاصة / إجمالي الودائع
		C2	معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة	مخصصات مواجهة المخاطر المصرفية العامة / الأموال الخاصة
		C3	معدل تغطية المخاطر المصرفية النظامية	(الاحتياطات + مخصصات مواجهة المخاطر الخاصة والأعباء) / الأموال الخاصة
A	جودة الأصول	A1	جودة الإقراض	القروض المتعثرة / إجمالي القروض
		A2	معدل التوظيف	إجمالي القروض / إجمالي الأصول
		A3	جودة الالتزامات غير النقدية	الالتزامات المحصلة / الالتزامات الممنوحة
M	كفاءة الإدارة	M1	كفاءة توليد الأرباح من القروض	الفوائد الدائنة / إجمالي القروض
		M2	كفاءة تسيير تكاليف الودائع	الفوائد المدينة / إجمالي الودائع
		M3	معدل إقراض الأموال المتاحة	(إجمالي الودائع + الأموال الخاصة) / إجمالي القروض
E	الربحية	E1	هامش الفائدة	(الفوائد الدائنة - الفوائد المدينة) / الأصول العاملة
		E2	العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الأصول
		E3	العائد على الأموال الخاصة	صافي الربح بعد الضرائب / الأموال الخاصة
L	تسيير السيولة	L1	السيولة السريعة	(النقدية + شبه النقدية) / الودائع تحت الطلب
		L2	السيولة العادية	(النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الودائع
		L3	السيولة القانونية	الأموال الخاصة / إجمالي الودائع
S	الحساسية لمخاطر السوق	S1	مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة لسعر الفائدة / الخصوم الحساسة لسعر الفائدة
		S2	مخاطر السيولة	النقدية / إجمالي الودائع
		S3	مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة / الأصول الخطرة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على عدة مراجع من الجانب النظري للأطروحة

أولاً: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر كفاية رأس المال (C)

بناء على ما سبق وذكرناه في الفصل الأول من هذه الأطروحة حول مؤشر كفاية رأس المال والذي يمثل أول مؤشر من مؤشرات معيار قياس الأداء في النشاط المصرفي (CAMELS) ويرمز له بالرمز (C) حيث أشرنا أن نقاط التقدير في هذا المؤشر تتمثل فيما يلي:

- مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعية رأس المال؛
- مدى سلامة المركز المالي للبنك؛
- مقدرة إدارة البنك على جذب موارد إضافية لتدعيم رأس المال سواء من كبار المساهمين أو غيرهم؛
- طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة؛
- مدى كفاية المخصصات اللازمة للتكوين لهذه الأصول وغيرها من الالتزامات المحتملة؛
- مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- هيكل الأصول والالتزامات آخذاً في الاعتبار مخاطر التركيز؛
- نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية (الالتزامات العرضية والارتباطات)؛
- حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها؛
- مدى ملاء ما يوزع منها نقداً وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال؛
- معدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك المستقبلية في هذا المجال وإمكانيات تحقق ذلك.

حاولنا في هذه النقطة من البحث الميداني تسليط الضوء على مؤشر كفاية رأس المال (C) للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015)، وذلك من خلال استخدام ثلاث نسب مالية مختلفة نهدف من استعمالها لقياس أداء البنوك من جانب كفاية رأس المال، بحيث تم تحديد مكونات كل من البسط والمقام الخاص بهذه النسب المالية بالرجوع إلى أسس وقواعد محددة تخدم الهدف من البحث، وكذا العمل على اختيار معيار محدد من المعايير المعروفة كمقياس لترجمة نتائج هذه النسب المالية كما أشرنا لذلك في الفصل الثالث من هذه الأطروحة، بحيث تمثلت النسب المالية المشتقة فيما يلي:

- **نسبة كفاية رأس المال (C1):** تحسب بحاصل قسمة الأموال الخاصة على إجمالي الودائع، حيث أن لجنة بازل بنسخها الثلاث وفيما يتعلق بكفاية رأس المال حددت قيمة تتراوح بين (08%) و(12%) كمعيار لقبول كفاية رأس المال.
- **معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2):** تحسب بحاصل قسمة مخصصات مواجهة المخاطر المصرفية العامة على الأموال الخاصة، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن مؤونة ذات طابع احتياطي يتم تكوينها طبقاً للمادة رقم (09) من النظام رقم (03-14) المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، حيث تحسب على التسهيلات السليمة (غير المشكوك فيها) بنسبة (01%) حتى يبلغ مستواها الإجمالي نسبة (03%)، كما أن هذه المؤونة

تخصص لنوعين من المخاطر المصرفية العامة إحداها متعلق بالتسهيلات المباشرة، والأخرى متعلقة بالالتزامات خارج الميزانية، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (05%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

- **معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3):** تحسب بحاصل قسمة الاحتياطات مضافا لها مخصصات مواجهة المخاطر الخاصة والأعباء على الأموال الخاصة، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن المؤونة التي تم تكوينها لتغطية الالتزامات غير المباشرة (خارج الميزانية) المشكوك فيها وذلك وفقا للمعايير الاحترازية السارية، بالإضافة إلى مؤونة احتياطات لتغطية الأعباء المختلفة ذات الطابع الخاص، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (10%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

1. قياس أداء البنوك العمومية (BDL, BEA, BNA) من خلال مؤشر كفاية رأس المال (C):

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر مؤشر كفاية رأس المال (C) بالنسبة للبنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): مؤشر كفاية رأس المال (C) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA) خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (C)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة كفاية رأس المال (C1)	0.1573	0.1802	0.1666	0.0079893
معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2)	0.0719	0.0915	0.0803	0.0060264
معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3)	0.0980	0.1443	0.1271	0.0154794
نسبة كفاية رأس المال (C1)	0.0597	0.1751	0.1165	0.0321148
معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2)	0.0301	0.1036	0.0542	0.0186309
معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3)	0.1906	0.7656	0.4059	0.1504457
نسبة كفاية رأس المال (C1)	0.2061	0.4243	0.3105	0.0601501
معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2)	0.0316	0.1507	0.0750	0.0415951
معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3)	0.0510	0.2493	0.1217	0.0831174

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (BDL, BEA, BNA)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بكفاية رأس المال كمؤشر لقياس الأداء في البنوك العمومية ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك التنمية الحلية (BDL):

- تراوحت قيمة نسبة كفاية رأس المال (C1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1573) كأقل قيمة والقيمة (0.1802) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1666) بانحراف معياري (0.0079893)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسطة هذه النسبة) تمثل ما نسبته (16.66%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبولا بالرجوع لما أقرته

لجنة بازل بنسخها الثلاث فيما يتعلق بكفاية رأس المال حيث حددت قيمة تتراوح بين (08%) و(12%) كمعيار لذلك.

- كما تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0719) كأقل قيمة والقيمة (0.0915) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0803) بانحراف معياري (0.0060264)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات مواجهة المخاطر المصرفية العامة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (08.03%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن هذه المؤونة كافية لتغطية المخاطر المصرفية العامة المتعلقة بالتسهيلات المباشرة، والمتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية، وذلك مقارنة بمعيار الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (05%) على الأقل لهذه النسبة المالية.

- وأيضاً تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0980) كأقل قيمة والقيمة (0.1443) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1271) بانحراف معياري (0.0154794)، وهذا ما يعني أن قيمة الاحتياطات مضافاً لها مخصصات مواجهة المخاطر الخاصة والأعباء (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (12.71%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن المؤونة التي تم تكوينها كافية لتغطية الالتزامات غير المباشرة (خارج الميزانية) المشكوك فيها وذلك وفقاً للمعايير الاحترازية السارية، بالإضافة إلى مؤونة احتياطات لتغطية الأعباء المختلفة ذات الطابع الخاص، وذلك مقارنة بمعيار الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (10%) على الأقل لهذه النسبة المالية.

ب. بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):

- تراوحت قيمة نسبة كفاية رأس المال (C1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0597) كأقل قيمة والقيمة (0.1751) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1165) وبانحراف معياري (0.0321148)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (11.65%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبولا بالرجوع لما أقرته لجنة بازل بنسخها الثلاث فيما يتعلق بكفاية رأس المال حيث حددت قيمة تتراوح بين (08%) و(12%) كمعيار لذلك.

- كما تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0301) كأقل قيمة والقيمة (0.1036) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0542) بانحراف معياري (0.0186309)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات مواجهة المخاطر المصرفية العامة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (05.42%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن هذه المؤونة كافية لتغطية المخاطر المصرفية العامة المتعلقة بالتسهيلات

المباشرة، والمتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية، وذلك مقارنة بمعيار الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (05%) على الأقل لهذه النسبة المالية.

- وأيضاً تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1906) كأقل قيمة والقيمة (0.7656) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.4059) بانحراف معياري (0.1504457)، وهذا ما يعني أن قيمة الاحتياطات مضافاً لها مخصصات مواجهة المخاطر الخاصة والأعباء (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (40.59%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن المؤونة التي تم تكوينها كافية لتغطية الالتزامات غير المباشرة (خارج الميزانية) المشكوك فيها وذلك وفقاً للمعايير الاحترازية السارية، بالإضافة إلى مؤونة احتياطات لتغطية الأعباء المختلفة ذات الطابع الخاص، وذلك مقارنة بمعيار الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (10%) على الأقل لهذه النسبة المالية.

ج. بالنسبة للبنك الوطني الجزائري (BNA):

- تراوحت قيمة نسبة كفاية رأس المال (C1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.2061) كأقل قيمة والقيمة (0.4243) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.3105) وبانحراف معياري (0.0601501)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (31.05%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مؤشر جيد بالرجوع لما أقرته لجنة بازل بنسخها الثلاث فيما يتعلق بكفاية رأس المال حيث حددت قيمة تتراوح بين (8%) و(12%) كمعيار لذلك، وذلك راجع لكبر حجم رأس مال البنك الوطني الجزائري (BNA) من جهة، أو صغر حجم الودائع بمختلف أنواعها من جهة أخرى وهو ما يجعلنا نشك في أن قيمة هذه النسبة تعتبر مؤشر جيد للأداء في هذا البنك.

- كما تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0316) كأقل قيمة والقيمة (0.1507) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0750) بانحراف معياري (0.0415951)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات مواجهة المخاطر المصرفية العامة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (7.50%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن هذه المؤونة كافية لتغطية المخاطر المصرفية العامة المتعلقة بالتسهيلات المباشرة، والمتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية، وذلك مقارنة بمعيار الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (05%) على الأقل لهذه النسبة المالية.

- وأيضاً تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0510) كأقل قيمة والقيمة (0.2493) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1217) بانحراف معياري (0.0831174)، وهذا ما يعني أن قيمة الاحتياطات مضافاً لها

مخصصات مواجهة المخاطر الخاصة والأعباء (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (12.17%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن المؤونة التي تم تكوينها كافية لتغطية الالتزامات غير المباشرة (خارج الميزانية) المشكوك فيها وذلك وفقا للمعايير الاحترازية السارية، بالإضافة إلى مؤونة احتياطات لتغطية الأعباء المختلفة ذات الطابع الخاص، وذلك مقارنة بمعيار الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (10%) على الأقل لهذه النسبة المالية.

2. قياس أداء البنوك الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) من خلال مؤشر كفاية رأس المال (C):

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر كفاية رأس المال (C) بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18): مؤشر كفاية رأس المال (C) للبنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka)

خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (C)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة كفاية رأس المال (C1)	0.1041	0.3051	0.1563	0.059513
معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2)	0.0834	0.2193	0.1372	0.0396253
معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3)	0.0295	0.5504	0.2588	0.1408342
نسبة كفاية رأس المال (C1)	0.5403	0.9623	0.7645	0.1595595
معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2)	0.0197	0.0490	0.0293	0.0099706
معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3)	0.0024	0.0490	0.0200	0.0163688
نسبة كفاية رأس المال (C1)	0.0964	0.2047	0.1422	0.0422721
معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2)	0.1272	0.2751	0.2117	0.0593091
معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3)	0.0327	0.2675	0.1784	0.0680166

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (SGA, Al Salam, Al Baraka)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بكفاية رأس المال كمؤشر لقياس الأداء في البنوك الخاصة ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA):

- تراوحت قيمة نسبة كفاية رأس المال (C1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1041) كأقل قيمة والقيمة (0.3051) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1563) بانحراف معياري (0.059513)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (15.63%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبولا بالرجوع لما أقرته لجنة بازل بنسخها الثلاث فيما يتعلق بكفاية رأس المال حيث حددت قيمة تتراوح بين (8%) و(12%) كمعيار لذلك.

- كما تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0834) كأقل قيمة والقيمة (0.2193) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1372) بانحراف معياري (0.0396253)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات مواجهة المخاطر المصرفية العامة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (13.72%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن هذه المؤونة كافية لتغطية المخاطر المصرفية العامة المتعلقة بالتسهيلات المباشرة، والمتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية، وذلك مقارنة بمعيار الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (05%) على الأقل لهذه النسبة المالية.
 - وأيضاً تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0295) كأقل قيمة والقيمة (0.5504) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.2588) بانحراف معياري (0.1408342)، وهذا ما يعني أن قيمة الاحتياطات مضافاً لها مخصصات مواجهة المخاطر الخاصة والأعباء (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (25.88%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن المؤونة التي تم تكوينها كافية لتغطية الالتزامات غير المباشرة (خارج الميزانية) المشكوك فيها وذلك وفقاً للمعايير الاحترازية السارية، بالإضافة إلى مؤونة احتياطات لتغطية الأعباء المختلفة ذات الطابع الخاص، وذلك مقارنة بمعيار الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (10%) على الأقل لهذه النسبة المالية.
- ب. بالنسبة لبنك السلام - الجزائر (Al Salam):

- تراوحت قيمة نسبة كفاية رأس المال (C1) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.5403) كأقل قيمة والقيمة (0.9623) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.7645) وبانحراف معياري (0.1595595)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (11.65%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبولا بالرجوع لما أقرته لجنة بازل بنسخها الثلاث فيما يتعلق بكفاية رأس المال حيث حددت قيمة تتراوح بين (8%) و(12%) كمعيار لذلك، وذلك راجع لكبر حجم رأس مال بنك السلام - الجزائر (Al Salam) من جهة، أو صغر حجم الودائع بمختلف أنواعها من جهة أخرى، وهو ما يجعلنا نشك في أن قيمة هذه النسبة تعتبر مؤشر جيد للأداء في هذا البنك.
- كما تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.0197) كأقل قيمة والقيمة (0.0490) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0293) بانحراف معياري (0.0099706)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات مواجهة المخاطر المصرفية العامة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (2.93%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن هذه المؤونة غير كافية لتغطية المخاطر المصرفية العامة المتعلقة

بالتسهيلات المباشرة، والمتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية، وذلك مقارنة بمقياس الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (05%) على الأقل لهذه النسبة المالية.

- وأيضاً تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.0024) كأقل قيمة والقيمة (0.0490) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0200) بانحراف معياري (0.0163688)، وهذا ما يعني أن قيمة الاحتياطات مضافاً لها مخصصات مواجهة المخاطر الخاصة والأعباء (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (02.00%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن المؤونة التي تم تكوينها غير كافية لتغطية الالتزامات غير المباشرة (خارج الميزانية) المشكوك فيها وذلك وفقاً للمعايير الاحترازية السارية، بالإضافة إلى مؤونة احتياطات لتغطية الأعباء المختلفة ذات الطابع الخاص، وذلك مقارنة بمقياس الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (10%) على الأقل لهذه النسبة المالية.

ج. بالنسبة لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka):

- تراوحت قيمة نسبة كفاية رأس المال (C1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0964) كأقل قيمة والقيمة (0.2047) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1422) وبانحراف معياري (0.0422721)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (14.22%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مؤشر جيد بالرجوع لما أقرته لجنة بازل بنسخها الثلاث فيما يتعلق بكفاية رأس المال حيث حددت قيمة تتراوح بين (08%) و(12%) كمعيار لذلك.
- كما تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1272) كأقل قيمة والقيمة (0.2751) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.2117) بانحراف معياري (0.0593091)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات مواجهة المخاطر المصرفية العامة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (21.17%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن هذه المؤونة كافية لتغطية المخاطر المصرفية العامة المتعلقة بالتسهيلات المباشرة، والمتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية مقارنة بالمعيار (05%)، مبيناً ذلك الخطة الزائدة التي يتخذها بنك البركة - الجزائر (Al Baraka) فيما يتعلق بتغطية المخاطر المصرفية العامة.
- وأيضاً تراوحت قيمة معدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0327) كأقل قيمة والقيمة (0.2675) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1784) بانحراف معياري (0.0680166)، وهذا ما يعني أن قيمة الاحتياطات مضافاً لها مخصصات مواجهة المخاطر الخاصة والأعباء (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (17.84%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن المؤونة التي تم تكوينها كافية لتغطية

الالتزامات غير المباشرة (خارج الميزانية) المشكوك فيها وذلك وفقا للمعايير الاحترازية السارية، بالإضافة إلى مؤونة احتياطات لتغطية الأعباء المختلفة ذات الطابع الخاص، وذلك مقارنة بمعيار الصناعة المصرفية الذي حدد القيمة (10%) على الأقل لهذه النسبة المالية.

ثانيا: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر جودة الأصول (A)

بناء على ما سبق وذكرناه في الفصل الأول من هذه الأطروحة حول مؤشر جودة الأصول والذي يمثل ثاني مؤشر من مؤشرات معيار قياس الأداء في النشاط المصرفي (CAMELS) ويرمز له بالرمز (A) حيث أشرنا أن نقاط التقدير في هذا المؤشر تتمثل فيما يلي:

- سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها؛
- مستوى القروض غير المنتظمة على إجمالي المحفظة؛
- كفاية المخصصات المرتبطة بالأصول؛
- المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية؛
- التركيز في القروض والاستثمارات المالية؛
- المقدرة على تحصيل القروض غير المنتظمة؛
- كفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات.

حاولنا في هذه النقطة من البحث الميداني تسليط الضوء على مؤشر جودة الأصول (A) للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015)، وذلك من خلال استخدام ثلاث نسب مالية مختلفة تهدف من استعمالها لقياس أداء البنوك من جانب جودة الأصول، بحيث تم تحديد مكونات كل من البسط والمقام الخاص بهذه النسب المالية بالرجوع إلى أسس وقواعد محددة تخدم الهدف من البحث، وكذا العمل على اختيار معيار محدد من المعايير المعروفة كمقياس لترجمة نتائج هذه النسب المالية كما أشرنا لذلك في الفصل الثالث من هذه الأطروحة، بحيث تمثلت النسب المالية المشتقة فيما يلي:

- **نسبة جودة الإقراض (A1):** تحسب بحاصل قسمة القروض المتعثرة على إجمالي القروض، حيث أن تعليمية بنك الجزائر رقم (94/74) المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الوقائية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية قد صنفت القروض ومختلف الحقوق والذمم إلى ذمم وحقوق سليمة، وذمم وحقوق مشكوك في تحصيلها، وبالتالي كلما ارتفعت هذه الأخيرة وأصبحت قروض متعثرة لعدم قدرة أو رغبة العملاء على السداد كلما كان ذلك سبب في انخفاض جودة المحفظة الاستثمارية للبنك التجاري، وقد اعتبرت القيمة (10%) كمعيار لهذه النسبة انطلاقا من الخبرة في العمل المصرفي.
- **معدل التوظيف (A2):** تحسب بحاصل قسمة إجمالي القروض على إجمالي الأصول، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن التمويلات المقدمة للعملاء في شكل قروض على اختلاف أنواعها، والتي تعتبر المصدر الرئيسي للعوائد في النشاط المصرفي، وبالتالي فالبنوك تسعى لرفع نسبة إجمالي القروض في

محفظة موجوداتها أو أصولها عموماً، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (50%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

- **نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3):** تحسب بحاصل قسمة الالتزامات المحصلة على الالتزامات الممنوحة، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن كلا من التزامات التمويل للمؤسسات المالية متمثلة أساساً في مقابل ضمانات الاعتمادات المستندية، التزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية متمثلة أساساً في مقابل ضمان حسن التنفيذ، مقبل ضمان استرجاع التسبيقات ومقابل ضمان دخول عطاء، وكذا التزامات محصلة أخرى، أما مقام هذه النسبة فيتضمن التزامات التمويل سواء لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة العملاء والمتمثلة أساساً من الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد، والتزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية أو بأمر من العملاء والمتمثلة أساساً في خطابات ضمان متعلقة بالصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ)، خطابات ضمان جمركية وغيرها، وكذا الالتزامات الممنوحة الأخرى، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (100%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

1. قياس أداء البنوك العمومية (BDL, BEA, BNA) من خلال مؤشر جودة الأصول (A):

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر جودة الأصول (A) بالنسبة للبنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): مؤشر جودة الأصول (A) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA)

خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (A)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة جودة الإقراض (A1)	0.1045	0.1555	0.1217	0.0140339
معدل التوظيف (A2)	0.5444	0.6901	0.6099	0.0455884
نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3)	7.9461	10.3540	8.7092	0.7294801
نسبة جودة الإقراض (A1)	0.1022	0.1799	0.1253	0.0230565
معدل التوظيف (A2)	0.4117	0.8242	0.7308	0.1018958
نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3)	0.9650	2.0344	1.5815	0.4245954
نسبة جودة الإقراض (A1)	0.0796	0.2957	0.1319	0.0523409
معدل التوظيف (A2)	0.4016	0.7701	0.6011	0.1041972
نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3)	0.3039	1.3768	0.7005	0.0378731

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (BDL, BEA, BNA)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بجودة الأصول كمؤشر لقياس الأداء في البنوك العمومية ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك التنمية المحلية (BDL):

- تراوحت قيمة نسبة جودة الإقراض (A1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1045) كأقل قيمة والقيمة (0.1555) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1217) بانحراف معياري (0.0140339)، وهذا ما يعني أن قيمة القروض المتعثرة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (12.17%) من قيمة إجمالي القروض (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر غير مقبول بالرجوع لمعيار الصناعة الذي أقر أن نسبة القروض المتعثرة يجب أن لا تتجاوز ما نسبته (10%) من قيمة إجمالي القروض.
- كما تراوحت قيمة معدل التوظيف (A2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.5444) كأقل قيمة والقيمة (0.6901) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.6099) بانحراف معياري (0.0455884)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي القروض (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (60.99%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن بنك التنمية المحلية (BDL) يمتلك محفظة قروض كبيرة نوعا ما مقارنة بقيمة موجوداته وأصوله، الأمر الذي يرفع من قدرته على توليد العوائد من خلال عملية الوساطة المالية، وهو ما يتطابق مع المعيار (50%) الخاص بهذه النسبة المالية.
- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (7.9461) كأقل قيمة والقيمة (10.3540) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (8.7092) بانحراف معياري (0.7294801)، وهذا ما يعني أن قيمة الالتزامات المحصلة بأنواعها (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (870.92%) من قيمة الالتزامات الممنوحة بأنواعها (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة وكفاءة بنك التنمية المحلية (BDL) في تسيير ملف الالتزامات غير الحقيقية، وذلك مقارنة بالمعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.

ب. بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):

- تراوحت قيمة نسبة جودة الإقراض (A1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1022) كأقل قيمة والقيمة (0.1799) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1253) بانحراف معياري (0.0230565)، وهذا ما يعني أن قيمة القروض المتعثرة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (12.53%) من قيمة إجمالي القروض (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر غير مقبول بالرجوع لمعيار الصناعة الذي أقر أن نسبة القروض المتعثرة يجب أن لا تتجاوز ما نسبته (10%) من قيمة إجمالي القروض.
- كما تراوحت قيمة معدل التوظيف (A2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.4117) كأقل قيمة والقيمة (0.8242) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.7308)

بانحراف معياري (0.1018958)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي القروض (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (73.08%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن بنك الجزائر الخارجي (BEA) يمتلك محفظة قروض كبيرة نوعا ما مقارنة بقيمة موجوداته وأصوله، باعتباره أحد أهم البنوك الناشطة في السوق المصرفي في الجزائر واستقطابه لأهم الشركات مثل شركتي سونطراك ونفطال، الأمر الذي يرفع من قدرته على توليد العوائد من خلال عملية الوساطة المالية، وهو ما يتطابق مع المعيار (50%) الخاص بهذه النسبة المالية.

- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.9650) كأقل قيمة والقيمة (2.0344) كأكثر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (1.5815) بانحراف معياري (0.7294801)، وهذا ما يعني أن قيمة الالتزامات المحصلة بأنواعها (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (158.15%) من قيمة الالتزامات الممنوحة بأنواعها (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة وكفاءة بنك الجزائر الخارجي (BEA) في تسيير ملف الالتزامات غير الحقيقية، وذلك مقارنة بالمعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.

ج. بالنسبة للبنك الوطني الجزائري (BNA):

- تراوحت قيمة نسبة جودة الإقراض (A1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0796) كأقل قيمة والقيمة (0.2957) كأكثر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1319) بانحراف معياري (0.0523409)، وهذا ما يعني أن قيمة القروض المتعثرة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (13.19%) من قيمة إجمالي القروض (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر غير مقبول بالرجوع لمعيار الصناعة الذي تم تحديده والذي أقر أن نسبة القروض المتعثرة يجب أن لا تتجاوز ما نسبته (10%) من قيمة إجمالي القروض.

- كما تراوحت قيمة معدل التوظيف (A2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.4016) كأقل قيمة والقيمة (0.7701) كأكثر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.6011) بانحراف معياري (0.1041972)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي القروض (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (60.11%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن البنك الوطني الجزائري (BNA) يمتلك محفظة قروض كبيرة نوعا ما مقارنة بقيمة موجوداته وأصوله، الأمر الذي يرفع من قدرته على توليد العوائد من خلال عملية الوساطة المالية، وهو ما يتطابق مع المعيار (50%) الخاص بهذه النسبة المالية.

- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.3039) كأقل قيمة والقيمة (1.3768) كأكثر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.7005) بانحراف معياري (0.0378731)، وهذا ما يعني أن قيمة الالتزامات المحصلة بأنواعها

(بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (70.05%) من قيمة الالتزامات الممنوحة بأنواعها (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة وكفاءة البنك الوطني الجزائري (BNA) في تسير ملف الالتزامات غير الحقيقية، وذلك مقارنة بالمعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.

2. قياس أداء البنوك الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) من خلال مؤشر جودة الأصول (A):

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر جودة الأصول (A) بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): مؤشر جودة الأصول (A) للبنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka)

خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (A)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة جودة الإقراض (A1)	0.0633	0.1237	0.0805	0.0151393
معدل التوظيف (A2)	0.4650	0.7859	0.6195	0.1103324
نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3)	0.0999	1.4838	0.6185	0.5511709
نسبة جودة الإقراض (A1)	0.1105	0.1828	0.1460	0.0248562
معدل التوظيف (A2)	0.5125	0.6976	0.5782	0.0627757
نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3)	0.1343	1.0276	0.2829	0.3036485
نسبة جودة الإقراض (A1)	0.0236	0.1065	0.0584	0.0235765
معدل التوظيف (A2)	0.3878	0.7331	0.5865	0.1202924
نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3)	0.0003	0.0235	0.0147	0.0086258

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (SGA, Al Salam, Al Baraka)

من خلال الجدول أعلاه وفيما بجودة الأصول (A) كمؤشر لقياس الأداء في البنوك الخاصة ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA):

- تراوحت قيمة نسبة جودة الإقراض (A1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0633) كأقل قيمة والقيمة (0.1237) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0805) بانحراف معياري (0.0151393)، وهذا ما يعني أن قيمة القروض المتعثرة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (08.05%) من قيمة إجمالي القروض (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبولا بالرجوع لمعيار الصناعة الذي أقر أن نسبة القروض المتعثرة يجب أن لا تتجاوز ما نسبته (10%) من قيمة إجمالي القروض.

- كما تراوحت قيمة معدل التوظيف (A2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.4650) كأقل قيمة والقيمة (0.7859) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.6195) بانحراف معياري (0.1103324)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي القروض (بسط هذه النسبة) تمثل ما

نسبته (61.95%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) يمتلك محفظة قروض كبيرة نوعا ما مقارنة بقيمة موجوداته وأصوله، الأمر الذي يرفع من قدرته على توليد العوائد من خلال عملية الوساطة المالية، وهو ما يتطابق مع المعيار (50%) الخاص بهذه النسبة المالية.

- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0999) كأقل قيمة والقيمة (1.4838) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.6185) بانحراف معياري (0.5511709)، وهذا ما يعني أن قيمة الالتزامات المحصلة بأنواعها (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (61.85%) من قيمة الالتزامات الممنوحة بأنواعها (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة وكفاءة بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) في تسيير ملف الالتزامات غير الحقيقية، وذلك مقارنة بالمعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.
- ب. بالنسبة لبنك السلام - الجزائر (Al Salam):

- تراوحت قيمة نسبة جودة الإقراض (A1) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.1105) كأقل قيمة والقيمة (0.1828) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1460) بانحراف معياري (0.0248562)، وهذا ما يعني أن قيمة القروض المتعثرة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (14.60%) من قيمة إجمالي القروض (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر غير مقبول بالرجوع لمعيار الصناعة الذي أقر أن نسبة القروض المتعثرة يجب أن لا تتجاوز ما نسبته (10%) من قيمة إجمالي القروض.

- كما تراوحت قيمة معدل التوظيف (A2) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.5125) كأقل قيمة والقيمة (0.6976) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.5782) بانحراف معياري (0.0627757)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي القروض (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (57.82%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن بنك السلام - الجزائر (Al Salam) يمتلك محفظة قروض كبيرة نوعا ما مقارنة بقيمة موجوداته وأصوله، الأمر الذي يرفع من قدرته على توليد العوائد من خلال عملية الوساطة المالية، وهو ما يتطابق مع المعيار (50%) الخاص بهذه النسبة المالية.

- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.1343) كأقل قيمة والقيمة (1.0276) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.2829) بانحراف معياري (0.3036485)، وهذا ما يعني أن قيمة الالتزامات المحصلة بأنواعها (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (28.29%) من قيمة الالتزامات الممنوحة بأنواعها (مقام هذه

(النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة وكفاءة بنك السلام - الجزائر (*Al Salam*) في تسيير ملف الالتزامات غير الحقيقية، وذلك مقارنة بالمعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.

ج. بالنسبة لبنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*):

- تراوحت قيمة نسبة جودة الإقراض (*A1*) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0236) كأقل قيمة والقيمة (0.1065) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0584) بانحراف معياري (0.0235765)، وهذا ما يعني أن قيمة القروض المتعثرة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (05.84%) من قيمة إجمالي القروض (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبولا بالرجوع لمعيار الصناعة الذي أقر أن نسبة القروض المتعثرة يجب أن لا تتجاوز ما نسبته (10%) من قيمة إجمالي القروض.

- كما تراوحت قيمة معدل التوظيف (*A2*) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.3878) كأقل قيمة والقيمة (0.7331) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.5865) بانحراف معياري (0.1202924)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي التمويلات (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (58.65%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس أن بنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) يمتلك محفظة تمويلات كبيرة نوعا ما مقارنة بقيمة موجوداته وأصوله، الأمر الذي يرفع من قدرته على توليد العوائد من خلال عملية الوساطة المالية، وهو ما يتطابق مع المعيار (50%) الخاص بهذه النسبة المالية.

- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة جودة التزامات خارج الميزانية (*A3*) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0003) كأقل قيمة والقيمة (0.0235) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0147) بانحراف معياري (0.0086258)، وهذا ما يعني أن قيمة الالتزامات المحصلة بأنواعها (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (794.61%) من قيمة الالتزامات الممنوحة بأنواعها (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة وكفاءة بنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) في تسيير ملف الالتزامات غير الحقيقية، وذلك مقارنة بالمعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.

ثالثاً: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر كفاءة الإدارة (*M*)

بناء على ما سبق وذكرناه في الفصل الأول من هذه الأطروحة حول مؤشر كفاءة الإدارة والذي يمثل ثالث مؤشر من مؤشرات معيار قياس الأداء في النشاط المصرفي (*CAMELS*) ويرمز له بالرمز (*M*) حيث أشرنا أن نقاط التقدير في هذا المؤشر تتمثل فيما يلي:

- مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنتهقة عنه؛
- كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة؛
- المقدرة على التخطيط وإدارة المخاطر؛

- فعالية نظم المعلومات؛
- كفاية نظم الرقابة الداخلية؛
- كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية؛
- الالتزام بالقوانين والتعليمات؛
- الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات؛
- توافر كوادرناسبة وترتكز السلطة من عدمه؛
- ملائمة سياسة الأجور ومعاملات المديرين وكبار المساهمين.

حاولنا في هذه النقطة من البحث الميداني تسليط الضوء على مؤشر كفاءة الإدارة (M) للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015)، وذلك من خلال استخدام ثلاث نسب مالية مختلفة تهدف من استعمالها لقياس أداء البنوك من جانب كفاءة الإدارة، بحيث تم تحديد مكونات كل من البسط والمقام الخاص بهذه النسب المالية بالرجوع إلى أسس وقواعد محددة تخدم الهدف من البحث، وكذا العمل على اختيار معيار محدد من المعايير المعروفة كمقياس لترجمة نتائج هذه النسب المالية كما أشرنا لذلك في الفصل الثالث من هذه الأطروحة، بحيث تمثلت النسب المالية المشتقة فيما يلي:

- **نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$):** تحسب هذه النسبة بحاصل قسمة الفوائد أو النواتج الدائنة على إجمالي القروض أو التمويلات، حيث أن الفوائد الدائنة تمثل العوائد المترتبة عن عملية منح القروض. يختلف أشكالها بالنسبة للبنوك التجارية، أما النواتج الدائنة فتتمثل المدخيل المسجلة من حساب النتائج عن التمويلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لعملاء البنوك الإسلامية، والهدف من هذه النسبة هو معرفة مقدار ما تمثله الفوائد أو النواتج الدائنة كعائد مترتب عن عملية منح القروض أو التمويلات، وكذا معرفة قدرة البنك على توليد هذا النوع من العوائد، وكلما ارتفعت قيمة هذه النسبة كلما كانت أفضل إذ أنه لا يوجد معيار محدد لها، ولكن يمكن قبول هذه النسبة في الحدود من (05%) إلى (10%) على الأقل، وعليه يمكن اعتبارها أحد أهم النسب المالية التي تساعد المحلل المالي للوقوف على حقيقة أداء البنك أفقياً، أو بالمقارنة مع بنوك تجارية أخرى منافسة.
- **نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع ($M2$):** تحسب هذه النسبة بحاصل قسمة الفوائد أو النواتج المدينة على إجمالي الودائع أو مصادر الأموال الأجنبية، حيث أن الفوائد المدينة تمثل العوائد الممنوحة لأصحاب الودائع. يختلف أشكالها بالنسبة للبنوك التجارية، أما النواتج المدينة فتتمثل الأرباح الممنوحة لأصحاب حسابات التوفير وسندات الاستثمار على أساس المضاربة وكذا الأرباح الممنوحة لأصحاب حسابات التأمينات النقدية المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية على أساس عقود الوكالة بالنسبة للبنوك الإسلامية، والهدف من هذه النسبة هو معرفة مقدار ما تمثله الفوائد والناتج المدينة كتكلفة مترتبة عن عملية تجميع الودائع ومصادر الأموال المختلفة، وكذا معرفة قدرة البنك على تسيير هذا النوع من

التكاليف والأعباء، وكلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كانت أفضل إذ أنه لا يوجد معيار محدد لها، ولكن يجب أن تكون قيمة هذه النسبة أقل من قيمة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$).

- **معدل إقراض الأموال المتاحة ($M3$):** تحسب بحاصل قسمة الأموال المتاحة ممثلة في كل من إجمالي الودائع والأموال الخاصة على إجمالي القروض والتمويلات، والهدف من هذه النسبة هو معرفة كيفية استفادة البنك من الأموال المتاحة لديه كمصدر لتوليد الأرباح من خلال عملية منح القروض والتمويلات، ليتفادى بذلك ضياع الفرصة البديلة لديه الناتجة عن تجميد الأموال لديه، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (100%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

1. قياس أداء البنوك العمومية (BDL, BEA, BNA) من خلال مؤشر كفاءة الإدارة (M):

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر مؤشر كفاءة الإدارة (M) بالنسبة للبنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): مؤشر كفاءة الإدارة (M) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA)

خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (M)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$)	0.0408	0.0589	0.0527	0.0058568
نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع ($M2$)	0.0129	0.0189	0.0149	0.0014849
معدل إقراض الأموال المتاحة ($M3$)	1.1423	1.4857	1.3487	0.1219347
نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$)	0.0159	0.0273	0.0199	0.0037941
نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع ($M2$)	0.0056	0.0092	0.0065	0.0010962
معدل إقراض الأموال المتاحة ($M3$)	1.1656	2.3133	1.3394	0.2841259
نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$)	0.0422	0.1033	0.0680	0.0185547
نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع ($M2$)	0.0074	0.0214	0.0116	0.0042011
معدل إقراض الأموال المتاحة ($M3$)	1.2798	1.9527	1.5754	0.2115181

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (BDL, BEA, BNA)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بكفاءة الإدارة كمؤشر لقياس الأداء في البنوك العمومية ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك التنمية الحلية (BDL):

- تراوحت قيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0408) كأقل قيمة والقيمة (0.0589) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0527) بانحراف معياري (0.0058568)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج الدائنة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (5.27%) من قيمة إجمالي القروض أو التمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بالمعيار المقترح لهذه النسبة في الحدود من (5%) إلى (10%) على الأقل.

- كما تراوحت قيمة نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع ($M2$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0129) كأقل قيمة والقيمة (0.0189) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0149) بانحراف معياري (0.0014849)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (01.49%) من قيمة إجمالي الودائع أو مصادر الأموال الأجنبية (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بقيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$).
 - وأيضاً تراوحت قيمة معدل إقراض الأموال المتاحة ($M3$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (1.1423) كأقل قيمة والقيمة (1.4857) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (1.3487) بانحراف معياري (0.1219347)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال المتاحة ممثلة في كل من إجمالي الودائع والأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (134.87%) من قيمة إجمالي القروض والتمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس كفاءة البنك في استغلال الموارد المالية المتاحة لتوليد الأرباح من خلال عمليات منح القروض والتمويلات، وهو ما يتطابق مع المعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.
- ب. بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):

- تراوحت قيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0159) كأقل قيمة والقيمة (0.0273) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0199) بانحراف معياري (0.0037941)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج الدائنة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (01.99%) من قيمة إجمالي القروض أو التمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر غير مقبول مقارنة بالمعيار المقترح لهذه النسبة في الحدود من (05%) إلى (10%) على الأقل.
- كما تراوحت قيمة نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع ($M2$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0056) كأقل قيمة والقيمة (0.0092) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0065) بانحراف معياري (0.0010962)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (0.65%) من قيمة إجمالي الودائع أو مصادر الأموال الأجنبية (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بقيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$).
- وأيضاً تراوحت قيمة معدل إقراض الأموال المتاحة ($M3$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (1.1656) كأقل قيمة والقيمة (2.3133) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (1.3394) بانحراف معياري (0.2841259)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال المتاحة ممثلة في كل من إجمالي الودائع والأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (133.94%) من قيمة إجمالي القروض والتمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس كفاءة البنك في استغلال الموارد المالية المتاحة

لتوليد الأرباح من خلال عمليات منح القروض والتمويلات، وهو ما يتطابق مع المعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.

ج. بالنسبة للبنك الوطني الجزائري (BNA):

- تراوحت قيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0422) كأقل قيمة والقيمة (0.1033) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0680) بانحراف معياري (0.0185547)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج الدائنة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (06.80%) من قيمة إجمالي القروض أو التمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بالمعيار المقترح لهذه النسبة في الحدود من (05%) إلى (10%) على الأقل.
- كما تراوحت قيمة نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع ($M2$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0074) كأقل قيمة والقيمة (0.0214) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0116) بانحراف معياري (0.0042011)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (01.16%) من قيمة إجمالي الودائع أو مصادر الأموال الأجنبية (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بقيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$).
- وأيضاً تراوحت قيمة معدل إقراض الأموال المتاحة ($M3$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (1.2798) كأقل قيمة والقيمة (1.9527) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (1.5754) بانحراف معياري (0.2115181)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال المتاحة ممثلة في كل من إجمالي الودائع والأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (157.54%) من قيمة إجمالي القروض والتمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس كفاءة البنك في استغلال الموارد المالية المتاحة لتوليد الأرباح من خلال عمليات منح القروض والتمويلات، وهو ما يتطابق مع المعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.

2. قياس أداء البنوك الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) من خلال مؤشر كفاءة الإدارة (M):

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر مؤشر كفاءة الإدارة (M) بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): مؤشر كفاءة الإدارة (M) للبنوك التجارية العمومية (SGA, Al Salam, Al Baraka)

خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (M)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض (M1)	0.0504	0.0770	0.0673	0.0074878
نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع (M2)	0.0040	0.0191	0.0092	0.0052724
معدل إقراض الأموال المتاحة (M3)	1.0595	2.0028	1.4802	0.2818367
نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض (M1)	0.0902	0.1244	0.1077	0.0124751
نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع (M2)	0.0040	0.0077	0.0055	0.0012406
معدل إقراض الأموال المتاحة (M3)	1.3360	1.8221	1.6300	0.1616277
نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض (M1)	0.0842	0.1290	0.1122	0.0136305
نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع (M2)	0.0135	0.0277	0.0206	0.0053178
معدل إقراض الأموال المتاحة (M3)	1.1703	2.3495	1.6206	0.4028352

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (SGA, Al Salam, Al Baraka)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بكفاءة الإدارة كمؤشر لقياس الأداء في البنوك الخاصة ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA):

- تراوحت قيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض (M1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0504) كأقل قيمة والقيمة (0.0770) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0673) بانحراف معياري (0.0074878)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج الدائنة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (6.73%) من قيمة إجمالي القروض أو التمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بالمعيار المقترح لهذه النسبة في الحدود من (5%) إلى (10%) على الأقل.
- كما تراوحت قيمة نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع (M2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0040) كأقل قيمة والقيمة (0.0191) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0092) بانحراف معياري (0.0052724)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (0.92%) من قيمة إجمالي الودائع أو مصادر الأموال الأجنبية (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بقيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض (M1).
- وأيضاً تراوحت قيمة معدل إقراض الأموال المتاحة (M3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (1.0595) كأقل قيمة والقيمة (2.0028) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (1.4802) بانحراف معياري (0.2818367)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال المتاحة ممثلة في كل من إجمالي الودائع والأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (148.02%) من قيمة إجمالي القروض والتمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس كفاءة البنك في استغلال الموارد المالية المتاحة

لتوليد الأرباح من خلال عمليات منح القروض والتمويلات، وهو ما يتطابق مع المعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.

ب. بالنسبة لبنك السلام – الجزائر (Al Salam):

- تراوحت قيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0902) كأقل قيمة والقيمة (0.1244) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1077) بانحراف معياري (0.0124751)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج الدائنة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (10.77%) من قيمة إجمالي القروض أو التمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بالمعيار المقترح لهذه النسبة في الحدود من (05%) إلى (10%) على الأقل.
- كما تراوحت قيمة نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع ($M2$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0040) كأقل قيمة والقيمة (0.0077) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0055) بانحراف معياري (0.0012406)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (0.55%) من قيمة إجمالي الودائع أو مصادر الأموال الأجنبية (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بقيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$).
- وأيضاً تراوحت قيمة معدل إقراض الأموال المتاحة ($M3$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (1.3360) كأقل قيمة والقيمة (1.8221) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (1.6300) بانحراف معياري (0.1616277)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال المتاحة ممثلة في كل من إجمالي الودائع والأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (163.00%) من قيمة إجمالي القروض والتمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس كفاءة البنك في استغلال الموارد المالية المتاحة لتوليد الأرباح من خلال عمليات منح القروض والتمويلات، وهو ما يتطابق مع المعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.

ج. بالنسبة لبنك البركة – الجزائر (Al Baraka):

- تراوحت قيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض ($M1$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0842) كأقل قيمة والقيمة (0.1290) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1122) بانحراف معياري (0.0136305)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج الدائنة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (11.22%) من قيمة إجمالي القروض أو التمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بالمعيار المقترح لهذه النسبة في الحدود من (05%) إلى (10%) على الأقل.
- كما تراوحت قيمة نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع ($M2$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0135) كأقل قيمة والقيمة (0.0277) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0206) بانحراف معياري (0.0053178)، وهذا ما يعني أن قيمة الفوائد أو النواتج المدينة (بسط

هذه النسبة) تمثل ما نسبته (02.06%) من قيمة إجمالي الودائع أو مصادر الأموال الأجنبية (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبول مقارنة بقيمة نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض (M1).
 • وأيضاً تراوحت قيمة معدل إقراض الأموال المتاحة (M3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (1.1703) كأقل قيمة والقيمة (2.3495) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (1.6206) بانحراف معياري (0.4028352)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال المتاحة ممثلة في كل من إجمالي الودائع والأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (162.06%) من قيمة إجمالي القروض والتمويلات (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس كفاءة البنك في استغلال الموارد المالية المتاحة لتوليد الأرباح من خلال عمليات منح القروض والتمويلات، وهو ما يتطابق مع المعيار (100%) الخاص بهذه النسبة المالية.

رابعاً: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر الربحية (E)

بناء على ما سبق وذكرناه في الفصل الأول من هذه الأطروحة حول مؤشر الربحية والذي يمثل رابع مؤشر من مؤشرات معيار قياس الأداء في النشاط المصرفي (CAMELS) ويرمز له بالرمز (E) حيث أشرنا أن نقاط التقدير في هذا المؤشر تتمثل فيما يلي:

- الحجم والنوع على الاستقرار؛
- المقدرة على تدعيم رأس المال؛
- مستوى المصروفات بالمقارنة بحجم الأعمال؛
- كفاية المخصصات والمقدرة على تدعيمها؛
- حجم الأصول غير المنتظمة؛
- مدى احتمالات انخفاض مستوى الأرباح نتيجة لمخاطر السوق.

حاولنا في هذه النقطة من البحث الميداني تسليط الضوء على مؤشر الربحية (E) للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015)، وذلك من خلال استخدام ثلاث نسب مالية مختلفة نهدف من استعمالها لقياس أداء البنوك من جانب الربحية، بحيث تم تحديد مكونات كل من البسط والمقام الخاص بهذه النسب المالية بالرجوع إلى أسس وقواعد محددة تحدد الهدف من البحث، وكذا العمل على اختيار معيار محدد من المعايير المعروفة كمقياس لترجمة نتائج هذه النسب المالية كما أشرنا لذلك في الفصل الثالث من هذه الأطروحة، بحيث تمثلت النسب المالية المشتقة فيما يلي:

- **نسبة هامش الفائدة (E1):** تحسب بحاصل قسمة الفرق بين الفوائد أو النواتج الدائنة والفوائد أو النواتج المدينة على الأصول العاملة، حيث أن الفوائد أو النواتج الدائنة هي عوائد منح القروض والتمويلات، والفوائد أو النواتج المدينة هي تكاليف جميع الودائع ومصادر الأموال الأجنبية، أما

الأصول العاملة فتتمثل جميع أصول البنك باستثناء الأصول الثابتة، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (01%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

● **نسبة العائد على الأصول (E2):** تحسب بحاصل قسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن الربح الصافي للنشاط المصرفي بعد اقتطاع الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وإذا حقق البنك التجاري عائد على الأصول (ROA) مرتفع فيكون سببه أن البنك أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو بأن البنك يستخدم الأصول بطريقة مثلى وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (01%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

● **معدل العائد على الأموال الخاصة (E3):** تحسب بحاصل قسمة صافي الربح بعد الضرائب على الأموال الخاصة أو حقوق الملكية، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن الربح الصافي للنشاط المصرفي بعد اقتطاع الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والهدف من نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) قياس معدل العائد المتدفق إلى مالكي البنك التجاري، كما أنها تبين بشكل تقريبي صافي الأرباح التي يستلمها أصحاب رأس المال عندما يستثمرون في البنك، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (10%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

1. قياس أداء البنوك العمومية (BDL, BEA, BNA) من خلال مؤشر الربحية (E):

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر الربحية (E) بالنسبة للبنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): مؤشر الربحية (E) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA)

خلال الفترة (2001-2015)

الانحراف المعياري	المتوسط	أكبر قيمة	أقل قيمة	النسب المالية الخاصة بالمؤشر (E)	
0.0032168	0.0241	0.0302	0.0197	نسبة هامش الفائدة (E1)	BDL
0.0013019	0.0027	0.0047	0.0017	نسبة العائد على الأصول (E2)	
0.0123306	0.0232	0.0413	0.0128	معدل العائد على الأموال الخاصة (E3)	
0.0010564	0.0093	0.0115	0.0081	نسبة هامش الفائدة (E1)	BEA
0.0027162	0.0089	0.0154	0.0056	نسبة العائد على الأصول (E2)	
0.0217094	0.0913	0.1311	0.0564	معدل العائد على الأموال الخاصة (E3)	
0.0159157	0.0427	0.0791	0.0267	نسبة هامش الفائدة (E1)	BNA
0.0083607	0.0098	0.0229	-0.0049	نسبة العائد على الأصول (E2)	
0.0378344	0.0452	0.1146	-0.0195	معدل العائد على الأموال الخاصة (E3)	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (BDL, BEA, BNA)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بالربحية كمؤشر لقياس الأداء في البنوك العمومية ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك التنمية المحلية (BDL):

- تراوحت قيمة نسبة هامش الفائدة (E1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0197) كأقل قيمة والقيمة (0.0302) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0241) بانحراف معياري (0.0032168)، وهذا ما يعني أن قيمة الفرق بين الفوائد أو النواتج الدائنة والفوائد أو النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (03.02%) من قيمة الأصول العاملة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبولا مقارنة مع المعيار (01%) الخاص بهذه النسبة المالية.
- كما تراوحت قيمة نسبة العائد على الأصول (E2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0017) كأقل قيمة والقيمة (0.0047) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0027) بانحراف معياري (0.0013019)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (0.27%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن بنك التنمية المحلية (BDL) لا يمتلك كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ولا يستخدم الأصول بطريقة مثلى، وهو ما يتطابق مع المعيار (01%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROA).
- وأيضاً تراوحت قيمة معدل العائد على الأموال الخاصة (E3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0128) كأقل قيمة والقيمة (0.0413) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0232) بانحراف معياري (0.0123306)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (2.32%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن بنك التنمية المحلية (BDL) لا يمتلك كفاءة في توليد الأرباح من استثمار الأموال الخاصة، وهو ما يتطابق مع المعيار (10%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROE).

ب. بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):

- تراوحت قيمة نسبة هامش الفائدة (E1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0081) كأقل قيمة والقيمة (0.0115) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0093) بانحراف معياري (0.0010564)، وهذا ما يعني أن قيمة الفرق بين الفوائد أو النواتج الدائنة والفوائد أو النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (01.15%) من قيمة الأصول العاملة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبولا مقارنة مع المعيار (01%) الخاص بهذه النسبة المالية.
- كما تراوحت قيمة نسبة العائد على الأصول (E2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0056) كأقل قيمة والقيمة (0.0154) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0089) بانحراف معياري (0.0027162)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه

النسبة) تمثل ما نسبته (0.89%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن بنك الجزائر الخارجي (BEA) لا يمتلك كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ولا يستخدم الأصول بطريقة مثلى، وهو ما يتطابق مع المعيار (01%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROA).

- وأيضاً تراوحت قيمة معدل العائد على الأموال الخاصة (E3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0564) كأقل قيمة والقيمة (0.1311) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0913) بانحراف معياري (0.0217094)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (09.13%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن بنك الجزائر الخارجي (BEA) لا يمتلك كفاءة في توليد الأرباح من استثمار الأموال الخاصة، وهو ما يتطابق مع المعيار (10%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROE).

ج. بالنسبة للبنك الوطني الجزائري (BNA):

- تراوحت قيمة نسبة هامش الفائدة (E1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0267) كأقل قيمة والقيمة (0.0791) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0427) بانحراف معياري (0.0159157)، وهذا ما يعني أن قيمة الفرق بين الفوائد أو النواتج الدائنة والفوائد أو النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (04.27%) من قيمة الأصول العاملة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر مقبولا مقارنة مع المعيار (01%) الخاص بهذه النسبة المالية.
- كما تراوحت قيمة نسبة العائد على الأصول (E2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (-0.0049) كأقل قيمة والقيمة (0.0229) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0098) بانحراف معياري (0.0083607)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (0.98%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن البنك الوطني الجزائري (BNA) لا يمتلك كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ولا يستخدم الأصول بطريقة مثلى، وهو ما يتطابق مع المعيار (01%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROA).
- وأيضاً تراوحت قيمة معدل العائد على الأموال الخاصة (E3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (-0.0195) كأقل قيمة والقيمة (0.1146) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0452) بانحراف معياري (0.0378344)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (04.52%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن البنك الوطني الجزائري (BNA) لا يمتلك كفاءة في توليد الأرباح من استثمار الأموال الخاصة، وهو ما يتطابق مع المعيار (10%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROE).

2. قياس أداء البنوك الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) من خلال مؤشر الربحية (E)

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر الربحية (E) بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (24): مؤشر الربحية (E) للبنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka)

خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (E)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة هامش الفائدة (E1)	0.0210	0.0541	0.0377	0.0123851
نسبة العائد على الأصول (E2)	0.0098	0.0261	0.0158	0.0059267
معدل العائد على الأموال الخاصة (E3)	0.0743	0.1951	0.1354	0.0380156
نسبة هامش الفائدة (E1)	0.0575	0.0646	0.0620	0.0024808
نسبة العائد على الأصول (E2)	0.0074	0.0469	0.0356	0.0126249
معدل العائد على الأموال الخاصة (E3)	0.0195	0.1053	0.0883	0.0283414
نسبة هامش الفائدة (E1)	0.0275	0.0740	0.0525	0.0138903
نسبة العائد على الأصول (E2)	0.0203	0.0370	0.0252	0.0045262
معدل العائد على الأموال الخاصة (E3)	0.1787	0.3618	0.2339	0.0495642

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (SGA, Al Salam, Al Baraka)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بالربحية كمؤشر لقياس الأداء في البنوك الخاصة ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA):

- تراوحت قيمة نسبة هامش الفائدة (E1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0210) كأقل قيمة والقيمة (0.0541) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0377) بانحراف معياري (0.0159157)، وهذا ما يعني أن قيمة الفرق بين الفوائد أو النواتج الدائنة والفوائد أو النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (3.77%) من قيمة الأصول العاملة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر ممتازا مقارنة مع المعيار (1%) الخاص بهذه النسبة المالية.
- كما تراوحت قيمة نسبة العائد على الأصول (E2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0098) كأقل قيمة والقيمة (0.0261) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0158) بانحراف معياري (0.0059267)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (1.58%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) يمتلك كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ويستخدم الأصول بطريقة مثلى، وهو ما يتطابق مع المعيار (1%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROA).

- وأيضاً تراوحت قيمة معدل العائد على الأموال الخاصة (E3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0743) كأقل قيمة والقيمة (0.1951) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1354) بانحراف معياري (0.0380156)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (13.54%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) يمتلك كفاءة في توليد الأرباح من استثمار الأموال الخاصة، وهو ما يتطابق مع المعيار (10%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROE).

ب. بالنسبة لبنك السلام - الجزائر (Al Salam):

- تراوحت قيمة نسبة هامش الفائدة (E1) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.0575) كأقل قيمة والقيمة (0.0646) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0620) بانحراف معياري (0.0024808)، وهذا ما يعني أن قيمة الفرق بين الفوائد أو النواتج الدائنة والفوائد أو النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (6.46%) من قيمة الأصول العاملة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر ممتازاً مقارنة مع المعيار (1%) الخاص بهذه النسبة المالية.
- كما تراوحت قيمة نسبة العائد على الأصول (E2) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.0074) كأقل قيمة والقيمة (0.0469) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0356) بانحراف معياري (0.0126249)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (3.56%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن بنك السلام - الجزائر (Al Salam) ذو كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ويستخدم الأصول بطريقة مثلى، وهو ما يتطابق مع المعيار (1%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROA).
- وأيضاً تراوحت قيمة معدل العائد على الأموال الخاصة (E3) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.0195) كأقل قيمة والقيمة (0.1053) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0883) بانحراف معياري (0.0283414)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (8.83%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن بنك السلام - الجزائر (Al Salam) لا يمتلك كفاءة في توليد الأرباح من استثمار الأموال الخاصة، وهو ما يتطابق مع المعيار (10%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROE).

ج. بالنسبة لبنك البركة - الجزائر (Al Baraka):

- تراوحت قيمة نسبة هامش الفائدة (E1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0275) كأقل قيمة والقيمة (0.0740) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0525) بانحراف معياري (0.0138903)، وهذا ما يعني أن قيمة الفرق بين الفوائد أو النواتج الدائنة والفوائد أو

النواتج المدينة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (05.25%) من قيمة الأصول العاملة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعتبر ممتازا مقارنة مع المعيار (01%) الخاص بهذه النسبة المالية.

• كما تراوحت قيمة نسبة العائد على الأصول ($E2$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0203) كأقل قيمة والقيمة (0.0370) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0252) بانحراف معياري (0.0045262)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (02.52%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن بنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) ذو كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ويستخدم الأصول بطريقة مثلى، وهو ما يتطابق مع المعيار (01%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROA).

• وأيضاً تراوحت قيمة معدل العائد على الأموال الخاصة ($E3$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1787) كأقل قيمة والقيمة (0.3618) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.2339) بانحراف معياري (0.0495642)، وهذا ما يعني أن قيمة الربح الصافي بعد الضرائب (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (23.39%) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعني أن بنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) يمتلك كفاءة في توليد الأرباح من استثمار الأموال الخاصة، وهو ما يتطابق مع المعيار (10%) الخاص بمعدل العائد على الأصول (ROE).

خامساً: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر تسيير السيولة (L)

بناء على ما سبق وذكرناه في الفصل الأول من هذه الأطروحة حول مؤشر تسيير السيولة والذي يمثل خامس مؤشر من مؤشرات معيار قياس الأداء في النشاط المصرفي (*CAMELS*) ويرمز له بالرمز (L) حيث أشرنا أن نقاط التقدير في هذا المؤشر تتمثل فيما يلي:

- كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية؛
- المقدرة على توفير سيولة بتكلفة مناسبة؛
- حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر؛
- الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات على الحدود الائتمانية؛
- موارد قصيرة الأجل لتمويل أصول ذات آجال طويلة؛
- استقرار الودائع الكفاءة في إدارة الأصول والالتزامات.

حاولنا في هذه النقطة من البحث الميداني تسليط الضوء على مؤشر تسيير السيولة (L) للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015)، وذلك من خلال استخدام ثلاث نسب مالية مختلفة تهدف من استعمالها لقياس أداء البنوك من جانب تسيير السيولة، بحيث تم تحديد مكونات كل من البسط والمقام الخاص بهذه النسب المالية بالرجوع إلى أسس وقواعد محددة تخدم الهدف من البحث، وكذا العمل على اختيار معيار

محدد من المعايير المعروفة كمقياس لترجمة نتائج هذه النسب المالية كما أشرنا لذلك في الفصل الثالث من هذه الأطروحة، بحيث تمثلت النسب المالية المشتقة فيما يلي:

- **نسبة السيولة السريعة (L1):** تحسب بحاصل قسمة النقدية وشبه النقدية على إجمالي الودائع تحت الطلب، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن الأرصدة النقدية في خزانة البنك، الرصيد الحر لدى البنك المركزي (الرصيد لدى البنك المركزي + الاحتياطي)، صافي الودائع لدى البنوك الأخرى، المستحق من الشيكات والحوالات والكبونات الأوراق المالية، عمولات أجنبية تحت التحصيل، أذونات خزنة أوراق حكومية مضمونة أو بكفالة الحكومة، أما مقام هذه النسبة فيتضمن الودائع تحت الطلب وهي ودائع دائمة تحت تصرف أصحابها يمكنهم اللجوء إلى سحبها كلياً أو جزئياً متى شاءوا ودون إشعار مسبق، فالوديعة وإن كانت بحوزة البنك فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها ولا يحق للبنك أن يفرض قيوداً أو شروطاً أمام صاحبها أثناء السحب ولا يجوز له أن يتحجج بأية حجة كانت من شأنها أن تشكل عراقيل أمام المودعين في استعمال هذه الودائع، والهدف من هذه النسبة هو معرفة قدرة البنك التجاري على مواجهة طلبات وسحوبات المودعين خصوصاً أصحاب الودائع تحت الطلب مقابل ما لديه من سيولة نقدية أو شبه نقدية، وكلما ارتفعت قيمة هذه النسبة كان أداء البنك التجاري بخصوص ذلك أفضل، كما أنه يحدد معيار الصناعة المصرفية بالثلثين المساوي للقيمة (66.66%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

- **نسبة السيولة العادية (L2):** تحسب بحاصل قسمة النقدية وشبه النقدية على إجمالي الودائع، حيث أن بسط هذه النسبة يمثل كما سبق وأشرنا في نسبة السيولة السريعة النقديات الموجودة في خزانة البنك أو لدى البنك المركزي وأيضاً الحسابات النقدية الموجودة لدى الغير وبإمكان البنك تحصيلها وقت ما يشاء، أما مقام هذه النسبة فيشمل جميع الودائع سواء كانت تحت الطلب، لأجل، ودائع التوفير والاحتياط وودائع الادخار، والهدف من هذه النسبة هو معرفة قدرة البنك التجاري على مواجهة طلبات وسحوبات جميع المودعين على اختلاف ودائعهم، وكلما ارتفعت قيمة هذه النسبة كان أداء البنك التجاري بخصوص ذلك أفضل، كما أنه يحدد معيار الصناعة المصرفية بالثالث المساوي للقيمة (33.33%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

- **نسبة السيولة القانونية (L3):** تحسب بحاصل الأموال الخاصة على إجمالي الودائع، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن الأموال الخاصة للبنك أي رأس المال الذي يتكون من أرصدة النقدية في الخزانة، الرصيد الحر لدى البنك المركزي، صافي الودائع لدى البنوك الأخرى، وعمولات أجنبية تحت التحصيل، أذونات الخزانة وأوراق حكومية مضمونة وأوراق تجارية مضمونة والأرصدة من ذهب، وتستخدم نسبة السيولة القانونية أو الاحتياطي القانوني ضمن قواعد الرقابة على البنوك من البنك المركزي من

خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (10%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

1. قياس أداء البنوك العمومية (BDL, BEA, BNA) من خلال مؤشر تسيير السيولة (L):

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر مؤشر تسيير السيولة (L) بالنسبة للبنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (25): مؤشر تسيير السيولة (L) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA) خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (L)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة السيولة السريعة (L1)	0.1465	0.2894	0.2136	0.0507678
نسبة السيولة العادية (L2)	0.1151	0.2632	0.1807	0.0578931
نسبة السيولة القانونية (L3)	0.1573	0.1802	0.1666	0.0079893
نسبة السيولة السريعة (L1)	0.0643	0.5891	0.1730	0.1644022
نسبة السيولة العادية (L2)	0.0435	0.3114	0.1076	0.1032292
نسبة السيولة القانونية (L3)	0.0597	0.1751	0.1165	0.0321148
نسبة السيولة السريعة (L1)	0.1105	0.6760	0.2252	0.1384997
نسبة السيولة العادية (L2)	0.0875	0.2152	0.1365	0.0375832
نسبة السيولة القانونية (L3)	0.2061	0.4243	0.3105	0.0601501

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (BDL, BEA, BNA)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بتسيير السيولة كمؤشر لقياس الأداء في البنوك العمومية ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك التنمية المحلية (BDL):

- تراوحت قيمة نسبة السيولة السريعة (L1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1465) كأقل قيمة والقيمة (0.2894) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.2136) بانحراف معياري (0.0507678)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (21.36%) من قيمة إجمالي الودائع تحت الطلب (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة بنك التنمية المحلية (BDL) على تغطية سحبيات أصحاب الودائع تحت الطلب من خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقدييات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقدييات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلثين المساوي للقيمة (66.66%) على الأقل.

- كما تراوحت قيمة نسبة السيولة العادية (L2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1151) كأقل قيمة والقيمة (0.2632) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1807) بانحراف معياري (0.0578931)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة)

تمثل ما نسبته (18.07%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة بنك التنمية المحلية (BDL) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع على اختلاف أنواعها من خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (33.33%) على الأقل.

- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة السيولة القانونية (L3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1573) كأقل قيمة والقيمة (0.1802) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1666) بانحراف معياري (0.0079893)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة لبنك التنمية المحلية (BDL) (بسط هذه النسبة) قادرة على تغطية ما نسبته (16.66%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس الأداء الجيد لبنك التنمية المحلية (BDL) في تنفيذ قواعد الرقابة المصرفية التي يفرضها البنك المركزي والمحددة لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري من الأموال الخاصة ضمن الاحتياطي القانوني، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (10%) على الأقل.

ب. بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):

- تراوحت قيمة نسبة السيولة السريعة (L1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0643) كأقل قيمة والقيمة (0.5891) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1730) بانحراف معياري (0.1644022)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (17.30%) من قيمة إجمالي الودائع تحت الطلب (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة بنك الجزائر الخارجي (BEA) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع تحت الطلب من خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلثين المساوي للقيمة (66.66%) على الأقل.
- كما تراوحت قيمة نسبة السيولة العادية (L2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0435) كأقل قيمة والقيمة (0.3114) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1076) بانحراف معياري (0.1032292)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (10.76%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة بنك الجزائر الخارجي (BEA) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع على اختلاف أنواعها من خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (33.33%) على الأقل.
- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة السيولة القانونية (L3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0597) كأقل قيمة والقيمة (0.1751) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1165)

بانحراف معياري (0.0321148)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة لبنك الجزائر الخارجي (BEA) (بسط هذه النسبة) قادرة على تغطية ما نسبته (11.65%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس الأداء الجيد لبنك الجزائر الخارجي (BEA) في تنفيذ قواعد الرقابة المصرفية التي يفرضها البنك المركزي والمحددة لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري من الأموال الخاصة ضمن الاحتياطي القانوني، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (10%) على الأقل.

ج. بالنسبة للبنك الوطني الجزائري (BNA):

- تراوحت قيمة نسبة السيولة السريعة (L1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1105) كأقل قيمة والقيمة (0.6760) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.2252) بانحراف معياري (0.1384997)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (22.52%) من قيمة إجمالي الودائع تحت الطلب (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة البنك الوطني الجزائري (BNA) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع تحت الطلب من خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلثين المساوي للقيمة (66.66%) على الأقل.
- كما تراوحت قيمة نسبة السيولة العادية (L2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0875) كأقل قيمة والقيمة (0.2152) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1365) بانحراف معياري (0.0375832)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (13.65%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة البنك الوطني الجزائري (BNA) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع على اختلاف أنواعها من خلال ما يمتلك من سيولة شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (33.33%) على الأقل.
- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة السيولة القانونية (L3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.2061) كأقل قيمة والقيمة (0.4243) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.3105) بانحراف معياري (0.0601501)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة للبنك الوطني الجزائري (BNA) (بسط هذه النسبة) قادرة على تغطية ما نسبته (31.05%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس الأداء الجيد للبنك الوطني الجزائري (BNA) في تنفيذ قواعد الرقابة المصرفية التي يفرضها البنك المركزي والمحددة لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري من الأموال الخاصة ضمن الاحتياطي القانوني، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (10%) على الأقل.

2. قياس أداء البنوك الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) من خلال مؤشر تسيير السيولة (L):

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر مؤشر تسيير السيولة (L) بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (26): مؤشر تسيير السيولة (L) للبنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (L)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة السيولة السريعة (L1)	0.4691	1.5138	0.8653	0.3001103
نسبة السيولة العادية (L2)	0.2486	0.7897	0.5291	0.1590017
نسبة السيولة القانونية (L3)	0.1041	0.3051	0.1563	0.0551773
نسبة السيولة السريعة (L1)	0.8427	1.5131	1.1862	0.1941774
نسبة السيولة العادية (L2)	0.5451	1.0124	0.8553	0.1653831
نسبة السيولة القانونية (L3)	0.5403	0.9623	0.7645	0.1595595
نسبة السيولة السريعة (L1)	0.3475	1.2499	0.7980	0.3119412
نسبة السيولة العادية (L2)	0.2748	0.9210	0.5742	0.2393206
نسبة السيولة القانونية (L3)	0.0964	0.2047	0.1422	0.0422721

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (SGA, Al Salam, Al Baraka)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بتسيير السيولة كمؤشر لقياس الأداء في البنوك الخاصة ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA):

- تراوحت قيمة نسبة السيولة السريعة (L1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.4691) كأقل قيمة والقيمة (1.5138) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.8653) بانحراف معياري (0.3001103)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (86.53%) من قيمة إجمالي الودائع تحت الطلب (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع تحت الطلب من خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلثين المساوي للقيمة (66.66%) على الأقل.

- كما تراوحت قيمة نسبة السيولة العادية (L2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.2486) كأقل قيمة والقيمة (0.7897) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.5291) بانحراف معياري (0.1590017)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (52.91%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع على اختلاف أنواعها من

خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (33.33%) على الأقل.

- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة السيولة القانونية ($L3$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1041) كأقل قيمة والقيمة (0.3051) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1563) بانحراف معياري (0.0551773)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) (بسط هذه النسبة) قادرة على تغطية ما نسبته (15.63%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس الأداء الجيد لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) في تنفيذ قواعد الرقابة المصرفية التي يفرضها البنك المركزي والمحددة لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري من الأموال الخاصة ضمن الاحتياطي القانوني، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (10%) على الأقل.

ب. بالنسبة لبنك السلام - الجزائر (Al Salam):

- تراوحت قيمة نسبة السيولة السريعة ($L1$) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.8427) كأقل قيمة والقيمة (1.5131) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (1.1862) بانحراف معياري (0.1941774)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (118.62%) من قيمة إجمالي الودائع تحت الطلب (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك السلام الجزائر (Al Salam) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع تحت الطلب من خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلثين المساوي للقيمة (66.66%) على الأقل.
- كما تراوحت قيمة نسبة السيولة العادية ($L2$) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.5451) كأقل قيمة والقيمة (1.0124) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.8553) بانحراف معياري (0.1653831)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (85.53%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك السلام الجزائر (Al Salam) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع على اختلاف أنواعها من خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (33.33%) على الأقل.
- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة السيولة القانونية ($L3$) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.5403) كأقل قيمة والقيمة (0.9623) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.7645) بانحراف معياري (0.1595595)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة لبنك السلام الجزائر (Al Salam) (بسط هذه النسبة) قادرة على تغطية ما نسبته (76.45%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام

هذه النسبة)، وهو ما يعكس الأداء الجيد لبنك السلام الجزائر (*Al Salam*) في تنفيذ قواعد الرقابة المصرفية التي يفرضها البنك المركزي والمحددة لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري من الأموال الخاصة ضمن الاحتياطي القانوني، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (10%) على الأقل.

ج. بالنسبة لبنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*):

- تراوحت قيمة نسبة السيولة السريعة ($L1$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.3475) كأقل قيمة والقيمة (1.2499) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.7980) بانحراف معياري (0.3119412)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (79.80%) من قيمة إجمالي الودائع تحت الطلب (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع تحت الطلب من خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلثين المساوي للقيمة (66.66%) على الأقل.
- كما تراوحت قيمة نسبة السيولة العادية ($L2$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.2748) كأقل قيمة والقيمة (0.9210) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.5742) بانحراف معياري (0.2393206)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية وشبه النقدية (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (57.42%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) على تغطية سحوبات أصحاب الودائع على اختلاف أنواعها من خلال ما يمتلك من سيولة فورية في شكل نقديات لديه أو لدى الغير في شكل شبه نقديات، مقارنة معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (33.33%) على الأقل.
- وأيضاً تراوحت قيمة نسبة السيولة القانونية ($L3$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0964) كأقل قيمة والقيمة (0.2047) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1422) بانحراف معياري (0.0422721)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة لبنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) (بسط هذه النسبة) قادرة على تغطية ما نسبته (14.22%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس الأداء الجيد لبنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) في تنفيذ قواعد الرقابة المصرفية التي يفرضها البنك المركزي والمحددة لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري من الأموال الخاصة ضمن الاحتياطي القانوني، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المحدد بالثلث المساوي للقيمة (33.33%) على الأقل.

سادسا: قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة من خلال تحليل مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S) بناء على ما سبق وذكرناه في الفصل الأول من هذه الأطروحة حول مؤشر الحساسية لمخاطر السوق والذي يمثل سادس مؤشر من مؤشرات معيار قياس الأداء في النشاط المصرفي (CAMELS) ويرمز له بالرمز (S) حيث أشرنا أن نقاط التقدير في هذا المؤشر تتمثل فيما يلي:

حاولنا في هذه النقطة من البحث الميداني تسليط الضوء على مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S) للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015)، وذلك من خلال استخدام ثلاث نسب مالية مختلفة نهدف من استعملها لقياس أداء البنوك من جانب الحساسية لمخاطر السوق، بحيث تم تحديد مكونات كل من البسط والمقام الخاص بهذه النسب المالية بالرجوع إلى أسس وقواعد محددة تخدم الهدف من البحث، وكذا العمل على اختيار معيار محدد من المعايير المعروفة كمقياس لترجمة نتائج هذه النسب المالية كما أشرنا لذلك في الفصل الثالث من هذه الأطروحة، بحيث تمثلت النسب المالية المشتقة فيما يلي:

- **نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1):** تحسب بحاصل قسمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة على الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن جميع عناصر أصول البنك التجاري المتأثرة بسعر الفائدة وتعتبر القروض بأنواعها أهم نوع من هذه الأصول، كما أن مقام هذه النسبة يتضمن جميع عناصر خصوم البنك التجاري المتأثرة بسعر الفائدة وتعتبر الودائع بأنواعها أهم نوع من هذه الخصوم، وكلما قلت قيمة هذه النسبة كان أداء البنك أفضل في إدارة مخاطر سعر الفائدة لديه، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (100%) على الأكثر لقبول هذه النسبة المالية.
- **نسبة مخاطر السيولة (S2):** تحسب بحاصل قسمة النقدية لدى البنك على إجمالي الودائع، حيث أن بسط هذه النسبة يتضمن الموجود بخزينة البنك وفروعه لمواجهة طلبات السحب من المودعين، ويحسب رصيد النقدية في أي وقت وذلك بإضافة و/أو طرح الفرق بين الإيداعات والمسحوبات النقدية في أي لحظة، إلى رصيد النقدية السابقة، أما مقام هذه النسبة فيتضمن جميع أنواع الودائع، والهدف من هذه النسبة يتمثل في معرفة مقدار المخاطرة التي يتحملها البنك في التوفيق بين سحبات وإيداعات عملائه، وهو ما يبين مقدار كفاءة أداء البنك في إدارة مخاطر السيولة لديه، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (15%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.
- **نسبة مخاطر رأس المال (S3):** تحسب بحاصل قسمة الأموال الخاصة على الأصول الخطرة، حيث أن مقام هذه النسبة يتضمن الأصول محذوفاً منها كل من النقدية والاستثمارات المالية المؤكدة أي المضمونة من الدولة إضافة إلى الأصول الثابتة فهي أصول لا يتم تسيلها إلا عند تصفية البنك، كما أن هذه النسبة تسمى أيضاً بنسبة قابلية السداد بحيث أنها تقيس مقدار ما يمكن أن يتحمله البنك من أمواله الخاصة من الأصول الخطرة (الأوراق المالية والقروض المضمونة وغير المضمونة)، وكلما ارتفعت

هذه النسبة كانت أكثر وقاية وحماية للمودعين، ويحدد معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (20%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

1. قياس أداء البنوك العمومية (BDL, BEA, BNA) من خلال تحليل مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S): كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر مؤشر الحساسية لمخاطر (S) بالنسبة للبنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (27): مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S) للبنوك التجارية العمومية (BDL, BEA, BNA) خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (S)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1)	0.7803	1.0282	0.8725	0.0889479
نسبة مخاطر السيولة (S2)	0.1477	0.0951	0.2175	0.0454926
نسبة مخاطر رأس المال (S3)	0.1471	0.1333	0.1655	0.0111415
نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1)	0.4854	0.9477	0.8555	0.1124082
نسبة مخاطر السيولة (S2)	0.0349	0.2513	0.0861	0.0819693
نسبة مخاطر رأس المال (S3)	0.0567	0.1889	0.1180	0.0409666
نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1)	0.6671	0.9958	0.8442	0.1056659
نسبة مخاطر السيولة (S2)	0.0690	0.1648	0.1097	0.0284454
نسبة مخاطر رأس المال (S3)	0.1904	0.4732	0.3234	0.0779935

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (BDL, BEA, BNA)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بالحساسية لمخاطر السوق كمؤشر لقياس الأداء في البنوك العمومية ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك التنمية المحلية (BDL):

• تراوحت قيمة نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1465) كأقل قيمة والقيمة (1.0282) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.8725) بانحراف معياري (0.0889479)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (87.25%) من قيمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك التنمية المحلية (BDL) على تسيير وإدارة مخاطر سعر الفائدة بجعل ما يمتلكه من أصول حساسة للتغير في سعر الفائدة أقل من ما عليه من خصوم حساسة للتغير في سعر الفائدة، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (100%) على الأكثر.

• تراوحت قيمة نسبة مخاطر السيولة (S2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1477) كأقل قيمة والقيمة (0.0951) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.2175) بانحراف معياري (0.0454926)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية لدى البنك (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته

(21.75%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك التنمية المحلية (BDL) على تسيير وإدارة مخاطر السيولة بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحبودات المودعين انطلاقاً من إيداعهم من جهة ورصيد النقدية لديه من جهة أخرى، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (15%) على الأقل.

- تراوحت قيمة نسبة مخاطر رأس المال (S3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1471) كأقل قيمة والقيمة (0.1333) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1655) بانحراف معياري (0.0111415)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (16.55%) من قيمة الأصول الخطرة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة بنك التنمية المحلية (BDL) على تسيير وإدارة مخاطر رأس المال بحيث أن هذا الأخير لا يمكن أن يغطي التزامات البنك في حالة التصفية وهو ما لا يعزز مكانة وسمعة البنك لدى عملائه المودعين ومساهمييه، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (20%) على الأقل.
- ب. بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):

- تراوحت قيمة نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.4854) كأقل قيمة والقيمة (0.9477) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.8555) بانحراف معياري (0.1124082)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (85.55%) من قيمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك الجزائر الخارجي (BEA) على تسيير وإدارة مخاطر سعر الفائدة بجعل ما يمتلكه من أصول حساسة للتغير في سعر الفائدة أقل من ما عليه من خصوم حساسة للتغير في سعر الفائدة، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (100%) على الأكثر.
- تراوحت قيمة نسبة مخاطر السيولة (S2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0349) كأقل قيمة والقيمة (0.2513) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.0861) بانحراف معياري (0.0819693)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية لدى البنك (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (8.61%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة بنك الجزائر الخارجي (BEA) على تسيير وإدارة مخاطر السيولة بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحبودات المودعين انطلاقاً من إيداعهم من جهة ورصيد النقدية لديه من جهة أخرى، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (15%) على الأقل.
- تراوحت قيمة نسبة مخاطر رأس المال (S3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0567) كأقل قيمة والقيمة (0.1889) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1180) بانحراف معياري (0.0409666)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما

نسبته (11.80%) من قيمة الأصول الخطرة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة بنك الجزائر الخارجي (BEA) على تسيير وإدارة مخاطر رأس المال، بحيث أن هذا الأخير لا يمكن أن يغطي التزامات البنك في حالة التصفية وهو ما لا يعزز مكانة وسمعة البنك لدى عملائه المودعين ومساهمييه، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (20%) على الأقل.

ج. بالنسبة للبنك الوطني الجزائري (BNA):

- تراوحت قيمة نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.6671) كأقل قيمة والقيمة (0.9958) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.8442) بانحراف معياري (0.1056659)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (84.42%) من قيمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة البنك الوطني الجزائري (BNA) على تسيير وإدارة مخاطر سعر الفائدة بجعل ما يمتلكه من أصول حساسة للتغير في سعر الفائدة أقل من ما عليه من خصوم حساسة للتغير في سعر الفائدة، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (100%) على الأكثر.
- تراوحت قيمة نسبة مخاطر السيولة (S2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.0690) كأقل قيمة والقيمة (0.1648) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1097) بانحراف معياري (0.0284454)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية لدى البنك (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (10.97%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة البنك الوطني الجزائري (BNA) على تسيير وإدارة مخاطر السيولة بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحوبات المودعين انطلاقاً من إيداعاتهم من جهة ورصيد النقدية لديه من جهة أخرى، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (15%) على الأقل.
- تراوحت قيمة نسبة مخاطر رأس المال (S3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1904) كأقل قيمة والقيمة (0.4732) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.3234) بانحراف معياري (0.0779935)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (32.34%) من قيمة الأصول الخطرة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة البنك الوطني الجزائري (BNA) على تسيير وإدارة مخاطر رأس المال بحيث أن هذا الأخير يمكن أن يغطي التزامات البنك في حالة التصفية وهو ما يعزز مكانة وسمعة البنك لدى عملائه المودعين ومساهمييه، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (20%) على الأقل.

2. قياس أداء البنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) من خلال تحليل مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S):

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمؤشر مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S) بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة ميدان الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (28): مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S) للبنوك التجارية الخاصة (SGA, Al Salam, Al Baraka) خلال الفترة (2001-2015)

النسب المالية الخاصة بالمؤشر (S)	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1)	0.5565	1.0491	0.8070	0.1511485
نسبة مخاطر السيولة (S2)	0.1790	0.5601	0.3813	0.1143904
نسبة مخاطر رأس المال (S3)	0.1194	0.3274	0.1904	0.052025
نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1)	0.9103	1.1625	1.0863	0.0815101
نسبة مخاطر السيولة (S2)	0.4191	0.7638	0.6519	0.1259775
نسبة مخاطر رأس المال (S3)	0.4674	0.7735	0.6687	0.1083134
نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1)	0.5018	0.9440	0.7378	0.1439033
نسبة مخاطر السيولة (S2)	0.2109	0.6974	0.4311	0.1810778
نسبة مخاطر رأس المال (S3)	0.1099	0.3599	0.2035	0.0968535

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية (SGA, Al Salam, Al Baraka)

من خلال الجدول أعلاه وفيما يتعلق بالحساسية لمخاطر السوق كمؤشر لقياس الأداء في البنوك الخاصة ميدان الدراسة نلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA):

- تراوحت قيمة نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.5565) كأقل قيمة والقيمة (1.0491) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.8070) بانحراف معياري (0.1511485)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (80.70%) من قيمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) على تسيير وإدارة مخاطر سعر الفائدة بجعل ما يمتلكه من أصول حساسة للتغير في سعر الفائدة أقل من ما عليه من خصوم حساسة للتغير في سعر الفائدة، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (100%) على الأكثر.

- تراوحت قيمة نسبة مخاطر السيولة (S2) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1790) كأقل قيمة والقيمة (0.5601) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.3813) بانحراف معياري (0.1143904)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية لدى البنك (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (38.13%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك سوسيتي جنرال -

الجزائر (SGA) على تسيير وإدارة مخاطر السيولة بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحبودات المودعين انطلاقا من إيداعهم من جهة ورصيد النقدية لديه من جهة أخرى، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (15%) على الأقل.

- تراوحت قيمة نسبة مخاطر رأس المال (S3) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1194) كأقل قيمة والقيمة (0.3274) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.1904) بانحراف معياري (0.052025)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (19.04%) من قيمة الأصول الخطرة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة بنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) على تسيير وإدارة مخاطر رأس المال، بحيث أن هذا الأخير يمكن أن لا يغطي التزامات البنك في حالة التصفية وهو ما لا يعزز مكانة وسمعة البنك لدى عملائه المودعين ومساهميهم، وهو ما يتطابق مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (20%) على الأقل لقبول هذه النسبة المالية.

ب. بالنسبة لبنك السلام - الجزائر (Al Salam):

- تراوحت قيمة نسبة مخاطر سعر الفائدة (S1) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.9103) كأقل قيمة والقيمة (1.1625) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (1.0863) بانحراف معياري (0.0815101)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (108.63%) من قيمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس عدم قدرة بنك السلام - الجزائر (Al Salam) على تسيير وإدارة مخاطر سعر الفائدة بجعل ما يمتلكه من أصول حساسة للتغير في سعر الفائدة أكبر من ما عليه من خصوم حساسة للتغير في سعر الفائدة، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (100%) على الأكثر.
- تراوحت قيمة نسبة مخاطر السيولة (S2) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.4191) كأقل قيمة والقيمة (0.7638) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.6519) بانحراف معياري (0.1259775)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية لدى البنك (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (65.19%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك السلام - الجزائر (Al Salam) على تسيير وإدارة مخاطر السيولة بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحبودات المودعين انطلاقا من إيداعهم من جهة ورصيد النقدية لديه من جهة أخرى، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (15%) على الأقل.
- تراوحت قيمة نسبة مخاطر رأس المال (S3) خلال فترة الدراسة (2008-2015) بين القيمة (0.4674) كأقل قيمة والقيمة (0.7735) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.6687) بانحراف معياري (0.1083134)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما

نسبته (66.87%) من قيمة الأصول الخطرة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك السلام - الجزائر (*Al Salam*) على تسيير وإدارة مخاطر رأس المال بحيث أن هذا الأخير يمكن أن يغطي التزامات البنك في حالة التصفية وهو ما يعزز مكانة وسمعة البنك لدى عملائه المودعين ومساهميته، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (20%) على الأقل.

ج. بالنسبة لبنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*):

- تراوحت قيمة نسبة مخاطر سعر الفائدة ($S1$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.5018) كأقل قيمة والقيمة (0.9440) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.7378) بانحراف معياري (0.1439033)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (73.78%) من قيمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) على تسيير وإدارة مخاطر سعر الفائدة بجعل ما يمتلكه من أصول حساسة للتغير في سعر الفائدة أقل من ما عليه من خصوم حساسة للتغير في سعر الفائدة، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (100%) على الأكثر.
- تراوحت قيمة نسبة مخاطر السيولة ($S2$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.2109) كأقل قيمة والقيمة (0.6974) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.4311) بانحراف معياري (0.1810778)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية لدى البنك (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (43.11%) من قيمة إجمالي الودائع (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) على تسيير وإدارة مخاطر السيولة بتوفير النقدية اللازمة لمواجهة سحوبات المودعين انطلاقاً من إيداعاتهم من جهة ورصيد النقدية لديه من جهة أخرى، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (15%) على الأقل.
- تراوحت قيمة نسبة مخاطر رأس المال ($S3$) خلال فترة الدراسة (2001-2015) بين القيمة (0.1099) كأقل قيمة والقيمة (0.3599) كأكبر قيمة مسجلة متوسط حسابي بقيمة (0.2035) بانحراف معياري (0.0968535)، وهذا ما يعني أن قيمة الأموال الخاصة (بسط هذه النسبة) تمثل ما نسبته (20.35%) من قيمة الأصول الخطرة (مقام هذه النسبة)، وهو ما يعكس قدرة بنك البركة - الجزائر (*Al Baraka*) على تسيير وإدارة مخاطر رأس المال بحيث أن هذا الأخير يمكن أن يغطي التزامات البنك في حالة التصفية وهو ما يعزز مكانة وسمعة البنك لدى عملائه المودعين ومساهميته، مقارنة مع معيار الصناعة المصرفية المساوي للقيمة (20%) على الأقل.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لتأثير القروض المتعثرة على الأرباح في البنوك التجارية ميدان الدراسة يعرف التعثر المصرفي على أنه اختلال البنك التجاري على القيام بنشاطه المعتاد أو المسطر بسبب مجموع المخاطر المصرفية، والتي يمكن اعتبار أهمها المخاطر المرتبطة بالائتمان والقروض التي تمنحها البنوك التجارية، وذلك باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل أكثر من 70% من المحفظة الاستثمارية في البنك التجاري، حيث أنها تؤدي إلى ظهور مشكل الديون المتعثرة، وبالتالي التأثير بشكل أو بآخر على أرباح البنك وعوائده من عملية الوساطة المالية.

ومنه فالهدف من هذا المبحث هو محاولة تحديد العلاقة التي تربط بين قيمة القروض المصرفية المتعثرة (*Les prêts bancaires non productifs*) والتي تمثل المتغير المستقل ونرمز لها بالرمز (*PBNP*)، وقيمة النتيجة الصافية للدورة (*Le bénéfice net après impôts*) الذي يمثل المتغير التابع ونرمز لها بالرمز (*RN*)، وذلك في البنوك ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015)، باستخدام أسلوب النمذجة القياسية لمعادلة الانحدار الخطي البسيط، وإتباع جميع الخطوات المتعلقة بعملية التقدير الإحصائي للوصول إلى كتابة معادلة خط الانحدار من الشكل:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + e_i$$

حيث:

- (i): رقم المشاهدة ($i = 1, 2, 3, \dots, n$) وقد تكون المشاهدات في شكل بيانات سلاسل زمنية.
- (Y_i): قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير التابع قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN).
- (X_i): قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير المستقل حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$).
- (e_i): قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير العشوائي أو خطأ التقدير، وهي قيمة غير قابلة للقياس.
- المعلمة (β_0): هي ثابت معادلة الانحدار وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقر مساوية للصفر، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\beta_0 = \bar{Y} - \beta_1 \bar{X}$$

- المعلمة (β_1) فتمثل ميل معادلة الانحدار الخاص بتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وتحسب بالعلاقة التالية:

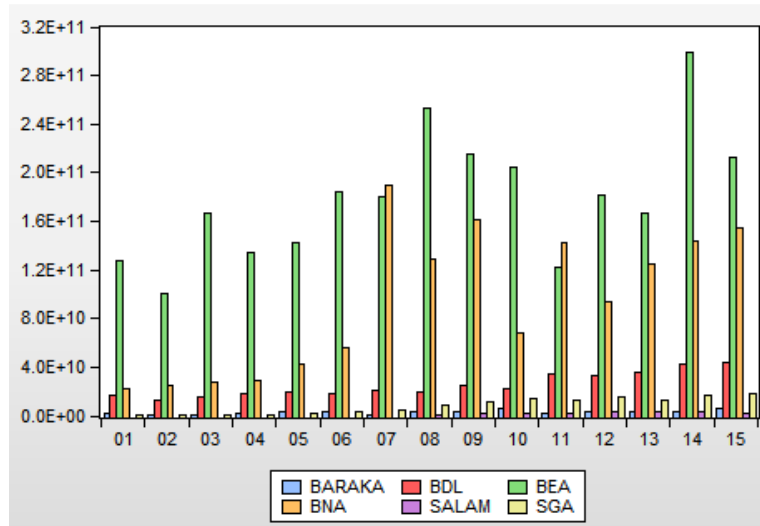
$$\beta_1 = \frac{n(\sum XY) - (\sum X)(\sum Y)}{n(\sum X^2) - (\sum X)^2}$$

أولاً: عرض السلاسل الزمنية لحجم القروض المتعثرة ($PBNP$) وقيمة الربح الصافي (RN)

1. عرض السلاسل الزمنية لحجم القروض المتعثرة ($PBNP$) في البنوك التجارية ميدان الدراسة:

الشكل رقم (38):

السلاسل الزمنية لتطور حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) في البنوك ميدان الدراسة

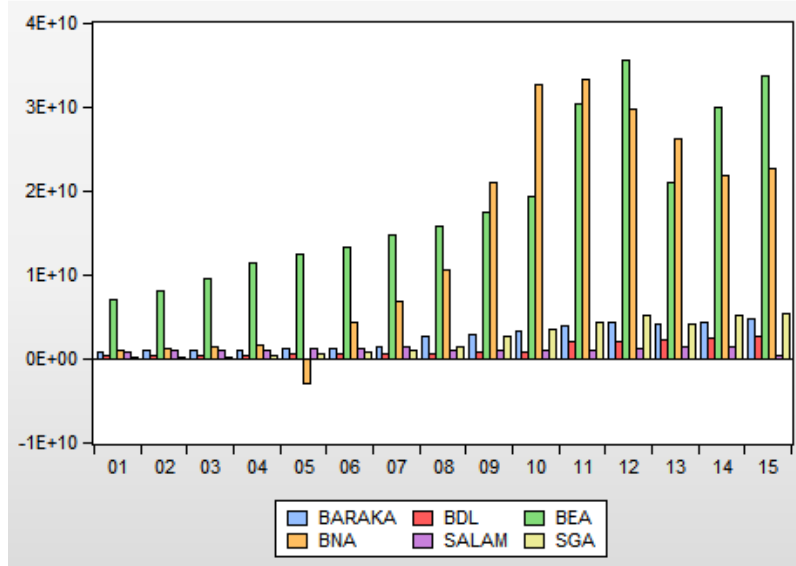


المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) الخاص بالبنوك التجارية ميدان الدراسة في ارتفاع متزايد خلال فترة الدراسة (2001-2015) وذلك بسبب السياسة الائتمانية التوسعية التي تعتمد عليها البنوك التجارية في السوق المصرفي الجزائري، وما يترتب عليه من إمكانية التعرض للتعثر بسبب عدم تركيز البنوك على تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء المقترضين، ولكن التركيز على الضمانات بالدرجة الأولى، وقد أحرز كل من بنك (BEA) وبنك (BNA) المراتب الأولى في حجم القروض المتعثرة.

2. عرض السلاسل الزمنية لقيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) في البنوك التجارية ميدان الدراسة:
الشكل رقم (39):

السلاسل الزمنية لتطور قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) البنوك ميدان الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) الخاص بالبنوك التجارية ميدان الدراسة في ارتفاع متزايد خلال فترة الدراسة (2001-2015) وذلك بسبب ارتفاع حجم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء على اختلاف أشكالهم سواء مودعين أو مقرضين كانوا، وما يترتب عليه من ارتفاع في العوائد المصرفية نتيجة لذلك وبالتالي ارتفاع قيمة النتيجة الصافية للدورة، وقد أحرز كل من بنك (BEA) وبنك (BNA) المراتب الأولى في قيمة النتيجة الصافية للدورة، نظرا لكون حجم حصتهم في السوق المصرفي الجزائري.

الجدير بالذكر هنا أن مبدأ العائد والمخاطرة قد تحقق هنا بالفعل، حيث لاحظنا أن كل من بنك (BEA) وبنك (BNA) قد أحرزا المراتب الأولى في حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP)، وأيضا المراتب الأولى في قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN)، وهو ما يوضح العلاقة الطردية بين كل من العائد والمخاطرة وهو ما سوف نحاول تسليط الضوء عليه بشيء من التفصيل في النقاط الموالية من هذا البحث.

ثانيا: اختبار استقرارية لسلاسل الزمنية للمتغيرين (PBNP) و (RN)

يقال أن السلسلة الزمنية مستقرة إذا لم يكن لها اتجاه إلى أعلى أو إلى أسفل في المعدل عبر الزمن، بحيث تتميز هذه السلسلة بالخصائص الإحصائية التالية: ثبات متوسط القيم عبر الزمن، ثبات تباين القيم عبر الزمن، التغيرات بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحتسب عنده التغير.¹

¹- Christophe HURLIN, *Econométrie Appliquée Séries Temporelles*, 2015, p 04, article téléchargée de site: www.univ-orleans.fr. consulté le 05/03/2016 à 18:45.

ويتم إجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية حتى لا تكون نتائج التقدير زائفة خصوصا إذا كان الغرض من الدراسة هو بناء نماذج الانحدار البسيط أو المتعدد، وهناك العديد من الاختبارات المعتمد لتحديد مدى استقرارية السلسلة الزمنية نذكر منها:

- طريقة الرسم البياني لقيم السلسلة الزمنية؛
- طريقة رسم معاملات دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي ($PACF$)؛
- طريقة الاختبارات الإحصائية للكشف عن الاستقرارية مثل اختبار (ADF)، اختبار (PP) واختبار ($KPSS$).

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) والجزئي ($PACF$):

يمكن إجراء اختبار لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي ككل، ويتم ذلك من خلال اختبار ($Ljung \& Gox$) وهو الاختبار الوحيد الذي يقدمه برنامج ($EViews$) وذلك بالاعتماد على قيم الإحصائية ($Q-Stat$) بحيث نضع الفرضيتين:

✓ (H_0): معاملات دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) والجزئي ($PACF$) مساوية للصفر. بمعنى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية ($Q-Stat$) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية (χ^2-Stat) الجدولية.

✓ (H_1): معاملات دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) والجزئي ($PACF$) تختلف جوهريا عن الصفر. بمعنى أن السلسلة الزمنية مستقرة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية ($Q-Stat$) المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية (χ^2-Stat) الجدولية.

بحيث تستخرج قيمة الإحصائية (χ^2-Stat) الجدولية من جدول توزيع (χ^2) بدرجة حرية تساوي أكبر مقدار للتأخير حيث في هذه الحالة مقدار التأخير يساوي القيمة 12، وبمستوى معنوية ($\alpha=0,05$)، وبالرجوع إلى الجدول نجد أن قيمة الإحصائية (χ^2-Stat) الجدولية هي 19,675.

الجدول رقم (29): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين (RN) و($PBNP$) باستخدام دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي ($PACF$)

متغير القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$)				متغير النتيجة الصافية للدورة (RN)			
$Prob$	$Q-Stat$	$PACF$	ACF	$Prob$	$Q-Stat$	$PACF$	ACF
0.000	45.445	-0.271	-0.330	0.000	53.742	-0.226	-0.350
0.000	48.002	0.126	-0.226	0.000	22.967	-0.004	-0.199
0.000	63.284	-0.257	-0.153	0.000	20.041	-0.058	-0.203
0.000	69.448	-0.013	-0.264	0.000	68.532	0.014	-0.289
0.000	64.064	-0.137	-0.053	0.000	54.279	-0.140	-0.385
0.000	72.879	-0.077	-0.291	0.000	20.557	-0.104	-0.023

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة وباستعمال برنامج ($EViews$)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الإحصائية (Q -Stat) المحسوبة بالنسبة لكل البنوك التجارية أكبر من قيمة الإحصائية (χ^2 -Stat) الجدولية المساوية للقيمة 19,675، وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل فرضية البديل (H_1) أي أن معاملات دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) والجزئي ($PACF$) تختلف جوهريا عن الصفر، بمعنى أن جميع السلاسل الزمنية لكل من متغير القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) أو النتيجة الصافية للدورة (RN) وبالنسبة لكل البنوك التجارية ميدان الدراسة هي سلاسل مستقرة.

2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF):

يمكن إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهو الاختبار الذي يقدمه برنامج ($EViews$) وذلك بالاعتماد إما على قيم مستوى المعنوية (α) أو بالاعتماد على قيم الإحصائية (ADF test Statistic) عند بمستوى معنوية ($\alpha=0,05$) المستخرجة من الجداول التي طورها ($MacKinnon$) عام 1996¹، بحيث نضع الفرضيتين:

✓ (H_0): السلسلة الزمنية لها جذر وحدة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (ADF test Statistic) المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية (α) أكبر من ($\alpha=0,05$).

✓ (H_1): السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (ADF test Statistic) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية (α) أقل من ($\alpha=0,05$).

الجدول رقم (30): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين (RN) و($PBNP$) باستخدام اختبار (ADF)

متغير القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$)				متغير النتيجة الصافية للدورة (RN)			
مستوى المعنوية	قيمة الإحصائية	قيمة الإحصائية	مستوى المعنوية	مستوى المعنوية	قيمة الإحصائية	قيمة الإحصائية	مستوى المعنوية
الخرج	الدرجة	الدرجة	الخرج	الخرج	الدرجة	الدرجة	الخرج
(Prob)	(ADF)	(ADF)	(Prob)	(Prob)	(ADF)	(ADF)	(Prob)
0.0384	-3.2766	-3.1199	%05	0.0001	-6.9449	-3.1199	%05
0.0205	-4.1907	-3.2598	%05	0.0435	-3.3575	-3.2598	%05
0.0447	-3.7335	-3.1199	%05	0.0002	-6.5490	-3.1199	%05
0.0151	-3.8198	-3.1199	%05	0.0021	-4.9824	-3.1199	%05
0.0249	-3.1680	-3.1199	%05	0.0027	-4.8328	-3.1199	%05
0.0275	-3.4705	-3.1199	%05	0.0010	-6.0119	-3.2126	%05
BDL				BEA *			
BNA				SGA			
Al Salam				Al Baraka			

* تم إجراء اختبار (ADF) عند الفرق الثاني للسلاسل الزمنية الخاصة ببنك الجزائر الخارجي (BEA) عكس باقي البنوك التي تم إجراء هذا الاختبار عند الفرق الأول للسلاسل الزمنية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة وباستعمال برنامج ($EViews$)

¹- Michio Hatanaka; *Time-Series-Based Econometrics, Unit Roots and Co-integrations Advanced Texts in Econometrics*, Article published le 25 January 1996, Oxford University Press, New York, p 221.

نلاحظ أن قيمة ($ADF\ test\ Statistic$) المحسوبة بالنسبة لكل البنوك التجارية أكبر من قيمة الإحصائية الجدولية عند مستوى معنوية ($\alpha=0,05$) والمساوية للقيمة، وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل فرضية البديل (H_1) أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وهو ما تؤكد قيمة مستوى معنوية المساوية للقيمة ($0,0229$) وهي أقل من القيمة ($\alpha=0,05$)، بمعنى أن جميع السلاسل الزمنية لكل من متغير القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) أو النتيجة الصافية للدورة (RN) وبالنسبة لكل البنوك التجارية ميدان الدراسة هي سلاسل مستقرة عند الفرق الثاني بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA)، وعند الفرق الأول بالنسبة لباقي البنوك التجاري الأخرى.

ثالثاً: تحديد درجة التباطؤ للسلاسل الزمنية للمتغيرين ($PBNP$) و(RN)

يتم تحديد درجة التباطؤ للسلاسل الزمنية لمتغير حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) بالاعتماد على معيار ($Akaike$) ومعيار ($Schwarz$) بحيث أن درجة التباطؤ توافق أقل قيمة للمعيارين السابقين، وفي حال التضارب ($Schwarz$) تأخذ قيم معيار كأولوية لتحديد درجة التباطؤ.¹

الجدول رقم (31): نتائج درجة التباطؤ للسلاسل الزمنية للمتغيرين ($PBNP$) و(RN)

متغير القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$)		متغير النتيجة الصافية للدورة (RN)		درجة التباطؤ	
معيار ($Akaike$)	معيار ($Schwarz$)	معيار ($Akaike$)	معيار ($Schwarz$)		
46.9926	47.1138	42.4193	42.5405	1	BDL
47.4126	47.1768	42.7008	42.8455	2	
47.3974	47.5487	43.0260	43.1773	3	
53.0257	53.1342	48.3123	48.4209	1	BEA
53.1771	53.2981	48.5772	48.6982	2	
52.4748	52.5844	48.1823	48.2919	3	
52.4087	52.5299	47.9203	48.0415	1	BNA
52.5912	52.7359	48.2105	48.3552	2	
52.8660	53.0173	48.1058	48.2571	3	
45.8970	46.0182	43.7457	43.8669	1	SGA
45.8737	46.0184	44.0065	44.1512	2	
46.0507	46.2071	43.7960	43.9473	3	
43.6769	43.7981	42.5802	42.7015	1	Al Salam
43.8268	43.9715	42.7419	42.8866	2	
43.7754	43.9266	43.0514	43.2027	3	
45.5848	45.7061	43.2892	43.4405	1	Al Baraka
45.6370	45.7817	42.9867	43.1314	2	
44.6064	44.7564	42.7183	42.8395	3	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة وباستعمال برنامج ($EViews$)

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن:

¹- Jan Grandell, *Time series analysis*, 2012, p17.

- بالنسبة للسلسلة الزمنية لمتغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) فإن درجة التباطؤ $I_{(1)}$ توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) ومعيار (Schwarz) بالنسبة للبنوك التجارية (BDL, BNA, SGA, Al Salam)، أما بالنسبة للبنوك التجارية (BEA, Al Baraka) فإن درجة التباطؤ $I_{(3)}$ توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) ومعيار (Schwarz).
- بالنسبة للسلسلة الزمنية لمتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) فإن درجة التباطؤ $I_{(1)}$ توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) ومعيار (Schwarz) بالنسبة للبنوك التجارية (BDL, BNA, SGA, Al Salam)، أما بالنسبة للبنوك التجارية (BEA, Al Baraka) فإن درجة التباطؤ $I_{(3)}$ توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) ومعيار (Schwarz).

رابعاً: اختبار التكامل المشترك (Johansen & Julius) بين متغير (PBNP) ومتغير (RN):

المهدف من هذا الاختبار أنه يقيس العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، بمعنى أنه بناء على نموذج التقدير المبني على أساس سلوك السلاسل الزمنية للمتغيرات يمكن تحدي ودراسة العلاقة في المدى القصير، ولكن لا يمكن التأكيد على وجود هذه العلاقة في المدى الطويل وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في ترجمة النتائج الإحصائية المتحصل عليها من خلال نموذج التقدير.¹

وللقيام باختبار التكامل المشترك (Johansen & Julius) بين أي متغيرين أو أكثر لابد من توفر شرطين أساسيين هما استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة في غير قيمها بمعنى أن تكون مستقرة عند الفرق الأول أو عند الفرق الثاني، بالإضافة إلى ضرورة أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة لها نفس درجة التباطؤ، بحيث اقترح الباحثان (Johansen & Julius) طريقتين لاختبار التكامل المشترك هما:

- طريقة اختبار الأثر (Trace test) والتي تفترض في فرضية البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تساوي الواحد ($q=1$).
- وطريقة القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigen value test) والتي تفترض في فرضية البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل أكبر أو تساوي الواحد ($q \geq 1$).

وبالنسبة لهذه الدراسة سبق وأن توصلنا إلى أن كلا من السلسلة الزمنية لمتغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) والسلسلة الزمنية لمتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) مستقرة عند نفس الفرق وبدرجة تباطؤ متساوية بالنسبة لكل بنك تجاري من البنوك ميدان الدراسة، وبناء عليه يمكن إجراء اختبارات التكامل المشترك (Johansen & Julius) بالاعتماد على برنامج (EViews).

¹- Erik Hjalmarsson and Pär Österholm, *Testing for Co-integration Using the Johansen Methodology when Variables are Near Integrated*, International Monetary Fund Working Paper, 2007, p 05.

1. اختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الأثر ($Trace\ test$):

للقيام بما الاختبار نضع الفرضيتين:

✓ (H_0): لا يوجد متجهة تكامل مشترك بين المتغيرين (RN) و($PBNP$) في المدى الطويل. بمعنى أن

($q=0$)، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية ($Trace\ Statistic$) المحسوبة أقل من قيمة

الإحصائية الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية (α) أكبر من 0,05.

✓ (H_1): يوجد متجهة تكامل مشترك وحيد بين المتغيرين (RN) و($PBNP$) في المدى الطويل. بمعنى أن

($q=1$)، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية ($Trace\ Statistic$) المحسوبة أكبر من قيمة

الإحصائية الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية (α) أقل من 0,05.

الجدول رقم (32): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين (RN) و($PBNP$) بطريقة اختبار الأثر ($Trace\ test$)

فرضية البديل (H_1) : $(q=1)$				فرضية العدم (H_0) : $(q=0)$				
مستوى المعنوية $(Prob)$	الإحصائية الحرجة (0.05)	إحصائية الأثر	القيمة الحدية	مستوى المعنوية $(Prob)$	الإحصائية الحرجة (0.05)	إحصائية الأثر	القيمة الحدية	
0.0207	3.8414	4.4076	0.1690	0.1056	15.4947	13.2601	0.5660	<i>BDL</i>
0.0044	3.8414	4.7781	0.1320	0.4671	15.4947	7.9843	0.4588	<i>BEA</i>
0.0094	3.8414	4.6829	0.1214	0.1425	15.4947	14.9612	0.6665	<i>BNA</i>
0.0009	3.8414	6.4801	0.6330	0.3381	15.4947	11.6910	0.8648	<i>SGA</i>
0.0047	3.8414	4.1444	0.0842	0.2226	15.4947	10.8230	0.5250	<i>Al Salam</i>
0.0031	3.8414	4.2289	0.1148	0.3562	15.4947	9.1000	0.5034	<i>Al Baraka</i>

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ أن الفرضية العدم (H_0) مرفوضة وذلك بالنسبة لكل البنوك الميدان الدراسة لأن قيمة ($Trace$)

($Statistic$) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية الجدولية عند مستوى معنوية ($\alpha=0,05$)، وهو ما تؤكد قيمة

مستوى المعنوية الأكبر من القيمة ($\alpha=0,05$).

كما نلاحظ أن الفرضية البديل (H_1) مقبولة وذلك بالنسبة لكل البنوك الميدان الدراسة لأن قيمة

($Statistic\ Trace$) المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية الجدولية عند مستوى معنوية ($\alpha=0,05$)، وهو ما تؤكد

قيمة مستوى المعنوية الأقل من القيمة ($\alpha=0,05$).

وبناء عليه نقول أنه يوجد متجه تكامل مشترك وحيد بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة

($PBNP$) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) في المدى الطويل بالنسبة لكل البنوك ميدان الدراسة.

2. اختبار التكامل المشترك بطريقة القيمة الحدية العظمى ($Maximum\ Eigen\ value\ test$):

للقيام بما الاختبار نضع الفرضيتين:

✓ (H_0): لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين (RN) و($PBNP$) في المدى الطويل. بمعنى أن ($q=0$)، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية ($Maximum Eigen value Statistic$) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية (α) أكبر من 0,05.

✓ (H_1): يوجد على الأقل متجه تكامل مشترك واحد على الأقل بين المتغيرين (RN) و($PBNP$) في المدى الطويل. بمعنى أن ($q \geq 1$)، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية ($Maximum Eigen value Statistic$) المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية (α) أقل من 0,05.

الجدول رقم (33): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين (RN) و($PBNP$) بطريقة القيمة الحدية العظمى

(Maximum Eigen value test)

فرضية البديل (H_1): ($q \geq 1$)				فرضية العدم (H_0): ($q=0$)			
مستوى المعنوية ($Prob$)	الإحصائية الحرجة (0.05)	إحصائية الحدية العظمى	القيمة الحدية	مستوى المعنوية ($Prob$)	الإحصائية الحرجة (0.05)	إحصائية الحدية العظمى	القيمة الحدية
0.0411	2.9603	4.8892	0.1690	0.1056	15.4947	13.2601	0.5660
0.0016	2.9603	4.6673	0.1320	0.4671	15.4947	7.9843	0.4588
0.0137	2.9603	4.1905	0.1214	0.1425	15.4947	14.9612	0.6665
0.0011	2.9603	5.7741	0.6330	0.3381	15.4947	11.6910	0.8648
0.0117	2.9603	3.0811	0.0842	0.2226	15.4947	10.8230	0.5250
0.0028	2.9603	3.8609	0.1148	0.3562	15.4947	9.1000	0.5034
							BDL
							BEA
							BNA
							SGA
							Al Salam
							Al Baraka

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ أن الفرضية العدم (H_0) مرفوضة وذلك بالنسبة لكل البنوك الميدان الدراسة لأن قيمة ($Maximum Eigen value Statistic$) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية الجدولية عند مستوى معنوية ($\alpha=0,05$)، وهو ما تؤكد قيمة مستوى المعنوية الأكبر من القيمة ($\alpha=0,05$).

كما نلاحظ أن الفرضية البديل (H_1) مقبولة وذلك بالنسبة لكل البنوك الميدان الدراسة لأن قيمة ($Maximum Eigen value Statistic$) المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية الجدولية عند مستوى معنوية ($\alpha=0,05$)، وهو ما تؤكد قيمة مستوى المعنوية الأقل من القيمة ($\alpha=0,05$).

وبناء عليه نقول أنه يوجد متجه تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) في المدى الطويل بالنسبة لكل البنوك ميدان الدراسة.

خامسا: اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين ($PBNP$) و(RN)

اقترح (Granger) هذا الاختبار منطلقا من فكرة أن المستقبل لا يسببه الماضي فقط بل إن الماضي يسبب حاضر ومستقبل. بمعنى أنه ممكن أن نتوقع قيمة المتغير (X_t) بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة للمتغير (X_t) إضافة إلى قيم المتغير (Y_t) أفضل من نعتد في ذلك على القيم السابقة للمتغير (X_t) فقط. والملاحظ هنا أنه

ليس بالضرورة أن يكون التغير في قيم المتغير (X_t) هو نتيجة للتغير في قيم (Y_t) بل قد يكون هناك متغير ثالث أثر في كل من المتغيرين (X_t) و (Y_t) وقد تكون السببية في اتجاه واحد مثلا أن التغير في قيم المتغير (X_t) يسبب التغير في قيم المتغير (Y_t) أو العكس، وقد تكون السببية أيضا في اتجاهين. بمعنى أن التغير في قيم المتغير (X_t) يسبب التغير في قيم المتغير (Y_t) والتغير في قيم المتغير (Y_t) يسبب التغير في قيم المتغير (X_t) في آن واحد. ويعتمد هذا الاختبار على المقارنة بين قيمة الإحصائية $(F-Statistic)$ المحسوبة وقيمة الإحصائية $(F-Statistic)$ الجدولية، إضافة إلى مقارنة قيم مستوى المعنوية المحسوبة مع القيمة $(\alpha=0,05)$.¹

من خلال بيانات هذه الدراسة نضع فرضية العدم (H_0) لكل اتجاه من السببية كما يلي:

✓ $(H_0)_1$: المتغير $(PBNP)$ لا يسبب سلوك المتغير (RN) وفق اقتراح $(Granger)$ ، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية $(F-Statistic)$ المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية $(F-Statistic)$ الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية أكبر من القيمة $(\alpha=0,05)$.

✓ $(H_0)_2$: المتغير (RN) لا يسبب سلوك المتغير $(PBNP)$ وفق اقتراح $(Granger)$ ، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية $(F-Statistic)$ المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية $(F-Statistic)$ الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية أكبر من القيمة $(\alpha=0,05)$.

الجدول رقم (34): اختبار سببية $(Granger)$ بين المتغيرين $(PBNP)$ و (RN)

فرضية العدم الأولى $(H_0)_1$ المتغير $(PBNP)$ لا يسبب المتغير (RN)		فرضية العدم الثانية $(H_0)_2$ المتغير (RN) لا يسبب المتغير $(PBNP)$		
قيمة الإحصائية $(F-Statistic)$	مستوى المعنوية $(Prob)$	قيمة الإحصائية $(F-Statistic)$	مستوى المعنوية $(Prob)$	
7.5614	0.0374	0.4074	0.5363	BDL
6.5192	0.0352	1.5562	0.3100	BEA
4.1646	0.0461	0.8202	0.3845	BNA
5.8263	0.0344	0.1594	0.6973	SGA
6.8302	0.0142	1.8475	0.2013	Al Salam
6.4221	0.0456	2.8982	0.1409	Al Baraka

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة وباستعمال برنامج (EViews)

بالنسبة للفرضية $(H_0)_1$ والقائلة بأن متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة $(PBNP)$ لا يسبب سلوك متغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) وفق اقتراح $(Granger)$ ، نرفض هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية أقل من القيمة $(\alpha=0,05)$ بالنسبة لكل البنوك ميدان الدراسة، ونقبل فرضية البديل $(H_1)_1$ والقائلة بأن متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة $(PBNP)$ يسبب سلوك متغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) ، أي أن المتغير الأول $(PBNP)$ هو متغير مستقل والمتغير الثاني (RN) هو متغير تابع.

¹- Paresh Kumar Narayan and Russell Smyth, *Temporal Causality and the Dynamics of Exports, Human Capital and Real Income in China*, *International Journal of Applied Economics*, 1(1), September 2004, p 29.

بالنسبة للفرضية $(H_0)_2$ والقائلة بأن المتغير (RN) لا يسبب سلوك المتغير $(PBNP)$ وفق اقتراح $(Granger)$ ، نقبل هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من القيمة $(\alpha=0,05)$ بالنسبة لكل البنوك ميدان الدراسة، بمعنى لا توجد علاقة تأثير لمتغير النتيجة الصافية للدورة (RN) على متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة $(PBNP)$.

سادسا: تقدير معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرين $(PBNP)$ و (RN)

بعد أن اختبرنا استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث (حجم القروض المصرفية المتعثرة $(PBNP)$ ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN)) باستخدام اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي $(PACF)$ واختبار ديكي فولر المطور (ADF) ، حيث وجدنا أن جميع السلاسل الزمنية للبنوك التجارية ميدان الدراسة مستقرة عن الفرق الأول، ما عدا بنك الجزائر الخارجي (BEA) الذي وجدنا أن السلاسل الزمنية الخاصة به مستقرة عند الفرق الثاني.

وأیضا بعد تحديد درجة التباطؤ في كل سلسلة زمنية لمتغيرات البحث، حيث وجدنا أن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث الخاصة بالبنوك التجارية $(BDL, BNA, SGA, Al Salam)$ متباطئة من الدرجة الأولى، أما السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث الخاصة بالبنوك التجارية $(BEA, Al Baraka)$ متباطئة من الدرجة الثالثة. وكذا بعد إجراء اختبار التكامل المشترك $(Johansen \& Julius)$ بين المتغير $(PBNP)$ والمتغير (RN) في جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة، وذلك بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الأثر $(Trace test)$ ، واختبار التكامل المشترك بطريقة القيمة الحدية العظمى $(Maximum Eigen value test)$ ، حيث وجدنا أن هناك تكامل مشترك بين المتغير $(PBNP)$ والمتغير (RN) في جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة.

وبعد اختبار سببية $(Granger)$ بين المتغيرين $(PBNP)$ و (RN) في جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة، حيث وجدنا أن متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة $(PBNP)$ يسبب سلوك متغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) ، أي أن المتغير الأول $(PBNP)$ هو متغير مستقل والمتغير الثاني (RN) هو متغير تابع، ومنه فإنه بالإمكان أن نقوم بتقدير معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرين $(PBNP)$ و (RN) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) .

حيث كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (35): نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرين (PBNP) و (RN)

قيمة الثابت (β_0)	مستوى معنوية (β_0)	قيمة المعلمة (β_1)	مستوى معنوية (β_1)	الإحصائية (F)	م التحديد (R^2)	Durbin- (Watson)
-1.11 ^{E+09}	0.0000	0.0861	0.0000	190.0591	0.9359	2.4608
4.63 ^{E+09}	0.5907	0.0778	0.0076	132.9864	0.8868	1.6885
2.00 ^{E+09}	0.0273	0.1281	0.0263	146.2814	0.8257	0.7440
2.41 ^{E+08}	0.0011	0.3059	0.0000	203.7224	0.9401	0.9979
62674884	0.0205	0.3437	0.0000	48.6094	0.6889	1.2587
5.80 ^{E+08}	0.3565	0.6471	0.0025	13.9777	0.5181	1.1689
BDL						
BEA						
BNA						
SGA						
Al Salam						
Al Baraka						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة وباستعمال برنامج (EViews)

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

1. معنوية معاملات النموذج المقدّر (الثابت (β_0) والمعلمة (β_1):

- المعلمة (β_0) دالة إحصائياً بالنسبة للبنوك التجارية (BDA, BNA, SGA, Al Salam) لأن قيمة مستوى المعنوية أقل من ($\alpha=0,05$)، وغير دالة إحصائياً بالنسبة للبنوك التجارية (BEA, Al Baraka) لأن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ($\alpha=0,05$).
- المعلمة (β_1) دالة إحصائياً بالنسبة لكل البنوك التجارية ميدان الدراسة لأن قيمة مستوى المعنوية أقل من ($\alpha=0,05$).

2. اختبار جودة التوفيق في النموذج المقدّر باستخدام توزيع (F):

نموذج الانحدار المقدّر بين المتغيرين (PBNP) و (RN) بالنسبة لكل البنوك التجارية ميدان الدراسة، وذلك بسبب أن قيمة (F-Statistic) المحسوبة أكبر من قيمة (F-Statistic) الجدولية ($F_{13,1,0.05} = 4.67$).

3. معامل التحديد (R^2) في النموذج المقدّر:

يشير معامل التحديد إلى نسبة التباين في المتغير التابع التي تم تفسيرها إحصائياً بواسطة معادلة الانحدار أي بواسطة معرفة المتغير المستقل، ويرمز لمعامل التحديد بالرمز (R^2) ويحسب وفق القانون التالي:¹

$$R^2 = \frac{b \sum x_i y_i}{\sum y_i^2}$$

حيث:

$$\sum x_i y_i = \sum X_i Y_i - \frac{1}{n} \sum X_i \sum Y_i \quad ; \quad \sum y_i^2 = \sum Y_i^2 - \frac{1}{n} (\sum Y_i)^2$$

ومن الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- معامل التحديد (R^2) في بنك (BDL) مساوي للقيمة (0.9359)، بمعنى أن (93.59%) من التغير في قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) ناتج عن التغير في قيمة متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP)، أما (06.41%) من التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى؛

¹- Gujarati Damodar. N & Porter Dawn .C: **Basic Econometrics**, 5th ed, McGraw Hill, New York, USA, 2009, p 74.

- معامل التحديد (R^2) في بنك (BEA) مساوي للقيمة (0.8868)، بمعنى أن (88.68%) من التغير في قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) ناتج عن التغير في قيمة متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP)، أما (11.32%) من التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى؛
- معامل التحديد (R^2) في بنك (BNA) مساوي للقيمة (0.8257)، بمعنى أن (82.57%) من التغير في قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) ناتج عن التغير في قيمة متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP)، أما (17.43%) من التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى؛
- معامل التحديد (R^2) في بنك (SGA) مساوي للقيمة (0.9401)، بمعنى أن (94.01%) من التغير في قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) ناتج عن التغير في قيمة متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP)، أما (5.99%) من التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى.
- معامل التحديد (R^2) في بنك (Al Salam) مساوي للقيمة (0.6889)، بمعنى أن (68.89%) من التغير في قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) ناتج عن التغير في قيمة متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP)، أما (31.11%) من التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى؛
- معامل التحديد (R^2) في بنك (Al Baraka) مساوي للقيمة (0.5181)، بمعنى أن (51.81%) من التغير في قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) ناتج عن التغير في قيمة متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP)، أما (48.19%) من التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى؛

4. معامل الارتباط (r) في النموذج المقدّر:

تحدد قيمة معامل الارتباط (r) بجذر قيمة معامل التحديد (R^2) وإشارته من إشارة ميل معادلة الانحدار المقدّر، بحيث كلما اقتربت من الواحد الصحيح بالموجب أو السالب تكون العلاقة قوية والعكس بالنسبة للاقتراب من قيمة الصفر في الطرفين، وإذا كان معامل الارتباط موجب الإشارة كانت العلاقة بين المتغيرين طردية والعكس بالعكس.¹

وبناء على ذلك كانت نتائج معامل الارتباط كما يلي:

- معامل الارتباط (r) في بنك (BDL) مساوي للقيمة (0.9674)، وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) موجبة، فالعلاقة بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) هي علاقة طردية قوية جداً؛
- معامل الارتباط (r) في بنك (BEA) مساوي للقيمة (0.9417)، وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) موجبة، فالعلاقة بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) هي علاقة طردية قوية جداً؛

¹ - دومينيك سلفاتور: الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجم وتحقيق سعدية حافظ منتصر، الطبعة السادسة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، عمان، 2011، ص 112.

- معامل الارتباط (r) في بنك (BNA) مساوي للقيمة (0.9086)، وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) موجبة، فالعلاقة بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) هي علاقة طردية قوية جدا؛
- معامل الارتباط (r) في بنك (SGA) مساوي للقيمة (0.9695)، وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) موجبة، فالعلاقة بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) هي علاقة طردية قوية جدا؛
- معامل الارتباط (r) في بنك ($Al Salam$) مساوي للقيمة (0.8300)، وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) موجبة، فالعلاقة بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) هي علاقة طردية قوية؛
- معامل الارتباط (r) في بنك ($Al Baraka$) مساوي للقيمة (0.7197)، وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) موجبة، فالعلاقة بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) هي علاقة طردية متوسط.

5. الارتباط الذاتي بين قيم البواقي أو أخطاء التقدير باستخدام اختبار ($Durbin \& Watson$):

إحصائية ($Durbin \& Watson$) تختبر وجود ارتباط ذاتي بين قيم البواقي (e_i) أو أخطاء التقدير بعد أخذ الفروق الأولى، وتكون قيمة هذه الإحصائية محصورة بين (0,4)، بحيث كلما اقتربت القيمة من الطرف الأيمن للمجال السابق دل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم البواقي، وتحسب قيمة هذا الإحصائية بالعلاقة التالية:¹

$$DW = \frac{\sum_{i=2}^n (e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^n e_i^2}$$

ومن الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- إحصائية ($Durbin \& Watson$) في بنك (BDL) مساوية للقيمة (2.4608)، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم البواقي (e_i) أو أخطاء التقدير في معادلة الانحدار بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN)؛
- إحصائية ($Durbin \& Watson$) في بنك (BEA) مساوية للقيمة (1.6885)، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم البواقي (e_i) أو أخطاء التقدير في معادلة الانحدار بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة ($PBNP$) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN)؛

¹- Verbeek Marno: *A guide to modern econometrics*, 4thed, John Willey & Sons, New York, USA, 2012, p 117.

- إحصائية (Durbin & Watson) في بنك (BNA) مساوية للقيمة (0.7440)، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم البواقي (e_i) أو أخطاء التقدير في معادلة الانحدار بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN)؛
 - إحصائية (Durbin & Watson) في بنك (SGA) مساوية للقيمة (0.9979)، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم البواقي (e_i) أو أخطاء التقدير في معادلة الانحدار بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN)؛
 - إحصائية (Durbin & Watson) في بنك (Al Salam) مساوية للقيمة (1.2587)، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم البواقي (e_i) أو أخطاء التقدير في معادلة الانحدار بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN)؛
 - إحصائية (Durbin & Watson) في بنك (Al Baraka) مساوية للقيمة (1.1689)، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم البواقي (e_i) أو أخطاء التقدير في معادلة الانحدار بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN).
- وبناء على نتائج التقدير السابقة يمكن كتابة معادلات الانحدار بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) للبنوك ميدان الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (36): معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرين (PBNP) و (RN) في البنوك ميدان الدراسة

معنوية المعلمة (β_1)	معامل التحديد (R^2)	معادلة الانحدار الخطي	البنك التجاري
0.0000	0.9359	$(BNAI)_i = -1.11^{E+09} + 0.0861 (PBNP)_i + e_i$	BDL
0.0076	0.8868	$(BNAI)_i = 4.63^{E+09} + 0.0778 (PBNP)_i + e_i$	BEA
0.0263	0.8257	$(BNAI)_i = 2.00^{E+09} + 0.1281 (PBNP)_i + e_i$	BNA
0.0000	0.9401	$(BNAI)_i = 2.41^{E+08} + 0.3059 (PBNP)_i + e_i$	SGA
0.0000	0.6889	$(BNAI)_i = 62674884 + 0.3437 (PBNP)_i + e_i$	Al Salam
0.0025	0.5181	$(BNAI)_i = 5.80^{E+08} + 0.6471 (PBNP)_i + e_i$	Al Baraka

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك ميدان الدراسة وباستعمال برنامج (EViews)

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي
من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام أسلوب التحليل اللوجستي بالاعتماد على التقارير المالية والقوائم الخاصة بالبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة 2001-2015.

أولاً: تقديم نموذج الانحدار اللوجستي

تحليل الانحدار اللوجستي هو عبارة عن أسلوب يتم استخدامه عند الرغبة في التنبؤ بوجود أو عدم وجود صفة معينة أو نتيجة لمعادلة مرتبطة بعدة قيم أو مجموعة من المتغيرات التنبؤية، بحيث أن الانحدار اللوجستي يتطابق مع الانحدار الخطي في الجانب الشكلي (وجود متغير تابع ومتغير مستقل أو عدة متغيرات مستقلة) ولكن يختلف معه من حيث أن المتغير التابع هو متغير ثنائي التفرع أي يحتمل حدثين. كما أن معاملات معادلة الانحدار اللوجستي بإمكانها مساعدة الباحث في تقديم نظرة عن نصيب أو حصة كل متغير من المتغيرات المستقلة داخل النموذج المقدّر، كما أن نموذج الانحدار اللوجستي يستعمل على نطاق واسع في العديد من البحوث مقارنة بالتحليل التمييزي.

ويبنى نموذج الانحدار اللوجستي على فرض أساسي وهو أن المتغير التابع (y) متغير الاستجابة الذي نهتم بدراسته هو متغير ثنائي الاستجابة يتبع توزيع برنولي يأخذ القيمة (1) باحتمال (p) والقيمة (0) باحتمال ($q = 1 - p$)، أي أن حدوث الاستجابة وعدم حدوثها، وكما نعلم في الانحدار الخطي الذي تأخذ متغيراته المستقلة والمتغير التابع قيما مستمرة، فإن النموذج الذي يربط بين المتغيرات هو على النحو التالي:

$$y_i = b_0 + b_1 x_i + e_i$$

وبما أن:

- المتغير التابع (y) يمثل متغير مستمر؛
- متوسط قيم (y) الفعلية عند قيمة معينة للمتغير المستقل (x) هي $E(y)$ ؛
- المتغير (e) يمثل الخطأ التقديري ($e = y - \hat{y}$).

وبالتالي يمكن كتابة النموذج السابق على النحو التالي:

$$E(y/x) = b_0 + b_1 x.$$

ومن المعروف انه في معادلة الانحدار فإن الطرف الأيمن لهذه النماذج يأخذ قيما من $(-\infty)$ إلى $(+\infty)$ ولكن عندما يكون لدينا متغيران أحدهما ثنائي القيمة كالمتغير التابع (y) فإن الانحدار الخطي لا يكون ملائما لأن: $E(y/x) = P(y=1) = P$ وبذلك تكون قيمة الطرف الأيمن محصورة دوماً بين القيمتين (0,1) ومنه يصبح النموذج غير قابل للتطبيق باستخدام الانحدار الخطي.

وتوجد العديد من الطرق الكفيلة بحل هذا المشكل كإدخال تحويل رياضية مناسبة على المتغير التابع (y)، ومن المعروف أن $0 \leq P \leq 1$ ومنه فإن النسبة $\left(\frac{p}{1-p}\right)$ أو $\left(\frac{p}{q}\right)$ عبارة عن مقدار محصور بين (0) و $(+\infty)$ أي أن $0 \leq \left(\frac{p}{q}\right) \leq +\infty$.

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتحولة $\left(\frac{p}{q}\right)$ فإن مجال قيمه يصبح محصوراً بين: $(-\infty \leq \ln\left(\frac{p}{q}\right) \leq +\infty)$ ، وعليه يمكن كتابة نموذج الانحدار في حالة متغير مستقل واحد على النحو التالي:

$$\ln\left(\frac{p}{q}\right) = b_0 + b_1 x$$

أما إذا كان لدينا أكثر من متغير مستقل وليكن عددها (j) فإن النموذج يكتب على النحو التالي:

$$\ln\left(\frac{p}{q}\right) = b_0 + \sum b_j x_{ij}$$

حيث:

- عدد المشاهدات هو: $i = 1, 2, \dots, n$
- عدد المتغيرات المستقلة هو: $j = 1, 2, \dots, k$
- $(\ln)$: هو لوغاريتم الأساس الطبيعي؛
- $\ln\left(\frac{p}{q}\right)$: تحويلة اللوجيت.

كما يمكن إدخال الأساس الطبيعي على معادلة نموذج الانحدار اللوجستي لتصبح من الشكل:

$$p = \frac{1}{1 + e^{[-b_0 + \sum b_j x_{ij}]}}$$

حيث أن (e) هو الأساس الطبيعي أو معكوس اللوغاريتم النيبيري (لوغاريتم الأساس الطبيعي).

والملاحظ هنا أن القيمة (p) أو دالة الانحدار اللوجستي هي دالة مستمرة تأخذ القيم (0,1)، بحيث تقترب قيمة المتغير التابع (y) من الصفر كلما اقترب الطرف الأيمن للدالة اللوجستية من $(-\infty)$ ، كما تقترب قيمة المتغير التابع (y) من الواحد كلما اقترب الطرف الأيمن للدالة اللوجستية من $(+\infty)$ ،

ثانياً: مبررات استخدام الانحدار اللوجستي كنموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي

نموذج الانحدار اللوجستي هو عبارة عن أسلوب يمكن استخدامه لمعرفة تأثير أو أثر المتغيرات المستقلة الممثلة في النسب المالية لنشاط البنك التجاري والتي يرمز لها بالرمز (x_i) على أداء البنك والذي يرمز له بالرمز (y_i) ، حيث أن:

- الثنائيات $(x_1, y_1) \dots (x_n, y_n)$ هي عبارة عن ثنائيات مستقلة مثنى مثنى؛
- الثنائيات $(x_1, y_1) \dots (x_n, y_n)$ تتبع التوزيع الطبيعي عندما يكون $x_i \in \mathbb{R}$ ؛
- المتغير التابع (y_n) يتبع توزيع برنولي الذي يأخذ القيمتين الصفر والواحد.

والهدف من استخدام نموذج الانحدار اللوجستي في الصناعة المصرفية هو التنبؤ بسلوك المتغير التابع (y_i) الذي يحتمل حدثين فقط كالنجاح والفشل أو التعثر وعدم التعثر والتي يرمز لها بالقيم (1,0) و انطلاقاً من قيم المتغيرات المستقلة المتعلقة بنشاط البنك التجاري (x_i) ، حيث أن احتمال ظهور الخاصية (1) يوضح بالعلاقة:

$$p(1) = p(y_i = 1 \parallel x_i \approx x)$$

وبما أن الانحدار في نموذج التنبؤ بالتعثر المصرفي يحتمل حدثين ومنه نستعمل طريقة لتعميم الخطي (generalized linear method) أو (GLM) المقترحة من طرف (Nelder & Wedderburn) عام 1972، حيث أن النتائج تحسب في الخطوة الأولى بالمعادلة:

$$\beta_0 + \beta^T x$$

والتي تمثل توليفة من النسب المالية، وفي الخطوة الثانية يتم تقدير احتمال ظهور الخاصية (1) في المتغير التابع (y_i) باستخدام متوسط المعادلة السابقة والذي يرمز له بالرمز (G) على النحو التالي:

$$p(1) = p(y_j = 1 \parallel x_i \approx x) = G(\beta_0 + \beta^T x)$$

حيث أن ($G \in \mathbb{R} \rightarrow [1,0]$) هي الدالة اللوجيستية تحتمل القيمتين (1,0)؛

وبإدخال قيم النتائج التي تقدمها طريقة (GLM) والتي نرمز لها بالرمز (s) حيث أن $s = \ln\left(\frac{\gamma(s)}{1-\gamma(s)}\right)$

على متوسط المعادلة المقدرة سابقا تصبح كما يلي:

$$G(s) = \gamma(s) = \frac{1}{e + e^{-s}}$$

بحيث يتم تقدير قيم المعلومات بطريقة الإمكان الأعظم (maximum likelihood) بالإضافة إلى معادلة لاجرانج (Lagrange) وفق الطريقة التالية:

$$L(\beta_0, \dots, \beta_n) = \prod_{j=1}^n [y_j \gamma(\beta_0 + \beta^T x_j) + (1 - y_j) \ln(1 - \gamma(\beta_0 + \beta^T x_j))]$$

وبما أن قيم المتغير التابع (y_i) تحتمل حدثين فقط (1,0) فإنه يمكن كتابة معادلة لاجرانج (Lagrange) وفق الطريقة التالية:

$$\ln L(\beta_0, \dots, \beta_n) = \sum_{j=1}^n [y_j \ln(\beta_0 + \beta^T x_j) + (1 - y_j) \ln(1 - \gamma(\beta_0 + \beta^T x_j))]$$

ولتقدير قيم المعلومات لابد من تعظيم قيم المعادلة (L) أو المعادلة ($\ln L$) بحيث في النهاية يصبح الإمكان الأعظم المقدّر لاحتمالية حدوث الخاصية (1) في المتغير التابع (y_i) كما يلي:

$$\psi(x) = \beta_0 + \beta^T x$$

ثالثا: تحضير البيانات لبناء النموذج القياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي

كما سبق وأشرنا فإن نموذج الانحدار اللوجستي يعتمد على إيجاد العلاقة أو الرابط بين سلوك المتغير أو المتغيرات المستقلة وقيمة المتغير التابع، والذي يشترط أن يكون متغير تصنيفي يحتمل حدثين، ففي حالة دراستنا هذه نجد أن المتغير التابع هو متغير تصنيفي يمثل احتمال تعرض البنك التجاري للتعثر والذي يرمز له بالرمز (0)، أو احتمال عدم تعرض البنك التجاري للتعثر والذي يرمز له بالرمز (1).

أما المتغيرات المستقلة في هذه الحالة فتمثل قيم النسب المالية التي تم من خلالها قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة باستخدام معيار (CAMELS) باعتباره أحسن المعايير المستعملة في قياس أداء البنوك

التجارية، حيث قمنا بقياس قيمة كل نسبة انطلاقاً من القوائم المالية لكل بنك تجاري من البنوك ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015)، ثم قمنا باستخراج قيمة المتوسط الحسابي لهذه القيم والانحراف المعياري لها قصد تسهيل عملية إدخال البيانات في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث كانت النتائج بشكل مختصر كما يلي:

الجدول رقم (36): قيم النسب المالية لمعيار (CAMELS) بالنسبة لكل البنوك التجارية ميدان الدراسة

النسبة المالية	BDL	BEA	BNA	SGA	Al Salam	Al Baraka
C1	0.1666	0.1165	0.3105	0.1563	0.7645	0.1422
C2	0.0803	0.0542	0.0750	0.1372	0.0293	0.2117
C3	0.1271	0.4059	0.1217	0.2588	0.0200	0.1784
A1	0.1217	0.1253	0.1319	0.0805	0.1460	0.0584
A2	0.6099	0.7308	0.6011	0.6195	0.5782	0.5865
A3	8.7092	1.5815	0.7005	0.6185	0.2829	0.0147
M1	0.0527	0.0199	0.0680	0.0673	0.1077	0.1122
M2	0.0149	0.0065	0.0116	0.0092	0.0055	0.0206
M3	1.3487	1.3394	1.5754	1.4802	1.6300	1.6206
E1	0.0241	0.0093	0.0427	0.0377	0.0620	0.0525
E2	0.0027	0.0089	0.0098	0.0158	0.0356	0.0252
E3	0.0232	0.0913	0.0452	0.1354	0.0883	0.2339
L1	0.2136	0.1730	0.2252	0.8653	1.1862	0.7980
L2	0.1807	0.1076	0.1365	0.5291	0.8553	0.5742
L3	0.1666	0.1165	0.3105	0.1563	0.7645	0.1422
S1	0.8725	0.8555	0.8442	0.8070	1.0863	0.7378
S2	0.2175	0.0861	0.1097	0.3813	0.6519	0.4311
S3	0.1655	0.1180	0.3234	0.1904	0.6687	0.2035

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة

وقد وقع اختيارنا على نموذج الانحدار اللوجستي كأسلوب لبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي دون غيره من نموذج الانحدار الخطي المتعدد أو نموذج التحليل التمييزي للمبررات التالية:

- نموذج الانحدار اللوجستي و نموذج التحليل التمييزي يختلفا عن نموذج الانحدار الخطي المتعدد في أن المتغير التابع في كليهما هو عبارة عن متغير تصنيفي يحتمل حدثين فقط، وهو ما يتفق مع دراستنا هذه حيث أن الهدف من بناء النموذج القياسي هو معرفة احتمال تعرض البنك للتعثر أو عدم التعثر.
- نموذج الانحدار اللوجستي يختلف عن نموذج التحليل التمييزي في أن الأول لا يشترط التماثل في خصائص العينة المدروسة عكس ما يشترطه التحليل التمييزي حيث يشترط التماثل كشرط أساسي للتقدير.

وكشرط أساسي للتقدير في نموذج الانحدار اللوجستي أو نموذج التحليل التمييزي لابد من تقسيم مجموعة البيانات إلى مجموعتين أحدهما تتصف بالصفة الأولى للمتغير التابع، والأخرى تتصف بالصفة الثانية للمتغير التابع، وفي دراستنا هذه لابد من تقسيم مجموع البنوك التجارية ميدان الدراسة: بنك التنمية المحلية،

الفصل الخامس: قياس أداء البنوك ميدان الدراسة وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي

بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك سوسيتي جنرال - الجزائر، بنك السلام - السلام وبنك البركة - الجزائر.

حيث سنعمد في ذلك على نتائج قياس الأداء باستخدام معيار (CAMELS) حيث أعطيت لكل نسبة مالية من النسب الثمانية عشر علامة واحدة للبنك الذي حقق أداء جيد في هذه النسبة، وبالرجوع إلى التصنيفات الخمس التي أقرتها نموذج (CAMELS) كانت النتائج كما يلي:

- من 0 إلى 3,6: أداء البنك التجاري غير مرضي؛
- من 3,6 إلى 7,2: أداء البنك التجاري حدي؛
- من 7,2 إلى 10,8: أداء البنك التجاري متوسط؛
- من 10,8 إلى 14,4: أداء البنك التجاري مرضي؛
- من 14,4 إلى 18: أداء البنك التجاري قوي.

الجدول رقم (37): نتائج أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة وفقا لمعيار (CAMELS)

النسبة	المعيار	BDL	BEA	BNA	SGA	Al Salam	Al Baraka
C1	$\leq 8\%$	1	1	1	1	1	1
C2	$\leq 5\%$	1	1	1	1	0	1
C3	$\leq 10\%$	1	1	1	1	0	1
A1	$\leq 10\%$	0	0	0	1	0	1
A2	$\leq 50\%$	1	1	1	1	1	1
A3	$\leq 100\%$	1	1	1	0	0	1
M1	$\leq 10\%$	1	0	1	1	1	1
M2	$\geq M1$	1	1	1	1	1	1
M3	$\leq 100\%$	1	1	1	1	1	1
E1	$\leq 1\%$	1	1	1	1	1	1
E2	$\leq 1\%$	0	0	0	1	1	1
E3	$\leq 10\%$	0	0	0	1	0	1
L1	$\leq 66,66\%$	0	0	0	1	1	1
L2	$\leq 33,33\%$	0	0	0	1	1	1
L3	$\leq 10\%$	1	1	1	1	1	1
S1	$\geq 100\%$	0	1	1	1	1	1
S2	$\leq 15\%$	0	1	1	1	1	1
S3	$\leq 20\%$	0	1	1	1	1	1
مجموع العلامات		12	10	11	17	13	18
نوع الأداء		مرضي	متوسط	مرضي	قوي	مرضي	قوي
نسبة إمكانية التعرض للتعثر		20%	50%	20%	0%	50%	0%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة

كما أنه يمكن تصنيف البنوك التجارية ميدان الدراسة بناء على ما اقترحه دايفيد كول حيث أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء

الفصل الخامس: قياس أداء البنوك ميدان الدراسة وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي

البنوك التجارية في ذلك الوقت، وعليه يمكن تصنيف البنوك التجارية بناء على مؤشر العائد على حقوق الملكية أو على الأموال الخاصة كما يلي:

الجدول رقم (38): نتائج أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة وفقا لمعيار (ROE)

المؤشر	المعيار	BDL	BEA	BNA	SGA	Al Salam	Al Baraka
مؤشر العائد على الأموال الخاصة (ROE)	$\leq 10\%$	0.0232	0.0913	0.0452	0.1354	0.0883	0.2339
نوع الأداء وإمكانية التعرض للتعثر	ضعيف مع إمكانية التعثر	ضعيف مع إمكانية التعثر	ضعيف مع إمكانية التعثر	ضعيف مع إمكانية التعثر	جيد وعدم إمكانية التعثر	جيد وعدم إمكانية التعثر	جيد وعدم إمكانية التعثر

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة

رابعا: تقدير معادلة الانحدار اللوجستي

بعد إدخال البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة التابع والذي نرسم له بالرمز (y) والذي يمثل إمكانية تعرض البنك للتعثر (0) وعدم تعرض البنك للتعثر (1)، والمتغيرات المستقلة والتي تمثل النسب المالية والتي نرسم لها بالرموز $(X_1, X_2, \dots, X_n)$ ، في برنامج (SPSS) والضغط على الأمر المتعلق بالانحدار اللوجستي الشائي كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (39): حجم المشاهدات الداخلة والمفقودة في الانحدار اللوجستي

الحالات المؤشرة	الحالات الداخلة في التحليل	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
	الحالات الداخلة في التحليل	06	100%
	الحالات المفقودة	00	00%
	مجموع الحالات المؤشرة	06	100%
الحالات غير المؤشرة	الحالات الداخلة في التحليل	00	00%
	المجموع الإجمالي للحالات	06	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناء مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاهدات التي تم إدخالها في نموذج تحليل الانحدار اللوجستي والتي بلغت ست حالات للبنوك التجارية ميدان الدراسة دون تسجيل أي حالة للقيم المفقودة:

الجدول رقم (40): ترميزات المتغير التابع (إمكانية التعثر)

القيم الأصلية	قيم الرموز
عدم إمكانية التعثر	1
إمكانية التعثر	0

المصدر: من إعداد الباحث بناء مخرجات برنامج (SPSS)

حيث تم ترميز إمكانية تعرض البنك التجاري للتعثر بالرمز (0)، وترميز إمكانية عدم تعرض البنك التجاري للتعثر بالرمز (1).

الجدول رقم (41): التكرارات لمشتقات دالة الإمكان الأعظم ($-2 \log likelihood$)

التكرارات	$-2 \log likelihood$	الثابت (c)	C1	C2	C3	A1	A2	A3	M1	M2	M3	E1	E2	E3	L1	L2	L1	S1	S2	S3
Step (1)	1	32.35	1.557	0.612	1.031	-0.581	0.032	0.001	0.409	0.612	0.551	1.889	1.052	0.069	0.106	0.211	0.437	-1.577	0.209	0.712
	2	25.05	2.889	0.361	1.137	-0.784	0.264	0.053	0.671	0.783	0.781	2.618	1.683	0.288	0.348	0.258	0.618	-1.688	0.465	0.892
	3	21.61	3.794	0.449	1.204	-0.914	0.381	0.092	0.769	0.876	0.879	3.107	1.904	0.379	0.506	0.279	0.755	-1.713	0.585	0.968
	4	18.87	4.447	0.513	1.268	-1.037	0.458	0.118	0.812	0.935	0.935	3.278	2.215	0.421	0.589	0.293	0.821	-1.809	0.642	1.083
	5	17.23	4.983	0.541	1.315	-1.189	0.506	0.127	0.879	0.962	0.968	3.301	2.215	0.507	0.618	0.307	0.839	-1.821	0.683	1.128
	6	16.03	5.215	0.563	1.337	-1.236	0.531	0.132	0.912	0.971	0.975	3.327	2.369	0.531	0.623	0.312	0.851	-1.829	0.714	1.174
	7	15.96	5.328	0.568	1.346	-1.253	0.537	0.134	0.964	0.975	0.981	3.336	2.404	0.548	0.626	0.319	0.857	-1.831	0.721	1.178
	8	15.93	5.331	0.571	1.348	-1.256	0.541	0.136	0.968	0.978	0.984	3.339	2.406	0.551	0.629	0.321	0.859	-1.833	0.723	1.181
	9	15.93	5.331	0.571	1.348	-1.256	0.541	0.136	0.968	0.978	0.984	3.339	2.406	0.551	0.629	0.321	0.859	-1.833	0.723	1.181
	10	15.93	5.331	0.571	1.348	-1.256	0.541	0.136	0.968	0.978	0.984	3.339	2.406	0.551	0.629	0.321	0.859	-1.833	0.723	1.181

المصدر: من إعداد الباحث بناء مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول أعلاه وبالنسبة لتقدير قيم المعلمات ($\beta_0, \dots, \beta_n$) بطريقة الإمكان الأعظم ($maximum likelihood$) بالإضافة إلى معادلة لاجرانج وبعد القيام بالاشتقاق للمعادلة اللوجيستية، وكما سبق وأشرنا فإن أحسن نموذج مقدر يوافق أقل قيمة لسالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم ($-2 \log likelihood$)، نلاحظ أن قيمة هذه الأخيرة في التكرارات (8،9،10) تبقى مستقرة عند أقل قيمة لها، ومنه فإنه يمكن تقدير معلومات النموذج اللوجيستي كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (42): المتغيرات المستقلة (النسب المالية) في نموذج الانحدار اللوجستي

		β_j	S.E	Wald statistic	df	Sig	Exp (β)
Step (1)	C1	0.571	0.243	5.521	1	0.0018	1.770
	C2	0.978	0.368	7.062	1	0.0249	2.659
	A1	-1.256	0.486	6.678	1	0.0164	0.284
	M3	0.984	0.373	6.959	1	0.0011	2.675
	E2	2.406	0.879	7.492	1	0.0053	11.089
	E3	0.551	0.289	3.635	1	0.0048	1.734
	L1	0.629	0.266	5.591	1	0.0037	1.875
	S1	-1.833	0.669	7.507	1	0.0001	0.159
	S3	1.181	0.438	7.270	1	0.0038	3.257
	constant	5.331	1.912	7.773	1	0.0023	206.583

المصدر: من إعداد الباحث بناء مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة للعمود الأول (β_j): تمثل معلمات نموذج الانحدار اللوجستي المقدّر من خلال طريقة الإمكان الأعظم ($-2 \log likelihood$) واشتقاق المعادلة اللوجستية وفق طريقة لاجرانج ($Lagrange$).

✓ بالنسبة للعمود الثاني (S.E): يمثل الخطأ المعياري لمعاملات نموذج الانحدار اللوجستي المقدّر من خلال طريقة الإمكان الأعظم ($-2 \log likelihood$) واشتقاق المعادلة اللوجستية وفق طريقة لاجرانج ($Lagrange$).

✓ بالنسبة للعمود الثالث ($Wald statistic$): تمثل قيمة إحصائية ($Wald$) المستعملة لاختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات نموذج الانحدار اللوجستي المقدّر من خلال طريقة الإمكان الأعظم ($-2 \log likelihood$) واشتقاق المعادلة اللوجستية وفق طريقة لاجرانج ($Lagrange$), حيث أن إحصائية ($Wald$) يتم حسابها واللجوء إليها في نموذج الانحدار اللوجستي المقدّر قصد معرفة أي من النماذج المستقلة المدخلة في النموذج لابد أن يتم استبعادها، وتحسب هذه الإحصائية شرط أن تكون المتغيرات المستقلة متغيرات كمية مستمرة وفق العلاقة التالية:

$$Wald statistic = \frac{\beta_i^2}{S.E_{\beta_i}^2}$$

بحيث تتم مقارنة قيمة إحصائية ($Wald$) مع قيمة (χ^2) الجدولية بدرجة حرية مساوية للواحد ومستوى معنوية ($\alpha=0,05$) والمساوية للقيمة (7.879)، بحيث لا يتم استبعاد المعلمة من النموذج المقدر عندما تكون قيمة الإحصائية (W) أقل من قيمة الإحصائية كاي مربع ($\chi^2_1 \geq W$). والملاحظ هنا أن جميع قيم إحصائية ($Wald$) أقل من قيمة (χ^2) الجدولية، ومنه لا نستبعد المتغيرات المستقلة الموجودة في الجدول أعلاه من النموذج الانحدار اللوجستي المقدر.

✓ بالنسبة للعمود الأول (df): تمثل درجة الحرية المساوية للواحد والمستعملة في استخراج قيمة (χ^2) لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلومات نموذج الانحدار اللوجستي المقدّر من خلال طريقة الإمكان الأعظم ($-2 \log likelihood$) واشتقاق المعادلة اللوجيستية وفق طريقة لاجرانج ($Lagrange$).

✓ بالنسبة للعمود الأول (sig): تمثل مستوى المعنوية لمعلومات نموذج الانحدار اللوجستي المقدّر من خلال طريقة الإمكان الأعظم ($-2 \log likelihood$) واشتقاق المعادلة اللوجيستية وفق طريقة لاجرانج ($Lagrange$)، والملاحظ هنا أن قيم مستوى المعنوية لجميع المعلومات أكبر من القيمة ($\alpha=0,05$)، ومنه فالعلاقة بين المتغيرات المستقلة الموجودة في الجدول أعلاه والمتغير التابع لنموذج الانحدار اللوجستي المقدّر ذات دلالة إحصائية.

✓ بالنسبة للعمود الأول ($exp(\beta)$): تمثل الدالة الأسية لمعامل الانحدار (β) في نموذج الانحدار اللوجستي المقدّر من خلال طريقة الإمكان الأعظم ($-2 \log likelihood$) واشتقاق المعادلة اللوجيستية وفق طريقة لاجرانج ($Lagrange$)، كما تمثل أيضا المضاعف الذي تتغير به نسبة الترحيح بمعنى احتمال وقوع الحدث الأول للمتغير التابع (p) إلى احتمال عدم وقوعه ($1-p$).
بناء على النتائج من الجدول السابق معادلة الانحدار اللوجستي المقدّر للتنبؤ بالتعثر المصرفي وبعد استبعاد المتغيرات المستقلة التي لا تمتلك معنوية إحصائية والتي يجب استبعادها بناء على نتائج إحصائية ($Wald$)، يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$\log \left(\frac{p}{1-p} \right) = 5.331 + 0.571C_1 + 0.978C_2 - 1.256A_1 + 0.984M_3 + 2.406E_2 \\ + 0.551E_3 + 0.629L_1 - 1.833S_1 + 1.181S_3$$

حيث أبقّت عملية التقدير على المتغيرات التالية واعتبرها قادرة على التنبؤ بسلوك المتغير التابع المتمثل في إمكانية التعرض للتعثر أو عدم ذلك:

1. نسبة كفاية رأس المال؛
2. معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة؛
3. نسبة جودة الإقراض؛
4. معدل إقراض الأموال المتاحة؛
5. معدل العائد على الأصول؛
6. معدل العائد على الأموال الخاصة؛
7. نسبة السيولة السريعة؛
8. نسبة مخاطر سعر الفائدة؛
9. نسبة مخاطر رأس المال.

خامسا: اختبار النموذج القياسي المقدّر للتنبؤ بالتعثر المصرفي

كما يتم اختبار جودة التقدير في نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام إحصائية فيشر (F) ومعامل التحديد (R^2)، فإن نموذج الانحدار اللوجستي يستعمل اختبارين فيما يتعلق باختبار جودة التوفيق نسبة الإمكان الأعظم (*maximum likelihood ratio*) واختبار (*Hosmer-Lemeshow*)، أما فيما يتعلق بمعامل التحديد فيستعمل كل من اختبار (*Cox & Snell R Square*)، واختبار (*Nagelkerke R Square*).

1. اختبار جودة التوفيق للنموذج المقدّر باستخدام نسبة الإمكان الأعظم (*maximum likelihood ratio*)
كما سبق وأشرنا أنه في نموذج الانحدار اللوجستي يتم استخدام في مكان إحصائية فيشر (F) نسبة الإمكان الأعظم (*maximum likelihood ratio*) لتحديد جودة التقدير في النموذج المقدّر ككل، بحيث تحسب بالعلاقة التالية:

$$\chi^2 = (-2 \log L_1) - (-2 \log L_0)$$

حيث:

- (L_1): تمثل قيمة دالة الإمكان الأعظم التي تحتوي على (i) متغير؛
 - (L_0): تمثل قيمة دالة الإمكان الأعظم التي تحتوي على (i-1) متغير.
- الملاحظ هنا أن هذه الإحصائية تتبع التوزيع (χ^2) بمستوى معنوية ($\text{sig} = 0.05$) وبدرجة حرية مساوية للقيمة ($i=18$)، وبالرجوع لمخرجات برنامج (SPSS) كانت نتائج اختبار جودة التقدير كما يلي:

الجدول رقم (43): اختبار نسبة الإمكان الأعظم (*maximum likelihood ratio*)

لتحديد جودة التوفيق

Model	Chi-square	df	Sig
Step (1)	12.091	18	0.0026

المصدر: من إعداد الباحث بناء مخرجات برنامج (SPSS)

بما أن مستوى المعنوية (*Sig*) المساوي للقيمة (0.0026) أقل من ($\alpha=0.05$)، وبما أن قيمة الإحصائية (χ^2) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية (χ^2) الجدولية المساوية للقيمة (37.156)، وبالتالي يمكننا القول بأن النموذج المقدّر يمتلك جودة توفيق.

2. اختبار (*Hosmer-Lemeshow*) لجودة التوفيق في النموذج المقدّر:

اقترح العالمان (*Hosmer & Lemeshow*) اختبارا لتحديد جودة التوفيق في نموذج الانحدار اللوجستي المقدّر يعتمد على التوزيع (χ^2) للكشف عن انحرافات النموذج المقدّر، بحيث يتم استخراج قيمة إحصائية هذا الاختبار للفرق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة، كما تستعمل الإحصائية (*HL*) لاختبار معنوية الفروق بين التكرارات الفعلية والتكرارات المتوقعة، وذلك عند أسلوب التجزئة محدد بنقاط ثابتة ضمن المدى (1,0)، حيث

يمكن اختيار أي عدد من نقاط التجزئة وعادة يتم اختيار القيمة ($m=10$)، وتحسب قيمة الإحصائية (HL) وفق العلاقة التالية:¹

$$\chi^2_{HL} = \sum_{k=1}^g \frac{(O_{1k} - E_{1k})^2}{E_{1k}(1 - \xi_k)}$$

حيث يكون النموذج المقدر ذو جودة توفيق مقبولة عندما تكون قيمة الإحصائية (HL) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية (χ^2) الجدولية، والمستخرجة من جدول التوزيع (χ^2) بمستوى معنوية ($sig = 0.05$) وبدرجة حرية مساوية للقيمة ($df=m-2=8$). وبالرجوع لمخرجات برنامج ($SPSS$) كانت نتائج اختبار جودة التقدير كما يلي:

الجدول رقم (44): اختبار ($Hosmer-Lemeshow$) لجودة التوفيق

Model	Chi-square	df	Sig
Step (1)	10.385	8	0.996

المصدر: من إعداد الباحث بناء مخرجات برنامج ($SPSS$)

بما أن مستوى المعنوية (Sig) المساوي للقيمة (0.996) أكبر من ($\alpha=0.05$)، وبما أن قيمة الإحصائية (HL) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية (χ^2) الجدولية المساوية للقيمة (21.955)، وبالتالي يمكننا القول بأن النموذج المقدر يمتلك جودة توفيق.

3. اختبار ($Cox \& Snell R Square$) واختبار ($Nagelkerke R Square$) لمعامل التحديد:

في نموذج الانحدار الخطي معامل التحديد (R^2) يختصر التغير الذي قد يحدث في المتغير التابع انطلاقاً من التغير في المتغير أو المتغيرات المستقلة، حيث أن قيم معامل التحديد (R^2) تبين إلى حد كبير التغيرات التي قد تحدث في النموذج في حدود قيمة الواحد التي تمثل أعلى قيمة للمعامل (R^2)، أما في حالة ما إذا كان المتغير التابع متغيراً تصنيفياً مثل ما في النموذج اللوجستي، فإنه لا يمكن حساب معامل التحديد (R^2) لاختبار جودة التوفيق في النموذج المقدر، وعليه لا بد من حساب أحد المعاملات التالية:

✓ **معامل التحديد (R^2) بطريقة ($Cox \& Snell$):** يعتمد معامل التحديد هذا على لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم ($maximum likelihood$) للنموذج المقدر مقارنة بلوغاريتم دالة الإمكان الأعظم ($maximum likelihood$) للنموذج الأساسي، ومهما يكن بالنسبة للمخرجات التصنيفية فإن قيمته نظرياً تأخذ أعلى قيمة ولكن أقل من الواحد في أحسن النماذج.²

¹ - Hosmer, D. W., and S. Lemeshow: *Applied Logistic Regression*, 2nd ed, John Wiley & Sons, New York, USA, 2000, p 233.

² - Cox, D. R., and E. J. Snell: *The Analysis of Binary Data*, 2nd ed, Chapman and Hall, London, UK, 1989, p209.

✓ معامل التحديد (R^2) بطريقة (Nagelkerke): هو نموذج معدل لمعامل التحديد (R^2) بطريقة (Cox & Snell) حيث تم تعديل سلم الإحصائيات لتغطية الترتيبات التامة من الصفر إلى الواحد.¹

✓ معامل التحديد (R^2) بطريقة (McFadden): هو نموذج آخر يعتمد على لوغاريتم دالة الإمكان الأعصم لنموذج القاطع فقط والنموذج التام المقدّر.²

حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (45): اختبار جودة التوفيق للنموذج اللوجستي بمعاملات التحديد

Model	-2 Log likelihood	(Cox & Snell) (R^2)	(Nagelkerke) (R^2)
Step (1)	0.618	0.714	0.669

المصدر: من إعداد الباحث بناء مخرجات برنامج (SPSS)

4. اختبار التصنيف الصحيح للنموذج المقدّر:

بعد تقدير معلمات نموذج الانحدار اللوجستي يقترح برنامج (SPSS) جدول يمثل التصنيف الفعلي والتصنيف المقدّر لقيم المتغير التابع، وتبيان النسبة المئوية لكل تصنيف وذلك قصد الوقوف على قدرة النموذج على التنبؤ وكذا احتمال الخطأ في التصنيف، حيث كانت نتائج هذا الجدول انطلاقاً من مخرجات برنامج (SPSS) كما يلي:

الجدول رقم (46): جدول اختبار التصنيف الصحيح للنموذج المقدّر

التصنيف		توقعات حالة البنك التجاري		النسبة المئوية الصحيحة
		معرض للتعثر	غير معرض للتعثر	
المشاهدات الفعلية لحالة البنك التجاري	معرض للتعثر	2	1	%66.66
	غير معرض للتعثر	0	3	%100
النسبة المئوية للقدرة التنبؤية للنموذج المقدّر				%83.33

المصدر: من إعداد الباحث بناء مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج المقترح قد استطاع التنبؤ بـ:

- وضعية البنوك التجارية غير المعرضة للتعثر بنسبة (100%)؛
- وضعية البنوك التجارية المعرضة للتعثر بنسبة (66,66%)؛
- وضعية البنوك التجارية إجمالاً بنسبة (83,33%).

¹- Nagelkerke, N. J. D: A note on the general definition of the coefficient of determination, Biometrika, London, UK, 1991, p 699.

²- McFadden, D: Conditional logit analysis of qualitative choice behavior. In: Frontiers in Economics, P. Zarembka eds, Academic Press, New York, USA, 1974, p 411.

خلاصة:

بناء على قياس الأداء باستعمال معيار (CAMELS) صُنِفَ أداء كل البنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة كأداء متوسط ومرضي بحصولها على مجموع نقاط تراوح بين عشرة نقاط واثني عشر نقطة، وهو ما يعكس واقع الأداء الفعلي للبنوك العمومية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الجدوى التجارية عند القيام بنشاطها، كما تطابق تصنيف البنوك التجارية ميدان الدراسة إلى بنوك قابلة للتعثر وبنوك غير قابلة للتعثر، وذلك بناء على نتائج معيار قياس الأداء (CAMELS)، وبناء على ما اقترحه دايفيد كول الذي اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) أفضل معيار لتصنيف البنوك؛

أما فيما يتعلق بالنمذجة القياسية لتأثير متغير القروض المصرفية على متغير النتيجة الصافية للدورة فقد أثبت اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (PBNP) و (RN) أن متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) يسبب سلوك متغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) بالنسبة لكل البنوك ميدان الدراسة، بمعنى أن ظهور مشكل الديون المصرفية المتعثرة يؤثر بشكل أو بآخر على أرباح البنك وعوائده من عملية الوساطة المالية.

وبعد تطبيق أسلوب الانحدار اللوجستي على النسب المالية الثمانية عشر المقترحة للتنبؤ بحدوث التعثر في البنوك التجارية ميدان الدراسة، أبقى برنامج (SPSS) على تسعة نسب مالية فقط هي نسبة كفاية رأس المال، معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة، نسبة جودة الإقراض، معدل إقراض الأموال المتاحة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الأموال الخاصة، نسبة السيولة السريعة، نسبة مخاطر سعر الفائدة ونسبة مخاطر رأس المال.

بعد إجراء هذه الدراسة بجانبها النظري والميداني، وذلك بالتطرق في فصول الجانب النظري لقياس الأداء في البنوك التجارية في الفصل الأول، التعثر المصرفي، المخاطر المصرفية واتفاقية لجنة بازل في الفصل الثاني، ومتغير التحليل المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية في الفصل الثالث، وكذا بالتطرق في فصلي الجانب الميداني لتقديم البنوك التجارية ميدان الدراسة وعرض تطور قوائمها المالية في الفصل الرابع، وقياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة باستخدام معيار (CAMELS)، النمذجة القياسية لتأثير حجم القروض المصرفية المتعثرة على قيمة النتيجة الصافية للدورة في البنوك التجارية ميدان الدراسة، وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي في الفصل الخامس، وذلك قصد الإجابة على الإشكالية التي تمحورت حول إمكانية استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، حيث توصلنا لمجموعة من النتائج منها ما تعلق بالجانب النظري ومنها ما تعلق بالجانب الميداني، ليتم من خلالها اختبار الفرضيات المقترحة في مقدمة هذه الدراسة، ليتم على ضوء ذلك تقديم مجموعة من الاقتراحات واقتراح آفاق لهذه الدراسة.

أولاً: عرض النتائج

تم التوصل من خلال هذه الدراسة لمجموعة كبيرة من النتائج سواء من خلال الجانب النظري أو من خلال الجانب الميداني، وقصد تسهيل الاستفادة من هذه النتائج في اختبار الفرضيات وتقديم الاقتراحات سنقوم بتقسيمها إلى مجموعتين إحداهما متعلقة بالجانب النظري والأخرى متعلقة بالجانب الميداني.

1. عرض النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

من خلال الفصول النظرية الثلاث والتي حاولنا من خلالها وباستخدام المنهج الوصفي في البحث عن متغيرات الدراسة المتمثلة في كل من الأداء المصرفي ومعايير قياسه، التعثر المصرفي والمخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل بخصوص مواجهتها، القوائم المالية في البنوك التجارية وأساليب التحليل المالي لها، حيث توصلنا في ذلك للنتائج التالية:

- عملية تقييم الأداء عموماً تعتبر عملية أشمل أدق من قياس أو الرقابة على الأداء، لأنها لا تعني فقط تبيان النتائج وإنما تعتمد إلى تحليل هذه النتائج والتأكد من أنها تسيير وفقاً للأهداف المقررة ووضع الحلول للانحرافات؛
- قياس الأداء يقصد به قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية والتي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى محاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل؛
- عملية قياس الأداء هي عملية القياس الكمي لمتغير معين ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو نسبة مئوية، ومقارنته بالمعايير الخاصة به لتحديد الانحرافات.

- يساعد التحليل المالي للأداء المصرفي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، فضلا عن الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية في البنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار؛
- يكتسي قياس الأداء في البنوك التجارية أهمية بالغة وذلك لخصوصية نشاط هذه البنوك ولضخامة الأموال التي تتعامل بها هذه المنشآت وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة، مما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة أداء هذه المنشآت في استغلال هذه الموارد وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف؛
- تخضع البنوك التجارية بوجه عام لنطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها المصرفية، والتي تتطلب من مدراء هذه البنوك فهم طبيعتها والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها، من أجل البقاء في ميدان المنافسة الدولية؛
- تعتبر مخاطر الائتمان أو القروض المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة الصافية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد من قبل العملاء؛
- على إدارة البنك التجاري أساسا العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من المخاطر المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض، وذلك باستعمال الإجراءات كتوزيع المخاطر، التعامل مع عدة متعاملين، تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة، عدم التوسع في منح الائتمان ... الخ؛
- تمثل عمليات منح الائتمان النشاط الرئيسي والأساسي في أنشطة البنوك التجارية، كما تمثل أيضا مصدرا رئيسيا من مصادر إيراداتها، ومن هنا تبدو خطورة تعرض القروض التي تمنحها البنوك للتعثر، وهذا ما ينعكس سلبا على سرعة دوران أموالها المستثمرة والفوائد المحققة منها، وبالتالي التأثير سلبا على أنشطة البنوك بصفة عامة وظهور مشكل التعثر المصرفي، وعلى نشاط الإقراض بصفة خاصة؛
- البنوك قد تقع في حالة تعثر بمواجهتها لأزمة في السيولة والتي تحدث عندما يجد البنك نفسه لا يملك السيولة الكافية لمواجهة السحوبات المختلفة خصوصا من قبل المودعين، ما يحتم عليه البحث عند مصادر للأموال لمواجهة هذه الأزمة، ولأزمة في رأس المال والتي تحدث عندما تتعرض قيم موجودات البنك للاهتياز بسبب ظروف السوق مثلا؛
- التحليل المالي للأداء المصرفي يعتمد كمفهوم تقني هو سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد نقاط قوة البنوك التجارية أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف، للوصول إلى تشخيص إيجابيات وسلبيات أداء البنوك التجارية بغرض تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات؛

- هناك العديد من المعايير المعتمدة في تحليل أداء البنوك التجارية، كمعدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معيار (CAMELS)، حيث يعتبر هذا الأخير من أهمها والأكثر استعمالاً من قبل المحللين الماليين؛
- النسبة المالية هي علاقة بين البسط والمقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام الحسابية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات الحسابية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام؛
- يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية عند تحليل المركز المالي لأي بنك تجاري، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس جزء معين من الأداء، ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي، وبشكل عام يمكن تقسيم النسب المالية إلى نسب السيولة، نسب الملاءة أو كفاية رأس المال، نسب النشاط أو التوظيف، نسب الربحية.

2. عرض النتائج المتعلقة بالجانب الميداني:

من خلال فصلي الجانب الميداني الرابع والخامس وباستخدام منهج دراسة الحالة، حيث شمل الفصل الرابع تقديم للبنوك التجارية ميدان الدراسة، بالإضافة إلى عرض تطور عناصر قوائمها المالية خلال الفترة (2001-2015)، أما الفصل الخامس فقد شمل قياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة باستخدام معيار (CAMELS)، النمذجة القياسية لتأثير حجم القروض المصرفية المتعثرة على قيمة النتيجة الصافية للدورة في البنوك التجارية ميدان الدراسة، وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي، حيث توصلنا في ذلك للنتائج التالية:

أ. نتائج متعلقة بتطور عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة خلال الفترة (2001-2015):

- يمتلك كل من بنك الجزائر الخارجي (BEA) والبنك الوطني الجزائري (BNA) على أكبر حجم للأصول والخصوم مقارنة بالبنوك التجارية ميدان الدراسة الأخرى، مما يتيح لهذين البنكين امتلاك أكبر حصة من القروض والودائع على اختلاف أنواعها، ويرفع من درجة تنافسيتها أمام باقي البنوك التجارية الأخرى؛
- تستحوذ البنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة (BDL, BEA, BNA) على أكبر قدر من القروض وذلك بسبب فرض الدولة على هذه البنوك تمويل مشاريع الدعم الخاصة بالشباب على (ANSEJ, ANGEM, CNAC) مقارنة بالبنوك التجارية الخاصة ميدان الدراسة؛
- تعتمد جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة على إستراتيجية تنويع محفظة الودائع لديها لتفادي مخاطر السيولة من جهة، وأيضاً التركيز على الحسابات الجارية التي تمثل ودائع تحت الطلب من جهة أخرى؛
- شملت الالتزامات الممنوحة من قبل البنوك التجارية ميدان الدراسة كل من التزامات التمويل سواء لفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة العملاء والمتمثلة أساساً من الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات

الاستيراد، والتزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية أو بأمر من العملاء والمتمثلة أساسا في خطابات ضمان متعلقة بالصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ)، خطابات ضمان جمركية وغيرها، وكذا الالتزامات الممنوحة الأخرى؛

- شملت الالتزامات المحصلة من قبل البنوك التجارية ميدان الدراسة كل من التزامات التمويل للمؤسسات المالية متمثلة أساسا في مقابل ضمانات الاعتمادات المستندية، التزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية متمثلة أساسا في مقابل ضمان حسن التنفيذ، مقابل ضمان استرجاع التسبيقات ومقابل ضمان دخول عطاء، وكذا التزامات محصلة أخرى؛
- عرفت قيم الربح الصافي بعد الضرائب في البنوك التجارية ميدان الدراسة تذبذب بشكل مستمر خلال فترة الدراسة بين الاستقرار والارتفاع والانخفاض، والملاحظ أن البنك الوطني الجزائري (BNA) هو البنك الوحيد الذي تكبد خسارة خلال نشاطه في فترة الدراسة؛
- يرجع التطور الكبير الذي مس أصول البنوك الخاصة ميدان الدراسة خلال فترة الدراسة، لحجم الارتفاع الذي عرفه عدد الوكالات الخاصة بهذه البنوك، وما صاحبه ذلك من تطور في حجم النشاط التجاري الخاص بها سواء ما تعلق بمقدار الموارد الكبيرة والمتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها، أو بمقدار التوظيفات الكبيرة والمتمثلة في القروض بمختلف أنواعها، حيث تطور عنه أيضا عدد الموظفين في البنك لمعالجة مختلف نواحي وجوانب النشاط المصرفي؛
- عرف حجم العملاء سواء ما تعلق بقطاع المؤسسات أو ما تعلق بقطاع الخواص والمهنيين في كل من بنك السلام وبنك البركة ارتفاعا بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، بسبب السياسة التي تعتمد عليها هذه البنوك الإسلامية خصوصا ما تعلق بصيغ التمويل الإسلامية وما تحتويه من مزايا للعملاء، بحيث سعت هذه البنوك لاستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين الاقتصاديين باللعب على وتر لا ربوية المعاملات والخدمات التي تقدمها.

ب. نتائج متعلقة بقياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة باستخدام معيار (CAMELS):

- فيما يتعلق بمؤشر كفاية رأس المال (C) نجحت جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الموضوع الخاص بنسبة كفاية رأس المال (C1)، أما بخصوص معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة (C2) ومعدل تغطية المخاطر المصرفية الخاصة (C3) فقد أخفق بنك السلام - الجزائر في تجاوز المعيار الخاص بهاتين النسبتين في مقابل نجاح باقي البنوك الأخرى في ذلك؛
- فيما يتعلق بمؤشر جودة الأصول (A) أحققت جميع البنوك التجارية العمومية إضافة لبنك السلام - الجزائر الخاص في تجاوز المعيار الخاص بسبة جودة الإقراض (A1)، في مقابل نجاح كل من بنك سوسيتي جنرال - الجزائر وبنك البركة - الجزائر بخصوص ذلك، أما بخصوص قيمة معدل التوظيف (A2) فقد نجحت جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الموضوع الخاص بهذا

- المعدل، كما نجحت البنوك (BDL, BEA, Al Baraka) في مقابل إخفاق باقي البنوك في تجاوز المعيار الخاص بنسبة جودة التزامات خارج الميزانية (A3).
- فيما يتعلق مؤشر كفاءة الإدارة (M) نجحت جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة في تجاوز عتبة المعايير الخاصة بنسب هذا المؤشر؛ المتمثلة في كل من نسبة كفاءة توليد الأرباح من القروض (M1)، نسبة كفاءة تسيير تكاليف الودائع (M2) ومعدل إقراض الأموال المتاحة (M3)، مع إخفاق بنك الجزائر الخارجي (BEA) بخصوص النسبة (M1)؛
 - فيما يتعلق بمؤشر الربحية (E) نجحت جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الموضوع الخاص بنسبة هامش الفائدة (E1)، أما بخصوص نسبة العائد على الأصول (E2) فقد أخفقت جميع البنوك التجارية العمومية في مقابل نجاح البنوك التجارية الخاصة في تجاوز معيار هذه النسبة، كما أخفقت جميع البنوك التجارية العمومية إضافة لبنك السلام - الجزائر الخاص في تجاوز المعيار الخاص معدل العائد على الأموال الخاصة (E3)؛
 - فيما يتعلق بمؤشر تسيير السيولة (L) أخفقت جميع البنوك التجارية العمومية في مقابل نجاح البنوك التجارية الخاصة في تجاوز معيار كل من نسبة السيولة السريعة (L1) ونسبة السيولة العادية (L2)، أما بخصوص نسبة السيولة القانونية (L3) فقد نجحت جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة في تجاوز عتبة معيار هذه النسبة؛
 - فيما يتعلق بمؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S) نجحت جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الموضوع الخاص بنسبة مخاطر سعر الفائدة (S1)، أما بخصوص نسبة مخاطر السيولة (S2) فقد أخفق كل من بنك الجزائر الخارجي (BEA) والبنك الوطني الجزائري (BNA) في تجاوز عتبة معيار هذه النسبة في مقابل نجاح باقي البنوك التجارية الأخرى في ذلك، كما أخفق كل من بنك التنمية المحلية (BDL) وبنك الجزائر الخارجي (BEA) في تجاوز عتبة معيار نسبة مخاطر رأس المال (S3)؛
 - بعد تنقيط معيار (CAMELS) بثمانية عشر نقطة وتبويبها إلى خمس فئات، صنف أداء كل من بنك البركة - الجزائر وبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA) كأداء قوي بحصولهما على مجموع نقاط ثمانية عشر وسبعة عشر على التوالي، ثم صنف أداء بنك السلام - الجزائر (Al Salam) كأداء مرضي بحصوله على مجموع نقاط ثلاثة عشر؛
 - بناء على تنقيط معيار (CAMELS) صُنف أداء كل البنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة كأداء متوسط ومرضٍ بحصولها على مجموع نقاط تراوح بين عشرة نقاط واثني عشر نقطة، وهو ما يعكس واقع الأداء الفعلي للبنوك العمومية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الجدوى التجارية عند القيام بنشاطها.

ج. نتائج متعلقة بالنمذجة القياسية لتأثير حجم القروض المصرفية المتعثرة على قيمة النتيجة الصافية للدورة في البنوك التجارية ميدان الدراسة:

- السلاسل الزمنية للمتغيرين حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) وقيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) مستقرة خلال فترة الدراسة بالنسبة لجميع البنوك التجارية ميدان الدراسة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في تقدير نموذج الانحدار الخطي؛
- أثبت اختبار التكامل المشترك (Johansen & Julius) بين المتغيرين (PBNP) و (RN) بطريقة اختبار الأثر (Trace test) وبطريقة القيمة الحدية العظمى (Maximum Eigen value test) وجود متجه تكامل مشترك وحيد على الأقل بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) في المدى الطويل بالنسبة لكل البنوك التجارية ميدان الدراسة؛
- أثبت اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (PBNP) و (RN) أن متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) يسبب سلوك متغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) بالنسبة لكل البنوك التجارية ميدان الدراسة، بمعنى أن ظهور مشكل الديون المصرفية المتعثرة يؤثر بشكل أو بآخر على أرباح البنك وعوائده من عملية الوساطة المالية؛
- بعد تقدير معادلة الانحدار باستخدام برنامج (EViews) توصلنا إلى أن المعلمة (β_0) دالة إحصائياً بالنسبة للبنوك التجارية (BDA, BNA, SGA, Al Salam) لأن قيمة مستوى المعنوية أقل من ($\alpha=0,05$)، وغير دالة إحصائياً بالنسبة للبنوك التجارية (BEA, Al Baraka) لأن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ($\alpha=0,05$).
- معامل التحديد (R^2) في البنوك التجارية الوضعية تجاوز (80%) وهو ما يعكس ارتفاع مقدار التغير في قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN)، الناتج عن التغير في قيمة متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) بسبب اعتماد هذه البنوك بالدرجة الأولى على القروض المصرفية لتحقيق الأرباح.
- معامل التحديد (R^2) في البنوك التجارية الإسلامية لم يتجاوز (60%) وهو ما يعكس انخفاض مقدار التغير في قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN)، الناتج عن التغير في قيمة متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) بسبب عدم اعتماد هذه البنوك على القروض المصرفية لتحقيق الأرباح، وطرحها لبدائل أخرى تتمثل في صيغ التمويل الإسلامية المختلفة؛
- أثبتت قيمة معامل الارتباط (r) وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) الموجبة، أن العلاقة بين متغير حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) ومتغير قيمة النتيجة الصافية للدورة (RN) هي علاقة طردية تراوحت ما بين متوسطة وقوية في جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة؛
- أثبتت قيمة إحصائية (Durbin & Watson) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم البواقي (e_i) في معادلة الانحدار بين حجم القروض المصرفية المتعثرة (PBNP) وقيمة النتيجة الصافية للدورة (RN).

د. نتائج متعلقة ببناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي للبنوك التجارية ميدان الدراسة:

- تطابق تصنيف البنوك التجارية ميدان الدراسة إلى بنوك قابلة للتعثر وبنوك غير قابلة للتعثر، وذلك بناء على نتائج معيار قياس الأداء (CAMELS)، وبناء على ما اقترحه دايفيد كول الذي اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) أفضل معيار لتصنيف البنوك؛
- بعد تطبيق أسلوب الانحدار اللوجستي على النسب المالية الثمانية عشر المقترحة للتنبؤ بحدوث التعثر في البنوك التجارية ميدان الدراسة، أبقى برنامج (SPSS) على تسعة نسب مالية فقط هي نسبة كفاية رأس المال، معدل تغطية المخاطر المصرفية العامة، نسبة جودة الإقراض، معدل إقراض الأموال المتاحة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الأموال الخاصة، نسبة السيولة السريعة، نسبة مخاطر سعر الفائدة ونسبة مخاطر رأس المال، بحيث تميزت معاملات هذه النسب في النموذج المقدر (β_j) بدلالة إحصائية مقبولة انطلاقاً من قيم مستوى المعنوية الخاصة بها، والتي كانت دوماً أقل من القيمة ($\alpha=0,05$)، وهو ما أثبتته أيضاً إحصائية (Wald) حيث كانت دوماً أقل قيمة (χ^2) الجدولية بدرجة حرية مساوية للواحد ومستوى معنوية ($\alpha=0,05$)؛
- أبقى النموذج المقدر على نسبة كفاية رأس المال ومعدل تغطية المخاطر المصرفية العامة كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة البنك على تفادي حجم المخاطر المرتفع، انطلاقاً من الأموال الخاصة أو من المؤونات المخصصة لذلك؛
- تعتبر القروض المتعثرة أهم أسباب حدوث التعثر المصرفي وهو ما يثبت إبقاء النموذج المقدر على نسبة جودة الإقراض؛
- أبقى النموذج المقدر على كل من معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية أو الأموال الخاصة (ROE) ضمن النموذج المقدر وذلك ما يثبت أن هذين المعيارين من أحسن المعايير في قياس الأداء حالياً ومستقبلاً؛
- أبقى النموذج المقدر على نسبة السيولة السريعة بسبب أن ارتفاع قيمة هذه النسبة يرفع من سمعة البنك لدى العملاء، وأيضاً يقلل من مقدار مخاطر السيولة لديه؛
- أبقى النموذج المقدر على نسبة مخاطر سعر الفائدة باعتبار أن متغير سعر الفائدة هو متغير محوري في نشاط البنوك التجارية، وذلك ما يبرر ارتفاع حجم المخاطر المرتبطة به؛
- تعتبر مخاطر رأس المال من أهم المخاطر المصرفية وذلك ما برر اهتمام لجنة بازل بها، وهو ما يبرر إبقاء النموذج المقدر لنسبة مخاطر رأس المال كأحد محددات التعثر في البنوك التجارية؛
- تم اختبار جودة التوفيق للنموذج المقدر باستخدام نسبة الإمكان الأعظم (maximum likelihood ratio)، اختبار (Hosmer-Lemeshow)، اختبار (Cox & Snell R Square) واختبار (Nagelkerke)

R Square لمعامل التحديد، حيث أثبتت كل هذه الاختبارات أن النموذج المقدر يمتاز بجودة التوفيق وله معامل تحديد مرتفع؛

- استطاع النموذج المقترح التنبؤ بوضعية البنوك التجارية غير المعرضة للتعثر بنسبة (100%)، وبوضعية البنوك التجارية المعرضة للتعثر بنسبة (66,66%) وإجمالاً بنسبة (83,33%).

ثانياً: اختبار الفرضيات على ضوء النتائج

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تم اقتراح الفرضية التالية: "الأداء الجيد للبنوك التجارية مرتبط بمدى قدرتها على التوفيق بين متغيري العائد المترتب من قيام البنك التجاري بأنشطته المختلفة من جهة، وبين حجم المخاطرة المترتبة عن القيام بذلك، وهو ما يمكن الكشف عنه من خلال تحليل القوائم المالية الخاصة بالبنك التجاري"، وهو فرضية صحيحة بناء على النتائج الأولى، الثانية والثالثة من النتائج المتعلقة بالجانب النظري، وأيضاً بناء على النتائج المتعلقة بالنمذجة القياسية لتأثير حجم القروض المصرفية المتعثرة على قيمة النتيجة الصافية للدورة في البنوك التجارية ميدان الدراسة.

2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تم اقتراح الفرضية التالية: "تحيط بالعمل المصرفي الكثير من المخاطر التي تؤثر بشكل أو بآخر على أدائه وربما تؤدي به إلى التعثر، وبالتالي يجب على البنوك التجارية أن تعتمد على أساليب معينة وبشكل دوري للكشف عن المخاطر المصرفية، والعمل على إيجاد طرق لإدارتها أو تجنبها"، وهو فرضية صحيحة بناء على النتائج السادسة، السابعة والثامنة من النتائج المتعلقة بالجانب النظري، وأيضاً بناء على النتائج المتعلقة بالجانب النظري، وبناء على النتائج المتعلقة ببناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي للبنوك التجارية ميدان الدراسة.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تم اقتراح الفرضية التالية: "إنّ عملية التحليل المالي لمختلف القوائم المالية باستخدام معايير ذات جودة في قياس الأداء تعطي مخرجات تبين للمحلل المالي صورة ووضعية الأداء الحالي للبنك التجاري، وتمنحه القدرة على تصوّر الوضعية المستقبلية لهذا الأداء"، وهي فرضية صحيحة بناء على النتائج الحادية عشر، الثالثة عشر والرابعة عشر من النتائج المتعلقة بالجانب النظري، وأيضاً بناء على النتائج المتعلقة بقياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة باستخدام معيار (CAMELS).

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تم اقتراح ثلاث فرضيات جزئية لهذه الفرضية كما يلي:

أ. الفرضية الجزئية الأولى: تم اقتراح "أن معيار (CAMELS) بمؤشرات المختلفة يعتبر أفضل المعايير التي يمكن من خلاله الوقوف على حقيقة الأداء الفعلي للبنوك التجارية ميدان الدراسة"، وهي فرضية صحيحة بناء على

النتيجة الثانية عشر من النتائج المتعلقة بالجانب النظري، وأيضاً بناء على النتائج المتعلقة بقياس أداء البنوك التجارية ميدان الدراسة باستخدام معيار (CAMELS).

ب. **الفرضية الجزئية الثانية:** تم اقتراح أن "القروض المصرفية المتعثرة باعتبارها أهم مكون من مكونات المحفظة الاستثمارية الخاصة بالنشاط المصرفي تؤثر إلى حد كبير على أرباح البنوك التجارية"، وهي فرضية صحيحة بناء على النتيجة السابعة والتاسعة من النتائج المتعلقة بالجانب النظري، وأيضاً بناء على النتائج المتعلقة بالنموذج القياسية لتأثير حجم القروض المصرفية المتعثرة على قيمة النتيجة الصافية للدورة في البنوك التجارية ميدان الدراسة، والنتيجة الرابعة من النتائج المتعلقة ببناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي للبنوك التجارية ميدان الدراسة.

ج. **الفرضية الجزئية الثالثة:** تم اقتراح "أنه يمكن استخدام النسب المالية باعتبارها مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية للبنك التجاري في بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي، وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار اللوجستي"، وهي فرضية صحيحة بناء على النتائج الثالثة عشر والرابعة عشر من النتائج المتعلقة بالجانب النظري، وبناء على النتائج المتعلقة ببناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي للبنوك التجارية ميدان الدراسة.

ثالثاً: الاقتراحات

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذا البحث سواء ذات الطابع النظري أو الميداني، وكذا بعد اختبار الفرضيات الموضوعية في المقدمة والمرتبطة بموضوع إمكانية استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، بدراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات خصوصاً لمسيرى ورؤساء مجلس إدارات البنوك التجارية ميدان الدراسة العمومية منها والخاصة، وعموماً بتقديم مجموعة من الاقتراحات لمسيرى مؤسسات الدولة المرتبطة بالنشاط المصرفي بصفة مباشرة كالبانك المركزي، وزارة المالية، أو المرتبطة بشكل غير مباشر كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التجارة ومصالح الضرائب وغيرها، بحيث نوجز هذه الاقتراحات فيما يلي:

1. اقتراحات للبنوك التجارية ميدان الدراسة (ذات طابع جزئي):

- على البنوك التجارية عمومية منها خاصة التحسين من نوع الخدمات التي تقدمها سواء المتعلقة بجمع الودائع أو منح القروض، والابتعاد عن تنفيذ خطط الحكومة والتركيز على الجدارة الائتمانية للعملاء عن منح القروض؛
- لا بد أن يتم تحديد نسبة في حدود (30%) من حجم النقدية لدى البنك لتفادي السحوبات المفاجئة للمودعين، وذلك لتفادي الوقوع في فجوة السيولة أو والتعرض لمخاطر السيولة؛
- على البنوك التجارية احترام مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال وذلك لمواجهة المخاطر المصرفية عموماً، والمخاطر المرتبطة بمنح القروض عموماً باعتبار أن هذه الأخيرة هي الأكثر تأثيراً على الأرباح؛

- على البنوك التجارية الإسلامية الرفع أكثر من جودة الخدمات التي تقدمها للعملاء، حتى يصبح باستطاعتها مواجهة المنافسة الشديدة من قبل باقي البنوك التجارية الأخرى؛
 - يجب على إدارات البنوك التجارية أن تعتمد على معايير قياس الأداء عموماً ومعيار (CAMELS) خصوصاً للوقوف على واقع أدائها، لمعرفة نقاط الضعف فيه والسعي لتفاديها مستقبلاً؛
 - على البنوك التجارية أن تلجأ لأنظمة الإنذار المبكر للكشف عن إمكانية التعثر حتى تتفادى ذلك بتصحيح الأخطاء في أنشطتها؛
 - يجب على مصالح منح القروض التركيز على الجدارة الائتمانية للعملاء المقترضين دون التركيز على الضمانات المقدمة، وذلك للتقليل من حجم مخاطر القروض، وتفاذي إمكانية التعرض للتعثر؛
 - على البنوك التجارية تنويع محافظها الاستثمارية وفق المعايير العلمية الخاصة بذلك كمعيار ماركويتز للتنويع، وذلك قصد التقليل من إمكانية التعرض لحجم مخاطر أكبر؛
2. اقتراحات لمسيرى المؤسسات المرتبطة بالنشاط المصرفي بصفة مباشرة أو غير مباشرة (ذات طابع كلي):
- على السلطة النقدية ممثلة في كل من البنك المركزي ووزارة المالية أن ترفع من درجة الرقابة المصرفية على البنوك التجارية للحد من ظاهرة التعثر المصرفي، والتي ستؤثر بشكل كبير على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وربما تؤدي إلى حدوث أزمات مالية؛
 - على البنك المركزي أن يفرض على البنوك التجارية تطبيق مقررات لجنة بازل نظراً لما أثبتته من كفاءة في تجنب المخاطر المصرفية في اقتصاديات بعض دول العالم؛
 - السعي لتطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية والابتعاد عن المعاملات بسعر الفائدة على غرار ما أقرته الكثير من الدول، نظراً لانخفاض مقدار المخاطر المصرفية فيها؛
 - فرض قوانين من شأنها الرفع من جودة القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، والابتعاد عن عمليات التطهير المالي التي تقوم بها الحكومة في الكثير من الأحيان لصالح البنوك التجارية العمومية؛
 - إدخال مناهج تعليمية في الجامعات ومراكز التكوين المهني من شأنها الرفع من كفاءة أصحاب الشهادات خصوصاً ما تعلق باستخدام الأساليب الإحصائية وبرامج الكمبيوتر على غرار برنامج (SPSS) و (EViews) قصد استعماله في العمل المصرفي؛
 - وأخيراً على البنوك التجارية خصوصاً وباقي المؤسسات الاقتصادية والإدارة الأخرى أن تتحلى بالشفافية فيما يتعلق بنشر قوائمها المالية وتقاريرها السنوية للجمهور، وذلك حتى يتسنى للباحثين القيام بأبحاثهم الميدانية على أتم وجه.

ثالثاً: آفاق الدراسة

من خلال قيامنا بهذه الدراسة لمسنا قصر العديد من البحوث خصوصاً في الجزائر على الأدوات الإحصائية وعليه نقترح كآفاق لهذه الدراسة قيام الباحثين بالاهتمام بالدراسات ذات الطابع القياسي.

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: **الخطر والتأمين (المبادئ النظرية والتطبيقات العملية)**، دار المطبوعات الجامعية، د ط، الإسكندرية، مصر، 2008.
2. أحمد مطر، **التحليل المالي والائتمان**، دار وائل، ط1، عمان، الأردن، 2000.
3. أحمد جميل توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2002.
4. أحمد غنيم: **الديون المتعثرة والائتمان الهارب (قراءة في واقع ووقائع الأزمة)**، مطابع المستقبل، ط1، القاهرة، مصر، 2001.
5. أحمد غنيم: **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في ظل الإستراتيجية الشاملة للمصرف**، مطابع المستقبل، د ط، القاهرة، مصر، 1999.
6. برايان كويل: **تحديد مخاطر الائتمان**، دار فاروق، ط1، القاهرة، مصر، 2006.
7. دريد كامل آل شيب: **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2012.
8. دومينيك سلفاتور: **الإحصاء والاقتصاد القياسي**، ترجمة وتحقيق سعدية حافظ منتصر، الطبعة السادسة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، عمان، الأردن، 2011.
9. هشام جبر: **إدارة المصارف**، دار أسامة لنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2010.
10. زياد رمضان ومحفوظ جودة: **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2006.
11. زياد رمضان: **أساسيات التحليل المالي وتحليل ومناقشة الميزانيات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 1990.
12. حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي: **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011.
13. حسن سمير عشيش: **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، الأردن، 2010.
14. حمزة الشمخي، إبراهيم الحناوي: **الإدارة المالية الحديثة**، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2002.
15. حمزة محمود الزبيدي: **التحليل المالي للإغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، دار الوراق، ط2، عمان، الأردن، 2011.
16. طارق الله خان وحبیب أحمد: **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)**، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.

17. طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات (تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2005.
18. طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003.
19. طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2001.
20. طارق عبد العال حماد: التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000.
21. طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1999.
22. مجيد جعفر الكرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، د.ط، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
23. محمد أحمد عبد النبي: الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2010.
24. محمد فتحي البديوي: إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، مصر، 2012.
25. محمد محمود الخطيب: العوامل المؤثرة على الأداء المالي "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد، ط1، عمان، الأردن، 2010.
26. محمد يوسف: البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، د.ط، القاهرة، مصر، 2005.
27. مهند حنا نقولا عيسى: إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
28. مصطفى النشري: السياسات النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2003.
29. محمد الصيرفي: إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007.
30. محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2003.
31. منير شاكر وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2008.
32. محمود عبد الحليم الخلايلة: التحليل المالي باستخدام البيانات الحاسوبية، دار وائل للنشر، ط7، عمان، الأردن، 2013.
33. مؤيد راضي خنفر: تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 2009.

34. مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر، ط2، عمان، الأردن، د س ن.
35. نبيل حشاد: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الدار العلمية للكتب، د ط، بيروت، لبنان، 2005.
36. نبيل حشاد: دليلك إلى التطبيق العملي لبازل II في المصارف، ددن، دط، بيروت، لبنان، 2005.
37. سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر المصرفية، ط1، منشأة المعارف، د ط، الإسكندرية، مصر، 2005.
38. سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيق عملي)، منشأة المعارف، ط2، الإسكندرية، مصر، 2006.
39. سمير محمد عبد العزيز: اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي مدخل في التحليل اتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006.
40. علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني: الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
41. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي: التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.
42. عدنان تايه النعيمي: إدارة الائتمان (منظور شمولي)، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2010.
43. عبد الحق بوعتروس: الوجيه في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)، د د ن، دط، قسنطينة، د س ن.
44. عبد المطلب عبد الحميد: الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2009.
45. عبد الحميد محمد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، د ط، الإسكندرية، مصر، 2002.
46. عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية، د ط، الإسكندرية، مصر، 2008.
47. عبد الغفار حنفي، الإدارة المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، ط3، الإسكندرية، مصر، 2004.
48. فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري: إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، ط4، عمان، الأردن، 2008.
49. فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري: إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2006.

50. فهمي مصطفى الشيخ: التحليل المالي، مكتبة رام الله، ط1، فلسطين، 2008.
 51. صلاح الدين حسن السيسي: الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال " قياس أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية"، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر، 2010.
 52. رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2008.
 53. رشاد العصار وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2001.
 54. شقيري نوري موسى وآخرون: إدارة المخاطر، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2012.
 55. خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
 56. خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2000.
 57. خبراء الشركة العربية المتحدة: الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، القاهرة، مصر، 2007.
 58. خلدون إبراهيم شديفات، إدارة والتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2001.
 59. خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله: التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، د ط، عمان، الأردن، 1999.
- ثانيا: المقالات العلمية باللغة العربية**
1. دادن عبد الغني: قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.
 2. زهرة حسن العماري، علي خلف الركابي: أهمية النسب المالية في تقييم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية"، مقال من مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث، 2007.
 3. حمزة محمود الزبيدي وقيس الكيلاني: إعادة هيكلة نظم الإدارة المالية باستخدام معيار القيمة الاقتصادية المضافة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 08، العدد 01، عمان، الأردن، 2005.
 4. مهدي عطية موحى الجبوري: مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي خلال عام 2002، مجلة الرافدين، العدد 113، المجلد 53، بغداد، العراق، 2013.
 5. مدحت طراونة: مقارنة الأداء المالي في القطاع المصرفي دراسة حالة البنوك التجارية العمانية، مقالة من المجلة الدولية للأبحاث المالية والاقتصادية، العدد 22، 2006.

6. موسى عبد الهادي نوفل وآخرون: تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة 1997-2007، مقالة في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 18، عمان، الأردن، 2012.
 7. موفق عباس باقر شكارا: تقييم أداء المصارف بموجب معايير (CAMELS)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد 18، الفصل الأول لسنة 2012.
 8. محمد جموعي قريشي: تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2004.
 9. محفوظ أحمد جودة: تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام المؤسسي للعاملين في شركات الألمنيوم الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد 02، المجلد 11، عمان، الأردن، 2008.
 10. ناجي التوني: الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية، العدد 17، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2003.
 11. سيم كارادج ومايكل تايلور: نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 04، ديسمبر 2000.
 12. عبد المجيد الطيب شعبان: تقييم الأداء من المنظور الاستراتيجي، المجلة الجامعة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، العدد 15، المجلد الأول، ليبيا، 2013.
 13. صدام محمد محمود وآخرون: الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية وبطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقييم الأداء المالي للمصارف، دراسة تطبيقية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للسنوات 2003-2006، مجلة الرافدين، العدد 113، المجلد 35، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013.
- ثالثا: المداخلات باللغة العربية
1. بريش عبد القادر وحباب عبد الرزاق: تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية، مداخلات مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية.
 2. بوشعور الغازي رضية: نموذج متعدد الأبعاد لقياس أداء البنوك الوطنية في الجزائر "استخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء نموذجاً"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

3. حسن بشير محمد نور: قياس الأداء المالي للمصارف، مقالة محملة من الموقع الالكتروني (www.sudanile.com)، تاريخ المعاينة 2014/05/20 على الساعة 19:40.
 4. ماجدة أحمد شلبي: "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، مقالة من موقع: (www.arablawninfo.com)، تمت المعاينة يوم 2011/03/03 على الساعة 16:45.
 5. محمود جلال أحمد وطلال الكسار: استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، الأردن، 2009.
 6. مفتاح صالح ومعارفي فريدة: "المخاطر الائتمانية: تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، أبريل 2007.
 7. مفتاح صالح ورحال فاطمة: تأثير مقررات لجنة بازل 03 على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، سبتمبر 2013.
 8. عيد أحمد أبو بكر: تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، نوفمبر 2009.
 9. فتح الله غانم: بطاقة التصويب المتوازنة وإستراتيجية أسفل إلى أعلى كأداة لتحسين الأداء، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2009.
 10. صندوق النقد العربي: إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، سلسلة أوراق عمل، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2004.
 11. صندوق النقد العربي: الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، سلسلة أوراق عمل، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2004.
- رابعاً: الأطروحات والرسائل الجامعية
1. أثمار عبد الرزاق محمد: انعكاسات تنفيذ إستراتيجية التكامل وإعادة هندسة الأعمال على الأداء الاستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008.

2. بريس عبد القادر: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
3. وليد محمد عبد الله الشيباني: دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.
4. مرام إسلامبولي: استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العاملة في سوريا، رسالة ماجستير منشورة، قسم التمويل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2003.
5. لعراف فائزة: مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009/2010.
6. عبد الله أوبان: القوائم والتقارير المحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخدامها لأغراض التحليل المالي، رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 1998.
7. علي خراويش: تحديد وتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2000-2010، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2012.
8. شوقي بورقة: الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

خامسا: المراجع باللغة الانجليزية

1. Andrew C. Worthington and Tracey West: **Economic Value Added: A Review of the Theoretical and Empirical Literature**, Asian Review of Accounting, vol 09 No 1, 2002.
2. Charles Horengren: **Cost Accounting, A Managerial Emphasis**, 13th, Pearson Prentice Hall, 2009.
3. Christophe HURLIN, **Econométrie Appliquée Séries Temporelles**, 2015, p 04, article téléchargée de site: www.univ-orleans.fr. consulté le 05/03/2016 à 18:45.
4. Cox, D. R., and E. J. Snell: **The Analysis of Binary Data**, 2nd ed, Chapman and Hall, London, UK, 1989.
5. David A. Grigorian and Vald Manole: **Determinants of commercial bank performance in Transition**, an application of data envelopment analysis, World Bank policy research working paper 2850, June 2002.
6. David H. Pyte: **Bank risk management theory**, Hass school of Business, University of California, Ber Kelley, USA ,1999.

7. Drack R richelle: **Analysis of performance in banking sector**, evidence from Italy, International journal of finance and managment, Vol 2, No 1, Jan 2007
8. Erik Hjalmarsson and Pär Österholm, **Testing for Co-integration Using the Johansen Methodology when Variables are Near Integrated**, International Monetary Fund Working Paper, 2007.
9. European Central Bank: **Beyond ROE – How to measure bank performance**, septembre 2010.
10. Gibson H. Charles: **Financial statement analysis**, 9th edition, International Thomson Publishing Company, Ohio, USA, 2001.
11. Gorton, Gary, Huang, Lixin, **Liquidity, efficiency and bank bailouts**, American Economic Review, Vol. 94, 2004.
12. Grewel T.S: **Analysis of financil statements**, 12th edition, Sultan Chand and sons, New Delhi, 1999.
13. Gujarati Damodar. N & Porter Dawn .C: **Basic Econometrics**, 5th ed, McGraw Hill, New York, USA, 2009.
14. Hilton Ronald. W: **Managerial Accounting**, 07th ed, McGraw Hill publishing company, New York, USA, 2008.
15. Hosmer, D. W., and S. Lemeshow: **Applied Logistic Regression**, 2nd ed, John Wiley & Sons, New York, USA, 2000.
16. Husni Ali Khrawish: **Determinants of commercial banks performance**, evidence from Jordan, International Research Journal of Finance and Economics, Issus 81, 2011.
17. Jan Grandell, **Time series analysis**, 2012.
18. Mabwe Kumbirai and Robert Webb: **Afinancial ration analysis of commercial bank performance in South Africa**, African review ofeconomics and finance, Vol 2, No 1, Dec 2010.
19. Majed Abdel Majid Kabajeh and others: **The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios** with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices, International Journal of Humanities and Social Science, Vol 2 No 11, Centre for Promoting Ideas, USA, June 2012.
20. McFadden, D: **Conditional logit analysis of qualitative choice behavior. In: Frontiers in Economics**, P. Zarembka eds, Academic Press, New York, USA, 1974.
21. Medhat Tarawneh: **A comparison of financial performance in the banking sector**, some evidence from Omani commercial banks, International Research Journal of Finance and Economics, Issus 3, 2006.
22. Michio Hatanaka; **Time-Series-Based Econometrics**, Unit Roots and Co-integrations Advanced Texts in Econometrics, Article published le 25 January 1996, Oxford University Press, New York.
23. Morten Jacobsen: **Balanced scorecard development in Lithuanian companies**, Case study of the Lithuanian consulting engineering company, MSc in Finance and International Business. Doctorate thesis, Aarhus School of Business, University of Aarhus, Lithuanian, 2008.
24. Nagelkerke, N. J. D: **A note on the general definition of the coefficient of determination**, Biometrika, London, UK, 1991.

25. Pamela Peterson Drake: **Value added measures of performance and residual income valuation**, International Journal of Humanities and Social Science, Vol 3 No 05, Centre for Promoting Ideas, USA, septembre 2012.
26. Paresh Kumar Narayan and Russell Smyth, **Temporal Causality and the Dynamics of Exports, Human Capital and Real Income in China**, International Journal of Applied Economics, 1(1), September 2004.
27. Paul Shanon and Maurice Charls: **EVA and MVA and measurement of financial performance**, McGraw Hill publishing company lim, New York, USA, 2001.
28. Ron Best: **Bank financial analysis**, Graduate School of Banking sector, Georgia, USA, 2010.
29. Ruth Dueck Mbeba: **Basic Finoncial Management and ratio Analysis for MFIs Toolkit**, Mennonite Economic development Associates, Microsoveled solutions of Financial services, Medo, March 2008, Section 3.
30. Shorouq Tomar and Adel Bino: **Corporate governance and bank performance**, evidence from Jordanian banking industry, Jordan journal of business administration, university of Jordan, volume 8, no 2, 2012.
31. Stanley V. REGALESKY and Sarah J. RICARDI: **Anatomy of bank failure**, the banking law jornal, December 2009.
32. Verbeek Marno: **A guide to modern econometrics**, 4th ed, John Wiley & Sons, New York, USA, 2012.

سادسا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Christian NZENGUE PEGNET: **La résolution des défaillance des banque d'importance systématique**, une approche par le filet de sécurité financière, Laboratoire d'Analyse et de Recherches Économiques et Finance Internationale, Université Montesquieu-Bordeaux IV, France, s a.
2. Christophe J. Godlewski: **Modélisation de la Prévision de Défaillance de la Banque**, une application aux banques des pays émergents, Laboratoire de recherche en gestion et économie, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université LUIS PASEUR, Strasbourg, France, papier n° 70, octobre 2004.
3. Flovent DEISTING et Jean-Pierre LAHILLE: **Analyse Financière**, Dunod, 4eme édition, Paris.
4. Jean S. RADDEL: **Rapports et Analyse financière de la banque**, article téléchargée du site web: (www.doc-etudiant.fr) le 12/01/2015 à 19:45.
5. Olivier Levyne, **Analyse financière**, article téléchargée du site web (www.levyne.free.fr) le 11/11/2015 à 16:00.
6. Patrice Vizzavona, **Gestion Financière**, 9^{eme} éd, Berti édition, Paris, 1999.

سابعا: القوانين والمراسيم التنفيذية

1. التعليم رقم 05/09 الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2009 المتعلقة بكيفية إنشاء ونشر القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية، البنك المركزي الجزائري.

ثامنا: المواقع الالكترونية

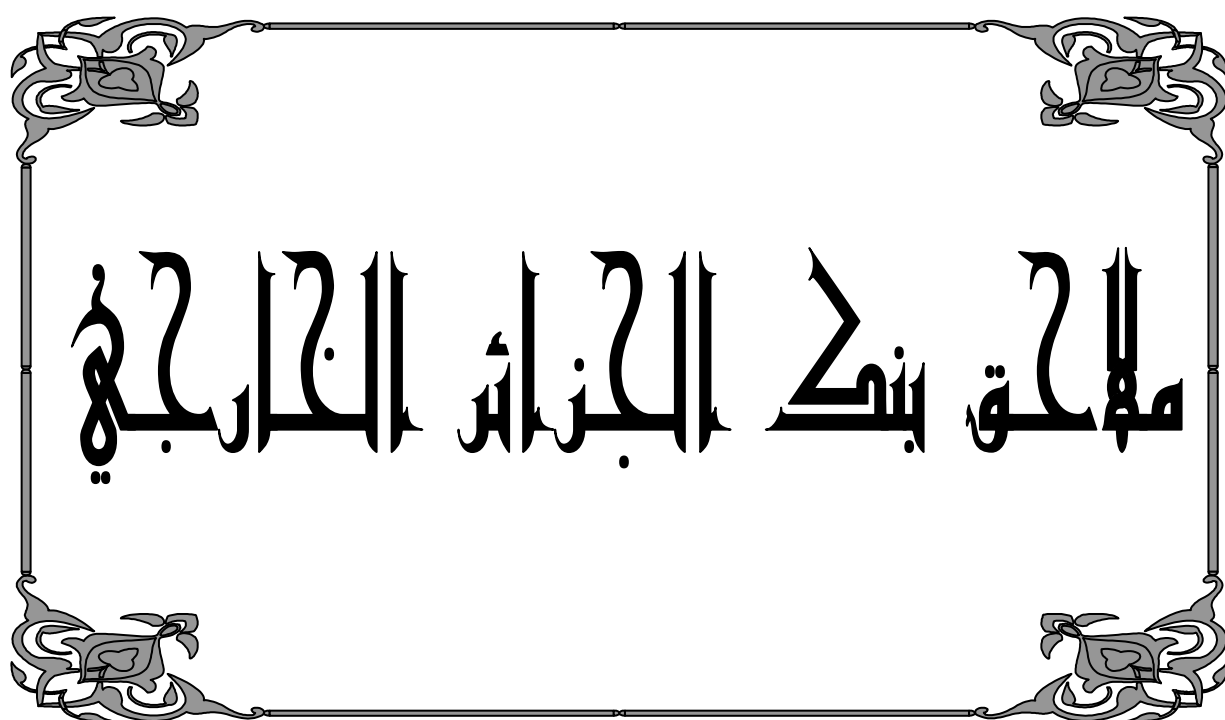
1. الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية (www.bdl.dz)
2. الموقع الالكتروني لبنك الجزائر الخارجي (www.bea.dz)
3. الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري (www.bna.dz)
4. الموقع الالكتروني لبنك سوسيتي جنرال - الجزائر (www.societegenerale.dz)
5. الموقع الالكتروني لبنك السلام - الجزائر (www.alsalamalgeria.com)
6. الموقع الالكتروني لبنك البركة - الجزائر (www.albaraka-bank.com)

<i>Liste des abréviations</i>	
ACF	Auto Correlation Function
ADF	Augmented Dickey Fuller
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro- crédit en Algérie
Al Baraka	Al Baraka Banque - Algérie
Al Salam	AL Salam Banque - Algérie
ARTS	Automated Radar Terminal System
BDL	La Banque de Développement Local
BEA	La Banque Extérieure d'Algérie
BNA	La Banque Nationale d'Algérie
BNAI	Le bénéfice net après impôts
BSC	Balanced Score Card
CAMELS	C Capital Adequacy
	A Asset Quality
	M Management
	E Earning
	L Liquidity
	S Sensitivity to Market Risks
CIB	Carte Inter-Bancaire
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage
DAB	Distributeur Automatique des Billets
Df	Degree of Freedom
DW	Durbin & Watson
EVA	Economic Value Added
FIFO	First In First Out
GLM	Generalized Linear Method
KPSS	Kwiatkowski- Philips-Schmidt- Shin
MVA	Market Value Added
LIFO	Last In First Out
PACF	Partial Auto Correlation Function
PBNP	Les prêts bancaires non productifs
PP	Philips- Perron
RN	Résultat Net
ROA	Return on Assets
ROE	Return on Equity
Sig	Signification
SGA	Société Générale - Algérie
SWIFT	Society for Worldwide International Bank Financial Telecommunication
TPE	Terminaux de Paiement Électroniques
W stat	Wald statistic
WACC	Weighted Average Cost of Capital

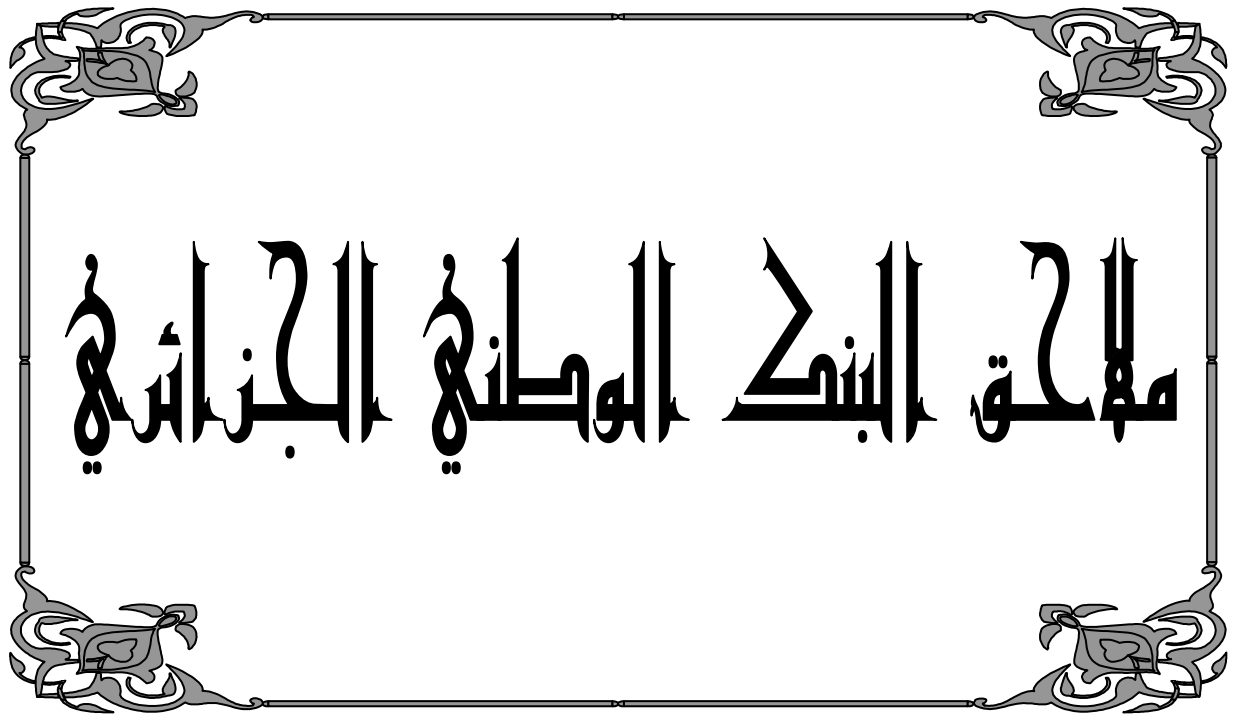
الملاحق



ملاحق بنك التنمية المحلية



ملحق بنك الجرائم الخارجية





ملحق بنك السوسيتي جنرال

ملاحق بنك السلام الجنائي

ملحق بنك البركة الجزائر

س

تقرباً بحمد الله